







کتابخانه ملی افغانستان

←

شماره
۲۶۸

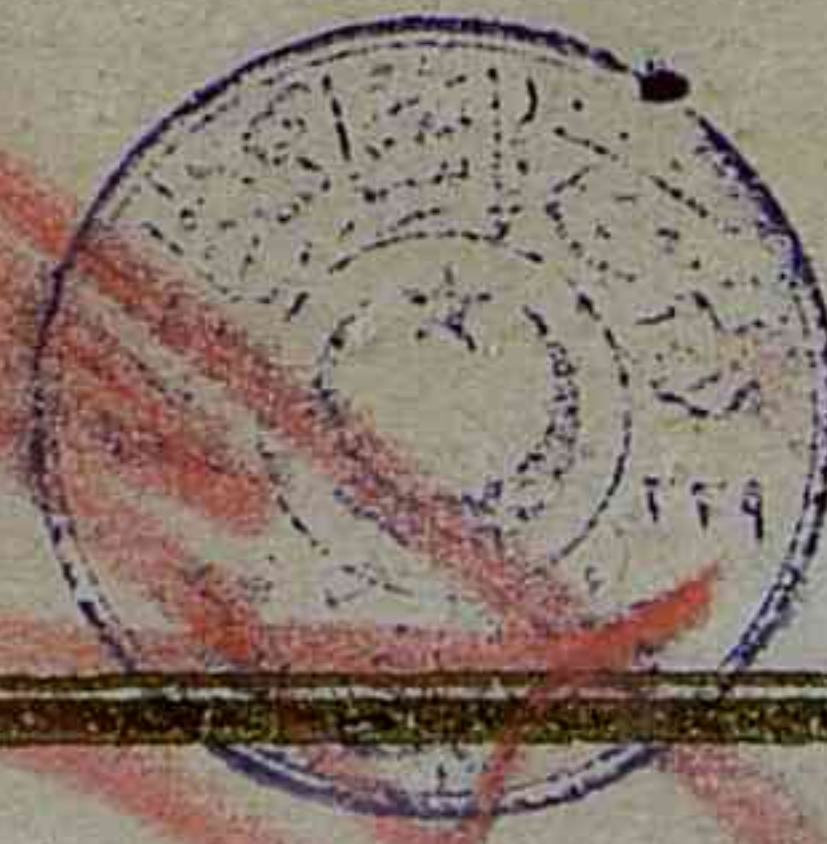
T. C.
MILLÎ EĞİTİM BAKANLIĞI
RAGİP PAŞA KİTAPLIĞI
MÜDÜRLÜĞÜ
Sayı: 2387

نور
۲۶۸



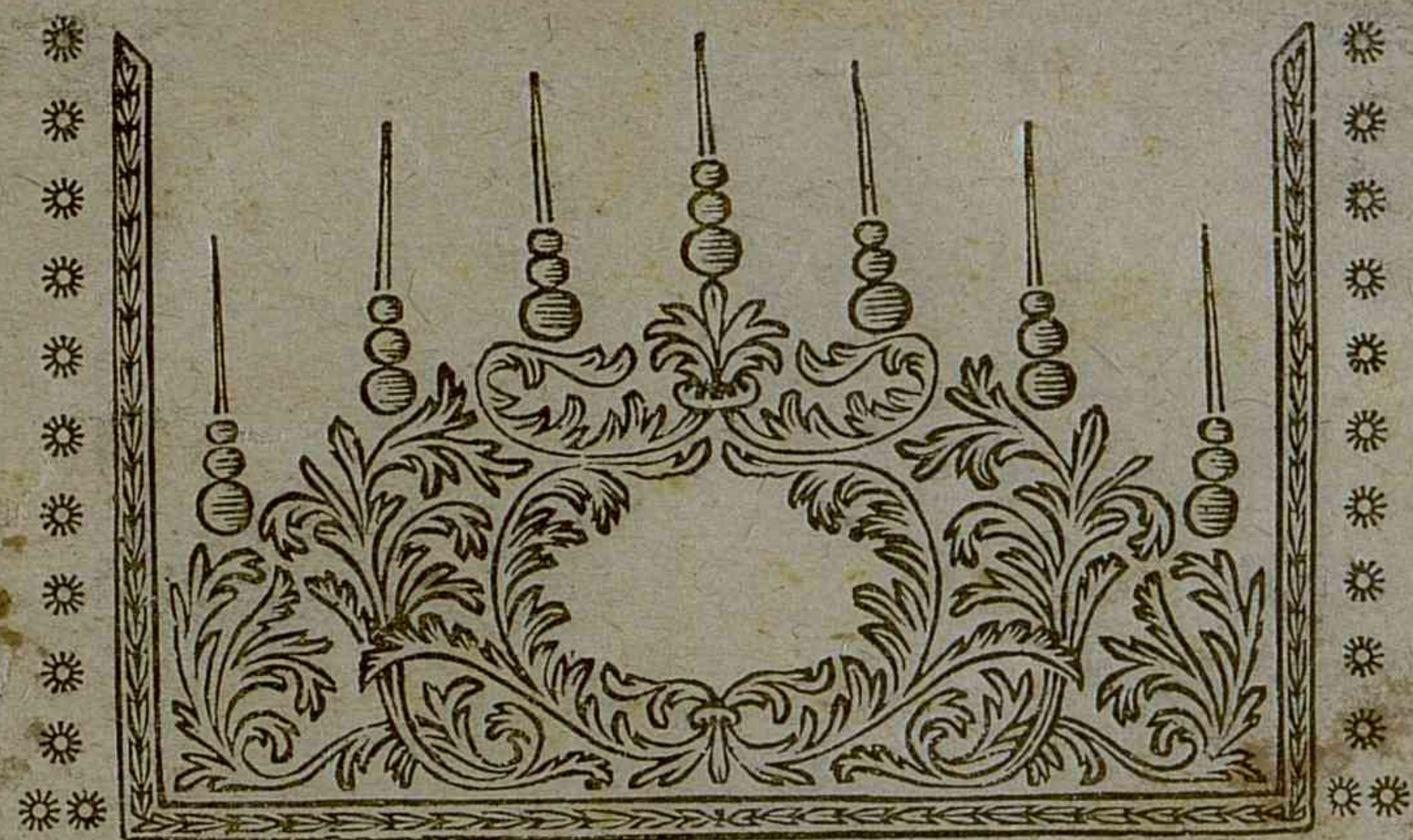
معارف نظارت جلیله شی رخصتیه طبع اولمشدر

در علیه ده صحاف چارشوسنده (بوسنوی الحاج محرم افندیك)
دكانده فروخت اولنور



P. ۷
2757

۵۴



كتاب تهذيب ميرى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على تهذيب المنطق والكلام في تقرير عقائد الاسلام * وتحرير
قواعد الاحكام * واشكره على تجريد النظر في كتب المرام * عن
غياهب الشكوك والاهوام * واصلى على رسوله المؤيد المسمى باحد
سلطان الابرار * وبرهان الاخيار الذي ارسله ميزانا للانظار ومعيارا
للافكار * وانزل عليه كتابا لا ريب فيه هدى لاولى الابصار * وعلى
آله المعرفين لطرق الايمان * الموصولين الى كنوز العرفان * اشاراتهم
شفاء عن علل الجهل والنقصان * وتلو بحاثاتهم نجاة عن ذلل الخيبة
والخسران * اما بعد فهذه تعليقات بل تحقيقات على قسم المنطق من
التهذيب وحاشيته المشهورين * كالكواكب النيرين المنظورين لاهل
النظر بلا فرق كافر قدين * واتوسل بها الى نظرة من حضرة سلطان *
بلاد الاسلام قهرمان اقاليم العدل والاحسان * خلاصة العترة الطاهرة
سلالة النسب الباهرة الفائقة الفائز بالحكمين * العلمية والعملية الخائز
لر ياستين * الدينية والدنيوية قطب دائرة الاسلام والسيادة والسعادة
والاقبال وشمس القللك الدولة والعظمة والاجلال والى لواء الولاية
فى الافاق * مالك سرير السلطنة بالارث والاستحقة اق * ممارع رياض
الفضائل بحسن تربيته مترع حياض الفواضل بمن عنايته مقوى
السنة المصطوية مر بن الطريقة المرتضوية المجتهد فى اعلاء

(كلمة)

كلمة الله المبالغ فى احياء سنة رسول الله المتمثل بنص انما وليكم الله المستعين
من الله الملك المنان ابو الغازى خان احمد بهادر خان الحسينى لازالت
رتبة العلم فى ايام دولته عالية وقيمة الفضل من ثار تربته غاية وغوامض
الاسرار عند ذهنه الوقاد هيمنة ونتائج الافكار فى نظره النقاد بينة
راجيا من كرمه العليم ولطفه الجسيم ان ينظر اليها بفضله العظيم
فان تلقاها بالقبول فهو غاية المسئول ونهاية المأمول وان لاحظها بعين
العناية والكرم فشعشة من شعاع النير الاعظم بل شئنة اعرفها من
احزم وعلى الله الاعتماد والتعويل وهو حسبي ونعم الوكيل (قوله هو
الوصف بالجميل آه) الباء اما صلة للوصف على ان يكون الجميل عبارة عن
المحمود به واما سببية على ان يكون عبارة عن المحمود عليه وعلى
التقديرين اما ان يكون الجهة بمعنى الطرز والطريقة كما هو المتبادر
وكذا على نهج متعلقة بالاشتمال او الورد على اعتبار التضمن او التقدير
لكن يتجه عليه انه يصدق التعريف ح على السخرية ضرورة انها
وصف بالجميل على طريقة التعظيم وان لم يكن على قصد التعظيم اللهم
الا ان يراد من الوصف بالجميل الوصف بسبب الجميل من حيث هو الجميل او
يراد من طريقة التعظيم طريقة هي التعظيم واما ان يكون الجهة بمعنى
العلة وكلمة على بناءة وازافة الجهة الى التعظيم بيانة اولامية على
ان يكون الجميل عبارة عن المحمود به فيشمل التعريف على المحمود به وعليه
جميعا ثم عطف التجميل على التعظيم اما تفسيرى رعاية للجمع او للتقرير
والثاكيد واما مبنى على حمل التعظيم على التعظيم الظاهرى والتجميل على
الباطنى او على العكس على ما قيل (قوله والمراد بالجميل الاختيارى آه) فيه
نظر لانه ان كان الجميل المذكور محمودا به يلزم القول بتخصيص المحمود به
بالاختيارى وهو غير مشهور مع ان مذكره المص فى حاشية الكشاف انما
هو المحمود عليه اللهم الا ان يحمل قوله كذا ذكره المص على التشبيه واجراء
خلاصة مذكره فى الجميل المحمود به لاعلى دعوى العينية وان كان الجميل
المذكور محمودا عليه لم يستقم مقابلة القول الاخير الذى اوردته بقوله
وقبل الحمد يعم اه لهذا القول لرجوعه اليه بالحقيقة على ما لا يخفى وايضا

هذا المستوفى فى تهذيب ميرى

فقد بينت موقفا من هو المحمود به
هذا ذكره المص فى حاشية الكشاف

كون الجليل صفة الفعل لم يجوز ان يكون صفة للنعته او الشئ ولو سلم
فلانسلم ان الفعل انما هو بالاختيار لجواز ان يكون بالاجاب الان يبنى
الكلام على مذهب المتكلمين او يراى بالاختيارى كون الفاعل بحيث
ان شاء فعل وان لم يشأ لم يفعل لكونه متفقا عليه بين الفريقين في الواجب
وغيره لا كونه بحيث يصح عنه الفعل والترك لكونه مقابلا للايجاب او يدعى
التبادر على التقديرين فمكانه للاشارة الى هذا حال ذلك الى المص بقوله
كذا ذكر المص فليأمل (قوله الا انه يجب ان يكون المحمود عليه اختياريا
آه) او رد عليه انه يستلزم ان لا يكون ثناء الله تعالى على صفاته الذاتية
كاعلم والقدرة وغيرهما خدسا سواء كانت عين ذاته او زائدة عليه مع انه
جد قطعاً وذلك لان الاختيارى ماصدر بالاختيار وتلك الصفات ليست
صادرة بالاختيار والا لكانت حادثة ضرورة ان ما كان مسبوقا بالقصد
والاختيار كان حاداً على ما تقر في محله واجيب بان المراد من الاختيار
ههنا اعم من ان يكون اختياريا حقيقة او بمنزلة الاختيارى والصفات
المذكورة بمنزلة الافعال الاختيارية لاستقلال الذات فيها وعدم
احتياجها فيها الى امر خارج كما هو شأن بعض الافعال الاختيارية وفيه
ما فيه ويمكن ان يحاب بان الاختيارى كما يحى بمعنى ما يصدر بالاختيار
كذلك يحى بمعنى ماصدر من المختار وهو المراد ههنا او المراد من
الاختيارى ههنا المعنى الاعم المشترك بين القادر والموجب على ما عرفت
آتفا ولا شك ان صفات الله تعالى عند الاشاعة صادرة عن الفاعل المختار
الذى هو ذاته تعالى وان لم يصدر عنه بالاختيار وايضا هي صادرة عنه
بالاختيار بالمعنى الاعم ولكنهما لا يمتان على تقدير كون الصفات عين الذات
مع انه الحق المختار عند المحققين وبما يجب باننا لانم عدم كون الصفات
المذكورة صادرة بالاختيار بالمعنى الاخص ايضا لجواز ان يكون سبق
الاختيار عليها سبقا ذاتيا كسبق الوجوب على الوجود لاسبقا زمانيا حتى
يلزم حدوثها اقول فيه انه مع كونه مبنيا على كون الصفات زائدة على
الذات لا يتم على رأى القائلين به ايضا لان من قال بزيادة الصفات قال
بان اثر الفاعل المختار حاداً قطعاً بخلاف وان اعترض عليه بعض
المتأخرين بما ذكر من انه يجوز ان يكون سبق الاختيار عليه ذاتيا

(لا زمانيا)

نفي
لان الاختيار

فيه اى صوابه

لا زمانيا حتى يلزم الحدوث فلا يتم هذا الجواب على رأى احد من المتكلمين
والحكماء الذين منهم القائل باشتراط كون المحمود عليه اختياريا
الا ان يقال يجوز ان يكون ذلك القول قول المعترض المذكور
ومن وافقه في ذلك الاعتراض ويمكن ان يجاب بمنع كون ثناء الله على
صفاته الذاتية خدسا بالحقبة لجواز ان يكون اطلاق الحمد عليه على
سبيل المجاز لكون تلك الصفات مبادئ افعال اختيارية او بمنزلة ما كما
عرفت آنفا (قوله الهداية آه) قال المص في بعض كتبه ان المذكور
في كلام الاشاعة ان المختار عندهم هو القول الثانى وعند المعترض هو القول
الاول والمشهور هو العكس وقيل يمكن التوفيق بينهما بان كلام الاشاعة
في المعنى الشرعى المراد في اغلب استعمالات الشارع والمشهور مبنى
على المعنى اللغوى او العرفى ويخذه ان صاحب الكشف مع تضاميه
في الاعتزال اختار المعنى الثانى في تفسير قوله تعالى هدى للمتقين مع
ان الظ في القرآن هو المعنى الشرعى فالأظهر ان التوفيق بعكس ما ذكر هذا
عند الجمهور واما عند اهل الحق فالهداية مشتركة بين معنيين المذكورين
وعدم الاهلاك على ما يستفاد من كلام بعض المحققين في التجر يد (قوله
ونسب الثانى الى البعض آه) او رد عليه انه لو ارى يد من الايصال في التعريفين
الا يصال بالفعل للمدلول فكل واحد منهما ينفق بالاية المذكورة لدالاتها
على عدم وصول المدلولين اعنى نمود بالفعل الى المط حيث قال الله تعالى واما
نمود فهدى بناهم فاستحبوا العمى على الهدى ولو ارى يد من الايصال ما هو
اعم من الايصال بالفعل او بالقوة او ارى يد بالايصال بالفعل للمدلول
وغيره فحينئذ لا ينفق شئ منهما بهما فخصيص النقص باحد التعريفين
نحكم وكذا الكلام في نقص تعريف الاول بالاية الثانية اقول يمكن
دفعه بان المتبادر من ايصال الدلالة ايصالها بالفعل للمدلول فيلزم
وصوله الى المط واما الايصال المعتبر في التعريف الاول فهو صفة للطريق
والمتبادر من الايصال الطريق ايصاله لمن سلكه ولا يلزم ان يكون
كل من دل الى الطريق سالكه فلا يلزم وصوله الى المط على ان اختلاف
التعريفين مبنى على الاختلاف في ان وصول المدلول الى المط معتبر
في الهداية او لا فالتعريف الاول مبنى على الثانى والتعريف الثانى على

نور
راوى
الاول
ك

لكن على علم الاول

الاول كما هو المشهور بين الجمهور فلا بد ان يراد من الاتصال في التعريف
 الثاني اتصال المدلول بالفعل كما هو المتبادر ومن الاتصال في الاول
 الاتصال في الجملة فظهر وجه انتفاض الثاني دون الاول قطعاً (قوله
 واحتمال التجوز مشترك الخ) هذا تأييد لقوله والاول منقوض ايضا
 لانه نقض اجمالي او معارضة على ترجيح التعريف الاول بنقض الثاني
 وهذا جواب سؤال مقدر تقديره انه لا انتفاض للتعريف الاول بالآية
 الثانية لاحتمال ارادة المعنى الثاني فيها مجاز او حاصل الجواب ان مثل هذا
 الاحتمال جار في الآية الاولى فكما انه لم يقدح في نقض التعريف الثاني
 بها كذلك لا يقدح في نقض الاول بالثانية ايضا ويمكن دفع السؤال المقدر
 بان احتمال التجوز خلاف الظ والاصل ومبنى نقض التعريف على الظ
 المتبادر واما القول باحتمال الاشتراك ههنا كما وقع عن بعض المعاصرين
 فوهي فاسد لما عرفت ان اختلاف التعريفين مبني على الاختلاف في ان
 الوصول الى المطمعتبر في الهداية او لا فلا بد ان يكون احداً القرينين
 غير قائل بالاشتراك والالم يكن بينهما نزاع في المعنى بل الظ ان كل واحد
 منهما يدعي انحصار الهداية في المعنى المختار عنده وينفي كونها بالمعنى المختار
 عند الآخر على ما يقتضيه موضح بيان القولين من الكتب الكلامية
 فعدم الاشتراك بينهما متفق عليه منهما فكيف يصح القول باحتمال الاشتراك
 بينهما فلا تغفل (قوله والمناقشة في امتناع جملة الخ) هذا ليس تأييداً
 للكلام السابق بل ترديد له كما اوضحه فيما نقل عنه ههنا على الحاشية
 فالاولى ان يقال لكن المناقشة فيه محال على ما لا يخفى وانت تعلم ان المناقشة
 في امتناع حمل الآية الاولى على المعنى الثاني ايضا محال لان يقال معناها اما
 ثمودفا وصلناهم الى المطم فتركوه وارتدوا واعلم انه يمكن توجيه المناقشة
 المذكورة في الحاشية بوجوه احدها انه يجوز ان يكون معنى الآية انك
 لا تقدر على الدلالة على ما يوصل الى المطم بجميع امتك الذين ثبت محبتك
 اياهم بل لبعضهم الذين اردنا اراءهم الطريق بعينه وهم الحاضرون
 وبعض الغائبين ممن وصلت اليهم شريعتك تفصيلاً اربعضهم الذين
 اردنا اراءهم الطريق باراتك بلا واسطة وهم الحاضرون فقط وذلك
 لان المتبادر من الدلالة على ما يوصل اراءة الطريق بعينه او بلا واسطة

(ولا يخفى)

ولا يخفى انه لم يقع من النبي عليه السلام اراءة الطريق بلا واسطة الا
 بالنسبة الى الحاضرين واراته بعينه الابالنسبة الى الحاضرين وبعض
 الغائبين الذين وصلت اليهم الشريعة تفصيلاً وان وصلت صيت
 الاسلام الى الكل اجمالاً وهذا معنى لطيف دقيق بحق التأمل حقيقة
 ويؤيده قوله تعالى والله يدعوا الى دار السلام ويهدي من يشاء الى
 صراط مستقيم وكأنه لهذا قال فتأمل وثانيهما انه يجوز ان يكون معنى
 الآية ان اراءة الطريق لكل الامة وان صدرت عنك ظاهر الكنهها غير
 صادرة عنك حقيقة بل عنك كقوله تعالى وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى
 وثالثها انه يجوز ان يكون معنى الآية انك غير قادر على اراءة الطريق لمن
 احببت بل كاسب لها بقدرتنا وارادتنا بناء على ما رعت الاشاعة من قاعدة
 الكسب في افعال العباد اختيار او ان كان باطلا عند اهل الحق ووجه
 قوله فتأمل ظاهر على هذين الوجهين ومنهم من لم يتأمل حق التأمل
 فقال فيه تأمل لان قوله تعالى من احببت يقتضي ظاهر تخصيص الهداية
 ببعض الامة وهم الاحياء مع ان الهداية بمعنى الدلالة على ما يوصل شامل
 لكل الامة وان صح ان النبي عم احب كل الامة وكأنه لذلك قال فتأمل
 ولا يخفى على المتأمل ان اندفاعه ظ بما قررنا لاننا لانم ان قوله تعالى من
 احببت يقتضي تخصيص ببعض الامة كيف وقد ثبت محبت النبي عم
 لجميع الامة كما عترف به وكلمة من يقتضي العموم ولو سلم كون الاحياء
 بعض الامة فوجه تخصيص الذكر بهم زيادة الاهتمام بشانهم والتنبيه
 على انه عليه السلام غير قادر على اراءة الطريق باحد الوجوه
 المذكورة بالنسبة الى الاحياء فضلا عن غيرهم فعليك بالتأمل صادق والله
 يهدي من يشاء الى صراط مستقيم (قوله ما حاصله انه يتعدى الخ)
 ومحصوله ان هدى بمعنى الهداية يتعدى الى المفعول الثاني لفظاً
 او تقديرًا بنفسه او بحرف الجر من الى واللام ومعنى المتعدى بنفسه
 الدلالة الموصلة الى المطم ولهذا يستند الى الله تعالى خاصة كقوله تعالى
 لنهديهم سبلنا ومعنى المتعدى بحرف الجر الدلالة على ما يوصل الى المطم
 فيستند تارة الى النبي عليه السلام كقوله تعالى انك لتهدى الى صراط

صراط مستقيم

بمعينه

ان الله

يهدى

مستقيم وتارة الى القرآن كقوله تعالى ان هذا القرآن يهدي للتي هي
اقوم والتقدير في قوله تعالى واما ثمود فهديناهم الى الحق اول الحق
فغناه الدلالة على ما يوصل الى المط وفي قوله تعالى انك لا تهدي من
احببت انك لا تهدي من احببت الحق فغناه الدلالة الموصلة الى المط
فلا نقض بهما ومن قال يبقى النقص بقوله تعالى انك لا تهدي من
احببت وقوله تعالى يهدي من يشاء الى صراط مستقيم لان الهداية
فيهما بمعنى الايصال لا بمعنى ارائة الطريق بدليل التخصيص في من احببت
وفي من يشاء فقد بعد عن الهداية لان تخصيص الهداية بقوله تعالى
من احببت ومن يشاء لا ينافي كونها بمعنى ارائة الطريق على ما بيناه
سابقا مع ان الهداية في قوله تعالى انك لا تهدي من احببت يجوز ان يكون
متعدية الى المفعول الثاني بنفسها في التقدير كما اشرنا اليه آنفا فلا وجه
للاقتضاه قطعانهم ينتقض جصر اسناد المتعدي بنفسه في الله بهذه
الآية وحصر اسناد المتعدي بحرف الجر في النبي عليه السلام والقرآن
بقوله تعالى ويهدي من يشاء الى صراط مستقيم وقوله تعالى واما ثمود
فهديناهم اللهم الان يحمل الكلام في الاول على حصر اسناد المتعدي
في نفسه بطريق الاثبات في الله تعالى وفي الثاني على نفي الحصر في الله
تعالى لا على الحصر في غيره او ان يحمل الكلام في المقامين على الحصر
بحسب الاستعمال الاغلب فلا اشكال بقي الكلام في تفريع اسناد الهداية
بالوجهين المذكورين على استعمالها بالمعنيين المشهورين وفيه نظرا
يخفى ثم الفرق بين المتعدي بنفسه وبين المتعدي بحرف الجر على وجه المذكور
بما نقله المصنف عن بعضهم والمنقول عن صاحب الكشف ان المتعدي
بحرف الجر بمعنى الدلالة الموصلة الى المط مطلقا والمتعدي بنفسه بمعنى
الدلالة الموصلة الى المط لغير الواصل وبمعنى الازدياد او الثبات
للوصل كقوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم و بينهما تدافع لا يخفى
ولا يذهب عليك ان المراد من المط في التعريفين على جميع التقادير
ما كان مقصودا بالدلالة المذكورة سواء كان مقصودا بالذات كما هو
المتبادر او لا كقوله تعالى لنهديهم سبلنا واهدنا الصراط المستقيم

اسٹیشن ایب

فواو هما الدين محمود

2140.8 Chiguit

منها في طيها

—

هاتف فراد حضرت بشیر

شیت

کتابخانه آستان قدس

صاحب الطائفة
« فخره وفضلته

لا غبر له من فصوله

وما نحن فيه من هذا القبيل وانه لابد من اعتبار التجريد في الهداية في موارد استعمالها على التعريفين فليست في هذا المقام فانه مجاز الافهام (قوله اي الطريق المستوي الخ) اشارة الى ان سواء مصدر بمعنى الاستواء على ما صرح به صاحب الكشف في قوله تعالى سواء عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم و اضافته الى الطريق اضافة الصفة الى الموصوف كافي قواهم حصول صورة الشيء في العقل وربما يفسر سواء في مثل هذا المقام بالوسط بناء على ما في الصحاح من ان سواء الشيء وسطه ووسط الطريق اقرب الى الايصال الى المقصد من اطرافه ولا يخفى على من له طبع مستقيم ان ذكر الطريق المستقيم ابلغ في الحمد من ذكر وسط الطريق مطلقا وانسب الى ما اشتهر في القرآن من وصف الصراط بالمستقيم كما يشعر به قوله الصراط المستقيم فالتفسير الاول اولى من حيث المعنى كما لا يخفى (قوله والمراد به نفس الامر عموما الخ) فيه ان المقصد الحقيقي ايضا من جملة نفس الامر فعد نفس الامر على وجه العموم طريقا غير مناسب وايضا الحكم بوقوع الهداية لنا الى نفس الامر على وجه العموم والاستغراق المناسب لمقام الحمد غير مستقيم اذ منها ما لا تقدر على تحصيله ككسبه الواجب تعالى وبعض الاحكام الغيبية من احوال السموات والارض وما فيها الا ان يحمل على الادعاء والمبالغة ولا محذور في الاحتمال الثاني اعني تخصيص سواء الطريق بجملة الاسلام مع انه المتبادر من الطريق المستقيم فالتخصيص انسب من التعميم وعلى التقديرين فيه صنعة تلميح الى قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم (قوله التوفيق جعل الاسباب متوافقة) اي متوافقة في الحصول والتأدي الى المسبب ولذا قال حاصله توجيه الاسباب بأسرها نحو المسببات والاولى نحو المسبب الا ان يقال ايراد هذا الجمع باعتبار الموارد وفيه ما فيه هذا معناه اللغوي وامامه العرفي فعند بعض المتكلمين هو الدعوة الى الطاعة وعند بعضهم هو خلق القدرة على الطاعة وعند بعضهم خلق الطاعة ولهذا لا يستعمل في العرف والشرع الا في الخير فعلى المعنى الاول من المعاني العرفية يكون هذه الفقرة تأكيد الاولى مطلقا واما على المعنيين الاخيرين فهي

تأسيس ان حملت الهداية على المعنى الاول وتأكيده ان حملت على المعنى
الثاني فتأمل ولا تغفل (قوله وقوله لنا الظاهر فيه الخ) تلخيص المقام
ان يقال الظان قوله ظرف لنا لغو لا مستقر وح اما ان يتعلق بالجعل
او بالتوفيق او بالرفيق فالاول ركيك من حيث المعنى على ما ذكره الشارح
والاخير ان لا يساعد هما اللفظ الا ان يتكلف تأويل لامتناع تقديم معمول
المصدر عليه في المشهور كتقديم معمول المضاف اليه على المضاف فلا بد
من احداث التأويلين المذكورين في الشرح اقول كان وجه الركافة في الاحتمال
الاول ان المعنى المناسب للمقام جعله تعالى التوفيق خير رفيق لنا حتى يستفاد
خيرية مرافقة التوفيق لنا لانها النعمة العظيمة التي يناسب جعلها مجودا
بها او عليها بخلاف جعله تعالى لنا التوفيق خير رفيق فانه لا يقتضي
مرافقة التوفيق لنا لجواز ان يكون مرافقة التوفيق لغيرنا كما لا يك
مجمولة لا تتفادنا بها بالواسطة وفيه نظر لان المتبادر من جعله تعالى
لا تتفادنا التوفيق خير رفيق جعل انتفاعنا به من حيث مرافقته لنا بلا
واسطة وان لم يكن نصافيه وهذا كاف في الخلو ص عن الركافة وبعض
الشارحين منع الركافة مستندا بمثل قوله تعالى جعل لكم الارض فراشا
والسماء بناء وان تعلم ان المتبادر من الآية ان يكون لكم ظرفا لغوا متعلقا
بجعل وجعله متعلقا بالفراش والبناء غير ظاهر سيما اذا كان الفراش
مصدرا كالبناء بناء على ما هو المشهور من امتناع تقديم معمول المصدر
عليه مطلقا كما اشرنا اليه آنفا فظ الآية يقتضي ان لا يكون في تعلقه بجعل
ركافة ويكفي هذا في سند المنع فالجواب عن المنع المذكور بجواز تعلق
الظرف في الآية بالفراش والبناء لكون البناء مصدرا او الفواش
مصدرا او متضمنا للمعنى المصدرى ليس بشئ لانه مع كونه كلاما على
السند بطريق المنع مدفوع بادنى تأمل واعلم ان قوله لان معمول لا يقع
الاحيث يصح وقوع العامل فيه في بعض النسخ بدون الواو دليل على
امتناع تقدم ما في خير المضاف اليه عليه وفي بعضها مع الواو دليل ثان
على عدم مساعدة اللفظ لتعلق لنا برقيق لكن الاول اولى كما لا يخفى
(قوله والظانه اسم الحاصل بالمصدر) حاصل هذا التوجيه اعتبار
التجوز في النسبة وحاصل التوجيه الاول اعتباره في طرفيها

(والتجوز)

والتجوز في السنة ابلغ من التجوز في الظرف على ما حقق في محله فلهذا
اشار الى ترجيح التوجيه الثاني بقوله والظان لكن لا وجه لجعل الهدى ح
اسما للحاصل بالمصدر بل جعله بالمعنى المصدرى اظهر وابلغ كما هو المشهور
في نحو رجل عدل وانما هي اقبال وادبار وانما يلتفت الى جعله بمعنى اسم
المفعول لكونه غير مناسب لمقام المدح (قوله مصدر مبنى للمفعول الخ) انما لم
يجعل مبنيا للفاعل لان المراد به اما كونه مهتديا بالغير او كون الغير مهتديا به
والاول غير مناسب بمقام المدح والثاني صفة للغير فلا يصح جعل النبي عم
حقيقته وفيه ان اهتداء الغير به وصف له وان كان مطلقا لا اهتداء وصفه
للغير على ما قال المصنف في تعريف الدلالة يفهم المعنى من اللفظ ان فهم
المعنى من اللفظ صفة اللفظ وان كان مطلقا يفهم صفة السامع فيصح
جعل النبي عم حقيقة لا اهتداء الغير به على رأى المصنف بلا كلفة مع
ان المتبادر من المصدر المعنى المبني للفاعل نعم لو بنى الكلام على ما هو
المختار عند المحققين من ان فهم المعنى من اللفظ ليس صفة اللفظ مثلا الا
باعتبار المسامحة المشهورة اي كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى لكان
معنى حمل الاهداء على المعنى المبني للمفعول اظهر بحسب المعنى كما لا يخفى
(قوله ولا يليق تعلقه بيليق الخ) يمكن توجيه ذلك بان المناسب بمقام
المدح حصر الاقتداء فيه عليه الصلوة والسلام وهو انما يحصل اذا
كان به متعلقا بالاقتداء فيه بخلاف ما اذا كان متعلقا بيليق وفيه لانه
لو كان متعلقا بيليق يستفاد حصر لياقة الاقتداء فيه صلى الله عليه وسلم
بخلاف ما اذا كان متعلقا بالاقتداء وهذا الحصر ايضا مناسب بمقام
المدح لا يقال تقديم المسند اليه وهو الاقتداء على المسند الفعلي وهو
يليق بدل بمعونة المقام على حصر اللياقة في الاقتداء به على
ما هو المختار عند محقق فن المعاني في مثل زيد قام فهذا الحصر
يتضمن لياقة الاقتداء فيه عليه السلام لا نأقول تعريف المسند اليه
ايضا يدل بمعونة المقام على حصر الاقتداء في اللياقة به على ما تقرر
عند علماء المعاني وهذا الحصر يتضمن حصر الاقتداء فيه عم وبالجمله
يستفاد على التقديرين ثلثة احصر حصر الاقتداء به او اللياقة فيه

عم على وجه وحصر الاقتداء في اللياقة وحصر اللياقة في الاقتداء
 فالاولى ان يوجه ترجيح تعلق الطرف بالاقتداء بالقرب وبان المتبادر من
 الاقتداء المعنى المبني للفاعل اى الكون مقتديا ومن البين انه لا يليق به
 عليه السلام بل بناو حل الاقتداء على المعنى المبني للمفعول وان كان صحيحا
 لكنه خلاف الظ فلا يصار اليه من غير ضرورة وهذا كاف في ترجيح
 التعلق بالاقتداء لكن فيه ما عرفت في الاهتداء فتذكر لا يقال يمكن
 توجيه ذلك بانه لو كان متعلقا بيليق لم يصح تقديمه على الاقتداء
 بحسب الظلان يليق خبر الاقتداء وفعله كقولك زيد قام فلا يصح
 تقديمه عليه وقد عرفت ان المعمول لا يقع الا حيث يصح وقوع العامل
 فلا يصح تقديم معموله ايضا عليه الا باحد التأويلين السابقين لانا نقول
 لو كان متعلقا بالاقتداء ايضا لم يصح تقديمه عليه ظاهرا لما عرفت ان
 معمول المصدر لا يتقدم عليه الا باحد التأويلين السابقين ومما يليق
 ان ينبه عليه ان هذه القرينة اعني قوله نورا به الاقتداء يليق ابلغ مما
 قبلها وهو قوله هذا هو بالاهداء تحقيق لان النور اقوى من الهداية
 والحصر المتعدد أكد من الحصر الواحد وهو الحصر الحقيقي
 في الظرف المقدم عليه ففي القرينتين سلوك طريق الترتيب في المدح
 من وجهين فتنبه (قوله ويحتمل الاستقرار الخ) هذا مبني على ما حققه
 الشريف في حواشي الكشف من ان الظرف المستقر ما كان متعلقه
 مقدرا سواء كان ما كقولنا زيد في الدار اى حاصل او خاصا كقولنا
 زيد في البصرة اى مقيم واللغو ما يقابله واما على ما هو المشهور بين النحاة
 من ان الظرف المستقر ما كان متعلقه مقدرا عاما واللغو ما يقابله
 فقوله بالتحقيق ظرف لغو لا ظرف مستقر لكون متعلقه مقدرا خاصا
 وهو ملتبس على ما بينه في الحاشية المنقولة عنه ههنا الا ان يقال اراد
 بقوله ملتبس بالتحقيق بيان حاصل المعنى لاتعيين ما هو المقدور ويؤيده
 ان الباء لو كانت متعلقة بملتبس لكانت صلة للتلبس لا للملازمة فالظ
 انها متعلقة بحاصل وحاصله انه ملتبس به فيكون الظرف مستقرا
 على القولين هكذا حقق المقال ودع عنك ما قيل او يقال (قوله

(إشارة)

إشارة الى المرتب الحاضر الخ) يعنى ان اسم الإشارة موضوع للمشار
 اليه بالإشارة الحسية والمشار اليه ههنا ليس موجودا في الخارج حاضرا
 في الحس بل هو موجود حاضرا في الذهن فاستعمال لفظة هذا فيه على
 سبيل المجاز تنزيلا للمعقول منزلة المحسوس تنبيهها على ظهوره وترغيبا
 للمتعلم في تحصيله او إشارة الى فطانة السامع وتنشيطا له في طلبه
 (قوله الا ان يراد به الإشارة الخ) هذه احتمالات سبعة ذكرها المحقق
 الشريف في بعض كتبه لاسماء الكتب واسماء اجزائها واختار
 منها الالفاظ وانت تعلم انه لو اعتبر احتمال ادراكات المعاني او الملكة
 الحاصلة من تكرار تلك الادراكات ههنا كما اعتبر في اسماء العلوم المدونة
 لزيد احتمالات كثيرة بعضها مفردة وبعضها مركبة لكن جميعها
 معقول صرف لاحضور لشيء منها في الخارج وفي ترجيح احتمال
 الالفاظ ايضا بحث لكن لا يسهل المقام (قوله ولا شك انه لاحضور
 لهذا الكلبي الطبيعي الخ) اورد عليه ان التحقيق ان الكلبي الطبيعي
 موجود في الخارج بعين وجود اشخاصه فاذا كانت الاشخاص موجودة
 حاضرة في الخارج فلا بد ان يكون الكلبي موجودا في الخارج كذلك
 فالإشارة الى ذلك الكلبي يكون حسية قطعا وجوابه ان الكلبي الطبيعي
 عند المصنف ليس موجودا في الخارج حقيقة كما سيظهر من كلامه في هذا
 الكتاب على خلاف التحقيق والكلام ههنا في شرح كلامه على رأيه
 على ان المراد من عدم حضوره في الخارج عدم الاحساس به كما يقتضيه
 استعمال اسم الإشارة فيه والكلبي الطبيعي وان كان موجودا في الخارج
 لكن ليس محسوسا على ما حققه الشيخ في الاشارات وسيجيء بيانه ويمكن
 ان يقال من اول الامر ان مجموع نقوش الكتابة في شيء من الكتب المتداولة
 لا يكون بحسب العادة حاضرة في الحس معا وان امكن الاحساس بها كذلك
 فلا يكون الإشارة اليها في العادة عند استعمال هذه الإشارة الى الحاضر في
 الخارج وهذا كاف في اثباته ان اسم الإشارة ههنا إشارة الى الحاضر في الذهن
 مجازا ضرورة ان اسم الإشارة لا بد فيها ان يكون المشار اليه محسوسا
 مشاهدا بالفعل عند استعمالها فتفطن (قوله ومن ههنا علمت الخ) فيه
 ان ما ذكره انما يدل على ان اسماء الكتب ليست من الاعلام الشخصية واما

على انها من اعلام الاجناس فلا يجوز ان يكون من اسماء الاجناس ويؤيده
ادخال اللام على كثير منها كالكافية والشافية والرسالة الشمسية وغيرها مع
ان العلمية الجنسية لا يكون التقديرية اضطرارية على ما قالوا اللهم الا
ان يقال المشهور انها اعلام فلما بطل كونها شخصية ثبت كونها اعلاما
جنسية فتأمل (قوله والثاني انسب كما ترى الخ) اي بحسب اللفظ كما لا يخفى لان
توجيهه اظهر وهو حذف المضاف وتوجيهه الاول ظاهر ايضا وهو
ان التهذيب بمعنى المذهب والاضافة من قبل جرد قطيعة اي غاية الكلام
المذهب وحاصله انه كلام مذهب غاية التهذيب وفي بعض النسخ والثاني كما
ترى اي الثاني غير ظاهر بحسب المعنى كما لا يخفى اذا المناسب للمقام وصف
الكتاب لا وصف التصنيف ولا يلائم هذا المعنى قوله وتوجيه الاول لا يخفى
الا ان يفسر التوجيه بكونه موجها مستحسنا اي حسن الاول ظلاله وصف
الكتاب كما هو المناسب ولك ان تفسر هذه النسخة بما فسرت به النسخة
الاولى فالنسخة الاولى انسب واولى كما لا يخفى (قوله تشبهها للشمول
العمومي آه) الظاهر انه اراد بالعموم ههنا ما اراد منه فيما بعد في شرح قوله
القسم الاول في المنطق وهو العموم باعتبار التحقق العلمي كايته هناك في
الحاشية ومن البين انه لا عموم بحسب العلم تحرير المنطق والكلام بالنسبة
الى الكلام في هذا الكتاب بل لنفسهما كما المنطق بالنسبة الى القسم الاول
فاما ان يراد بتحرير المنطق والكلام المنطق والكلام المحرران او يراد
بالعموم ههنا العموم باعتبار التحقق في نفس الامر وفي كل منهما خدشة
ستعرفها والظاهر ان الظرفية هنا من قبيل ظرفية الصفة للموصوف كما
في قولهم زبد في الخصب والراحة ضرورة ان تحرير المنطق والكلام
اي بيانها والدلالة عليهما صفة الكلام في هذه الكتاب فتدبر (قوله اي
مقرب على صفة اسم الفاعل الخ) ذكر للعطف احتمالين واختار حل
التقريب على الاول على اللغوي وعلى الثاني على المعنى الاصطلاحي
ولا يخفى ان الاحتمالات الاربع محتملة باسرها لكن الظاهر هو الاحتمال المختار
اما كون التقريب على الاول بالمعنى اللغوي فظن واما كونه على الثاني بالمعنى
الاصطلاحي فلان العطف على هذا يكون تأسيسا بلا تكلف لاثبات كيدا
بخلاف ما اذا كان بالمعنى اللغوي فلا تغفل (قوله يحتمل ان يكون بيانا للمرام

آه ويحتمل ان يكون متعلقا بالمرام واصله اي تقريبا المقصود من تقرير
عقائد الاسلام الى الفهم وكلاهما ظ لفظا ومعنى بخلاف تعلقه بالتقريب
على ان يكون كلمة من بمعنى الى كما هو المتعارف في صلة القرب فانه بعيد
لفظا ومعنى اما لفظا فلانه بعيد لفظا واما معنى فلان جعل المقربين
الى التقرير بغير ظ بل الظ جعله قريبا الى الفهم من التقرير وما قيل
في وجه بعده معنى انه يلزم على هذا ان يكون المرام غير تقرير عقائد
الاسلام والظ انه نفسه فهو بعيد عن الحق جدا لان المرام هو نفس العقائد
لاتقريرها (قوله الاضافة بيانية او للملازمة آه) حاصله ان الاسلام ان كان
بمعنى التصديق بما جاء به النبي عم والعقائد بمعنى الاعتقادات كانت
الاضافة بيانية وان كان الاسلام بمعنى الاقرار بذلك مثلا والعقائد بمعنى
المعتقدات فالاضافة لادنى ملازمة وفيه ان الاعتقادات اعم مطلقا من
التصديق بما جاء به النبي عم فيكون الاضافة على هذا التقدير لامية كعلم
النحو وشجر الاراء ويوم الاحد لبيانيتها لانها مشروطة بان يكون بين
المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه كما هو المشهور في النحو
الا ان يقال اراد من الاضافة البيانية ما كان المقرب بيان المضاف لاما كان
بمعنى من البيانية والمشرطة بالعموم والخصوص من وجه هو الثاني
والاول جار في اضافة الاعم مطلقا الى الاخص ايضا ثم الظ من قوله
ويمكن ان يراد بالاسلام اهله ان يقال ويمكن ان يراد اهل الاسلام
بدون قوله بالاسلام او يقال ويمكن ان يراد بعقائد الاسلام عقائد
اهله لان ما ذكره مخصوص بالمجاز المرسل ويمكن توجيهه بان المراد
بقوله بالاسلام بمدخلية الاسلام لاستقلاله ولا شك ان لفظ الاسلام
مدخلا في ارادة معنى اهل الاسلام على تقدير حذف اهل ايضا
وان لم يكن له مدخل في ارادة نفس اهل فالامر سهل عند من هو
اهل قوله وقد روي على الوجه الثالث قول امرئ القيس الارب يوم لك
منهن صالح ولا سيما يوم بدارة جبل مجرورا او مر فوطا ويؤيده ان صورة
كتابة يوم لا يساعد للنصب (قوله اقامة للشمول العمومي آه) ذكر
في حاشية منقولة عنه ههنا ان المراد من العموم باعتبار التحقق العلمي

بمعنى انه كلما علم القسم الاول باحد معانيه غير المعنى الثالث وهو المعاني
الخصوصية بعلم المنطق الذي هو مجموع المسائل الخصوصية بناء على انه
على تقدير المعنى الثالث يكون ظرفية المنطق للقسم الاول من قبيل كون
الجزء في الكل كما صرح به وفيه نظر لان المنطق اذا كان عبارة عن مجموع
المسائل الخصوصية وكان القسم الاول بالمعنى الثالث جزء من المنطق
لم يكن العلم بالقسم الاول بشي في معانيه مستلزما للعلم بالمنطق فلا يكون
هناك عموم باعتبار التحقق العلمي اصلا الا ان يقال اقامة الشمول العمومي
باعتبار التحقق العلمي توجيه مجازي مشترك بين جميع المعاني كما يتراى من
ظاهر عبارة الحاشية وان كان في بعضها عموم باعتبار آخر ايضا لكنه معنى
على كون المنطق اسما لمفهوم كلي صادق على المسائل المذكورة في القسم
الاول وغيرها وكون الظرفية من قبيل كون الجزء في الكل توجيه آخر
حقيقي او مجازي على تقدير كون القسم الاول بالمعنى الثالث خاصة ومعنى
على كون المنطق عبارة عن مجموع المسائل العاصمة المركبة من تلك
المسائل وغيرها ويؤيد هذا التوجيه ما يوجد في كثير من النسخ بعد قوله
لشمول العمومي وهو قوله اما بحسب الوجود فيماعد المعنى الثالث او
بحسب الصدق وهو فيه لكن يابى عنه قوله في الحاشية المنطق الذي هو
عبارة عن مجموع المسائل الخصوصية فلا بد من تأويله بان يراد مجموع
المسائل المعينة بالتحديد النوعي اعني كونها عاصمة لكن الخطاء
في الافكار التصورية الحديثة والرسمية باقسامها في الجملة والتصديقية
البرهانية ونظائرها في الجملة حتى يصدق على مسائل القسم الاول وغيرها
وفيه بعد لا يخفى على ان المقام يستدعي التصريح بمعنى توجيه الاول كما
صرح بمعنى توجيه الثاني بقوله بناء على ان المنطق مجموع المسائل مع
ان كون المنطق اسما لمفهوم كلي صادق على الكل والجزء احتمال
ضعيف غير مشهور وبعد اللتيا والتي يتجه ان المعنى الثالث للقسم
الاول هو المعاني الخصوصية التي هي مدلولات مجموع الالفاظ
المذكورة وهي مشتملة على ما هو خارج عن الفن كالمقدمة قطعا
فلا يكون القسم الاول بالمعنى الثالث جزء من المنطق على تقدير كونه

(عبارة)

عبارة عن مجموع المسائل ولا جزئيا له على تقدير كونه اسما
لمفهوم الكلي فلا وجه لشي من التوجيهين المذكورين في المعنى
الثالث اللهم الا ان يراد من القسم الاول بالمعنى الثالث المق بالذات منه
فلا وجه ان يجعل الظرفية ح من قبيل كون الكل في الجزء على
تقدير كون المنطق اسما لمفهوم كلي صادق على المسائل على عكس
ما ذكره لكونها من معاني لفظة في على ما تقر في محله (قوله او بقبحها)
جوز القبح ولم يلتفت الى ما قال صاحب الكشف في الفائق ان القبح
خلف اي باطل لكونه معارضا برجحان القبح على الكسر لفظا ومعنى
فان اطلاق المقدمة بالكسر على معانيها المشهورة بمقدمة الجيش
ومقدمة العلم ومقدمة الكتاب يحتاج الى تكلف اما في اللفظ بان
يجعل مشتقة من التقديم بمعنى التقديم واما في المعنى بان يعتبر تقديم الامور
المذكورة لنفسها لما فيها من استحقاق التقدم او يعتبر تقديم مقدمة
الجيش ابقية الجيش وتقدم مقدمتي العلم والكتاب لمن يعرفها على
من لا يعرفها ولا يحتاج الى اطلاق المقدمة بالقبح الى شي من التكلفين
(قوله فلا يرد ما قيل ان المصالح) كانه اراد دفع اعتراض المحقق
الشريف في حواش المطول على المص بأنه جعل في المطول معرفة
الحد والغاية والموضوع مقدمة العلم وجعل تلك الامور في شرح الرسالة
مقدمة الكتاب حيث قال ان مقدمة الكتاب ما يذكر فيه قبل الشروع
في المقاصد لارتباطها به ونفعه فيها وهي ههنا امور ثلاثة الاول بيان
الحاجة الى الميراث ثم نفي توقف الشروع في العلم على هذه الامور ومعرفة
فبين كلاميه تدافع بين وحاصل الدفع ان عبارة شرح الرسالة وان كانت
موهمة لذلك لكن تفسيره مقدمة الكتاب بما ذكره دليل واضح على ان
فيها تسامحا ومعناها ان مقدمة الكتاب ههنا بيان امور ثلاثة اي مبنيها
وما يدل عليها مقدمة العلم معرفة الحد والغاية والموضوع ومقدمة
الكتاب القاط دالة على تلك الامور فلا تدافع وهذا الجواب مأخوذ
من كلام بعض الافاضل في تعليقه على المطول في دفع ذلك الاعتراض
وهو ضعيف لان بناء الاعتراض المذكور على ان المص نفي في شرح

(٢)

الرسالة توقف الشروع في العلم على معرفة الامور وهذا ينبغي اما ذكره في المطول في مقام التحقيق وتزيف كلام القوم في المقدمة من ان مقدمة العلم بمعنى ما يتوقف عليه مسائله معرفة الحد والغاية والموضوع وليس بناؤه على انه جعل في شرح الرسالة مقدمة الكتاب ما جعله في المطول مقدمة العلم بعينه كما يستفاد من تقريره حتى يدفع ببيان المغاربة بارتكاب المسامحة في العبارة ويمكن تأييد الجواب بان المحقق الشريف فرغ على ما نقله من شرح الرسالة انه يلزم ان لا يثبت عنده الامقدمة الكتاب فيحتاج الى التكلف في العنوان كن لا يثبت عنده الامقدمة العلم وهذا صريح في بناء الاعتراض على انه جعل مقدمة الكتاب في شرح الرسالة ما جعله مقدمة العلم في المطول فان قلت يمكن رد الجواب على هذا التقدير ايضا بان قوله في شرح الرسالة لا يمكن الشروع بدون هذه الامور يدل على ان الامور المذكورة التي جعلها مقدمة الكتاب هي معرفة الحد والغاية والموضوع لا الالفاظ الدلالة عليها قلت يجوز ان يكون المراد بدون مدلولات هذه الامور نعم يلزم انه جعل الامور الثلاثة في المطول مقدمة العلم ونفي في شرح الرسالة كونها مقدمة العلم وجعلها مدلولات مقدمة الكتاب لكنه بحث آخر وجوابه ان المراد بكونها مقدمة العلم في المطول كون لوازمها اعني التصور بوجه ما والتصديق بفائدة ما مقدمة العلم هذا تحقيق الكلام في هذا المقام بقي ان قوله وجعل في المطول نفسها مقدمة العلم واراد ادراكاتها ليس على ما ينبغي لانه انما جعل في المطول مقدمة العلم معرفة الحد والغاية والموضوع صريحا لانفسها كما لا ينبغي على الناظر فيه وايضا قوله ادراكات مبنيها هي مقدمة العلم ينبغي ان المصنف كون الامور الثلاثة مقدمة العلم في شرح الرسالة كما عرفت وهنا ابهام اخر لا يليق ايرادها في هذا المقام (قوله لم يقل حصول صورة الشيء في العقل) العقل في الاصطلاح المشهور جوهر مجرد غير متعلق بالبدن فلا يشمل التعريفان في علم الانسان وعلم الواجب تعالى ولو اريد من العقل النفس وهي جوهر مجرد متعلق بالبدن

(لم يشمل)

لم يشمل علم الواجب وعلم العقول العشرة وحله على مطلق المدرك بعيد جدا فلو قال هو الصورة الحاصلة من الشيء عند الذات المجردة كما اختاره بعض المحققين لكان اظهر وابتعد عن المسامحة (قوله لانه من مقولة الكيف على الاصح) ذهب جمهور المتكلمين المنكرين للوجود الذهني الى ان العلم اضافة مخصوصة بين العالم والمعلوم وهي السمة بالتعلق وبعضهم الى انه صفة حقيقية ذات تعلق واما القائلون بالوجود الذهني من الحكماء وغيرهم فاختلفوا اختلافا ناشيا من ان العلم ليس حاصل قبل حصول الصورة في الذهن بديهية واتفاقا وحاصل عنده بديهية واتفاقا والحاصل معه امور ثلاثة الصورة الحاصلة وقبول الذهن لهما من المبدء الفياض واطافة مخصوصة بين العالم والمعلوم فذهب بعضهم الى ان العلم هو الاول فيكون من مقولة الكيف وبعضهم الى انه الثاني فيكون من مقولة الانفعال وبعضهم الى انه الثالث فيكون من مقولة الاضافة واما انه نفس حصول الصورة في الذهن فلم يقل به احد منهم كما لا ينبغي على من تتبع كلامهم والاصح من هذه المذاهب هو الاول ولذا قال المحقق الشريف في حاشية المطالع انه المذهب المنصور ووجهه فيما نقله هناك بان الصورة توصف بالمطابقة كالعالم والانفعال والاطافة لا توصفان بهما لكن القول بان الصورة العقلية من مقولة الكيف انما يصح اذا كانت مغايرة لذي الصورة بالذات قائمة بالعقل كما هو مذهب القائلين بالشبح والمثال الحاكم بان الحاصل في العقل اشباح الاشياء لانفسها واما اذا كانت متحدة معه بالذات مغايرة له بالاعتبار على ما يدل عليه ادلة الوجود الذهني وهو المختار عند المحققين القائلين بان الحاصل في العقل انفس الاشياء لا اشباحها فلا يصح ذلك والتوجيه المذكور من منظور فيه على ما لا ينبغي بل الحق ان العلم من الامور الاعتبارية والموجودات الذهنية وان كان متحدا بالذات مع الموجود الخارجي اذا كان المعلوم من الموجودات الخارجية سواء كان جوهر او عرضا كيف او انفعالا او اضافة او غيرها الا ان يقال ان القول بكون الصورة العقلية والعلم من مقولة الكيف واقع

على سبيل التشبيه لكن على هذا يكون الاستدلال على كون العلم من مقولة الكيف لامن مقولة الاضافة والانفعال ونزاعهم في ذلك محل تأمل فتأمل (قوله ولان المتبادر الخ) الظ انه عطف على قوله لما فيه من التسامح وفيه ان المسامحة مشتركة بين الوجه الاول وهذا الوجه اذا المسامحة استعمال اللفظ في غير معناه المتبادر فكما ان المتبادر من حصول الصورة غير الصورة الحاصلة ويجوز حملها عليها بعمل الحصول بمعنى الحاصل والاضافة بمعنى جرد قطيعة كذلك المتبادر من صورة الشيء الصورة المطابقة ويجوز حملها على المعنى الاعم بعمل الاضافة لادنى ملائمة واما جملة عطف على قوله من حيث فلا يخفى عن ركائز ما وكذا الكلام في قوله ولانه يخرج عنه العلم اه وايضا يرد عليه ان كلمة عند احوج الى المسامحة من كلمة في العدم انطباقها على شيء من المذهبين ظاهرا اذا التعريف لا يتناول ح ما يحصل في نفس العقل بناء على ما يتبادر من كلمة عند وحملها على التوسع لا يدفع المسامحة (قوله عند من يقول بارتسام صورها الخ) قال بعض الحكماء ان المدرك للكميات والجزئيات المجردة هو النفس الناطقة والجزئيات المادية هو القوى الجسمانية وقال المحققون ان المدرك للكميات والجزئيات مطلقا هو النفس ونسبة الادراك الى قواها كنسبة القطع الى السكين لكن اختلفوا في ان صورة الكل ترسم في النفس او صور الكميات والجزئيات المجردة ترسم في النفس وصور الجزئيات الجسمانية في آلتها فذهب جماعة الى الاول واخرون الى الثاني وقيل الحق هو الاول بشهادة الوجدان ولان الثاني يستلزم ان لا يكون مقام به الادراك مدركا وان يكون المدرك ما لم يقيم به الادراك وكلاهما بط وكلا الوجهين محل نظر والتحقيق المقام مقام اخر (قوله وهو مطلق الصورة الحاضرة اه) الضمير اما راجع الى العلم وهذا تعريف وتوضيح له بوجه اخر او الى الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل والتذكير باعتبار الخبر فيكون هذا توضيحا للتعريف المذكور وانما يفسر الحاصلة بالحاضرة لئلا يتوهم ان المراد من الحصول ما يقابل الحضور من المعنى المختص بالعلم الحصول وان

(تعلم)

تعلم انه لو فسرهما بالثابتة لكان احسن لئلا يتوهم عكس ذلك ولا يخفى ان المتبادر من الصورة ما يقابل الصورة الخارجية من الصورة العقلية ولذا يقال الاشياء في الخارج اعيان وفي العقل صور فلا بد من تأويلها ايضا حتى يشمل الصورة الخارجية وذلك بان يراد بها مطلق ما يمتاز به الشيء عند المدرك عن غيره سواء كان امر خارجيا او عقليا فيشمل العلم الحضورى كعلمنا بذواتنا وصفاتنا والحصولى كعلمنا بالسما والارض (قوله سواء كان عين ماهيته الخ) هذا مبنى على ما هو المشهور من ان العلم بالشيء اعم من ان يكون بذاته او بامر صادق عليه واما على ما هو المختار عند بعض المحققين كالحشى الفاضل وغيره من ان العلم بالشيء بوجه غير كنهه فهو ليس علما بذلك الشيء حقيقة بل بذلك الوجه فالصورة العلمية لا بد ان يكون عين ماهية المعلوم لا غيره والعلم بالشيء حقيقة منحصرة في العلم به بالكنه الا ان يقال اراد بهذا التعميم تطبيق التعريف على المذهبين كما انه اراد بالتعميم الثالث تطبيقه على المذاهب الواقعة في ارتسام الصور العلمية في النفس او في آلتها كما اشرنا اليها آنفا وان التعميمان الاخران فهما لدفع توهم ان يراد من الصورة الحاصلة عند العقل ما هو المتبادر منها اعني غير الصورة الخارجية وغير صورة المدرك ولا يخفى عليك ان المدرك ههنا كالاولين بكسر الراء ولا يجوز فتحها لاستلزامه رجوع هذا التعميم الى احد التعميمات الاولين مع انه يأتى عنه المثالان المذكوران فن يجوز فيه الفتح لم يكن مدركا كما لا يخفى على من له ادنى ادراك (قوله وقد ينخص ههنا اه) اى فسر بعضهم لفظ العلم في تقسيم العلم الى التصور والتصديق لتقسيم كل منهما الى البديهي والكسبي الذى هو بمنزلة تقسيم العلم الى البديهي والكسبي بالعلم الحصولى او العلم الحادث مستدلا على ذلك بان الانقسام الى البديهي والكسبي انما يجرى فيهما وفي التصور والتصديق منهما لافى مطلق العلم ولا فى التصور والتصديق منه وفيه نظر لان الانقسام الى البديهي والكسبي يجرى فى مطلق العلم وفى التصور والتصديق منه اذ لا علم حصولا او حضورا يا حادئا او قديما الا وهو متصف بالبدهية او الكسبية بالمعنى المشهور نعم لا يجرى الانقسام

اليهم في الحضورى والقديم كجربانه في الحضورى والحادث لا ينحصر الحضورى والقديم في البديهي لكنه لا يقدح في انقسام المطلق اليهما اذ لا يلزم من انقسام المطلق انقسام كل نوع منه والالزم في كل تقسيم انقسام الشئ الى نفسه والى غيره كما لا يخفى فلا يتم الدليل المذكور على تقييد المقسم مع ان عدم التقييد اولى لكونه تخصيصا من غير تخصيص ولكون التعميم انطباق قواعد الفن ونظيره العام فيها واما القول بان الحصول والحادث معتبر في مفهوم البداهة والكسبية واذ العلم الحضورى والقديم لا يوصفان ببداهة ولا كسبية اصطلاحا كما وقع عن بعضهم فضعفه ظالا ان يكون مبنيا على اصطلاح بعضهم على ذلك اذ لا مشاحة في الاصطلاحات فلكل واحد ان يصطليح على ما شاء لكنه لا يقتضى تخصيص الاصطلاح المشهور وتطبيقه عليه فاندفع ما قيل ان الظن ارتكب التخصيص ذهب الى ان العلم الحضورى وهو عين وجود الشئ المعلوم والقديم وهو العلم الالهى لا يوصفان بالبداهة والكسبية مع ان في هذا البيان من مخايل الخلل والنقصان ما لا يخفى على ذوى الاذهان واما ما استدلبه على ذلك من ان البداهة كالكسبية صفة وجودية فكما لا يتصف العلم الحضورى والقديم بالكسبية كذلك لا يتصفان بالبداهة فهما وصفان للعلم الحضورى والحادث مختصان بهما فهو اوهن من بيت العنكبوت كما لا يخفى على من له قلب سليم او اتقى السمع وهو شهيد (قوله لانه يدخل فيه الخيل الخ) اراد بالخيال تصور الوقوع او اللا وقوع من غير تردد ولا تجوز والشك تصورهما على وجه التردد والوهم تجوز احدهما مع ظن الآخر ويمكن دفع هذه المناقشة عن العبارة المشهورة بان المتبادر من ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة ادراكه على وجه الاذعان كما يشعر به عنوان ان النسبة واقعة او ليست بواقعة بخلاف قولهم ادراك وقوع النسبة اولا وقوعها قول يمكن توجيه كلامه ايضا بانه اراد انه يمكن ان يتوهم دخول الخيل والشك والوهم في العبارة المشهورة لعدم كونها انصافا في الاذعان وان كانت ظاهرة فيه وهذا القدر كاف في وجه العدول

(عنها)

عنها على ما لا يخفى (قوله وفي هذا اشارة الى تحقيق الامر في المقام الخ) اختلفوا في ان التصديق ممتاز عن التصور باعتبار المتعلق اولا ففهم من قال ان التصور لا يتعلق بما يتعلق به التصديق من وقوع النسبة اولا ووقوعها بل انما يتعلق بغيره من النسب واطرافها فالتصديق عندهم ادراك متعلق بوقوع النسبة اولا ووقوعها مطلقا والتصور ادراك متعلق بغير ذلك فيكون بينهما امتياز باعتبار المتعلق ايضا ومنهم من قال لا حرج في التصور بل يتعلق بما يتعلق به التصديق وغيره من الاشياء فلا امتياز بينهما الا بحسب الذات واللوازم كاحتمال الصدق والكذب دون المتعلق هذا هو الحق عند المحققين بشهادة الوجدان الصادق ولهذا عدل المص عن العبارة المشهورة لايهامها دخول الخيل والشك والوهم فيها بناء على ذلك المذهب الحق ففي العدول عنها الى قيد الاذعان اشارة الى اختيار ذلك المذهب ولا يذهب عليك ان ههنا اشارة الى تحقيق الامر من وجهين آخرين احدهما ان متعلق التصديق ليس تفصيل ان النسبة واقعة او ليست بواقعة كما يتبادر منه والالزم في كل تصديق تصديقات غير متناهية بل امر اجالى اذا فصل صار ان النسبة واقعة او ليست بواقعة على ما حقق في محله ففي العدول عن تلك العبارة المركبة المفصلة الى النسبة المفردة المجملة اشارة الى ذلك وثانيهما انه ليس بين طرفي القضية نسبتان احدهما النسبة الحكمية الثبوتية والاخرى وقوع تلك النسبة اولا ووقوعها كما ذهب اليه المتأخرون فيكون اجزاء القضية عندهم اربعة بل بين طرفيهما نسبة واحدة هي اتحاد المحمول بالموضوع او عدم اتحاديه مثلا كما هو مختار المتقدمين فيكون اجزاء القضية عندهم ثلاثة وهو الحق عند المحققين بشهادة الوجدان ايضا ففي العدول عن تلك العبارة الدالة على نسبتين الى عبارة دالة على نسبة واحدة اشارة الى اختيار هذا المذهب الحق فلا تغفل (قوله اى يأخذ كل من التصور والتصديق آه) اراد بيان حاصل المعنى اذ لا تقاسم في اللغة كالتقاسم ان يقسم الشخصان شيئا بينهما على ما استفاد من الصحاح فعنى كلام المص انه يقسم التصور والتصديق كل واحد

من الضرورة والاكتساب بينهما وحاصله ان كل واحد منهما يأخذ
 قسما من كل واحد منهما وليس المراد ان الاقسام بمعنى اخذ القسم
 كالاختياز بمعنى اخذ الخير كما توهم اذ اللغة لا تساعد هذا المعنى في الاقسام
 ولا في الاختياز والقسمان المأخوذان من الضرورة يحتمل ان يكونا ضرورة
 التصور وضرورة التصديق على ان يكون الضرورة بمعناها الظ
 ويحتمل ان يكونا ضروري التصور وضروري التصديق على ان
 يكون الضرورة بمعنى الضروري وكذا الكلام في القسمين المأخوذين
 من الاكتساب وعلى التقديرين يحصل المقي اذ لا شك ان التصور اذا اخذ
 ضرورة التصور وضروري التصور واكتساب التصور او مكتسب
 التصور لزم انقسامه الى تصور ضروري وتصور مكتسب وكذا الكلام
 في اخذ التصديق قسمين منهما لكن الاول اظهر لفظا ومعنى اما لفظا فظ
 واما معنى فلان المتبادر من قسمة الشيء بين الشخصين واخذ كل واحد منهما
 قسما منه ان يكون القسم المأخوذ مغاير للقاسم الاخذ مذكور باله كالمال
 المقسوم بين الشخصين لا محجولا عليه فمحمدا معه فظهر انه لو لم يفسر
 الضرورة والاكتساب بالضروري والمكتسب لكان اولى لا ان يقال هذا
 المعنى انسب بالتقسيم الاصطلاحي الذي هو المقي ههنا ضرورة ان
 الجمل معتبر بين القسم والاقسام اصطلاحا فلذا ارتكب هذا التكلف
 واما ما قيل في توجيه كلامه من ان قوله اي الضروري تفسير للقسمين
 المأخوذين من الضرورة لانفس الضرورة وكذا قوله اي المكتسب
 فليس بشيء لان القسمين المأخوذين من الضرورة ضرورة التصور
 وضرورة التصديق او التصور الضروري والتصديق الضروري
 لا الضروري فقط ومن الاكتساب كذلك لا المكتسب كما عرفت آنفا
 اللهم الا ان يجعل من قبيل وضع قيد المقسم موضع القسم مسامحة
 والا قرب بحسب المعنى ان يكون الاقسام بمعنى الانقسام وقوله
 الضرورة والاكتساب بمعنى الضروري والمكتسب لكنه لا يخفى عن
 تكلف لفظا (قوله بالنظر) هذا القيد غير محتاج اليه ضرورة ان
 الاكتساب يتضمن النظر اصطلاحا الا انه اراد تمهيد تعريف
 النظر فذكره تصريحا بما علم ضمنا او حلالا لاكتساب على المعنى

(الغوي)

الغوي وهو مطلق الحصول لكنه غير ملائم للايجاز المطبق هذه الرسالة
 (قوله فان كل عاقل آه) كانه اراد من عدا صاحب القوة القدسية او المتناهي
 في البلادة والالانقةض بهما وبالجملة المراد اوساط الناس ويؤيده
 ان بيان الحاجة الى المنطق انما هو بالقياس اليهم كما هو المشهور وبعد
 النزول عن هذا فبداهة الجزئيات الاربع المذكورة على تقدير تسليمها
 لا يستلزم بداهة الانقسامين المذكورين لجواز ان يستدل بها عليهما
 فالاولى ان يحمل قوله بالضرورة على جهة القضية لاعلى بداهتها وح
 لا يمتشي ما افاده من التحقيق الاتي ههنا (قوله اسلم من تكلف الاستدلال
 عليه آه) اي اكثر منه سلامة من ورود الاعتراض ومؤنة دفعه كما
 في الاستدلال المذكور من الرجوع الى دعوى بداهة المط مع زيادة
 مقدمات برد على بعضها اعتراض فيحتاج الى دفعه كما بينه ويستفاد
 من هذه العبارة انه كان صحيحا من المص ان يستدل على مطلوبه بما هو
 المشهور لكنه عدل عنه الى دعوى البداهة فيه لكونه اسلم منه لما ذكر
 وهذا غير بين اذا لظ ان المطلوب او كان يديهيا عند المص لم تصح منه
 الاستدلال عليه اصلا فضلا عن هذا الاستدلال ولو كان نظريا عنده
 لم يصح منه دعوى البداهة في المط فيه فضلا عن ترجيحها على الاستدلال
 الا ان يحمل كلامه على ترجيح طريق المص من دعوى البداهة على
 طريق غيره من الاستدلال لاعلى توجيه عدوله عنه اليها وهو بعيد
 (قوله من التوقف على امتناع اكتساب التصديق آه) لم يقل وبالعكس
 لما بينه المحقق الشريف في الحاشيتين من ان لزوم الدور او التسلسل
 على تقدير نظرية كل التصورات لا يتوقف على امتناع اكتساب التصور
 من التصديق بل على تقدير عدم امتناعه ايضا يلزم الدور او التسلسل
 على ذلك التقدير ايضا بناء على ان التصديق المكتسب للتصور موقوف
 على تصورات الثلاثة وكذا اكتساب التصور من التصديق موقوف
 على تصور نفسه لكونه فعلا اختياريا لا بد في الشروع فيه من تصور
 وعلى تصور المط بوجه ما وهذه التصورات نظرية على ذلك التقدير
 فاما ان يرجع في دور او يذهب في تسلسل بخلاف لزوم الدور او التسلسل
 على تقدير نظرية كل التصديقات فانه يتوقف على امتناع اكتساب

التصديق من التصور قطعاً وفيه نظر لان لزوم احد الامرين على تقدير نظرية كل التصديقات ايضاً لا يتوقف على امتناع اكتساب التصديق من التصور لان اكتساب التصديق من التصور على تقدير امكانه فعل اختياري يتوقف الشروع فيه على التصديق بفائدة ما وهو نظري على تقدير نظرية كل التصديقات فالما ان يرجع او يذهب فيدور او يتسلسل وايضاً مطلق الاكتساب يتوقف على التصديق بمناسبة المبادئ لمط لتنتهي الحركة الاولى المعتبرة في النظر وان تكلم عليه المحشي في بعض تعليقاته وذلك التصديق ايضاً نظري على ذلك التقدير فيدور او يتسلسل ولا ان يجعل قوله على ما هو المشهور متعلقاً بهذا التوقف ايضاً اشارة الى ورود هذا النظر عليه كما انه اشارة الى ورود بحث آخر على التوقف الثاني على ما ستطلع عليه عن قريب (قوله على ما هو المشهور) اشارة الى ان في كلا التوقفين نظراً كما نبه عليه بما نقل عنه على الحاشية وهو قوله اشارة الى ان فيه كلاماً اي في توقف الدليل على الامرين المذكورين اما التوقف الاول فقد عرفت ما فيه من النظر آنفاً واما التوقف الثاني ففيه نظر من وجوه الاول ما وزده عليه الفاضل المحشي في الحاشية على شرح الشمسية وهو انه على تقدير نظرية الكل لا يمكن اكتساب كنه شيء من الاشياء واذا لم يحصل شيء من الاشياء بالكنه لم يحصل شيء من الاشياء بالوجه اما الملازمة الثانية فظ ضرورة ان ما هو وجه شيء فهو كنه شيء آخر واما الملازمة الاولى فلان حصول الشيء بالكنه مسبوق بحصوله بالوجه وحصوله بالوجه على تقدير نظرية الكل موقوف على صرف الزمان من الازل الى حدمعين في اكتسابه وانما يتصور الشروع في كسب كنهه من ذلك الحد المعين وذلك زمان متناه لا يمكن اكتساب الكنه على ذلك التقدير فيه اقول يمكن ان يجاب عنه بوجوه احدها ان الملازمة الثانية التي ادعى ظهورها من لان مقتضى الملازمة الاولى انه لا يمكن اكتساب كنه شيء من الاشياء من حيث هو كنهه وهو انما يستلزم عدم حصول وجه شيء من الاشياء من حيث هو كنهه لشيء اخر لان من حيث هو وجه لذلك الشيء لجواز ان لا يتوقف تصور

(الشيء)

الشيء بالوجه على تصور الوجه بالكنه بل يجوز ان يتصور ذلك الوجه ايضاً بالوجه ووجهه ايضاً بالوجه وهكذا حتى يلزم تصور وجوه غير متناهية في ازمة غير متناهية ولا محذور فيه فيجوز ان لا يمكن اكتساب شيء من الاشياء بالكنه ويمكن اكتساب بعض الاشياء بوجهه وثانيها ان الملازمة الاولى ايضاً ممنوعة لجواز ان يكون بعض المبادئ مشتركة بين التصور بالكنه المكتسب والتصور بالوجه السابق عليه اذ يجوز ان يكون الوجه السابق ذاتياً لا عرضياً ولو سلم فيجوز ان يكون تصور العرضي مكتسباً من تصور الذاتي وان لم يكن اكتساب الذاتيان من العرضيات وبالعكس محقق الوقوع على وجه الكلية فعلى هذا يمكن اكتساب التصور بالكنه في ذلك الزمان المتناهي بعد اكتساب ذلك التصور بالوجه في ازمة غير متناهية ويحصل بعض مبادئ ذلك الكنه في تلك الازمة في ضمن مبادئ الوجه السابق عليه على انه لاستحالة في تحصيل سلسلتين غير متناهيتين متباينتين في الاجزاء فصاعداً في ازمة غير متناهية لا بد لنفي ذلك من دليل وثالثها ان هذا الدليل على تقدير تمامه انما يدل على بطلان نظرية كل التصورات ولا يجري في التصديقات ضرورة ان اكتساب التصديق المط مسبوق بتصوره والشك فيه لا بتصديق آخر مقابل للتصديق المط كما في التصور فيبقى الاستدلال على بطلان نظرية كل التصديقات موقوفاً على حدوث النفس اللهم الا ان يقال اكتساب كل تصديق مسبوق بالتصديق بفائدة ما لذلك الاكتساب مثلاً ويجري الكلام فيه كما سبق في التصور فليستأمل الثاني ما اورد عليه من ان العلم النظري لا يستقل بحصول ولا تحصيل ضرورة ان النظرية تستدعي الاحتياج الى الغير في الحصول فلو كان جميع التصورات او التصديقات نظرية لم يمكن حصول شيء منهما اذ ليس هناك شيء يصح استنادهما اليه سواء كانت النفس قديمة او حادثة وهذا مثل ما يستدل به على وجود الواجب لذاته بان الممكن لا يستقل بالوجود ولايجاد فلو انحصر الموجود في الممكن لزم ان لا يوجد شيء اصلاً لان الممكن وان كان متعدد لا يستقل بالوجود ولايجاد واذ لا وجود ولايجاد فلا وجود ويمكن ان يجاب عنه بوجهين احدهما مثل ما اورد على الدليل المذكور على وجود

الواجب لذاته وهو انه ان اراد بعدم الاستقلال الاحتياج الى الغير بحسب الشخص بان يحتاج كل شخص منه الى غيره فذلك مسلم لكن لا يتم الثقريب لجواز انحصار العلم في النظري وحصول كل فرد منه من فرد آخر بطريق الدور او التسلسل حيث لم يؤخذ بطلانها في هذا الاستدلال وان اراد الاحتياج الى الغير بحسب النوع بان يحتاج حصول هذا النوع الى ما لا يكون نظرا يفهم بل هو اول البحث الا ان يقال المراد هو الثاني والمقدمة حدية لكنها لا تجري في المناظرة وثانيهما ان هذا دليل آخر على بطلان نظرية الكل غير موقوف على ابطال الدور والتسلسل وحدوث النفس وما ادعى من انه موقوف على حدوث النفس دليل آخر موقوف على ابطالها وحدوثها كما ان ذلك الدليل على وجود الواجب لذاته لعدم توقفه على ابطالها غير الدليل الموقوف على ابطالها على ذلك المط وعدم توقف احد الدليلين على شيء لا يناق توافق الدليل الآخر عليه الثالث ما اورد عليه ايضا وهو ان لزوم استحضار الامور الغير المنتهية في ازمة متناهية لا يتوقف على حدوث النفس اذ على تقدير قدمها ايضا يلزم ذلك لحدوث تعلقها بالبدن لبطان التناسخ بناء على ان الكسب موقوف على تعلقها بالبدن واعمال بعض الحواس الباطنة الحائلة في البدن وهو المتفكر على ما حقق في محله فتح يتوقف ذلك على حدوث النفس او تعلقها الاعلى حدوثها بعينه ويمكن ان يجاب عنه بان النفس هي الجوهر المجرد المتعلق بالبدن والمراد بحدوثها حدوثها من حيث هي نفس فيندرج فيه حدوث تعلقها ايضا (قوله لا يتم الا بدعوى البداة) ههنا بحث من وجوه الاول اننا لانم ان الدليل لا يتم الا بدعوى البداة في مقدماته واطرافها لانه انما يتوقف على معلومية المقدمات واطرافها واما على بداة المقدمات واطرافها فلا فضلا عن دعوى بداة ههنا نعم لا بد من الانتهاء الى البديهي لكنه لا يستلزم التوقف على دعوى البداة لا يقال لا بد من دعوى بداة المقدمات واطرافها حتى يتم الدليل على الخصم والافله ان يمنع المقدمات ويستفسر عن اطرافها في كل مرتبة لاننا نقول لو كانت المباحثة على قصد المناظرة واظهار الصواب فلا حاجة الى دعوى البداة

(لجواز)

لجواز انقطاع البحث بمعلومية المقدمات واطرافها ولو لم يكن المباحثة على هذا الوجه لا يتم الدليل على الخصم بدعوى البداة ايضا لان كان ان يمنع البداة مكابرة الثاني انه ان اراد بقوله وذلك كاف في نفي كسبية الكل انه يكفي دليلا على بطلان كسبية الكل فسلم لكن لا يتفرع عليه انه لا حاجة الى الدليل عليه وان اراد انه عين نفي كسبية الكل كما يقتضيه قوله فظهر ان الاستدلال بالآخرة يؤل الى دعوى البداة في المط فهو ثم لصاحبة ان يجعل دليلا على هذا النفي ولو سلم فلا يتفرع عليه ايضا انه لا حاجة الى الدليل عليه لجواز ان يكون دعوى البداة نظرية اللهم الا ان يحمل على انه لا حاجة الى هذا الدليل عليه لاستلزامه المصادرة على المط على ذلك التقدير الثالث انه لو سلم انه لا بد في الدليل المذكور على بطلان بداة الكل من دعوى البداة في ثبوت الاحتياج الى النظر في بعض التصورات والتصديقات فكون ذلك عين دعوى البداة في عدم البداة ثم لجواز ان يستدل بكل منهما على الآخر ولو سلم فانما هو عين دعوى البداة في عدم بداة بعض التصورات والتصديقات وهي ليست عين دعوى البداة في عدم بداة الكل الذي هو المدعى ولا ملزومة لها فليأمل في هذا المقام فانه من مزالي الاقدام (قوله اذ حصول تلك القوة لكل فرد ممكن) فيه ان الظان الامكان المعتبر في مفهوم التوقف هو الامكان بحسب نفس الامر لا الامكان الذاتي وامكان حصول تلك القوة لكل فرد بحسب نفس الامر ظ المنع وان كان امكانه الذاتي مسلما على انه ايضا في حيز المنع ولو سلم ذلك فالمراد من توقف حصوله على النظر توقف حصوله مأخوذا مع ما يقارنه من الاحوال والصفات عليه وح لا يلزم صدق تعريف البديهي على النظريات لانها وان لم تكن متوقفة على النظر بالنظر الى ذواتها لكنها مأخوذة مع ما يقارنها من الاحوال ومن جعلتها فقدان القوة القدسية متوقفة عليه قطعا وقد اشار الفاضل المحشي الى هذا في تعليقه على شرح الشمسية معترضا عليه بانه يستلزم ان يكون النظريات التي هي في غاية الخفاء بديهية بالنظر الى ذات كل فرد من افراد الانسان ولا يخفى عن بعد اقول يمكن دفعه بانه انما يلزم ذلك لو كان المراد بتوقف الحصول

على النظر توقفه في الجملة اما بحسب الذات او بشرط الاحوال المقارنة وكذا المراد بعدم توقفه عليه عدم توقفه في الجملة وكان الامتياز بينهما بقيد الحقيقة اما اذا كان المراد توقفه عليه بشرط الاحوال المقارنة وعدم توقفه عليه بهذا الشرط فلا يلزم ذلك مع ان بعده ثم نعم يرد عليه انه تكلف بعيد يأتى عنه مقام التعريف (قوله فانهم جوزوا تعدد العلل آه) قيل عليه اذا كان هناك امران يمكن حصول المعلول بكل منهما كانت لعلته التي يتوقف عليها هذا المعلول احدهما فيكون العلة واحدة منهما بالضرورة فبطل ما بنى على تعدده اقول هذا انما يتم اذا كان التوقف التوقف المعتبر في مفهوم العلة بمعنى ان لا يمكن حصول شئ الا بعد آخر وهو اول البحث على ان المنع المذكور مبنى على تجوزهم تعدد العلل المستقلة سواء كان حقا او باطلا فبطلانه لا يقدح في ورود ذلك المنع عليهم كما لا يخفى (قوله هو الامر المصحح لدخول الفاء) اورد عليه ان هذا التفسير يستدعي كون التأخر الزماني توقفا ولم يقل به احد اقول المراد بالامر المذكور الترتب الذاتي والتفرع لانه المتبادر في تفسير التوقف لا ما يشتمل التأخر الزماني وانما وصفه بالمصحح لدخول الفاء تنبيها على ان المتبادر من الترتب بالفعول وهو غير لازم في التوقف لانتفاءه في توقف المعلول على بعض علله الناقصة على انه يجوز ان يكون تفسيره بالاعم على رأى من جوز التعريف بالاعم بناء على ان الغرض نفي ما ذكره المعارض في تفسير التوقف لا ايراد تفسير جامع مانع له مع ان هذا البحث كلام على السند الاخص فتأمل (قوله فان العلم الحاصل بالكسب آه) قيل عليه ان هذه الدعوى غير بينة ولا مبينة وايست شعري بانه لما جوز ان يكون المعلول واحد شخصي علمتان يقع هذا المعلول بابهما وجد او لا فلم لا يجوز ان يكون هذا المعلول هو الصورة الذهنية والعلمتان هما النظر والحس اقول من بين ان ما ذكره سند المنع يكفيه الجواز لادعوى حتى يحتاج الى بيان او تبين وايست شعري بانه كيف يخفى مثل هذا على الافاضل المشهورين والاكابر المنصورين (قوله فالامر اهون عليه الخ) الظاهر انه لا فرق بين الاحتياج والتوقف لكونهما بمعنى

(واحد)

واحد فاحتياج الفاعل حين هو فاقدر في تحصيل مطالبه النظرية الى نظر غير ظ كتوقفه عليه وتوقفه عليه بشرط كونه فاقدا ظ كاحتياجه اليه فالفرق تحكم واما قوله ومن هذا البحث يعلم ان النظرية والبداهة تختلفان باختلاف الاشخاص والافاق فان كان المراد بهذا البحث الفرق المذكور بين الاحتياج والتوقف في تعريف النظرى والبدهى وحل التوقف في تعريفهما على الاحتياج والمراد بالنظرية والبداهة نظرية العلوم وبادهاتها كما هو المتبادر من سوق الكلام فهو محل بحث وان كان المراد بهذا البحث ما ذكر في اجوبة الاشكال المذكور وبالنظرية والبداهة نظرية المعلومات وبادهاتها فهو صحيح لكنه غير ظرف قوله فتأمل اشارة الى ضعف هذا الكلام او خفائه فتأمل (قوله بل القسمين آه) اشارة الى انه يمكن ان يتوهم اختصاص سببية تعريف النظر بالقسم الثاني لكونه وجوديا مو قوفا على النظر تعقلا ونقطة بخلاف القسم الاول ويؤيده تصريح المص بالنظر في الثاني بقوله والاكتمال بالنظر مع كونه غير محتاج اليه لاختلاف النظرية في مفهوم الاكتمال اصطلاحا بل منافيا لغاية الاختصار المترمة في هذه الرسالة لكن ذلك التوهم وهم فاسد يظهر فساد بادي توجده وفيه تنبيه على ان من خصص سببية تعريف النظر بالقسم الاول كشارح الطوالع فقد بعد كل البعد (قوله اى ما حصل صورته في العقل يحتمل) ان يكون تفسيره للمعقول الصريح المقابل للمحسوس والحيل والموهوم على ان يكون الكلام مبنيا على رأى من قال بارتسام صورة الماديات في الالات ويحمل كلمة في على ظاهرها ويحتمل ان يكون تفسيره للمعقول بمعنى مطلق المعلوم الشامل لكل على ان يكون الكلام مبنيا على رأى من قال بارتسام صور الكل في النفس او يحتمل كلمة في على معنى عند كاسبق اشارة الى ذلك في تعريف العلم ويؤيد الاول تبادره مع ما اشتهر ان النظر والفكر يختصان بالمعقولات الصرفة لا بغيرها في غيرهما ويؤيد الثاني تقابل المجهول مع ان الظاهر جريانها في غيرهما كقولك هذا شاغل للحيز وكل شاغل للحيز جسم فهذا جسم ثم الظاهر من قوله تصورا كان المعقول والمجهول او تصديقا آه ان المراد من التصور والتصديق ههنا المتصور والمتصدق به بقرينة

سياق الكلام كما هو شائع في مثلها فالناقشة في العجاجة بانها محتاجة الى صرفها عن الظن لا ينبغي ان يقع من المحصلين (قوله واعلم ان النظر والفكر كالمترادفين آه) الاتفاق واقع على ان الفكر الذي به يمتاز النظر عن الضروري فعمل صادر عن النفس الاستحصال المجهولات من المعلومات لكن القدماء ذهبوا الى انه مجموع الحركتين من المط المشعور به الى المبادئ المناسبة ومنها الى المط وذهب المتأخرون الى انه الترتيب اللازم للحركة الثانية ويرادفه النظر على القوانين في المشهور وربما يفرق بينهما بان الفكر هو مجموع الحركتين او الترتيب اللازم لهما والنظر ملاحظة المعقولات الواقعة في ضمن الحركتين او الترتيب وبدل عليه قول ناقد المحصل انهما كالمترادفين والظن ان تعريف المصنوع على هذا فوله والمشهور في تعريفهما ترتيب امور معلومة للتأدي الى مجهول واورد عليه الى قوله فان ذلك عدل المص الى هذا التعريف ليس على ما ينبغي فافهم (قوله لا يتم بعضه آه) يعني ان الاجوبة الثلاثة الاولى غير تامة والجواب الاخير مبني على تكلف اما الجواب الاول فلما قال المحقق الشر يف ان هذا الكلام يقتضي اعتبار العرضي في الحد التام فيما اذا تصور المط باحرار ض ثم حصل ذاتياته باسرها وعرف بها وهو ببط اتفاقا وفيه نظر اما اولا فلان لا يتم ان الصورة المفروضة حد تام لجواز ان يكون رسم تاما اكمل من الحد التام والحد التام انما يتحقق اذا تصور المط بذاته ثم حصل باقي ذاتياته وعرف بها ورد بان الحاصل في تلك الصورة هو الكنه والموصل الى الكنه حد تام اتفاقا وفيه ان لا يتم ان الحاصل هناك هو الكنه بل وجه مركب من العرضي والكنه وبهذا ظهر ضعف ما قيل ان كان المط في التعريف بالحد التام متصورا بذاته له لزم اعتبار جزء واحد مرتين وهو غير جائز وان كان متصورا بعرضي فلا يكون الحد التام حدا تاما مع ان القول بان اعتبار الجزء الواحد مرتين غير جائز ظ المنع نعم لا يجوز التكرار في اجزاء الماهية في حد ذاتها على ما قالوا واین هذا من ذلك واما ثانيا فلانه لو سلم ان الصورة المذكورة حد تام فلانم انه يلزم اعتبار الوجه العرضي

فقط فيه بل انما يلزم اعتبار المتصور بالوجه العرضي فيه معا واستحالته متنوعة بل مختلف فيها واما ثالثا فلان مدار الحد التام اصطلاحا على كون المبادئ الموجودة بعد وضع المط وتصوره بوجه ما ذاتيات صرفة لا على كون المبادئ المرتبة مطلقا كذلك فلا يقدر في الحد التام كون ذلك الوجه عرضيا واما الجواب الثاني فلما قال المحقق الشر يف ايضا من ان ما ذكره من الحصر في المشتقات ثم ولو سلم فلا يجوز ان يكون معنى المشتق مركبا من الذات والصفة لان مفهوم الذات عرض عام ولا يجوز اعتباره في الفصل ولو اعتبر في المشتق ما صدق عليه مفهوم الذات انقلب مادة الامكان الخاص من الخواص كالضاحك ضرورية فان الشيء الذي له الضحك هو الانسان وثبوت الشيء لنفسه ضروري وفيه نظر لانه انما يلزم الانقلاب على التقدير الثاني اذا اعتبر ما صدق عليه مفهوم الذات مطلقا بدون تقييده بصفة الضحك واما اذا اعتبر مقيدا بها كما هو الظن فلا ضرورة انه من قبيل ثبوت المقيد للمطلق لان قبيل ثبوت الشيء لنفسه وايضا ما ذكره كلامه على السند الاخص اذ يكفي في الجواب على ما عرفت احتمال كون الفصول والخواص مشتقات مركبة سواء كانت مركبة من الذات والصفة او غيرهما بل يكفي احتمال كونهما مركبات سواء كانت مشتقات او غيرهما مع انه يجوز ان يكون مفهوم الذات معتبرا في الخواص وما صدق عليه في الفصول فلا محذور على انه يمكن ان يستدل على تركيب المشتقات بان معنى المشتق منه معتبر فيه قطعاً وهو غير صادق على افراد المشتق بالضرورة فلا بد ان يعتبر فيه امر آخر ايضا والا لم يكن المشتق ايضا صادقا على افراده واما ما قيل ان الوجود يعرف بالثبوت والنطق بالاعتقال الى غير ذلك وتلك المعارف مفردات غير مشتقة فدفوع بانها يجوز ان يكون معارف لفظية ليس فيها نظر وفكر او منبهات واما الجواب الثالث فلما قال المحقق الشر يف ايضا انه انما يتم في الخاصة دون الفصل لان اعتبار القرينة المخصصة معه يخرج عن كونه حدا ناقصا كما هو المشهور وفيه ايضا نظر لان المركب من الداخل والخارج حد ناقص عند بعضهم الا ان يقال المشهور عند من جوز التعريف بالمفرد من الفصل والخاصة انه لا بد في الحد من عدم اعتبار الخارج فيه مطلقا فلا يتم

الجواب على رأيهم قطعاً نعم برد انه يجوز ان يكون مدار الحدية على عدم اعتبار الخارج في المبادئ المحمولة لاعلى عدم اعتباره في مطلق المبادئ المرتبة فتفطن واما ما قيل من انه ان كان الفصل اعم بحسب المفهوم والجنس اعم بحسب الصدق وبحسب المفهوم كان المجموع المركب منهما اعم بحسب المفهوم فيكون الحد التام مشتركاً على القرينة المخصصة ايضاً فيلزم اعتبار العرض فيه فرداً بكون كل واحد من الاجزاء اعم من الشئ بحسب المفهوم لا يستلزم كون المجموع من حيث هو مجموع اعم منه بحسب المفهوم والا لكان ذلك المجموع اعم من نفسه بحسب المفهوم وهو بين البطلان ولذلك اشتهر فيما بينهم ان الحد التام يساوي الحدود بحسب المفهوم والصدق معا وسائر المعارف يساوي المعارف بحسب الصدق فقط واما الجواب الاخير فلان اتمامه موقوف على تخصيص المعارف بالنظر في المركب وهو خلاف الظاهر ان نظر الفن عام يتناول الندر الخداج اي القليل الناقص وغيره فتخصص النظر هناك بالنظر الكثير التام لا يناسب نظر الفن واتمامه النظر في هذا المقام لانه مما كل فيه انظار الاقوام (قوله معلوما كان او مظنونا) يستفاد من ظاهره ان التعريف المشهور كما لا يشمل بحسب الظاهر ان النظر مطلقاً كذلك لا يشمل الانظار الواقعة في الظنيات والجهليات المركبة والتقليديات اذا المتبادر من المعلوم ما لا يشمل تلك الاقسام بخلاف المعقول في تعريف المص فانه يشمل الكل ظاهر او فيه مناقشة لا يخفى على الفطن فتفطن (قوله سيما وقد قيده بالغاية) يعني ان المتبادر من ملاحظة المعقول وقوعها بالقصد والاختيار على ما تقرر في محله من ان الالفاظ الموضوعات لافعال الاختيارية كالضرب والقتل ونحوهما تدل على صدورهما عن فاعلها اختياراً ويؤيد هذا المعنى تقييد هذه الملاحظة بالغاية المختصة بالافعال الاختيارية فلا يتوهم ان تعريف المص ينتقض بالحدس الواقع عقيب شوق وطلب بناء على ما توهم انه يصدق عليه انه ملاحظة المعقول لتحصيل المجهول بخلاف التعريف المشهور وذلك لانه ليس في الحدس ملاحظة المبادئ بالاختيار بل هو سروح المبادئ المرتبة دفعة من غير قصد واختيار سواء كان بعد طلب او لا فيخرج الحدس مطلقاً عن تعريف المص بقيد الاختيار مع ان التقييد بالغاية

(يخرج)

يخرجه ايضاً لو لا قيد الاختيار ضرورة ان انتفاء الاختيار في مطلق الحدس يستلزم انتفاء الغاية فيه فن قال كلا القسمين يخرجان بقيد الاختيار وانما يخرج بالغاية القسم الثاني دون الاول فقد اخطأ ومنهم من اشكل عليه الفرق بين النظر والحدس باثبات الاختيار في الاول ونفيه في الثاني ولا اشكال فيه اذا مراد من الاختيار الاختيار في الالتفات الى كل واحد من المبادئ المخصوصة واحضاره في الذهن بخصوصه ومن البين ان في ترتيب مبادئ النظر اختياراً في الالتفات الى كل واحد منها بخصوصه ليحصل الترتيب بخلاف الحدس اذ لا اختيار في الالتفات الى المبادئ المخصوصة كذلك لعدم قصد الترتيب فيه نعم قد يقصد الالتفات الى المبادئ اجمالاً فسنسخ مبادئ المرتبة دفعة من غير اختيار فيها كما لا يخفى على من له نظر صائب وحدس ثاقب واعلم ان كلا التعريفين يفتقضان عكسا بالنظر الثاني والثالث وما بعدهما مطو احد وطردا بالتنبيهات و اجزاء النظر و بترتيب الطرفين والنسبة الحكيمة او بعضها في القضية لتحصيل الوقوع او اللالوقوع المجهول وملاحظة جميعها او بعضها لتحصيل ذلك وتوجيه التعريفين يحتاج الى زيادة تكلف فيهما لا تناسب شان التعريف فتأمل تعرف والله الموفق (قوله اي قاعدة كلية يستنبط منها) القاعدة والقانون لفظان مترادفان كما هو المشهور ووصف القاعدة بكلية يستنبط منها احكام الجزئيات وصف كاشف اذا القاعدة قضية كلية يستنبط منها احكام جزئيات موضوعها فيخرج منها الشرطية الكلية دون السالبة الكلية مع ان شيئاً منهما ليس من اجزاء الفن لما تقرر ان اجزاء الفن جزئيات موجبة كلية فلا بد من تقييد القانون في تعريف المنطق بالموجبة لاجراج السالبة الكلية ولك ان تريد بالجزئيات جزئيات التي لها زيادة ملازمة بتلك القضية بان يتوقف صدقها على وجودها وهي جزئيات موضوع الموجبة ضرورة ان صدق السالبة لا يتوقف على وجود موضوعها وصدق الشرطية لا يتوقف على وجود موضوع طرفيها فعلى هذا يخرج السالبة الكلية من تعريف القانون كالشرطية

من غير حاجة الى تقدير الموضوع كما اشتهر في تعريف المشهور والظ
ان المراد من استنباط احكام الجزئيات من تلك القضية لمحصل معرفتها
منها اما بطريق النظر بان يجعل تلك القضية كبرى لصغرى سهلة
الحصول على هيئة الشكل الاول كافي القوانين التي احكام جزئياتها
نظريّة واما بطريق التنبيه بمثل ذلك كافي القوانين التي احكام جزئياتها
بديهية غير اولية فيخرج القضية الكلية التي احكام جزئياتها بديهية
اولية غير محتاجة الى تنبيه ايضا كقولك كل نار حارة (قوله لاحاجة
فيه الى اثبات الخ) حاصله انه قد يتوهم انه يحتاج في بيان الحاجة الى المنطق
بعد اثبات وقوع الخطأ في الفكر الى اثبات ان الفطرة الانسانية ليست
علة كافية للتمييز بين الخطأ والصواب منه حتى يثبت الاحتياج الى المنطق
وهذا التوهم فاسد اذ بعد اثبات وقوع الخطأ فيه من الانسان لا وجه
لكون الفطرة الانسانية كافية في ذلك التمييز والالم يتصور وقوع الخطأ
فيه من صاحبها فلا حاجة الى اثبات عدمها وفيه نظر لانه ان اراد انه
لا حاجة الى اثبات عدم الكفاية المذكورة بدليل آخر فسلم لكنه مما لا
يذهب اليه توهم فيكون رده قليل الجدوى وان اراد انه لا حاجة الى
اثبات عدمها اصلا فيجوز ان يكون تفرع الاحتياج الى المنطق
على وقوع الخطأ في الفكر نظريا محتاجا الى اثبات عدم كفاية
الفطرة الانسانية بوقوع الخطأ المذكور ولزومه منه واعلم ان منهم
من ادعى في بيان الحاجة الى المنطق ان معرفة صور الافكار وموادها
ليست بديهية حتى لا يحتاج الى المنطق في التمييز بين الافكار الصحيحة
والفاسدة والاما وقع الخطأ فيها وتبعه المحشى الفاضل ههنا كما يدل عليه
(قوله فيما بعد قلت وقوع الخطأ) بالفعل يستلزم عدم بديهية جميع تلك
الطرق والمواد واعتراض عليه بعض المحققين في شرح المطالع بان
تلك المقدمة مع عدم تمامها في حد ذاتها مستدركة في البيان وقد
اجاب عنه المحقق الشريف قدس سره في حاشيته بان اللازم من
وقوع الخطأ هو الاحتياج الى معرفة الافكار الجزئية وصورها
وموادها الخصوصية وهذا ليس احتياجا الى المنطق بل الاحتياج
الى المنطق هو الاحتياج الى معرفة الكليات الشاملة لتلك الجزئيات

(بصورها)

بصورها وموادها وهو ليس بلازم من ذلك فبعد ثبوت الاحتياج الى تلك
الجزئيات لثاني اثبات الاحتياج الى الكليات طريقان احدهما ان العلم
بتلك الجزئيات ليس ضروريا والاما وقع الخطأ فيها بل نظريا حاصل
من الكليات المشتملة عليها بناء على ان العلم اليقيني بالجزئيات النظرية
لا يحصل الا من الكليات وثانيهما ان تلك الجزئيات غير مقتصرة في عدد
فالعلم بخصوصياتها تفصيلا متعسرا بل متعذر فلا بد من العلم بها على
سبيل الاجمال وهو العلم بالكليات المشتملة عليها ولا استدراك في شئ من
الطريقين الا ان الطريق الثاني وافي بالمق دون الاول لاشتماله على تلك
المقدمة التي لا يتم بيانها وكان العدول عنه الى الطريق الثاني اولى وفيه نظر
لان الطريق الثاني ايضا غير وافي بالمق فانما يتم اذا كانت الافكار الواردة
على المفكرة غير مقتصرة في عدد حتى يتعسرا ويتعذر العلم بها تفصيلا في
اوقات ورودها وهذا محل تأمل فلذلك اختار المحشى الطريق الاول
كما يدل عليه كلامه فيما بعد و اشار الى اتمامه بقوله وفيه نظره جواب
ويمكن اتمام الطريق الثاني ايضا بان المق بيان الحاجة الى المنطق
في حصول القدرة التامة على اكتساب النظريات قبل الشروع فيها
بان يكون بحيث كل فكر يرد عليه عند ذلك يمكن من معرفة صحته
وفسادته وعصم من الخطأ فيه قطعاً ومن البين ان هذه القدرة التامة
لا تحصل الا بمعرفة جميع الافكار الغير المقتصرة في عدد فتفكر
(قوله على انه لو كفت آه) يعني انه لو سلم ان وقوع الخطأ مطلقا
لا يستلزم عدم كفاية الفطرة الانسانية فمن البين ان وقوعه على
سبيل الاستمرار يستلزم ذلك ولا يبعد جعل عبارة المص عليه على ان تكون
صيغة المضارع للاستمرار وكلمة قد لتحقيق لشيوعهما فيهما (قوله
وقوع الخطأ بالفعل يستلزم آه) فيه بحث اما ولا فلا لانه ان اراد ان وقوع
الخطأ بالفعل يستلزم عدم كون الطرق والمواد بديهية مطلقا فهو
ممنوع لجواز وقوع الخطأ في البديهيات الغير الاولى كالتجربيات وان
اراد انه يستلزم عدم كونها بديهية اولية فعلى تقدير التسليم لا يتم
التقرير اذ لا يلزم منه كونها نظرية حتى يحتاج العلم اليقيني بها

الى الكليات واما ثانيا فلانه ان اراد ان وقوع الخطأ بالفعل يستلزم عدم
بديهية شئ من الافكار التصورية والتصديقية اصلا فهو ماذ لم يثبت
وقوع الخطأ بالفعل الا في الافكار التصديقية وان اراد ان يستلزم
عدم بدهيتها في الجملة فلا يتم التقرىب اذا لم يثبت الاحتياج الى المنطق
بقسميه مع اعني المباحث المتعلقة بالموصل الى التصور والمباحث المتعلقة
بالموصل الى التصديق والالم يحتاج في بيان الحاجة الى تقسيم العلم
الى التصور والتصديق ثم تقسيم كل منهما الى الضروري والكسبي
بل كفي تقسيم العلم الى الضروري والكسبي واما ثانيا فلانه ان اراد ان
وقوع الخطأ بالفعل يستلزم عدم بدهية صور الافكار وموادها جميعا
فهو ماذ لم يثبت وقوع الخطأ في الافكار باعتبار صورها وموادها جميعا
وان اراد ان يستلزم عدم بدهية صورها وموادها في الجملة فلا يتم
التقرىب اذ لا يلزم منه الاحتياج الى المباحث المتعلقة بالصور والمواد
جميعا وهو المط واما رابعا فلانه ان اراد ان وقوع الخطأ بالفعل يستلزم
عدم بدهية شئ من الافكار مطلقا فم والسندظ وان اراد ان يستلزم
عدم بدهيته جميعا فلا يتم التقرىب اذ لا يلزم منه الاحتياج الى شئ
من مسائل المنطق في تحصيل شئ من النظريات لجواز ان لا يكون نظري
الاوله فكر بديهي لا يخطأ فيه اصلا وان كان بعض النظريات افكار
نظر يقر بما يخطأ فيها واما خامسا فلانه ان اراد ان وقوع الخطأ بالفعل
يستلزم عدم بدهية الافكار لاحد من اوساط الناس اصلا فهو ماذ
لم يثبت وقوع الخطأ بالفعل الا من بعضهم وان اراد ان يستلزم عدم
بدهيتها للجميع فلا يتم التقرىب اذ لا يلزم منه احتياج جميع اوساط
الناس الى المنطق وهو المط ويمكن ان يجاب عن كل واحد منهما بما لا يخ
عن بعد كما استسمعه عن قريش (قوله وفيه نظر) وله جواب قال في
الحاشية المنقولة عنه ههنا ما حاصله ان وجه النظر ان لا يتم وقوع الخطأ
بالفعل في الفكر يستلزم عدم بدهية جميع الافكار الجزئية لجواز وقوع
الخطأ في البديهيات الخفية ولو سلم ذلك فلا نم ان العلم اليقيني بالجزئيات
النظرية لا يحصل الا من الكليات لجواز ان يحصل العلم اليقيني بها الا من
قبلها وتوجيه الجواب انه لا شك ان العلم اليقيني بالجزئيات من قبيل الكليات

(سواء)

سواء كان على سبيل النظر او التنبيه اصون للذهن عن الخطأ فيها فيلزم من
وقوع الخطأ في بعض الافكار ثبوت الاحتياج في اكتساب المطالب النظرية
الى القانون المتعلق بالفكر لاصونيته للذهن عن الخطأ في الفكر وهذا القدر
كاف في بيان الحاجة الى المنطق اقول هذا الجواب محل مناقشة لان كون العلم
بالجزئيات من قبيل الكليات اصون للذهن عن الخطأ فيها غير بين ولا مبين
سيما اذا كانت تلك الجزئيات بديهية غير اولية وانت تعلم ان وجه النظر
المذكور او لارجع الى التردد الاول من الترددات التي اوردها آنفا
ويمكن حل ذلك النظر على كل واحد من الباقي منها وحل الجواب
على اختيار الشق الثاني من ذلك والتزام ان المط من بيان الحاجة
الى المنطق اثبات الاحتياج اليه في الجملة ولو الى قانون واحد منه متعلق
بالموصل الى التصور او الموصل الى التصديق بصورة الفكر او مادته ولو
في معرفة جميع الافكار والعصمة عن الخطأ فيها مطلقا لفراد من افراد
الانسان لكن بعد ذلك بين لا يحتاج الى بيان ولك ان تحمل النظر
المذكور على ان اللازم مما ذكر ثبوت الاحتياج الى معرفة الافكار الجزئية
على الوجه الكلي وهي لا ينحصر في المنطق لان اجزائه حمليات موجبة
كلية كما عرفت والوجه الكلي اعم منها ومن الحمليات السالبة الكلية
والشرطيات الكلية وتحمل جوابه على ان المراد من بيان الحاجة
الى المنطق اثبات الاحتياج اليه او الى ما يقوم مقامه من الحمليات السالبة
والشرطيات الكلية العاصمة او المراد اثبات الاحتياج الى نفسه بمعنى
الترتب الصحيح لدخول الفاء لا بمعنى انه لولاها لا متنع وقد خل في بعض
الحواشي وجه النظر والجواب المذكورين على غير ذلك مما استغنيت عنه
بما تلونه عليك فخذ ما تيتك وكن من الشاكرين (قوله ما يبحث فيه
عن اعراضه الذاتية آه) يخرج بقيد الذاتية الجارية على الاعراض
المضافة الى ضمير مانوع موضوع العلم الذي اثبت له ما هو عرض ذاتي
لموضوع العلم وكذا نوع العرض الذاتي الذي اثبت له ما هو عرضي
ذاتي لموضوع العلم اذ لم يثبت لشيء منهما ما هو عرضي ذاتي له بل ما
هو عرض غريبي له وان كان عرضا ذاتيا لما هو اعم منه وهو موضوع

العلم لكن يبقى نوع موضوع العلم وعرضه الذاتي ونوع عرضه الذاتي التي اثبت لها ما هو عرض ذاتي لها على التحقيق الذي سيذكره المحشي كقولهم كل حيوان له قوة اللمس وقولهم كل متحرك له جهة وقولهم كل متحرك بمركتين مستقيمتين ساكن بينهما داخل في التعريف مع انها ليست من قبيل موضوع العلم قطعا ويبقى الثاني فقط داخل فيه على ظاهر كلام المتأخرين ضرورة ان العرض الذاتي لموضوع العلم عرض ذاتي لعرضه الذاتي فانتقض التعريف طر دأعلى كالاتقدير بن وجوابه ان قيد الحيثية معتبر في التعريف لاخراج تلك الامور اى يبحث فيه من اعراضه الذاتية من حيث انها اعراض ذاتية له لان اثبات الاعراض الذاتية لتلك الامور وان كان بحثا عن الاعراض الذاتية لها لكنه ليس بحثا عنها من حيث انها اعراض ذاتية لها بل من حيث انها راجعة الى الاعراض الذاتية لموضوع العلم على التحقيق ويعلم منه الجواب على الظاهر ولا يتخلل في وهمك ان التعريف لا يصدق على موضوع العلم الذي يبحث في العلم عن عرض ذاتي واحد فقط اذ الظان المحمول في كل علم مفهومات متعددة بل متكثرة كما يدل عليه كلامهم في بيان تمايز العلوم بتمايز الموضوعات ومجرد الاحتمال العقلي لا يجدي في نقض التعريف على انه يجوز ان يكون المراد بالاعراض الذاتية جنس العرض الذاتي على ان يكون الاضافة مبطله للجمعية كاللام في قوله تعالى لا يحمل لك النساء وكان قوله وهو الخارج المحمول على ما في كثير من النسخ اشارة اليه والالكان الظان يقول وهي الامور الخارجة المحمولة الخ (قوله على ما ذكره المتأخرون آه) المشهور ان المتأخرين ذهبوا الى ان اللاحق للشيء بواسطة جزئه الاعم من اعراضه الذاتية المبحوث عنها في العلوم وعرفوا العرض الذاتي بالخارج المحمول الذي يلحق الشيء لذاته او جزئه او خارج يساويه واما المتقدمون فقد ذهبوا الى ان اللاحق للشيء بواسطة جزئه الاعم ليس منها وعرفوا العرض الذاتي بالخارج المحمول الذي يلحق الشيء لذاته او مساويه فظهر ان ما جعله مذهب المتأخرين انما هو مذهب المتقدمين وما هو الا خلط او خبط اللهم

(الان)

الا ان يؤول كلامه بان يحمل قوله على ما ذكره المتأخرون متعلقا بتعريف موضوع العلم لا بتعريف العرض الذاتي ولا بتوجيه تعريف موضوع العلم وفيه بعد لا يخفى لكن ربما يؤيد ذلك التأويل قوله فيما بعد واما تعريف المتأخرين حيث لم يؤيدوا فيه الا الاعراض الذاتية آه اذ عرضه ايراد تعريف المتأخرين لموضوع العلم وتوجيهه بما يدفع به النقض عنه وينطبق على ما هو الحق في تعريفه واما تعريف العرض الذاتي فذكر في انشاء الكلام على سبيل الاستطراد واختار فيه مذهب المتقدمين لانه الحق على ما صرح به المحققون وقد استدلوا على ذلك بوجهين احدهما ان المبحوث عنه في العلوم هو الآثار المطلوبة لموضوعاتها استحضانا وهي الاحوال التي تطلبها الاستعدادات المختصة بتلك الموضوعات ولا شك ان المطلوب الاستعدادات المختصة بالشيء لا بد ان يكون مختصا به لا مشتركا بينه وبين غيره واللاحق للشيء بواسطة جزئه الاعم لا يكون مختصا به بل مشتركا بينه وبين غيره فلا يحسن جعله من الاعراض الذاتية المبحوث عنها في العلوم وفيه نظر اما اولافلانا لانم ان الاحسن ان يكون المبحوث عنه في العلوم هو الآثار المطلوبة لموضوعاتها بل الاحسن ان يكون المبحوث عنه فيها هو الاحوال المستندة اليها استنادا تاما بان يكون مستند اليها بلا واسطة او بواسطة لها رجحان على غيرها باختصاصها بها او بدخولها في ماهيتها ويكفي هذا في الاحسنية مع كونه اشمل من الاول واما ثانيا فلانا لانم ان الآثار المطلوبة للشيء لا بد ان تكون مختصة به لانه لما جاز ان يكون الاخص من الشيء من الآثار المطلوبة له بشرط ان لا يكون ذلك الشيء محتاجا في صدقه عليه الى ان يتحقق في ضمن نوع معين كالتحرك والساكن بالنسبة الى الجسم بخلاف مثل الضاحك والكاتب بالقياس الى الحيوان على ما صرح حوا به فلم لا يجوز ان يكون الاعم من الشيء كذلك من الآثار المطلوبة له لا بد ان يكون ذلك من دليل واما ثالثا فلانا لانم ان اللاحق للشيء بواسطة جزئه الاعم لا بد ان يكون اعم منه لانه لما جاز ان يكون اللاحق للشيء لذاته او مساويه اخص منه كافي الصورة المذكورة فلم لا يجوز ان يكون اللاحق للشيء بواسطة امر اعم مختصا به

لا اعم منه فليست امل واما رابعا فلان اللازم مما ذكره ان لا يكون اللاحق للجزء
الاعم من الاعراض الذاتية المبحوث عنها في العلوم لان لا يكون منها مطلقا
لجواز ان يكون منها ولا يكون محوئا عنه فيها فيخرج موضوعه عن
تعريف موضوع العلم بفيد البحث وثانيا بينهما ان اللاحق للشيء بواسطة جزئه
الاعم اعم منه كما سبق فلو جعل من الاعراض الذاتية المبحوث عنها في العلوم
يلزم خلط مسائل العلم الادنى الذي موضوعه اخص بمسائل العلم الاعلى
الذي موضوعه اعم وفيه نظرا ايضا لانه لو سلم ان اللاحق للشيء بواسطة
جزئه الاعم لابد ان يكون اعم منه فتمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات
لا بحسب تمايز المحمولات فاشتراك الاعراض الذاتية بين العلمين لا يستلزم
خلط مسائلهما ولو سلم ذلك فانما يلزم الخلط لوجوب ان يبحث في كل علم
عن جميع الاعراض الذاتية لموضوعه او كان كل جزء لموضوع العلم
هو اعم منه موضوعا لعلم آخر اعلى منه وكلاهما ممنوعان على انه يلزمهم
خلط المسائل في جعل الاخص المذكور آنفا من الاعراض الذاتية الا
ان يقال ان خلط قبيح فتقليله على تقدير ارتكابه احسن واولى كما لا يخفى
وانما اشبعنا الكلام في توضيح المرام اتباعا للمحشى المدقق في شرح
هذا المقام (قوله يحمل يفصله ما ذكرناه) اي بعد اعتبار المسامحة في
قولهم وتأويله ما يبحث فيه بما يرجع البحث الى الاعراض الذاتية كما يدل
عليه تفسيره بذلك سابقا وقوله فاما محمول على المسامحة لاحقا ولا شك
ان هذا المعنى شامل للتفصيل المذكور وان كان ظاهر قولهم لا يشمل
فلا يتوهم ان قولهم المذكور لا يشمل التفصيل الذي ذكره فكيف
يكون مجعلا لذلك التفصيل وانما اكتفى في توجيه كلامهم اولا
بارتكاب المسامحة فيه ولم يلتفت الى ما ذكره في توجيهه ثانيا من وجه
آخر هو الفرق بين محمول العلم ومحمول المسئلة اشارة الى بعد ذلك
الوجه لكونه من قبيل اثبات اصطلاح جديد من غير سند يعتد به
ولا يبعد ان يحمل التأويل السابق على معنى شامل للتوجيهين معا فلا
تغفل (قوله اذ لا ريب في انه يبحث في العلوم آه) فيه انه يجوز ان يكون
البحث في العلوم عن الاحوال المختصة بانواع موضوع العلم واقعا

(على)

على سبيل التطفل او راجعا الى البحث عن الاحوال المشتركة التي هي
اعراض ذاتية لموضوعاتها لتضمنها ايهاا فهذان الاحتمالان وان كانا
غير ظاهرين لكن ضمن النشر احق واحسن ولذلك خالف المص القوم في
بيان موضوع المنطق ههنا بحسب الظن وجهه المحشى بضم النشر وارجاع
اكثر المسائل الى غير ما هو الظن منها كما سيحى عن قريب فلما تأخر بن ان لا
يرتكبوا احد التأويلين ترجيحاً للضم على النشر ويمكن تطبيق كلام الشيخ
ايضا على ذلك بان يجعل كلامه مبنيا على المسامحة واعتبار حال في
مباحث العلوم مع ان الظن ان يكون قوله والعوارض الذاتية لها في تعريف
موضوع الصناعة عطفاً تفسيرياً للاحوال المنسوبة اليها لا اشارة
الى احد قسمي المحمولات وح يكون هذا التعريف قرينة على ان ما
ذكره بعده مبنى على المسامحة فتدبر (قوله واما تعريف المتأخر بن
خبث لم يأخذوا آه) كانه اراد عطفه على قوله وقد نص الشيخ في الشفاء
اه لكونه مقابلا لما نص عليه الشيخ وعديلا له فلذلك اتى بكلمة اما الدالة
على التفصيل ولوقال بدله فهذا التعريف منهم حيث لم يأخذوا فيه
الا الاعراض الذاتية للموضوع اما محمول على المسامحة آه لكان اوفق
لسياق الكلام ونظام المرام كما لا يخفى على ذوى الافهام والمق منه
دفع الاعتراض الذي اشار الى وروده على تعريف المتأخر بن لموضوع
العلم بقوله اذ لا ريب في انه يبحث في العلوم آه بوجهين وحاصل الاعتراض
ان التعريف المذكور غير صادق على موضوعات العلوم التي يثبت لانواعها
اولا انواع اعراضها الذاتية الاعراض الذاتية لتلك الانواع كما في الامثلة
المذكورة بناء على ظ التخصيص بالاعراض الذاتية لموضوع العلم وحاصل
التوجيه الاول ان المراد بالاعراض الذاتية لموضوع العلم اعم من الاعراض
الذاتية له وما يتضمنها وحاصل التوجيه الثاني ان المراد بالبحث عنها
جعلها محمولات للعلم سواء كانت عين محمولات المسائل او غيرها والقضايا
المذكورة في النقص وان كان محمول المسئلة فيها عرضا ذاتيا لنوع
موضوع العلم لكن محمول العلم فيها عرض ذاتي لنفس موضوع العلم
كايته فالاول مبنى على المسامحة في العبارة والثاني مبنى على اعتبار محمول

العلم بأزاء موضوعه ومحمول المسئلة بأزاء موضوعها ثم اذ بقوله فان قلت لا حاجة الى ذلك آه انه يمكن ان يجاب عن الاعتراض المذكور من غير حاجة الى ارتكاب شيء من التكلفين اعني المساحة في العبارة وتعدد الاصطلاح في المحمول بان المعتبر في العرض الذاتي للشيء شموله لجميع افراده اما بانفراده او مع مقابله ومحمولات المسائل المذكورة شاملة مع ما يقابلها لجميع افراد موضوع العلم فهي اعراض ذاتية لها كما انها اعراض ذاتية لانواعه ثم رده بوجهين احدهما تصريح الشيخ وغيره بان الشامل لافراد الشيء على سبيل التقابل انما يسمى عرضا ذاتيا له بشرط ان لا يكون مختصا بنوع من انواع ذلك الشيء كالتحرك والساكن للجسم بخلاف الضاحك وغير الضاحك للحيوان او الجسم والشرط المذكور غير موجود في بعض محمولات المسائل المذكورة وهذا معنى قوله قلت قد صرح الشيخ وغيره او ثانيهما تصريح الشيخ بان الشامل لافراد الشيء على سبيل التقابل انما يسمى عرضا ذاتيا له بشرط ان يكون التقابل بين الشاملين تقابل التضاد الحقيقي او تقابل العدم والملكية وهذا الشرط مفقود في بعض تلك المحمولات وهذا معنى قوله وايضا قد شرط الشيخ في الشامل على سبيل التقابل آه ولما كان الوجهان المذكوران ان محمل تأمل ودغدغة لعدم ظهور تصريح الشيخ بشيء من الشرطين المنقولين عنه اورد على الوجه الاول بقوله فان قلت لم يجعله الشيخ خارجا عن العرض الذاتي مطلقا آه يعني اننا لم نصريح الشيخ بذلك بل جعل الشامل على سبيل التقابل المختص ببعض الانواع عرضا ذاتيا وانما اخرجته عن الشامل على سبيل الاطلاق اما الاول فلتشابه العرض الذاتي الشامل على سبيل التقابل بالاستقامة والانحاء والزوجية والفردية وكل منهما مختص بنوع معين على ما حققه الشيخ هو وغيره واما الثاني فلقوله والقسمة المستوفاة الاولية اي قسمة الخاصة للجنس التي يكون مؤداها اعني المفهوم المرددين الاقسام عرضا اوليا للجنس اما ان يكون الى فصول كقولنا كل حيوان اما ناطق او صاهل او غيرهما واما ان يكون الى عوارض كل واحد منها عرض اولي للجنس مع كونه اخص منه

(لعدم)

لعدم اختصاصه بنوع معين منه كان نفس القسمة اليها وهو المفهوم المرددينها عرض اولي له كقولنا كل جسم اما متحرك او ساكن واما ان يكون الى عوارض ليس شيء منها عرضا اوليا للجنس لاختصاصها بانواع معينة منه وان كانت القسمة اليها عرضا اوليا له كقولنا كل عدد اما زوج او فرد وذلك لان القسم الاول من العوارض شامل على سبيل الاطلاق بجميع افراد الجنس من حيث الاستعداد الذاتي لعدم اختصاصه بنوع معين منه والقسم الثاني منها شامل على سبيل التقابل لافراد الجنس لاختصاصه بنوع معين منه فيفهم من هذا الكلام خروج القسم الثاني عن القسم الاول لاعن مطلق العرض الذاتي ثم دفعه بقوله قلت هذا الكلام من الشيخ تصريح بان عد الشامل على سبيل التقابل آه بان قوله الشيخ في القسم الثاني لا يكون للجنس اولية وان كانت نفس القسمة اليها اولية وقوله فالزوج والفرد ليس بعرض للعدد اولا الى آخر ما قال صريحان في انه ليس هذا القسم عرضا ذاتيا حقيقة وانما وقع التمثيل به للعرض الذاتي على سبيل التجوز والتشبيه وفيه ما ستعرفه واشار الى بيان الوجه الثاني وتوضيحه بقوله وحاصل كلامه انه لا بد ان يكون آه وقوله اذ المراد بالتضاد ههنا الحقيقي الى آخر الكلام وفيه ايضا ما ستطلع عليه وقد ظهر لك من هذا التقرير والتحري ان قوله وايضا قد شرط الشيخ آه عطف على قوله قلت قد صرح الشيخ وغيره ويحتمل ان يكون معطوفا على قوله قلت هذا الكلام من الشيخ آه على ان يكون جوابا بتغيير الدليل عن قوله فان قلت لم يجعله الشيخ خارجا آه فعليك بالتأمل في هذا المقام حتى تحيط باطراف الكلام واعلم انه يمكن دفع الاعتراض عن اصله بان تخصص التعريف بالاعراض الذاتية لموضوع العلم لا ينافي البحث عن اعراضه الغريبة في العلوم لجواز ان يكون هذا التخصص مبنيا على ان المعتبر في موضوع العلم ان يبحث في العلم في الجملة عن اعراضه الذاتية من حيث انها اعراضه الذاتية سواء يبحث فيه عن اعراضه الغريبة ايضا اولا فلا اشكال اصلا (قوله بان ما يلحق الشيء لامر اخص آه) يفهم منه ان الاخص من الشيء اذا لم يكن

ذلك الشيء محتاجا في عرضه الى ان يصير نوعا مهيئا لقبوله كان من قبيل ما يلحق الشيء لامر اخص لكنه عدم الاعراض الذاتية له وهو بط اذ مطلق اللاحق للشيء لامر اخص من الاعراض الغريبة اتفاقا كما يدل عليه تعريفاتهم للعرض الذاتي فالظن ان يقول ما كان اخص من الشيء وكان ذلك الشيء آه (قوله اصغر يح بان عد الشامل على سبيل التقابل آه) اي عد هذا الشامل على سبيل التقابل وهو القسم الثاني من القسمين اللذين ذكرهما الشيخ للشامل على سبيل التقابل وذلك لانه جعل القسم الاول عرضا اوليا للجنس كما ان القسمية يعنى المفهوم المردد بين التقابلين عرض اولي له وجعل القسم الثاني مما ليس عرضا اوليا للجنس وان كان المفهوم المردد عرضا اوليا له ولا شك انه لا يصح حمله على ان القسم الاول عرض اولي شامل على سبيل الاطلاق والثاني عرض اولي شامل على سبيل التقابل كما توهمه السائل لظهور ان كل واحد منهما قسم للشامل على سبيل التقابل فلا بد ان يحمل على ان الاول عرض اولي حقيقة كالمفهوم المردد بين الاقسام والثاني ليس عرضا اوليا حقيقة وان كان المفهوم المردد عرضا اوليا اذ يدل على هذا المعنى صريح قوله لا يكون للجنس اولية وقوله قل زوج والفرد ليس بعرض للعدد اولا آه وفيه نظر لجواز ان يكون المراد ان القسم اول عرض ذاتي شامل على سبيل الاطلاق من حيث الاستعداد اذ بخلاف القسم الثاني كما اشرنا اليه او يكون المراد من العرض الاول ما كان اوليا لاحقا للشيء لذاته لامطلق العرض الذاتي فالفرق بين القسمين بجعل القسم الاول عرضا اوليا حقيقة دون الثاني لا يستلزم ان يكون عد القسم الثاني من الاعراض الذاتية على سبيل المساواة فليأمل (قوله وحاصل كلامه انه آه) لا يخفى عليك ان المتبادر من قول الشيخ بل الى سلب فقط آه انه اعتبر ههنا جميع اقسام التقابل سوى تقابل الايجاب والسلب سواء كان تقابل العدم والملكية او تقابل التضاد او تقابل التضاد الحقيقي او المشهورى وح لا بد من صرف قوله قد يكون بتقابل وقد يكون بغير تقابل عن ظاهره مثل ان يقال اراد بالتقابل ههنا

(التقابل)

التقابل المعبر بين الاقسام الحقيقية وهو التباين ولا شك انه لا تقابل بهذا المعنى في اقسام القسمية الاخيرة بل هي قسمية اعتبارية الى اقسام متخالفة بالاعتبار بخلاف اقسام القسمية الاولى وان كان الكل متقابلا بالتقابل المعبر في العرض الذاتي او يقال اراد بالتقابل التقابل الواقع بين الانواع ولا شك ان اقسام القسمية الاولى انواع متقابلة عنده وعند غيره على ما اشر اليه المحشى فيما سبق واقسام القسمية الاخيرة عرضيات متقابلة وان كان الكل عرضيات بالنسبة الى المقسم وعلى هذا لا يلزم ان يكون التضاد المذكور المشهورى ساقطا عن درجة الاعتبار حتى لا يكون التقابل بين الكمولات المخصوصة المتضادة بالتضاد المشهورى تقابلا معتبرا وايضا لكل واحد من الكمولات المختصة بانواع الجسم الطبيعي عدم تمكن تقييده بحيث يكون التقابل بينهما تقابل العدم والملكية ويشملان معا جميع افراد الجسم الطبيعي وان لم يكن بين تلك الكمولات تقابل العدم والملكية وذلك كاف في كونها اعراضا ذاتية على شرط الشيخ كما لا يخفى (قوله المعلوم التصورى من حيث يوصل) اشارة الى ان قول المص من حيث يوصل الى المط تصورى او تصديقي نشر على ترتيب اللف والالكان معناه ان موضوع المنط هو المعلوم التصورى من حيث يوصل الى مط تصورى او تصديقي او المعلوم التصديقي من حيث يوصل الى احد هما والاول يسمى معرفا والثاني حجة وهذا ليس بصحيح ضرورة ان المعرف هو المعلوم التصورى من حيث يوصل الى مط تصورى لا المعلوم التصورى او التصديقي من حيث يوصل اليه وكذا الحجة هو المعلوم التصديقي من حيث يوصل الى مط تصديقي لا المعلوم التصورى او التصديقي من حيث يوصل اليه وايضا ليس في موضوع المنط المعلوم التصديقي من حيث يوصل اليه ولا بد من اعتبار النشر على ترتيب اللف حتى يتدفع المحذور ان لكن يبقى انه ان اراد بالايصال مطلق الايصال لم يصح قوله في الاول يسمى معرفا وفي الثاني حجة لا اختصاصا صهما بالواصلين القريبين قطعا وان اراد به الايصال القريب لم يصح حصر الموضوع فيه ضرورة ان من موضوع المنط المعلوم التصورى الموصل

الى التصور ايصالا بعيدا او ابعدا على ما اشتهر في كتب هذا الفن وقوله
ولعل ذلك تصرف منه اشارة الى دفع هذا الاشكال وحاصله ان اختيار
الشق الثاني ون دفع المحذور بان ما اشتهر من تفصيل اقسام الموضوع مبنى
على ما هو الظ من مسائل الفن والخص ان يصرف فيها ويرجعها الى الموصلين
القرابين انكته هي رعاية ضم النشر مع رجحان جانب المعنى على جانب اللفظ
في نظر البلغاء ويؤيده وقوع مثل هذا التصرف عن بعضهم في موضوع
علم الطب ولا ينافيه موافقة المص للمشهور في سائر كتبه فلا يبعد هذه
المخالفة منه سيما في هذه الرسالة التي مبناها على الاختصار وضم النشر
فلا يرد عليه ان هذه المخالفة بعيدة عن ظواهر مسائل الفن ومنا فية
لموافقة للمشهور في سائر تصانيفه ومنهم من اجاب عن الاشكال باختيار
هذا الشق الثاني وجعل مباحث الموصول البعيد والابعد خارجة عن
الفن المذكورة على سبيل المبدئية والاستطراد ومن البين انه بعيد جدا
ومنهم من اجاب باختيار الشق الاول امام اعتبار الاستخدام في ضمير
يسمى معرفا ويسمى حجة او حل قوله يسمى معرفا ويسمى حجة على تفسيرهما
بالاعم بناء على ان المقام يميز كل منهما عن الآخر لاعتبار جميع الاغيار على
ما جوزه المحققون ومنهم من اختار هذا الشق وحل قوله يسمى معرفا
ويسمى حجة على الوقتين دون الدائميتين اي يسمى الموصولان المطلقان
معرفا وحجة في وقت كونهما قريبين وفيه من الركائكة والخرازة
مالا يخفى على من له ادنى تأمل مع ان معنى الوقتية لا يفهم من العبارة اصلا
فلو حل القولان على المطلقتين العامتين لكان اولي واظهر من حيث
اللفظ واعلم انه لا حاجة في دفع المحذور بن الاولين الى اعتبار اللف
والنشر في كلام المص لجواز ان يكون معناه ان موضوع المنطه هذا المفهوم
المردد من حيث الايصال الى التصور ويسمى معرفا وهذا المفهوم المردد
ومن حيث الايصال الى التصديق ويسمى حجة واذا صح ان موضوع
المنطق المعلوم التصوري من حيث الايصال الى التصور ويسمى معرفا
صح ان موضوعه المفهوم المردد بين المعلوم التصوري والتصديق
من حيث الايصال اليه ويسمى معرفا اذ لا يتحقق هذا المفهوم المردد

(الا في ضمن)

الا في ضمن المعلوم التصوري الموصول اليه وكذا الكلام في جانب
التصديق ولا يلزم منه ان يكون المعلوم التصديق من حيث الايصال الى
التصور موضوعا للمنطق ومعرفا للمعلوم التصوري من حيث الايصال
الى التصديق موضوعا له وحجة نعم يتجه للاشكال الثاني ويندفع بما ذكره
في جوابه ولعل فائدة التردد بين القسمين على ذلك التقدير هي اشارة
الى انه لو تحقق المعلوم التصديق الموصول الى التصور لا يمكن ان يكون
موضوعا للمنطق ومعرفا لكانه لم يتحقق وكذا لو تحقق المعلوم التصوري
الموصول الى التصديق لا يمكن ان يكون موضوعا للمنطق وحجة لكانه لم يتحقق
فافهم ذلك فانه لا يخفى عن دقة بقاء انه لا بد من تقييد الايصال بكونه بطريق
النظر ضرورة ان موضوع المنطق والمسمى بالمعرف والحجة انما هو الموصول
الى التصور او التصديق بطريق النظر ولا يبعد ان يقال ان هذا القيد
معتبر في مفهوم الايصال اصطلاحا لانه لا بد منه عند الاطلاق او يقال يجوز
ان يكون المحمول اعم من الموضوع والمعرف اعم من المعرف عند المحققين
كما عرفت فتفطن (قوله والابعد في التصديقات) هذا مبنى على ما هو
المشهور من ان اقسام الموصول الى التصور والتصديق المبحوث عنها في
المنطق خمسة اقسام الموصول القريب الى التصورات وهو المعرفات
والموصول القريب الى التصديق وهو الحجة والموصول البعيد الى التصور
وهو بعض الكليات الخمس والموصول البعيد الى التصديق وهو
القضايا والموصول الابعد اليه وهو الموضوعات والمحمولات والمقدمات
والتوالي ولم يذكر في الموصول الى التصور موصلا ابعد وفيه نظر
لان الموصول البعيد الى التصور قد يكون نظريا فالموصول القريب
والبعيد اليه موصول ابعد الى التصور الذي هو المطلق الاول والمنطقي باحث
عنهما من هذه الحيثية ايضا فالخصر المذكور ليس على ما ينبغي ويمكن
دفعه بان كل موصول ابعد الى التصور فهو موصول قريب او بعيد
بطريق النظر الى التصور الذي هو الموصول الى ذلك التصور
فيجوز ان يكون مجعونا عنه في المنط من هذه الحيثية لانه حيث انه
موصلا ابعد الى ذلك التصور بخلاف الموصول الابعد الى التصديق
فانه ليس موصلا قريبا ولا بعيدا بطريق النظر الى التصديق اصلا

(٢)

فلا بد من عده قسما على حدة (قوله كون الشيء بحيث يعلم منه آه)
 اى يحصل من العلم به العلم بشئ آخر لانه المتبادر من علم شئ من شئ عرفا
 فلا يتوجه انه لا يصدق على دلالة اصلا اذ لا يحصل العلم بالمدلول من
 نفس الدال بل من العلم به نعم يتجه انه انما ينطبق على اصطلاح ارباب
 العربية والاصول المكتفين في الدلالة بالزوم في الجملة بين العلم
 بالدال والعلوم بالمدلول لا على اصطلاح ارباب المنطق المترين فيها للزوم
 الكلى بينهما فالظان يقال كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشئ
 آخر كما هو المشهور في هذا المقام ولعله اختار تعريف الدلالة على
 اصطلاح العربية لانه المختار عند المصنف ههنا على ما يدل عليه كلامه فيما
 بعد وسيصرح به المحشى ويمكن تطبيقه على اصطلاح المنطق بان يقال
 المراد من قوله يعلم منه شئ آخر ان يحصل دائما من العلم به العلم بشئ
 آخر على ما هو المتبادر من صيغة المضارع الدال على الاستمرار
 مع ان التحقيق ان الدوام لا ينفك عن الزوم وفي تعريف الدلالة على
 اصطلاح المنطق اباحت نفسية منها ان المتبادر من لزوم الشيء
 من الشيء ان يكون الشيء الثاني علة مستلزما للشيء الاول وقد يكون
 بعض المدلولات معلوما عند العلم بالدال فلا يتحقق العلم بالمدلول
 من العلم بالدال والا لزم فهم المفهوم وتحويل الحاصل واجيب عنه
 بان المراد بالعلم ههنا الالتفات واذا كان بعض المدلولات معلوما عند
 العلم بالدال يلزم من الالتفات اليه الالتفات الى ذلك المدلول ورد
 بانه قد يكون بعض المدلولات ملتفتا اليه عند الالتفات الى الدال
 فلا يتحقق الزوم الكلى في الالتفات ايضا والا لزم الالتفات الى
 الملتفت وفيه انا لاننا امكان الالتفات الى المدلول عند الالتفات الى
 الدال لامتناع الالتفات الى شيئين في زمان واحد ويمكن ان يجاب
 عن اصل الاشكال بانه يلزم من العلم بالدال العلم بالمدلول بوجه ما ولو كان
 ذلك المدلول معلوما قبل ذلك الدال لجواز ان يعلم شئ واحد بوجه
 متعددة متعاقبة على ما لا يخفى فلا اشكال ومنها ان الزوم العلمى بين
 الدال والمدلول موقوف على العلم بالعلاقة بينهما ووربما يحصل العلم

(بالدال)

بالدال مع عدم العلم بالعلاقة فلا يلزم منه العلم بالمدلول فلا يصدق
 التعريف على شئ من الدلالات هناك واجيب عنه بان المراد ان يلزم
 من العلم به العلم بشئ آخر على تقدير العلم بالعلاقة بينهما وفيه انه على
 هذا يلزم ان يكون لكل لفظ دلالة على كل معنى بل لكل شئ دلالة
 على كل شئ آخر ضرورة انه يلزم من العلم بكل شئ العلم بكل شئ آخر
 على تقدير العلم بالعلاقة بينهما والاولى في الجواب ان يقال كون الشيء
 بحيث يكون بينه وبين غيره علاقة على تقدير العلم بتلك العلاقة يلزم
 من العلم بالاول العلم بالثاني وفيه بعد لا يخفى وههنا اباحت آخر تجدها
 في بعض تعليقاتنا المتداولة بين المحصلين وانما لم يتعرض المص
 لتعريفها على شئ من الاصطلاحين اكتفاء بالشهرة ودلالة الكلام
 والمقام على ما هو المختار ههنا كما اشرنا اليه مع انه المناسب لما التزم في هذه
 الرسالة من غاية الاختصار ونهاية الاجاز (قوله علاقة ذاتية ينقل
 لاجلها) الظان المراد بالعلاقة الذاتية بين الدال والمدلول استلزام
 تحقق الدال في نفس الامر بتحقق المدلول فيها مطلقا سواء كان استلزام
 المدلول للعلة كاستلزام الدخان للنار او بالعكس كاستلزام النار للحرارة
 او استلزام احد المعلومين الاخر كاستلزام الدخان للحرارة فالدلالة العقلية
 دلالة بجدة العقل بين الدال والمدلول علاقة ذاتية بالمعنى المذكور يستند
 اليها تلك الدلالة والمراد من العلاقة الطبيعية احداث طبيعة من
 الطبايع سواء كانت طبيعة اللفظ او طبيعة اللفظ او طبيعة المعنى او طبيعة
 غيرها عروض الدال عند عروض المدلول كالامثلة المذكورة فالدلالة
 الطبيعية دلالة يستند الى هذه العلاقة ولا يقدح فيها وجود دلالة عقلية
 مستندة الى علاقة عقلية هناك لجواز اجتماع الداليتين باعتبار العلاقات
 كما اشار اليه المحقق في التحقيق الذي ذكره ههنا فلا يتوهم انتقاض
 تعريف كل من الدلالة العقلية والطبيعة بالاخر بل ربما يجتمع الدلالات الثلاث
 باعتبار العلاقات الثلاث كما اذا وضع لفظ احاح للسعال بل نقول كل علاقة
 طبيعية يستلزم علاقة عقلية لان احداث الطبيعة عروض الدال عند
 عروض المدلول انما يكون علاقة للدلالة الطبيعية باعتبار استلزام

تحقق الدال تحقق المدلول على وجه خاص لكن الدلالة المستندة الى استلزام الدال للمدلول بحسب نفس الامر مطلقات مع قطع النظر عن خصوص المادة دلالة عقلية والدلالة المستندة الى استلزام المخصوص بحسب عادة الطبيعة الطبيعية فلا اشكال نعم ينتج على ما ذكره في العلاقة الطبيعية من احداث الطبيعة عروض الدال عند عروض المدلول انه انما يدل على استلزام المدلول للدال وهو غير كاف في الدلالة لجواز ان يكون اللازم اعم بل لابد من استلزام الدال للمدلول والا لكان مطلق لفظ اح اح مثلاً لا على السعال انما يقع وكيف ما وقع وهو بط قطعاً بل الدال عليه هو ذلك اللفظ بشرط وقوعه على وجه خاص يستلزم السعال اللهم الا ان يقال المراد عند عروض المدلول فقط اي حصول الدال الذي هو على وجه احداث الطبيعة عند حصول المدلول فقط وحاصله استلزام الدال للمدلول بطريق مخصوص وفيه بعد لا يخفى وكذا قوله في التحقيق الاتي ان كان المرض المخصوص مستلزماً للصوت المعين آه ليس على ما ينبغي لان استلزام المدلول للدال غير كاف في الدلالة العقلية والا لكان لكل لازم اعم دلالة عقلية على الملزوم الاخص وهو بط قطعاً بل لابد من استلزام الدال للمدلول فالظاهر ان تبديل الاستلزام باللزوم على ما لا يخفى وايضا قوله في تعريف الدلالة الوضعية جعل الجاعل اياه له ليس بجيد لانه لا يشمل بظاهره الدلالة التضمنية والالترامية والظاهر ان يقال له ولما هو جز منه او لما هو خارج عنه فتأمل (قوله وهي لا تنحصر في اللفظة) فيه اشارة الى رد ما صرح به المحقق الشرع في حاشية المطالع وبتبادر من كلامه في حاشية الشمسية من ان الدلالة الطبيعية منحصرة في اللفظ بخلاف الوضعية والعقلية ووجه الرد وجود الامثلة التي ذكرها للدلالة الطبيعية الغير اللفظية فكما ان الدلالة الوضعية والعقلية ينقسمان الى اللفظية كدلالة زيد على مسماه وعلى وجود اللفظ وغير اللفظية كدلالة دوال الاربع على معانيها الوضعية ودلالة الاثر على وجود المؤثر كذلك الدلالة الطبيعية منقسمة اليهما كالامثلة المذكورة والظ

(في تقدير)

في تقدير وجه الرد انه استدلال على عدم الانحصار بوجود الامثلة المذكورة هناك ويؤيد التحقيق المذكور روح يكون المناقشة المذكورة منعاً كما هو المتبادر من لفظ المناقشة فينتج على قوله امكن اجراءها في اح اح وقوله منع عدم الاضطرار ايضا في الثاني انهما خارجان عن قانون التوجيه وحملها على الاستدلال حتى يكون قوله امكن اجراءها نقضاً للدليل بعيد جداً مع انه يبقى المناقشة في قوله منع لان احتمال الفرق كاف في دفع النقص فلا يفيد المنع في رده ولا يبعد ان يقرر اصل الرد منعاً لما ادعاه المحقق الشرع من انحصار الدلالة الطبيعية في اللفظ مستندة بالامثلة المذكورة على ان يكون التحقيق المذكور ترقياً من المنع الى الاستدلال فيكون المناقشة المذكورة اثباتاً للمقدمة المنوعة او ابطالاً للسند بالدليل كما يقتضيه المناظرة وقوله امكن اجراءها نقضاً لذلك فيبقى المناقشة في قوله منع وانت خير بانه كان الاولى ان يقول فهي لا تنحصر في اللفظ بالفاء التقريرية لكونه متفرعاً على ما قبله من تحقق الدلالة الطبيعية في اصوات البهائم ضرورة انها ليست من قبيل اللفظ اصطلاحاً ثم يقول وايضا دلالة الخمرة الا انه لم يلتفت الى الاستدلال باصوات البهائم لجواز ان يحمل اللفظ في دعوى انحصار الدلالة الطبيعية في اللفظ على مطلق الصوت بادنى عناية فتدبر (قوله لم يقل على جميع ما وضعه) وايضاً لم يكتف بقوله ما وضعه مع ان ما وضعه لا يصدق الاعلى تمام ما وضعه قصداً الى التأكيده ورعاية لما يقتضيه حسن التقابل بجزء ما وضعه بحسب العرف كذا في شرح القسطاس (قوله حصر الدلالة اللفظية الوضعية اه) المشهور ان الحصر محصور في قسمين عقلي واستقرائي لانه ان كان بحيث يجزم العقل به بمجرد ملاحظة مفهوم القسم مع قطع النظر عن الامور الخارجة عنه فهو عقلي والا فهو استقرائي ومنهم من قسم القسم الثاني الى ما يجزم العقل به بالدليل او التنبيه والى ما سواه ويسمى الاول قطعياً والثاني استقرائياً والظ ان حصر الحصر في الاثنين او الثلاثة

عقل كحصر الدلالة في اللفظية وغير اللفظية واما حصر الدلالة في الوضعية والطبيعية والعقلية فهو استقرأى كانه عليه المحشى فيما سبق بناء على ان الاعتبار في الدلالة العقلية هو العلاقة الذاتية كما عرفت ومن الجائز ان يتحقق دلالة غير مستندة الى شئ من العلاقة الذاتية والوضعية والطبيعية لكنها لم توجد ورمما يورد الحصر الاستقرأى بصورة الحصر العقلي الدائر بين النفي والاثبات لزيد الضبط فيكون القسم الاخير مرسلا كما اشتهر في تقسيم الدلالة الى تلك الاقسام ولا عبرة بها اذ مدار العقلية والاستقرائية على حقايق الاقسام دون مفهوماتها الخارجة عن التقسيم والمشهور ان حصر الدلالة اللفظية الوضعية في المطابقة والتضمن والالتزام عقلي ضرورة ان حصر المدلول في نفس الموضوع له وجزءه والخارج عنه عقلي يحزم به العقل بمجرد ملاحظة مفهوم هذه القسمة واوردها عليه انه انما يكون عقليا اذا لم يتقيد مفهوماتها بقيد الحيثية كاقوع في عبارة المتقدمين واما اذا تقيدت به لئلا يتقضى تعريف كل منها بالآخرين كما وقع في كلام المتأخرين واشتهر بيانه بين المحصلين فلا يكون عقليا بل استقرأيا ايضا لجواز ان تدل لفظ على جزء الموضوع له لا لكونه جزء منه بل لكونه لازما لجزء الموضوع له كما اذا وضع لفظ بازاء مفهوم مركب من اللزوم واللازم اولكونه جزء لجزء الموضوع له او لكونه لازما للزوم الموضوع له اولكونه جزء للزوم الموضوع له وان يدل لفظ على نفس الموضوع له لكونه لازما للموضوع له وان يدل لفظ على خارج الموضوع له وان يدل لفظ على ما هو الخارج عنه تلازم متعاكس وان يدل لفظ على خارج الموضوع له لا لكونه لازما للموضوع له بل لكونه لازما لجزء الموضوع له اولكونه لازما للزوم الموضوع له او لكونه جزء للزوم الموضوع له او لكونه لازما دائما للموضوع له الى غير ذلك من الاعتبار التي لا تخفى على المتأمل المتفطن وجوابه ان قيد الحيثية ههنا بمعنى التعليل المتعلق بنفس الوضع وباقي القيود لتعيين ذلك الوضع المعمل به

(كما هو)

كما هو المتبادر من عبارة صاحب الكشف والكاتبى لا بمعنى التعليل المتعلق بنفس الوضع مع باقي القيود وحاصل التعريفات ان المطابقة دلالة اللفظ على معنى بواسطة الوضع الذي ذلك المعنى تمام الموضوع له بذلك الوضع والتضمن دلالة اللفظ على معنى بواسطة الوضع الذي ذلك المعنى جزء الموضوع له بذلك الوضع والالتزام دلالة اللفظ على معنى بواسطة الوضع الذي ذلك المعنى خارج عن الموضوع له بذلك الوضع ولا يخفى انه على هذا لا يتصور واسطة بين الاقسام الثلاثة والوسائط المذكورة مندرجة تحتها قطعاً ضرورة ان ما يتعلق بنفس الموضوع له مندرج في مفهوم المطابقة وما يتعلق بجزءه مندرج في مفهوم التضمن وما يتعلق بخارجه مندرج في مفهوم الالتزام وبهذا التقرير اندفع اشكالان اخران احدهما انه يجوز ان يكون المدلول الخارج عن الموضوع له دائماً لازماً له والقول بان الدوام لا ينفك عن اللزوم على تقدير تمامه لا ينفك في توجيه الحصر العقلي وثانيهما انه ان اعتبر اللزوم في مفهوم الالتزام كان اشتراط اللزوم بعد التعريف كما هو المشهور لغوا وان لم يعتبر لم يصح قيد الحيثية اذ لا وجه لتعليل الدلالة بكون المدلول خارجاً عن الموضوع له ولا حاجة الى ان يجاب عنه بان الاعتبار في مفهوم مطلق اللزوم وما جعلوه شرطاً هو اللزوم الذهني لكونه تكلفاً مستغنى عنه مع ان مطلق اللزوم ايضا لا يصح ان يعمل به الدلالة ظاهراً كما لا يخفى فظهر ان قوله فان اللزوم شرط لتحقيق الدلالة الالتزامية كلام حق ليس فيه اثر الاهمال كما توهم بعض الشارحين ومنهم من اجاب عن اصل الاشكال بمنع تحقق تلك الدلالة امام مستندا بان السبب الاضعف لا يؤثر في المسبب مع وجود السبب الاقوى كما ان الشمع لا يؤثر في اضاءة الارض مع وجود الشمس واما مستندا بان اللازم والجزء ليس تصورهما على سبيل الاخطار بالبال والمعتبر في اللزوم الذهني ان يكون تصور اللزوم بطريق الاخطار بالبال مستلزماً لتصور اللازم فيحوز ان لا يكون تصورهما مستلزماً لتصور لازمهما ولا يذهب عليك ان المنع لا يفيد في توجيه

الحصر العقلي مع ان السند الثاني لا يجري في جميع ما ذكره من مواد
النقض على ما لا يخفى وربما يوجه التعريفات من غير اعتبار قيد
الحيثية فيها بان المقصود تقسيم الدلالة اللفظية الوضعية الى الاقسام
الثلاثة بالقياس الى كل وضع وضع فحاصل التعريفات ان المطابقة
لدلالة اللفظ على تمام ما وضع له باعتبار وضع معين والتضمن لدلالة اللفظ
على جزء ما وضع له باعتبار ذلك الوضع والاتزام لدلالة اللفظ على ما هو
خارج عنه باعتبار ذلك الوضع ومن البين ان هذه التعريفات لا ينتقض
بعضها ببعض فلا يحتاج الى اعتبار قيد الحيثية فيها حتى يلزم اختلال
الحصر العقلي وفيه ما فيه فتأمل (قوله لتحقق العلاقة والزموم) يعني
ان الدلالة الالتزامية دلالة كان للزموم المدلول مدخل في علاقتها
سواء كان لزومه لنفس الموضوع له او لجزئه فيكون الدلالة الثانية
في الصورة المفروضة دلالة التزامية قطعاً مع ان تعريفها غير صادق
عليها وفيه منع ظاهري وهو اننا لانم ان مدخلية الزوم بالمعنى المذكور كافية
في الالتزامية بل لا بد من خروج المدلول عن الموضوع له ايضا كما هو الظاهر
فالنقض المذكور ضعيف جداً نتم نتجه ان الدلالة الثانية المذكورة
واسطة بين الدلالات الثلاث خارجة عن تعريفاتها بناء على اعتبار قيد
الحيثية فيها فينتقض حصر الدلالة اللفظية الوضعية بها كما اوضحناه لك
وقد عرفت جوابه وبالجملة لا حاجة الى التكليف البعيد الذي ارتكبه
في الجواب (قوله فان اسناده الى البصر شايعاً) فيه انه لو تم لدل على ان
يكون التقييد بالبصر ايضا خارجاً عن العمى لانه لو كان داخل فيه لم يصح
اسناده الى البصر بدون قرينة مجازية ضرورة ان المسند الى البصر هو
العدم المطلق لا المقيّد بالبصر فيلزم ان يكون العمى عبارة عن مطلق العدم
وهو بطو الحال باننا لنم صحة اسناده الى البصر بدون قرينة مجازية اذ
الامثلة المذكورة مشتملة على القرينة وهي نفس اسناده الى البصر واما
قوله والاصل الحقيقة فغنيه ان الصارف عن الحقيقة موجود ههنا
وهو لزوم المجازية باعتبار التقييد بالبصر سواء كان نفس البصر
داخلاً فيه او خارجاً عنه كما عرفت (قوله على ان المناقشة آه)

(قد يناقش)

قد يناقش بان تحقق الزوم العقلي المعتبر في الدلالة الالتزامية عند
المنطقيين في شيء من المواد مطلقاً فلا يتم حكمهم بتحقيق هذا الزوم
في شيء من المواد ولا حكمهم بتحقيق الدلالة الالتزامية في شيء من الالفاظ
وذلك لانه لما تحقق ان مراده من العلم في تعريف الدلالة هو الالتفات
اليه فلا بد ان يكون المراد من تصور اللازم في تفسير الزوم العقلي هو
الالتفات اليه والام يمكن للزوم العقلي شرطاً كافياً في تحقق الدلالة
الالتزامية وحيث لا يظهر تحقق الزوم العقلي بهذا المعنى في شيء من المعاني
لجواز ان يكون اللازم في جميع مواد الزوم العقلي هو تصور اللازم
مطلقاً لا الالتفات اليه على ما لا يخفى واذا لم يثبت تحقق الشرط لم يثبت
تحقق المشروط قطعاً ويمكن ان يجاب عنه بان المراد من العلم في تعريف
الدلالة اعم من الالتفات ونفس العلم لا خصوص الالتفات لانه كاف
في دفع الاشكال المشهور الوارد على تقدير ارادة نفس العلم وعلى
هذا المراد من تصور اللازم في تفسير الزوم العقلي ايضا هو المعنى
الاعم لا خصوص الالتفات اليه ولا خفاء في تحقق الزوم العقلي بهذا
المعنى في مواد الدلالة الالتزامية فلا اشكال (قوله بان يمنع آه) الظاهر انه
حل الزوم ههنا على الزوم الذهني بمعنى امتناع الانفكاك في التصور
في الجملة سواء كان كلياً او جزئياً وحل قوله عقلاً على الكلي منه وقوله
وعرفاً على الجزئي منه كما هو مصطلح ارباب العربية ولا خفاء في كونه
تكلفاً بعيداً اذ الظاهر ان الزوم اعم من الذهني والعقلي من الكلي
والعرفي من الجزئي وايضاً الجزئي اعم من العرفي ومنهم من حل الزوم
على الزوم الذهني الكلي وقوله عقلاً على ما يثبت في العقل مع قطع
النظر عن العرف وقوله عرفاً على ما يثبت بسبب عرف شامل للناس
والازمنة بحيث يستدعي لزوماً ذهنياً كلياً حتى لا يلزم الخروج عن اصطلاح
الفن وفيه انه مع بعده عن اللفظ والوقوع جداً يأتى عنه ان هذا
الترديد بهذه العبارة مشهور في هذا المقام في كتب العربية بالمعنى الاول
المذكور على وفق اصطلاحهم واعلم ان المشهور في كتب المنط
في هذا المقام بيان اشتراط الزوم الذهني في الدلالة التزامية وهو كون

الخارج بحيث يلزم من تصور الموضوع له تصويره لزوما كليا واستدلوا عليه بان الخارج عن الموضوع له لو لم يكن لازما ذهنيًا لم يكن مدلولًا للفظ دلالة وضعية ضرورة ان دلالة اللفظ على معنى يتوسط الوضع اما بسبب وضع اللفظ له او بسبب كونه لازما ذهنيًا للموضوع له وكلاهما منتف على ذلك التقدير وفيه بحث شريف وهو اننا لم ذلك الحصر لجواز ان يكون دلالة اللفظ على معنى يتوسط الوضع بسبب كونه لازما ذهنيًا لنفس الوضع له او لمو كنه منه ومن الموضوع له او من اللفظ او منهما اللهم الا ان يقال المراد بكون الخارج لازما ذهنيًا للموضوع له من حيث هو موضوع له سواء كان بمدخلية الوضع او باستقلاله فتفطن (قوله والعذر بالاختلاف آه) ربما يعتذر ايضا بان اللازم الجزئي للمعنى اللفظ معنى مجازي او كنوي لا يفهم من اللفظ الا بقرينة حالية او مقالية ولا شك ان ذلك اللازم الجزئي لازم كلي للمعنى المركب من لزوم الجزئي ومدلول القرينة واللفظ المركب من الدال على ذلك الملزوم ولفظ القرينة دال على ذلك اللازم بالدلالة الكلية فلا يلزم للمنطقين اسقاط مادة اللزوم الجزئي عن درجة الاعتبار الا انهم يعتبرون ذلك اللازم لازما كليا لذلك المعنى المركب ويسمون ذلك اللفظ المركب دالا على ذلك اللازم لا مجرد لفظ المجاز او الكناية لكون هذا الاصطلاح انساب وعموم نظرهم بخلاف اهل العربية وفيه نظر لانه انما يتم اذا كان المعنى في قرينة المجاز والكناية الدلالة الكلية واما اذا كان المعنى فيها الدلالة في الجملة كما هو الظ فلا كما لا يخفى على ان القرينة قد تكون عقلية والمركب منها ومن اللفظ لا يكون لفظا فلا يكون دلالة لفظية مع ان المعنى عندهم الدلالة اللفظية الوضعية واما ما اشتهر في توجيه ذلك من ان الافادة والاستفادة في العادة تخصر ان في هذا الطريق في ظهور فيه من وجهين الاول ان الافادة والاستفادة بالمجاز والكناية مع القران اللفظية والمعنوية او بالخطوط والاشارات وغيرهما من الدوال الاربع والدوال العقلية والطبيعية شايعتان ايضا فلا يحسن اسقاط دلالتها عن درجة الاعتبار مطلقا والثاني انه انما يدل على عدم اعتبار الدلالة الغير اللفظية الوضعية فقط لا على عدم اعتبار الاعمال الشامل للكل والكلام

(فيه)

فيه اللهم الا ان يكون مقصودهم التنبيه على ذلك لكن الامر فيه هين (قوله ولو تقدير يحتمل ان يكون متعلقا بالمطابقة) اي لو كانت المطابقة اللازمة لهما حقيقة ولو كانت تقديرية ويحتمل ان يكون متعلقا باللزوم اي لو كان اللزوم حقيقة ولو كان تقديرية فعلى الاول المراد بالمطابقة اعم من الحقيقة والتقديرية وعلى الثاني اللزوم اعم من التحقيق والتقدير وعلى التقديرين تفسير الكلام بان التضمن والالتزام يستلزمان تقدير المطابقة كما وقع من بعض الشارحين ليس على ما ينبغي والظان هذا التعميم اشارة الى ما ذهب اليه الشيخ من ان الارادة شرط في الدلالة المطابقة او في مطلق الدلالة الوضعية على الاحتمالين المشهورين في تقرير مذهبه او الى توجيه لزوم المطابقة للتضمن والالتزام على المذهبين فالمراد بالمطابقة الحقيقية واللزوم الحقيقي حقيتهما وبالمطابقة التقديرية دلالة لو اريد مدلولها كانت مطابقة وباللزوم التقديرية لزوم دلالة لو اريد مدلولها كانت مطابقة فظهر ان (قوله فقد اختار ههنا ايضا) محل نظر اذ لا يدل هذا الكلام على اختيار شيء من المذهبين مع ان المشهور ونسبة هذا المذهب الى الشيخ الرئيس لا الى اهل العربية اذا لظ ان مذهبهم اشتراط الارادة في كون الدلالة معتدا بها لافي نفسها كذا قيل ثم لا يخفى ان في تلك العبارة مسامحة والظان يقول فقد اختار ههنا ايضا مذهب اهل العربية وهو كون الدلالة مستلزما للقصد هذا واما ما قيل في توجيهه (قوله ولو تقديرية انه) اشارة الى جواب سؤال مقدر تقديره ان لفظ الفعل كضرب بدون ذكر الفاعل يدل على الحدث والزمان تضمنا ولا يدل على معناه الموضوع له مطابقة لتوقفه على ذكر الفاعل وكذا يدل على فاعل ما التزما بدون دلالة مطابقة وتقرير الجواب ان لفظ الفعل بدون ذكر الفاعل وان لم يدل مطابقة تحتملا لكنه يدل مطابقة تقديرا بمعنى انه يدل مطابقة على تقدير ذكر الفاعل والمراد بالمطابقة ههنا اعم من الحقيقة والتقديرية ففيه نظر من وجوه الاول ان هذا الجواب مردود بانه لو كفي في لزوم المطابقة للتضمن والالتزام عدم انفكاكها عنهما على تقدير غير واقع لكن التضمن والالتزام ايضا لازمين للمطابقة لعدم انفكاكهما عنها على تقدير ان يكون

لكل مدلول مطابق جزء ولازم ذهني فيكون التضمن والالتزام ايضا
لازمين ولو تقدير المطابقة اللهم الا ان يقال المعتبر تقدير امر ممكن وتقدير
ذكر الفاعل مع الفعل تقدير امر ممكن قطعا بخلاف التقديرين الآخرين
الثاني ان السؤال مدفوع بان المطابقة اعم من ان يكون فهم الموضوع له
من اللفظ فهمه بخصوصه او على سبيل الاجمال ومن البين ان لفظ الفعل
بدون ذكر الفاعل وان لم يستلزم فهمه فهم الموضوع له بخصوصه لكنه
يستلزم فهمه على سبيل الاجمال فيكون المطابقة محققة بحقيقتها الثالث ان
هذا السؤال انما يتوجه على القول بان لفظ الفعل موضوع للحدث
والزمان والنسبة الى فاعل معين من قبيل وضع العام والموضوع له الخاص
واما على القول بان الفعل موضوع للحدث والزمان والنسبة الى فاعل
مالا على التعيين فلا اشكال اصلا ومن الجائر ان يكون بيان النسبة بين
الدلالة الثالث على الوجه المذكور مبنيا على هذا القول ومنهم من اجاب
عن السؤال بان دلالات الفعل على معانيها بدون ذكر الفاعل ليست
وضعية فليس هناك تضمن ولا التزام ففيه انها لو لم يكن وضعية لكانت عقلية
او طبيعية ومن البين انها ليست كذلك وايضا لا خفاء في ان الموضوع مدخلا
فيها فيكون وضعية قطعا ومنهم من اجاب بان دلالة الفعل على فاعل
ما بالالتزام مع المطابقة وهي دلالة مادة الفعل على الحدث ففيه انه مع كونه
غير حاسم لمادة الشبهة مردود بان المركب من المادة والهيئة المسمى
باصطلاح المنطقيين بالكلمة دلالة تضمنية على الحدث والزمان ودلالة
الترامية على فاعل ما قطعا مع انه ليس له دلالة مطابقة اصلا فلا
تغفل (قوله وفي هذا المقام كلام طويلناه على غره الثوب) بالفتح كسره
الاول يقال طويت الثوب على غره اي على كسره الاول وهو كناية
عن عدم ارادة الكشف والاطهار وههنا حاشية منقولة منه حاصلها
ان ذلك الكلام المطوى المتروك مناقشة تورده على القول باشتراط
القصد في الدلالة الوضعية وهي ان دلالة اللفظ على جزء الموضوع له
اولا لزمه لو لم يكن مقارنة للقصد لم يكن دلالة وضعية لانتفاء المشروط
عند انتفاء الشرط فلم يكن دلالة مطابقة ولا تضمننا ولا التزاما ولو كانت
مقارنة له لم يكن تلك الدلالة تضمننا ولا التزاما لانهما دالتان على الجزء

(واللازم)

واللازم في ضمن الموضوع له وتبعيته ومن البين ان هاتين الدالتين
المقارنتين للقصد ليستا كذلك بل لابد ان يكونا مطابقتين ضرورة ان
الدلالة اللفظية الوضعية محصورة في هذه الثلاثة فيلزم ان لا يوجد
دلالة تضمنية ولا التزامية اصلا ولا مخلص عن هذه المناقشة الا بان يقال
ليس المعتبر في التضمن والالتزام التبعية في الانتقال والالتفات بمعنى
تبعية الانتقال الى الجزء واللازم الانتقال الى الموضوع له بل المعتبر فيهما
هو التبعية في الوضع بمعنى تبعية الانتقال اليهما للوضع له وهي موجودة
ههنا انتهى وانت تعلم ان هذا جواب باختيار الشق الثاني ويمكن ان يجاب
باختيار الشق الاول بان يقال الدلالة على الجزء واللازم اذالم يكونا
مقارنتين للقصد لا يلزم ان لا يكونا وضعتين لما حقق بعض المحققين ان
مذهب الشيخ الرئيس اشتراط القصد في الدلالة المطابقة لافي مطلق
الدلالة الوضعية فيحوز ان يكونا تضمننا والتزاما وهذا اذا قرر الاشكال
على ما ذكره واما اذا قرر بان الدلالة على الجزء واللازم مع القصد بمعونة
القارئ كما في المجازات على مذهب اهل العربية ومختار المص ليست
مطابقة لعدم كونها دلالة على الموضوع له ولا تضمننا ولا التزاما لعدم
تبعيتهما في القصد فيلزم الواسطة بين الدلالات الثلاثة فجوابه منع
المقدمة الثانية بتوجيه التبعية على ما عرفت ومنع المقدمة الاولى
بالتزام كونها مطابقة باعتبار الوضع النوعي المعتبر في المعنى المجازي
لجواز ان يكون دلالة اللفظ على الموضوع له بالوضع الشخصي او النوعي
مع القصد مطابقة ودلالته على الجزء واللازم الغير المقصودين تضمننا
والتراما على هذا المذهب فليأمل في هذا المقام فانه من مجاز الافهام
(قوله اي المطابقة لا يستلزم شيئا منهما اه) فيه اشارة الى ان في قوله
ولا عكس تسامحا اذ المتبادر منه عدم استلزام المطابقة لكل من التضمن
والالتزام والمق عدم استلزامهما لشيء منهما كما لا يخفى لكن في هذا
التفسير ايضا تسامح لانه تفسير باللازم اذ المتبادر من عكس لزوم
المطابقة لهما لزومهما لهما الاستلزام لهما وان كان هذا لازما لذلك
ثم استدلوا على عدم استلزامهما التضمن بتحقيق البسيطة انما يتم اذا ثبت

البساطة خارجا وذهنا في بعض الماهيات لكن لم يبق برهان على ذلك بل انما يثبت بساطة بعض الماهيات كالواجب بحسب الخارج واما البساطة الذهنية فلم يثبت في شيء منها وما ذكره في بيانها غير تام على ما يظهر بعد التأمل الصادق فيه واما الاستدلال على عدم استلزامها الاستلزام بجواز ان يكون معنى اللازم له عقلي ولا عرفي وقد اختاره بعض المتأخرين ولا يبعد ان يكون مختارا للمصنف ههنا فيرد عليه ما اورده بعض المحققين عليه بلاخفاء كما اشار اليه المحشي ههنا ولعله اراد بالامكان الذاتي في تفسير الجواز الامكان في نفس الامر لا ما هو المتبادر منه لانه كالجواز العقلي لاينا في استلزام المطابقة الالتزام فلا يدل على عدم استلزامها اياه ومن الشا رحين من استدلل على ذلك باننا تعقل كثيرا من الماهيات كالانسان ولا يخطر ببالنا غيره ثم قال فاختره المصنف لقوة دليله لكنه انما يتهض دليلا لو لم يكتب في الالتزام باللزوم في الجملة وفيه انه لا يتم على تقدير عدم الاكتفاء باللزوم في الجملة ايضا لانه اذا اراد بعدم خطور الغير بالبال عند تعقل بعض الماهيات عدم الالتفات الى الغير واخطاره بالبال فسلم لكن لا يكفي هذا في عدم تحقق الالتزام اذ يكفي فيه لزوم تصور الغير مطلقا عند تصور المسمى سواء كان على سبيل الالتفات والاخطار بالبال اولا وان اراد عدم العلم بالغير مطلقا فغير مسلم اذ لنا علوم ضرورية لا تنفك عنا ابدا كالعلم بدواتنا والوجود والشيئية وغيرها وان لم يكن ملتقيا اليها في بعض الاوقات فاعلم ذلك ومن ادلتهم المزيفة على هذا المط انه لو كان لكل ماهية لازم ذهني لزوم من تصور كل ماهية تصور لازمها وتصور لازم لازمها الى غير النهاية فيلزم من تصور كل ماهية ادراك امور غير متناهية وهو بين البطلان بالوجدان فلا بد ان يكون من الماهيات ما ليس له لازم ذهني فاذا وضع لفظ بازاء تلك الماهيات كان هناك مطابقة بالالتزام والنظر فيه من وجوه احدها اننا لم لو كان لكل ماهية لازم ذهني لزوم من تصور

(ماهية)

ماهية واحدة تصور لازمها ولازم لازمها اذا اعتبر في اللزوم الذهني ان يكون تصور اللزوم بطريق الاخطار بالبال مستلزما لتصور اللازم ومن الجائز ان لا يكون تصور لازم الماهية الذي لزوم من تصورهما كذلك فلا يلزم تصور لازم قطعيا وثانيها انه لو سلم انه يلزم تصور لازم لازمها فلانم انه يلزم ادراك امور غير متناهية لجواز ان يكون لازم لازم الماهية نفسها بان يكون بين الماهية واللازم تلازم متعاكس كالتضايقين واجيب عنه بان المجموع المركب من الماهية ولازمها ماهية ايضا فلا بد ان يكون له لازم فيلزم تصور امر ثالث قطعيا ثم المجموع المركب من الثلاثة ماهية اخرى فيلزم تصور امر رابع وهلم جرا فيلزم ادراك امور غير متناهية بلاخفاء لايقال يلزم ايضا على ذلك التقدير امتناع خلو النفس عن ادراك الماهية ولازمها معا قطعيا وهو بمنزلة ادراك امور غير متناهية في الاستحالة لانا نقول لانم لزوم ذلك بل انما يلزم امتناع خلو النفس عن ادراك كهما على سبيل التعاقب لاعن ادراك كهما معا وثالثها ان اللازم مما ذكر ثبوت ماهية ليس لها لازم ذهني ولا يلزم منه امكان المطابقة بدون الالتزام لجواز ان يكون وضع اللفظ بازاء تلك الماهية محالا لا بد انفي ذلك من دليل هذا كله اذ لم يكتب في الالتزام باللزوم في الجملة كما هو مصطلح هذا الفن واما اذا اكتفى به كما هو مختار المصنف ههنا ظاهرا ففساده اظهر كما لا يخفى والحق ان استلزام المطابقة الالتزام غير معلوم وجودا وعدمه بناء على ان الجواز المذكور بمعنى الاحتمال العقلي وجودا وعدمه كما هو المشهور واختاره المصنف في بعض تصانيفه (قوله فحال استلزام التضمن الالتزام) كلمة الفاء فصيحة اي اذا عرفت هذا فاعلم ان احدي الاحالتين وهي احالة حال التضمن مع الالتزام في الاستلزام وعدمه الى فهم المتعلم ومقايسته الى حال المطابقة مع الالتزام في عدم الاستلزام صحيحة مطلقا سواء اكتفى في الالتزام باللزوم في الجملة اولا لجواز ان يكون معنى مركب لا لازم له عقلا ولا عرفا كانه يجوز ان يكون معنى مطلقا لا لازم له كذلك من غير فرق

وان كان ير د على هذا ما ير د على ذلك كما عرفت لكن الاحالة الثانية
اعني احالة حال الالتزام مع التضمن الى ذلك انما يصح على تقدير الاكتفاء
باللزوم في الجملة كما هو رأي المص ههنا لثبوت بسبب له لازم عرف في الجملة
قطعا كافي لفظة الله واما على تقدير عدم الاكتفاء باللزوم في الجملة
واعتبار الزوم الكلي فلا يصح لتوقفه على امكان ثبوت بسبب له
لازم عقلي وهو موهوم وانما حملنا الفاء على الفاء الفصيحة لا على التفريق لان
قوله واما عدم استلزام الالتزام التضمن آه انما يدل على ذلك بلاخفاء
فالناقشة فيد بانها مما لا يحصل له بناء على حملها على التفريق غير
مرضية عند المحللين نعم يرد عليه ان هذا المنع يتجه على الاحالة
الاولى ايضا لانها مبنية على امكان ثبوت معنى مركب لا يكون له
لازم عقلي وهو موهوم ولو سلم عدم استلزام المطابقة الالتزام بل هذا المنع
وارد عليها على تقدير اعتبار الزوم العرفي ايضا لجواز ان يكون لجميع
المعاني المركبة لوازم في الجملة بل لوازم عقلية الا انه يرد مثل هذا
المنع على عدم استلزام المطابقة الالتزام ايضا كما اوردته المحشي فلو كان
ورود المنع على المقيس قادحا في صحة المقايضة مع وروده على المقيس عليه
لم تكن الاحالة الاولى ايضا صحيحة بالطريق الاولى وان لم يكن قادحا
في صحتها على هذا التقدير كانت الاحالة الثانية ايضا صحيحة مطلقا والفظ
انه لا يصح شي من الاحالين بل الحق ان استلزام شي من التضمن والالتزام
للاخر غير معلوم وجودا وعدمه كما ان استلزام المطابقة الالتزام غير معلوم
بناء على خلاصة الجواز المذكور ههنا بمعنى الاحتمال العقلي كما هو المشهور
في هذا المقام فالاولى في توجيهه الاقتصار على بيان حال المطابقة مع
التضمن والالتزام من اللزوم وعدم الاستلزام وترك التعرض بحال
احدهما مع الاخر عدم الاهتمام بشا نهما لفرعيتهما بخلاف المطابقة
لاصالتها اولكو نهما معجورتين في الجملة على ما اشتهر فيما بينهم بخلافها
(قوله والموضوع ان قصده) للوضع عند اهل العربية معينان
احدهما جعل الشيء بازاء المعنى ليدل عليه بنفسه وهو المعنى الاخص
المتبادر عند الاطلاق المتعبر في اصطلاحهم من الدلالات الثلاث

(والترادف)

والترادف والاشتراك وغيرها الفارق بين الخفايق والمجازات وثانيهما
جعل الشيء بازاء المعنى ليدل عليه ولو بمعونة القرينة وهو المعنى الاعم
الشامل للحقيقة والمجاز وينقسم كل من المعنيين الى وضع العين للعين كافي
المفردات والى وضع الاجزاء للاجزاء كافي المركبات وايضا
ينقسم الى الوضع الشخصي وهو وضع الشيء الملحوظ بخصوصه
للمعنى كوضع الانسان الحيوان الناطق ووضع الحروف لمعانيها
والى الوضع النوعي وهو وضع الشيء الملحوظ مع اشياء اخر بوجه عام
كوضع المشتقات والمركبات والمجازات وايضا ينقسم الى الوضع الخاص
للموضوع له الخاص كوضع الاعلام الشخصية والى وضع العام
للموضوع له العام كوضع اسماء الاجناس والى الوضع العام للموضوع له
الخاص كوضع الحروف والضمائر واسماء الاشارات والموصولات
والمشتقات والمركبات والمجازات ولا يذهب عليك ان المراد بالموضوع ههنا
اللفظ الموضوع لان المتعبر عندهم هو الدلالة اللفظية الوضعية ولانه
لا يوصف الدوال الاربع بالافراد والتركيب اصطلاحا ولكن المراد
من اللفظ اعم من الحقيقي ومما يقوم به من الهيئة ليشمل الكلمة الدالة
بهيئتها على الزمان كما سيحى وكذا المراد بالموضوع اعم من الموضوع
حقيقة ومما في حكمه ليشمل مثل قولنا جسق مهمل وديز مقلوب من زيد ثم
الموضوع يمكن ان يحمل على المعنى الاخص مع قيد الحيثية كما هو المتبادر
حتى يخرج الالفاظ باعتبار معانيها المجازية عن تعريف المفرد والمركب
على ان يكون الافراد والتركيب اصطلاحا باعتبار المعاني الحقيقية
ويكون وصف الالفاظ بهما باعتبار المعاني المجازية مجازا اذ لم يدل دليل
على بطلانه ويمكن ان يحمل عليه بلا قيد الحيثية او على المعنى الاعم
لكن يراد بالمعنى اعم من المعنى المطابق وبالدلالة الدلالة في الجملة حتى
لا يلزم خروج المركبات المجازية كقولنا رمى بدر بمعنى نظر المعشوق
عن تعريف المركب ودخولها في تعريف المفرد لكونه بين البطلان وح
يحتمل ان يكون المراد بدلالة جزء اللفظ الموضوع على جزء المعنى دلالة جزئية
على جزء معنى من معاني الحقيقة والمجازية على سبيل الایجاب الجزئي وعدم

(٥)

دلالاته عليه عدم دلالاته على جزء شيء من معانيه الحقيقية والمجازية على سبيل السلب الكلي ويحتمل ان يراد بالاول الايجاب الجزئي وبالتالي السلب الجزئي على ان يكون التقابل بينهما باعتبار القيد الحثية اذ لا استحالة في اجتماع الافراد والتركيب في لفظ واحد باعتبار معنى حقيقي ومعنى مجازي كما لا استحالة في اجتماعهما في لفظ واحد وباعتبار معنيين حقيقيين كما في عبد الله اضافة وعلماء والحيوان الناطق توصيفا وعلماء واما حل الاول على الايجاب الكلي والثاني على السلب الجزئي فبعيد جدا لفظا ومعنى كما ان الاحتمال الاول اظهر واولى كما لا يخفى واعلم ان تعريف المفرد والمركب على ما وقع من العلم الاول في التعليم الاول ان المركب لفظ يدل جزئه على معنى والمفرد لفظ لا يدل جزئه على معنى واعتراض عليه بغض المنطقيين بان التعريفين متناقضان طردا وعكسا يمثل عبد الله علما فزاد لدفع هذا الاشكال قيدهما وقال المركب ما يدل جزئه على معنى هو جزء معنى الكل والمفرد ما ليس كذلك واجاب عنه الشيخ في الشفاء بان الدلالة تابعة للقصد فلا يصدق على عبد الله علما انه يدل جزئه على معنى بل كل من جزئه عند قصد معناه العلمي بمنزلة زاء زيد فلا يحتاج الى تلك الزيادة للتبعية بل للتفهم وفي الكل نظر اما في الجواب فلان القول بتبعية الدلالة للقصد بين البطلان لان الدلالة على ما عرفها الشيخ في الشفاء وغيره من المنطقيين هي كون الشيء بحيث متى التفت اليه التفت الى شيء اخر له علاقة بينهما وهذا المعنى لا يقتضى القصد بل يكفي فيه ثبوت العلاقة في نفس الامر وان لم يكن مشعورا بهما كما يشهد به الوجدان السليم مع انه يلزم على هذا خروج المركبات قبل قصد معانيها عن تعريف المركب ودخولها في تعريف المفرد اذا اريد الدلالة بالفعل وتلك بعيد جدا وان اريد صلاحية الدلالة فالقول بتبعية الدلالة للقصد لا يجدي نفعا في دفع النقض بمثل عبد الله علما اللهم الا ان يراد الاول ويقابل المركبات والمفردات قبل قصد معانيها ليست بمركبات ولا بمفردات لعدم كونها الفاظا بناء على اشتراط القصد

(والدلالة)

والدلالة في مطلق اللفظ على ما نقل عن الشفاء لكن هذا ابعدوا فحش واما زيادة قيد الجزئية فلانها غير حاسمة لمادة الشبهة او رود الاشكال معها بمثل الحيوان الناطق علما الشخص انساني بل غير دافعة للاشكال بمثل عبد الله علما ايضا لانه يصدق عليه انه يدل جزئه على معنى هو جزء معنى الكل ضرورة ان معنى المضاف مثلا جزء المعنى الاضافي الذي هو معنى المركب الاضافي هذا اذا اريد بالمعنى المدلول واما اذا اريد به المقصود فلا يتوهم ورود الاشكال بمثل عبد الله علما قبل الزيادة ايضا كما لا يخفى واما اصل الاشكال فلانه من دفع بان الافراد والتركيب مفهومان اضافيان وقيد الحثية معتبر في تعريفات المفهومات الاضافية وربما لم يفرح به اعتمادا على انفهامه بمعونة المقام وعلى هذا الاشكال في تعريف التعليم الاول ان معناه ان المركب ما يدل جزئه على معنى باعتبار وضع من الاوضاع بحيث هو كذلك والمفرد ما كان باعتبار وضع من الاوضاع بحيث لا يدل جزؤه على معنى من حيث هو كذلك ولا شك انه على هذا يصدق تعريف المفرد على عبد الله علما باعتبار وضعه الافرادي وتعرف المركب باعتبار وضعه الاضافي وكذا الحيوان الناطق في حال العلمية ولا يخفى عليك ان هذا التوجيه اظهر بعد زيادة قيد الجزئية ايضا ولما كان جواب الشيخ تخييفا جدا ولم يقدر المتأخرون على دفع الاشكال عن تلك التعريفات بوجه آخر زادوا في التعريفين الاخيرين قصد المعنى وقصد الدلالة ايضا ليندفع الاشكال بمحذا فيره وفيه نظر ايضا لانه ان اريد القصد بالفعل اي عند التلفظ بهذا اللفظ يلزم ان يخرج المركبات عند عدم قصد معانيها عن تعريف المركب ويدخل في تعريف المفرد وان اريد صلاحية القصد بالنقض بمثل عبد الله والحيوان الناطق علمين الا ان يعتبر قيد الحثية لكن لا حاجة الى زيادة القصدين كما عرفت ولقد اطنبنا الكلام في هذا المقام توضيحا للامرام وقد بقيت ههنا ابحاث آخر طوي بناها على غيرها والله ولي التوفيق (قوله وانت خير) هذا مبني على ما قرره فيما سبق من ان قوله ويلزمهما المطابقة ولو تقديرا يدل على انه اختار اشتراط القصد في الدلالة وقد عرفت

ما فيه مع انه يجوز ان يكون زيادة القصد ههنا للتفهم لا للتبهم كما اشار اليه الشيخ في زيادة قيد الجزئية على ما نقله المحقق الشريف في حاشية المطالع فافهم (قوله وهو ما لا يكون اه) اي مركب لا يكون السكوت عليه كالسكوت على المسند اليه بدون المسند في استدعائه انتظار مخاطب ذكر المسند ولا كالسكوت على المسند بدون المسند اليه في استدعائه انتظار مخاطب ذكر المسند اليه نحو قام زيد وضرب عمرو وليقم زيد ولا يضرب عمرو لان السكوت عليها لا يستدعي انتظار المسند اليه ولا المسند بخلاف غلام زيد ورجل فاضل وغيرهما من المركبات الناقصة فان السكوت عليها كالسكوت على المسند اليه بدون المسند او على المسند بدون المسند اليه في استدعائه انتظار احدهما ولا بعد ان يعتبر التشبيه في قبول الخطية عرفا اي لا يكون السكوت عليه قابلا للخطية له بحسب العرف كخطية السكوت على المسند اليه بدون المسند وعكسه وعلى التقديرين لا حاجة الى قوله او كالسكوت على الادوات وكأنه انما ذكر للاحتراز عن الرابطة المركبة نحو ليس هو فانه مركب ليس السكوت عليه كالسكوت على المسند اليه بدون المسند او عكسه بل كالسكوت على الرابطة بدون المسند اليه والمسند لكن برده عليه ان السكوت على الرابطة وان لم يكن سكوتا على المسند اليه او المسند لكنه كالسكوت على احدهما في استدعائه انتظار احدهما اوفي الخطية بحسب العرف وكذا غيرها من الفضلات فلا حاجة الى ذكر السكوت على الرابطة او غيرها مع ان الظ على هذا ان يقول او كالسكوت على الرابطة بدون المسند والمسند اليه فالاولى ان يكتفى بذكر السكوت عليهما كما هو المشهور بل لو اكتفى باحد السكوتين لكفى اذا السكوت على كل واحد منهما مثل السكوت على الاخر كما ان السكوت على الرابطة مثل السكوت على احدهما لا يقال لو اكتفى بالسكوت على المسند اليه دخل في تعريف المركب التام المسند اليه المركب الناقص ولو اكتفى بالسكوت على المسند دخل فيه المسند المركب الناقص لامتناع تشبيه الشيء بنفسه لانا نقول للمسند اليه والمسند افراد متعددة فالسكوت على كل مسند اليه كالسكوت

(على)

على مسند اليه اخر وكذا السكوت على كل مسند كالسكوت على مسند اخر فلا شك (قوله وهو التام الصادق او الكاذب) عدل عن التعريف المشهور وهو ما يحتمل الصدق والكذب لما اورده عليه انه لا يصدق على شيء من الاخبار بحسب الظ ولو زيد بالواو الواصلة معنى او الفاصلة لكان ذكر الاحتمال ضايعا فصرح بكلمة او وحذف لفظ الاحتمال لئلا يتوهم ورود ذلك الاشكال وان امكن دفعه عن التعريف المشهور بوجوه احدها ما اشتهر بين المحققين وهو حل الاحتمال على الجواز العقلي بالنظر الى مفهوم المركب التام وما هيته مع قطع النظر عن جميع الامور الخارجية عنها كخصوصية القائل والدليل بل عن خصوصية الطرفين ايضا وهو وقوع بثبوت شيء او لا وقوعه اذ عانا في الحملات ووقوع اتصال قضية بقضية او لا وقوعه اذ عانا في المتصلات ووقوع انفصال قضية عن قضية او لا وقوعه اذ عانا في المتصلات وما هيته الامر والنهي وغيرهما في الانشائيات ومن البين ان كل خبر جائز الصدق والكذب عند العقل بالنظر الى مجرد ماهيته بخلاف الانشاء وثانيهما ان يحمل احتمال الصدق والكذب على امكانهما بحسب نفس الامر لما هيته المركب التام المجردة عن جميع الخصوصيات على ما عرفت ولو في ضمن فردين منها والحاصل ان كل خبر يمكن بحسب نوعه صدقه وكذبه معا ولو باعتبار افراد متعددة بخلاف الانشاء وثالثهما ان تحمل الاحتمال على الامكان الذاتي الخاص او العام المقيد بجانب الوجود اي ما لا يكون ذاته مقتضيا لوجود صدقه ولا لعدم صدقه ولا لوجود كذبه ولا لعدم كذبه او ما لا يكون ذاته مقتضيا لعدم صدقه ولا لعدم كذبه ومن الجائز ان يكون عدم الصدق في اخبار الكاذبة ناشئا عن امر خارج عن ذواتها وكذا عدم الكذب في الاخبار الصادقة بخلاف الانشائيات وانما اعتبر التام في تعريف الخبر لان المقسم معتبر في مفهومات الاقسام والاحتراز عن الرابطة لجريان الصدق والكذب فيها بناء على ان مدار صدق الخبر وكذبه على مدلولها قطعيا واما الحكم بان الصدق والكذب من خواص الخبر كما اشتهر فيما بينهم فالمراد به هو الاختصاص الاضافي بمعنى سلبهما عما عدا الخبر وما هو مداره والظ انهما يختصان بالخبر حقيقة بحسب العرف ولا يطلقان على غيره اصلا

لا في عرف عام ولا في عرف خاص كما حقه المص وغيره واما الرباطة
فانما هي واسطة في الثبوت للصدق والكذب الخبر لا واسطة في العروض
لهما اذ الصدق والكذب مطابقة الخبر للواقع وعدم مطابقة له
نعم هي واسطة في العروض للمطابقة او اللامطابقة الخبر على ما لا
يخفى ويذهبون بعيدا فالتعويل على الوجه الاول بقي ان الصدق
والكذب الذين هما صفتان للكلام مفسران للمشهور بمطابقة الخبر
للاواقع وعدم مطابقة له فذكرهما في تعريف الخبر يستلزم الدور ويمكن
دفعه بوجه احدهما ان تفسير الصدق والكذب بهما لفظي او تبييني
او تعريف الخبر بالصدق والكذب لفظي او تبييني وثانيهما ان تفسير
الصدق والكذب ههنا بمطابقة الحكم للواقع وعدم مطابقة له بقرينة
المقام وثالثهما ان يحمل الصدق والكذب ههنا على ماهو صفة المتكلم
وهو الاخبار عن شيء على ماهو عليه في الواقع والاخبار عن الشيء
لا على ماهو عليه فيه بان يكون وصف الثام بهما وصفا بحال المتعلق
اي الصادق قائله او الكاذب قائله من حيث هو قائله وانما لم يذكر
المص اقسام الانشاء مع انها مذكورة في سائر الكتب لعدم الاهتمام
بشانه اذ لا دخل له في افادة ماهو مقصود المنطق اعني الموصل الى
التصور والموصل الى التصديق لانه لا يدل على شيء منهما بخلاف
المركب الناقص والمفرد فانهما يدلان على الموصل الى التصور وبخلاف
المركب التام فان الخبر منه يدل على الموصل الى التصديق ولما لم يكن
للخبر اقسام في المشهور لم يذكر له قسما (قوله ان كان الثاني قيد الاول اه)
فسروا القيد بالخصص وادوبه ما يقلل الاشتراك بحسب الصدق
او بحسب المفهوم او الابهام والاحتمال ليشمل نحو غلام زيد ورجل
فاضل وانسان ضاحك او ماش وزيد الكاتب وعين جارية وانسان
نوع وغيرها من المركبات التقييدية والمراد بالاول والثاني بحسب
الرتبة لا بحسب اللفظ ليشمل ما تقدم فيه القيد على المقيد لفظا نحو
كلاب ومهتاب ويخشي كشي في لغة العجم ونحو جرد قطيفة واخلاق
ثبات في لغة العرب على مذهب الكوفيين ونحو عمروا ضرب زيد
ورا كبا جاء في عمروا ضرب زيد وراكبا جاء بكر ونظائرهما في لغة

(العرب)

العرب اتفاقا لان هذه العمولات المتقدمة قيودا لعمولها المتأخرة قطعها
لكنها متأخرة عن عواملها رتبة ومن ههنا يعلم ان ما اشتهر فيما بينهم
من حصر المركب التقييدي في الاضافي والتوصيفي منقوض بامثال
هذه المركبات التقييدية وقوله او غيرهما كقولك ضرب في الدار اه
اشارة الى ذلك كما لا يخفى (قوله او غيره) اي غير تقييدي زيف بعض
الشارحين قوله اما تام واما ناقص وقوله تقييدي او غيره بان الظ
ان يقول اما مركب تام واما مركب ناقص واما مركب تقييدي
او مركب غير تقييدي لان اسامي الاقسام المذكورة هي هذه المركبات
وامثال هذه التغيرات في الاسامي غير شائعة في عبارة المصنفين والظاهر
انها لا يوافق اللغة هذا وفيه انه يجوز ان يكون ذكر هذه الالفاظ
باعتبار معانيها الاصلية اللغوية لا باعتبار مفهوماتها الاسمية
الاصطلاحية تنبها على ظهور وجه التسمية وقوة المناسبة بينهما
على انه كثيرا ما يتصرفون في الاسامي باعتبار معانيها الاصطلاحية
كقولهم لاني بكر يا ابا الفضيل (قوله والافهم مفرد) اي ان لم يقصد
بجزء الدلالة على جزء معناه فهو مفرد فباعتبار نفى كل قيد من القيود
المعتبرة في تعريف المركب يحصل للمفرد قسم والمشهور ان الاقسام
الحاصلة من نفى تلك القيود اربعة ما لم يكن له جزء كهمزة الاستقام
وما كان له جزء لكن ليس له دلالة كزيد وما كان له جزء دال لكن
مدلوله ليس جزء للمعنى المق من الكل كعبد الله علما وما كان له جزء دال
على جزء المعنى المق من الكل لكن ليست دلالة عليه مقصودة كالحيوان
الناطق علما لشخص انسان والحق ان الاقسام سبعة اذ المراد بجزء
اللفظ هو الجزء المرتب في السمع على ماهو المشهور وسيجيء تحقيقه وح
ما لم يكن له جزء مرتب في السمع ية اول قسمين وايضا ما لم يكن مدلول
جزءه جزء المعنى المق من الكل يتناول اقسامها احدها ما كان معنى
الكل بسيطا لاجزاء له كعنى لفظة الله وثانيها ما كان معنى الكل مركبا
لكن ليس مدلول الجزء جزء لمعناه اصلا سواء كان خارجا عنه كجدال
وغزال او عينه كالمركب من المترادفين على تقدير كونه مفردا كما يدل

عليه كلام المحقق الشريف في بعض تعليقاته واثباتها ما كان مدلول
جزئاً جزءاً لبعض معان الكل لكن لا لمعناه المقى كعبداً لله علماً فيصير
الاقسام المشار إليها في التعريف عند التفصيل سبعة والقول بان هذه
الاقسام الثلاثة مندرجة في قسمين من الاربعة الاول لا يجدي نفعا في
توجيه كلامهم اذ الظان المقى تفصيل الاقسام الحاصلة بحسب قيود
التعريف واللامكن الاكتفاء بثلاثة اقسام منها بل بقسمين على ما لا
يخفى واعلم ان التمثيل يزيد مبنى على ارادة الدلالة الوضعية المعتبرة
في المحاورات كما هو المتبادر ودلالة الالفاظ على وجود الالفاظ ليست
وضعية بل عقلية ودلالة حروف الهجاء على الاعداد غير معتبر
في المحاورات والالم يتصور لفظ كان له جزء لم يكن له دلالة عقلية
او وضعية عديدة الاعلى بعض التأويلات فاعرف ذلك (قوله ان
استقل اي في الدلالة آه) الظان المراد باستقلال المعنى في الملاحظة
ان لا يكون ملاحظته تابعة لملاحظة الغير والة لتعرف حاله كما في معاني
الحروف وحاصله ان لا يكون لملاحظته واسطة في العروض وان
كانت ملاحظة الغير واسطة في ثبوتها وايس المراد ان لا يكون
لملاحظة الغير مدخل في ملاحظته بان يكون واسطة في ثبوتها والا
تخرجت عن تعريف الاسم الاسماء التي مدلولاتها مفهومات نظرية
كالنفس والعقل وغيرهما ودخلت في تعريف الادوات اللهم الا
ان يراد ملاحظة المعناه من حيث هو معناه اذ الاسماء والكلمات
معانيها من حيث انها معانيها لا يتوقف ملاحظتها ببعض الوجوه على
ملاحظة الغير وان كانت ملاحظتها ببعض وجوه اخرى نظرية موقوفة
على ملاحظة الغير بخلاف معاني الادوات من حيث انها معانيها ثم ههنا
بحث وهو انه ان اراد بالدلالة الدلالة المطابقة والمعنى المدلول المطابق كما
هو المشهور المتبادر خرجت الكلمة عن تعريفها لعدم استقلالها في الدلالة
المطابقة لعدم استقلال معناها المطابق في الملاحظة ضرورة انه مركب
من الحدث والزمان والنسبة الى الفاعل وهي غير مستقلة بالمفهومية
والمركب من المستقل وغير المستقل غير المستقل قطعاً وان اريد بهما

(اعم)

اعم من الدلالة المطابقة والمعنى المطابق خرجت عن تعريف الادوات
والكلمات الوجودية وهي الافعال الناقصة لاستقلالها في الدلالة
التضمنية لاستقلال معناها التضمني وهو الزمان مع انها ادوات عند
المنطقيين كما هو المشهور وسيصرح به المحشى بل يخرج عنه مطلق الادوات
لاستقلالها في الدلالة الالتزامية لاستقلال معناها الالتزامي وهو المتعلق
الاجالي في الملاحظة فعلى الاول ينتقض تعريف الكلمة والادوات
طرداً وعكساً وعلى الثاني تعريف الكلمة والادوات وتعريف
الاسم والادوات ايضا ويمكن ان يجاب عنه باختيار الشق الثاني
ومنع استقلال الادوات في الدلالة التضمنية والالتزامية بناء على ان
المراد باستقلال الدلالة والمدلول في الملاحظة صلاحية المدلول
باعتبار هذه الدلالة لكونه مخبراً به اي مسنداً وليس الزمان والمتعلق
الاجالي اللذان يدل عليهما الادوات صالحين لذلك عند دلالاتها عليهما
كما لا يخفى على المتأمل الصادق مع ان دلالة الادوات على المتعلق
الاجالي التزاماً في حيز المنع كدلالاتها على المتعلق التفصيلي والتحقيق
ان الكلمات الوجودية وان كانت عند بعض المنطقيين داخلية في
الادوات لكنها عند بعضهم داخلية في الكلمة وهو المختار عند المص
على ما صرح به في بعض تصانيفه (قوله ان يكون نوع تلك الهيئة آه)
يتبادر منه ان الدال على احد الازمنة هو المفهوم الكلي المشترك بين
تلك الهيئات ك مفهوم هيئة فعل الماضي لوضعه بازاء واحد من الازمنة
الثلاثة وضعا شخصيا كوضع المادة والاولى ان الدال على احدها كل
واحد من افراد ذلك المفهوم لوضع كل واحد منها بازائه على قياس وضع
الفاظ المترادفة وضعا نوعيا فيكون هيئة الكلمة مستقلة في الدلالة على
احد الازمنة لكن لا مطلقا بل بشرط تحققها في مادة موضوعية متصرفة
فيها لا ينتقض به هيئة حجر وجسق كما ينبغي وكان المراد من التصرف
التصرف التام افرادا وتثنية وجمعاً وتذكيراً او تأنيثاً وغيبة وخطاباً
وتكلماً الى غير ذلك والالم يخرج هيئة حجر لوقوع التصرف فيه تثنية
وجمعاً ولو اكتفى بهذا القيد لكفى واما ما قيل بشرط كونها في مادة
موضوعية للحدث فهو لا يدفع النقص بمثل كرم مصدراً بناء على ان

حركته آخر اللفظ لادخل لها في الهيئة على ما مر جوابه واعلم ان القول باستقلال هيئة الكلمة في الدلالة على احد الازمنة مع القيد المذكورين منقوض بالافعال المنسلخة عن الزمان كافعال المقاربة نحو عسى وكاد وصيغ العقود نحو بعت واشتريت فلا يصدق عليها تعريف الكلمة مع انها كلمات قطعا ويمكن دفعه بانه يجوز ان يكون استعمالها في المعاني المجردة عى الزمان على سبيل المجاز او الاشتراك وذلك لا يقدح في دلالتها على الزمان وضعا نعم لو كانت منقولة عن المعاني المشتملة على الزمان الى تلك المعاني لاحتج في دفع النقض بها الى تكلف مثل اعتبار اصل الوضع في استقلال الدلالة وايضا ذلك القول منقوض جمعا باسماء الافعال لان المناسب لنظر المنطوق في المعاني دون الالفاظ ان يكون تلك كلمات تكون معانيها معان الكلمات بعينها مع ان دلالتها على الزمان ليست باستقلال الهيئة بل لمداخية المادة قطعا اللهم الا ان يقال بعد تسليم كونها كلمات عندهم ان المراد باستقلال هيئة اللفظ في الدلالة على احد الازمنة اعم من استقلال هيئة ذلك اللفظ او هيئة مرادفه فيها لكنها بعيد عن اللفظ جدا ولا يذهب عليك ان القول باستقلال هيئة الكلمة في الدلالة على الزمان مبنى على ما اشتهد به بعضهم في بيانه من الدوران وان تعلم بعد التأمل فيه انه ليس شاهد اعد لا بل العدول عنه اعدل بان يقال الدال على احد الازمنة الثلاثة في الكلمة هو مجموع المادة والهيئة والمراد بقوله بهيئته في تعريفها بمدخلية هيئة والمراد باحد الازمنة الثلاثة اعنى مطلق الماضي والحال والمستقبل كما هو المتبادر في هذا المقام وعلى هذا الاشكال بما سبق ولا يمثل زمان وامس وغد وصبح وغروب ونظائرهما كما توهم بعضهم ويؤيده ان تعريف الكلمة بهذا التوجيه غير مختص بلغة العرب كما يقتضيه عموم نظر الفن ولا ينقض بمثله آمد وآيد في لغة العجم بخلاف التوجيه الاول وايضا لا يتوجه على هذا التوجيه السؤال بلزوم تركيب الكلمة مع كونها من اقسام المفرد ولا يحتاج الى زيادة قيد الترتيب في السمع في تعريف المركب والمفرد بخلاف التوجيه الاول كما سبقت الاشارة اليه نعم يجبه على هذا التوجيه

(الاشكال)

الاشكال بمثل هذا والذي الموضوعين لكل واحد من الازمنة الثلاثة من قبيل وضع العام والموضوع له الخاص وباسم موضوع بوضعنا لواحد من الازمنة الثلاثة وضعا عاما للموضوع له العام ويمكن دفعهما بان الكلام ههنا مبني على كون الضمائر والموصولات واما لهما موضوعا لفهومات الكلية بشرط استعمالها في جزئياتها كما يدل عليه كلام المصفيما بهد والمقسم ههنا هو المفرد الذي شاع استعماله في المحاورات فلا اشكال بما لا يثبت وضعه واستعماله الا نادرا فتدبر (قوله وقيد الدلالة بالهيئة) يعنى لاجابة في اتمام التعريف الى تعيين الزمان بل يكفي ذكر مطلق الزمان فالزائد عليه قيد واقعي للتوضيح لا احترازي كما حققه المحقق الرازي في شرح الشمسية وهو مبني على حل قوله بهيئته على استقلال الهيئة وقد عرفت انه لاجابة اليه بل يجوز حمله على مدخلية الهيئة وح لا بد من تعيين الزمان المدلول بكونه احد الازمنة الثلاثة ما ضيا وحالا واستقبالا كما هو المتبادر لاجراج مثل زمان وامس وغد ونظايرها مع انه على الاحتمال الاول ايضا يحتاج الى ذلك التعيين للاحتراز عن اسماء الزمان لان هيئتها مستقلة في الدلالة على الزمان بشهادة الدوران كالهيئة الا انها لا يدل على احد الازمنة الثلاثة بخلاف الكلمة على ما بين في محله وان كان محل مناقشة واما قوله وكذا عن قيد الاقتران فهو اشارة الى انه لاجابة مع قيد الدلالة باستقلال الهيئة على الزمان الى ذكر الاقتران المذكور في تعريف النحاة للفعل كما هو المشهور وفيه انه كلام قليل الجدوى اذ لا يذهب الوهم الى وجوب الجمع بينهما لان الاقتران بالزمان لازم لدلالة الهيئة عليه فكيف يجمع بينهما (قوله يدخل فيها الكلمات الوجودية) اذ لا يخفى ان ادراجها في الادوات توجب انتقاض التعريفات بها وتأويلها بما يدفعه على ما عرفت سابقا مع انه خلاف ما هو مختار المص في بعض تصانيفه وايضا قوله ونسبتها الى الافعال كنسبة الادوات الى الاسماء يدل بظاهره على عدم ادراجها فيها كما لا يخفى (قوله بل على كون الشيء شيئا لم يذكر) اي لم يذكر بعد هذه عبارة الشيخ في الشفاء وفسره المحقق الشريف في حاشية المطالع بان قوله لم يذكر بعد معناه لم يذكر

مادام يذكر كان فلا يكون داخل في مفهومه يعني ان المراد ان ذكر الشيء
 الثاني يكون بعد ذكر كان وان كان تعقله قبل تعقل مفهومه ضرورة
 ان تعقل طرفي النسبة متقدم على تعقلها فهو خارج عن مفهومه
 الذي هو النسبة وانت تعلم ان ذكر الشيء الثاني لا يلزم تأخره عن ذكر
 كان بل قد يتقدم عليه كقولك فقيرا كنت اللهم الا ان يراد التأخر
 الرتبة او سلب المعية اللفظية سواء كان متقدما او متأخرا عنه بناء على
 ان المتق خروج عن مفهومه تنبيهها على الفرق بينه وبين كان التامة
 لانها تدل على كون الفاعل شيئا هو مذكور في مرتبتها وداخل في
 مفهومها وهو الحدث الذي هو محمول على الفاعل حقيقة فافهم
 (قوله فلا يصح افرادهما) الظان المراد انه لا يصح جعل الادوات
 مخبرا عنها او بها وحدها على وفق كلام الكاتب في تعريف الادوات
 وح لا يناسب الاستثناء بقوله الا ان يقتزن بهما آه لانها عند اقتزان
 متعلقاتها لا يصح كونها مخبرا عنها او بها وحدها بل يصح مع تلك
 المتعلقات كقولك زيد في الدار وزيد كان ابوه قائما ويعلم من هذا عدم استقامة
 قوله فيصحح ان يخبر بهما او عنها وقوله يبتداء بها او يخبر بها
 بمعنى جعل كل من الاداتين مبتداء او خبرا حالا او مالا بمنزلة العطف
 التفسيري لقوله بوضع او يحتمل وفيه اشارة الى ان وصف الفاظ الادوات
 بكونها مخبرا عنها او بها في كلامهم انما هو باعتبار معانيها المقصودة
 منها مع قطع النظر عن خصوص تلك الالفاظ في دفع الاشكال المشهور
 على تعريف الادوات والاسم طردا وعكسا بامثال الضمائر المتصلة بالبارزة
 في قولك ضربت ضربا ضربوا وضربك ضربكم وغلامك
 وغلامي ولا حاجة في دفعه الى ارتكاب تكلف كما هو المشهور واعلم ان
 ههنا بحثا وهو ان المركب من المعنى المستقل وغير المستقل غير مستقل قطعا
 فكيف يصح كون معنى الادوات جزءا للمخبر به وجوابه ان المركب من
 المستقل وغيره انما يكون غير مستقلة اذا لم يكن عدم استقلال ذلك الجزء
 الغير المستقل باعتبار الجزء المستقل فقط وتبعيته له في الملاحظة كمجموع
 معنى الفعل المركب من الحدث والنسبة التابعة له والافعال ايضا في

(الملاحظة)

في الملاحظة واما اذا كان عدم الاستقلال باعتبار تبعيته في الملاحظة
 للجزء المستقل المنضم معه فقط فهو مستقل كجزءه المستقل كالمركب من
 الادوات ومتعلقاتها جميعا ولعل في قوله يتم نقصانها اشارة الى هذا ثم قوله
 واما دال على سلب النسبة كغيره ان الاولى ان يمثل بمثل لا وليس اذ الظ
 ان غير ليس بادات بل اسم بناء على ان استعماله في المعنى الادوات مجازي
 ومدار الاسمية والادائية اصطلاحا انما هو على المعنى الحقيقي كما هو
 المشهور (قوله تقسيم اخر لمطلق المفرد وايضا) يعني ان قوله وايضا
 ان ائحدها عنه عطف على قوله في تقسيم المفرد وهو ان استقلاله فيكون هذا
 تقسيما ثانيا للمفرد وانت تعلم انه يحتمل العطف على قوله ان قصد بجزء
 منه الدلالة على جزء المعنى في تقسيم مطلق الموضوع ويؤيده ما نقل عن
 الشيخ في الشفاء انه جعل الاسم مقسما في هذا التقسيم ثم قال اعلم اننا نعني
 بالاسم ههنا كل لفظ دال لكن حمله على الاول اظهر لقرب المعطوف
 عليه ويؤيده موافقة بعض الكتب المعتبرة في هذا الفن في جعل المقسم
 مطلق المفرد وان المركب الموضوع لمعنى مشخص كزيد الفاضل
 لا يسمى علما وان المركبات لا يسمى حقايق ولا مجازات باعتبار معانيها
 الحقيقية والمجازية على ما لا يخفى وعلى كلا التقديرين فيه اشارة
 الى رد ما وقع من الكاتب من جعل المقسم ههنا الاسم الذي هو واحد
 اقسام المفرد ولعل وجه ذلك التخصيص انه لما رأى ان المتقدمين
 جعلوا المقسم اسما والمتبادر منه معناه المشهور حمله عليه وتابعه
 اغفلته عن تفسير الشيخ في الشفاء على ما نقل عنه واما ما ذكره المحقق
 الشريف في وجهه فضعيف جدا (قوله بمعنى انه لا يكون له) معنيان
 يرد عليه انه يخرج على هذا الاعلام المشتركة وكذا المتواطئات والمشككات
 المشتركة واجيب عنه بان المراد من المعنى المعنى المقيس اليه اي اذا قيس
 الى معنى واحد فهو اما علم او متواطىء او مشكك واذا قيس الى معان كثيرة
 فهو اما مشترك او منقول او حقيقة او مجاز ولا يبعد ان يقال المراد باتحاد
 المعنى ان يكون له معنى واحد من حيث يكوله معنى واحد وان كان له
 معان كثيرة ايضا على ان يكون التقسيم اعتباريا وقيد الحقيقة معتبر

في التعريفات حتى يحصل له التقابل فلا اشكال لكن سيحيى في كلامه
ما يأتى عن هذين التوجيهين فتوجه ثم يتجه انه ان كان المراد بالمعنى المعنى
الحقيقي كما هو المتبادر لم يصح جعل الحقيقة والمجاز من اقسام كثير المعنى
وايضا يلزم استدراك قوله وضعها في تعريف العلم وان كان المراد اعم
من المعنى الحقيقي والمجازي كما يقتضيه قوله وضعها اي بحسب الوضع
او حال كونه موضوعا له خرج اللفظ باعتبار معناه المجازي الشخص
عن الاقسام مع دخوله في المقسم وايضا يلزم ان يكون اللفظ باعتبار
معناه المجازي الكلّي متواطئا او مشككا مع انه ليس كذلك وعلى ما قيل
وفيه ما فيه وايضا يلزم ان يدخل اللفظ باعتبار معنيين مجازيين في كثير
المعنى مع خروجه عن اقسامه او دخوله في المشترك وكلاهما بطرقتا
(قوله الضمائر واسماء الاشارة) وكذا الموصولات والمعرفات بلام العهد
الخارجي والمضافات الى المعارف اضافة العهد الخارجي لان جميع هذه
الاقسام موضوعة بالوضع العام للموضوع له الخاص عند المحققين
فهى بالقياس الى معانيها المتشخصة داخلية في تعريف العلم قطعا وما
ذكره في الجواب اولاً من ان معانيها كثيرة وان كان وضعها واحدا
فهى غير داخلية فيما اتحد معناه ليس بشئ لانها لو لم يكن داخلية فيما
اتحد معناه لكانت داخلية فيما اكثر معناه مع انه ليست مشتركات لعدم
تعدد الوضع فيها ولا منقولات ولا حقايق ولا مجازات وهو ظ على
انه لا بد ان يحمل اتحاد المعنى على اتحاد المعنى المقيس اليه لئلا يرد النقص
بالاعلام المشتركة وغيرها على ما عرفت ووح يدخل هذه الالفاظ بالقياس
الى واحد واحد من معانيها الكثيرة فيما اتحد معناه وفي العلم اذا كان
متشخصا وبالجملة اذا اريد باتحاد المعنى ما يتبادر منه ورد النقص
بخروج الاعلام المشتركة عن تعريفه وان اريد باتحاد المعنى المقيس
اليه ورد النقص بدخول هذه الالفاظ فيه واما الجواب الذي اشار
اليه بقوله فهو مد فوع بوجه آخر وهو ان الضمير الغايب واسم
الاشارة وان جاز استعمالهما حقيقة في المعاني الكلية لكنهما يستعملان
غالباً في المعاني الشخصية فينتقص التعريف بهما بالقياس الى تلك المعاني

(قطعا)

قطعا فظهر ان الجواب الحق ما ذكره بقوله والاولى في الجواب ولو قال
والصواب في الجواب لكان اصوب واعلم انه كما يرد النقص بالالفاظ
المذكورة باعتبار واحد واحد من معانيها الشخصية على تعريف
العلم كذلك يرد النقص بها باعتبار عدة عدة من معانيها مطلقا
على تقسيم كثير المعنى فانها بهذا الاعتبار داخلية في كثير المعنى مع
انها ليست مشتركة ولا منقولة ولا حقيقة ولا مجازا وايضا ان كانت داخلية
في متحد المعنى باعتبار وحدة وضعها يلزم دخولها في العلم والمتواطىء
او المشكك والكل بطوان كانت داخلية في كثير المعنى كما هو الظاهر يلزم
دخولها في المشترك والمنقول او الحقيقة والمجاز والكل بط والجواب
عنه هو الجواب عن الاول ويمكن ان يجاب عنهما بان المراد بالعلم
ههنا اعم من العلم ومما في حكمه في تشخص معناه الموضوع له الواحد
وبالمشترك اعم من المشترك ومما في حكمه في تعدد معناه الموضوع له بالاتصال
نقل ووح لا يضر دخول مواد النقص الاول في تعريف العلم ومواد النقص
الثاني في تعريف المشترك لكنه بعيد جدا ثم يتجه على قوله فكان ينبغي ان
الجزئية الحقيقية انما يوصف بها المعاني حقيقة واما الالفاظ الدالة عليها
فلا يوصف بها الا مجازا كما صرح به المحقق الرازي في مطالع الكليات من
شرح الشمسية ويرد هذا باطريق الاولى على ما ذكره هذا المحقق في
هذا المقام من ذلك الكتاب من انه يسمى عالما في عرف النحاة وجزئيا حقيقيا
في عرف المنطقيين ويمكن توجيه ذلك بانه يجوز ان يكون اختصاص
الجزئية الحقيقية بالمعاني في اصطلاح باب المعاني واما اصطلاح
باب الالفاظ فيكون مختصة بالالفاظ من قبيل تخالف اصطلاحى
البابين لتخالف النظرين على قياس تخالف اصطلاحى العلمين لذلك
او المراد ههنا بيان الاطلاق المجازي فليأمل (قوله واما العلم الجنسى
آه) يزبد دفع انتقاض تعريف العلم عكسا بالعلم الجنسى بعد
دفع انتقاضه طردا بامثال الضمائر واسماء الاشارات وحاصله ان العلم
الجنسى علمية تقديرية انما قال بها النحاة لاحكام لفظية تدعوهم اليه
واما المنطقيين فلما كان نظرهم الى المعاني من غير التفات الى الاحكام

اللفظية جاز ان يكون العلم في اصطلاحهم مخصوصا بالعلم الشخصي من قبيل تخالف اصطلاحى العلمين لتخالف النظرين فلا يضر الخروج العلم الجنسى عن تعريف العلم بل يجب وفيه اشارة الى رد ما ذكره بعض المحققين من انه يسمى علما في عرف النحاة لان المتبادر من قول المنطقيين يسمى علما انه يسمى علما في عرفهم وحله على بيان عرف النحاة بعيد جدا ولا داعى اليه الظ ان العلم بهذا المعنى من مصطلحات المنطق واما قوله هذا اذا جوزنا اطلاق العلم الجنسى آه فاشارة الى ما حقق في محله ان اطلاق العلم الجنسى كاسامة على افرادها انما هو بحسب الحقيقة كقولك رايت اسامة او اقبلت اسامة وهذا يدل على ان الشخص الذهنى ايضا غير معتبر في معناه فيخرج عن التعريف المذكور قطعا ويدخل في تعريف المتواطىء والمشكك على ما لا يخفى (قوله ان تساوت افراده) لاختفاء في ان المراد تساوى الافراد ان لا يكون بينهما تفاوت باحد الوجهين المذكورين في تعريف المشكك وان كان بينهما تفاوت بوجوه آخر وانما قال اى في صدق هذا المعنى عليها لان المعنى في المتواطىء والمشكك انما هو تساوى الافراد وتفاوتها في صدق المعنى الكلى عليها سواء كانت كلها ذهنية كالتقاء او بعضها خا وجيا وبعضها ذهنيا كالانسان والشمس على ما هو المشهور في تفسيرهما بالتساوى بها وتفاوتها في حد ذاتها والظ ان معنى التساوى في صدق المعنى الكلى عليها ان لا يكون لصدقه على تلك الافراد مدخل في اختلافها باحد الوجهين المذكورين وان كان بين ذوات الافراد اختلاف بهذين الوجهين ناش عن امر آخر مع قطع النظر عن صدق المعنى الكلى عليها كالانسان والحيوان والنبات وغيرها ومعنى لتفاوت في ذلك ان يكون لصدقه عليها مدخل في ذلك الاختلاف كالموجود والايض فان لصدقه مفهوم الموجود على بعض افرادها كالواجب مدخلا في عليته لبعض اخر كالممكن وكذا لصدقه على بعضها اولى من صدقه على بعض آخر بالمعنى المذكور وكذا مفهوم الايض على ما لا يخفى وبهذا يندفع ما اورد ههنا من انه لا شك ان بعض افراد الانسان علة لبعض اخر واولى منه ايضا

(فيدخل)

فيدخل الانسان في تعريف المشكك مع انه متواطىء على ما قرر من انه لا تشكك في الذات والذاتيات فانتقض التعريفان طردا وعكسا وذلك لانه يجوز ان يكون اختلاف افراد الانسان للعوارض الخارجية عن حقيقة لصدقه عليها بخلاف مثل الموجود والايض لجواز ان يكون اختلاف افرادها في صدق مفهومهما عليها بان يكون لصدقه عليها دخل في ذلك الاختلاف ولا بد لنفي ذلك من دليل بقى ههنا بحث وهو انه ان اريد بتساوى الافراد وتفاوتها في صدق المعنى عليها تساوىها وتفاوتها في نفس الامر في صدق المعنى عليها في نفس الامر كما هو المتبادر يلزم خروج الالفاظ الموضوعية بازاء الكليات الفرضية كالاشياء واللا يمكن العام والالفاظ الموضوعية بازاء الكليات المنحصرة في فرد مع امتناع الغير كالواجب بالذات والقديم بالذات عن القسمين مع دخولها في المقسم وان اراد تساوىها وتفاوتها بحسب فرض العقل في صدقه عليها بحسب فرض العقل او في نفس الامر يلزم ان يكون جميع الالفاظ الموضوعية بازاء المعانى الكلية متواطئة ومشككة معا باعتبار بن جبر بان التفاوت والتساوى الفرضيين في صدق كل كلى على افرادها مطلقا وذلك خلاف المشهور ومستبعد جدا وان اراد تساوىها وتفاوتها بحسب نفس الامر في صدق الكلى عليها بحسب فرض العقل يلزم ان يدخل جميع المشككات في تعريف المتواطىء ضرورة ان جميع الكليات متساوية الاقدام مطلقا في صدقه على افرادها فضاوا ما حل احد المفهومين على ما هو بحسب نفس الامر والاخر على الفرضى فمع كونه بعيدا جدا يستلزم دخول جميع الكليات في القسم الذى اخذ مفهومه فرضيا ويظهر من هذا التقرير ان ما اوردته بعض الشارحين في تقرير السؤال من انه اذا اراد بالافراد الافراد بحسب نفس الامر خرج الكلى الذى ليس له افراد في نفس الامر عن القسمين مع دخوله في المقسم وان اراد الافراد الفرضية انحصر المتواطىء في الكليات الفرضية وهو نقايض المفهومات الشاملة ليس على ما ينبغى على ما لا يخفى ويمكن ان يجاب عن اصل الاشكال بوجوه احدها ان يراد المعنى الاول الذى هو المتبادر وتخصيص

(٦)

المقسم بحيث يخرج عنه الفاظ الموضوعات بازاء الكليات الفرضية والكليات
المحصرة في فرد مع امتناع الغير لعدم اشتهاها في المحاورات وثانيها
ان يراد بتفاوت الافراد في صدق المعنى عليها معناه المتبادر ويؤل
تساوي الافراد في صدقه عليها بسلب ذلك التفاوت سواء لم يكن للمعنى
صدق في نفس الامر عليها او كان ولم يكن فيه تفاوت في نفس الامر وح
يدخل الالفاظ المذكورة في المتواطى ولا محذور فيه وثالثها ان يراد للمعنى
المتبادر ويقال الالفاظ المذكورة مركبات والمقسم هو المفرد فلا يتناولها
ولان ان يكون هنالك لفظ مفرد موضوع بازاء كل فرد او كل مفرد
في فرد مع امتناع الغير وان جاز استعمال بعض المفردات في احدى الكليتين
مجازا كالمعدوم والمتنع والواجب وبعض الضمائر والموصولات على القول
المختار ههنا نعم لانا ان نضع لفظا مفردا بازاء احدى الكليتين لكنه غير قاصح
في صحة التقسيم اذ المتبادر من المفرد هو المفرد المستعمل في المحاورات
فتدبر (قوله لكن ينقدح من ذلك آه) حاصله ان المشهور في التشكيك
اعتبار التفاوت باحد الوجوه الثلاثة الاولى بمعنى التقدم بالذات اعنى
العلية والاولوية بمعنى الانسبية في نظر العقل والاشدية بمعنى اكثرية
الاثار كما في الابيض بالنسبة الى الثلج والعاج والمصاكتى بالاوليين منها
لان الثالث يستلزم الثاني فيجده عليه ان الاول ايضا مستلزم فلو اعتبر
تعاير المفهومات كان عليه ان يورد الاشدية ايضا ولو لاحظ استلزام
بعضها البعض واكتفى باللازم الاعم كان عليه ان يترك الاولوية ايضا واما
ما قيل من ان استلزام الاشدية للاولوية بخلاف استلزام الاولوية لها ففيه
انه اذا اريد بالاولوية الاولوية من جميع الوجوه فالاشدية لا يستلزمها فان
اريد الاولوية بوجه ما فاستلزام الاولوية لها ظاهرا (قوله اى وضع
ابتداء آه) المراد بوضع اللفظ لكل واحد من المعاني ابتداء ان لا يكون
النقل مقوللا بين اوضاعها وحاصله ان اللفظ الموضوع بازاء معان
متعددة لم يخلل النقل بينها اشتراك بالنسبة اليها وان كان لهذا اللفظ
معان اخر يخلل النقل بينها فيكون منقولا بالنسبة اليها او حقيقة
ومجازا فان التقسيم اعتبارى لا يمتاز الاقسام الا باعتبار القيد الحثية

(فلا)

فلا اشكال واما المرتجل كجعفر بالنسبة الى النهر الصغير والشخص
الانسانى المسمى به فهو داخل في المشترك على ما رجحه بعض المحققين
(قوله فنقول ينسب الى الناقل آه) اراد الناقل مجازا ضرورة ان الشرع
ومقابلاته ليست نواقل حقيقة لكن ربما ينسب النقل مجازا لكونها
محل النقل وانت تعلم انه لو قال شرعا كان اولغة او عرفا او اصطلاحا
لكان اولى من وجهين بل من وجوه فافهم (قوله والاف حقيقة في المنقول
منه آه) اى حقيقة بشرط الاستعمال في المعنى الموضوع له ومجاز
بشرط الاستعمال في المعنى الغير الموضوع له على ما هو اصطلاح
اهل العربية من ان الحقيقة والمجاز مشروطان بالاستعمال في المعنى واللفظ
قبل الاستعمال لا يسمى حقيقة ولا مجازا وعلى هذا يكون اللفظ بالنسبة الى
المعنى الحقيقى والمجازى قبل الاستعمال فيهما واسطة بين الاقسام ولا
يعد ان يقال الحقيقة والمجاز عند المنطقين غير مشروطين بالاستعمال
من باب تخالف الاصطلاحين وح المراد بقوله في المنقول منه وفي المنقول
اليه باعتبار المنقول منه وباعتبار المنقول اليه اى حقيقة بالنظر الى
المنقول منه ومجاز بالنظر الى المنقول اليه ولا يخفى عليك ان اللفظ
المستعمل في المنقول اليه لا يتعين ان يكون مجازا بل يحتمل ان يكون
كنية فلا بد ان يكون ذكر المجاز ههنا على سبيل التمثيل اى حقيقة
او مجاز او كناية او المراد من المجاز اعم من المجاز والكناية مجازا او يحتمل ان
يكون المجاز عند المنطقين اعم منهما من باب تخالف الاصطلاحين واعلم
ان النقل قد يستعمل بمعنى وضع اللفظ بازاء معنى لمناسبته لمعنى وضع له
ذلك اللفظ او لامع هجر ان استعماله في المعنى الاول بلا قرينة ومنه المنقول
باقسامه وقد يستعمل بمعنى الوضع المذكور سواء كان مع الهجران الاول
اولا وهذا المعنى اعم من الاول وقد مر مشترك بين المنقول والمجازو لذلك
قال في المنقول منه وفي المنقول اليه فلا تغفل (قوله ولا يخفى عليك ان المشترك
ايضا آه) يعنى انه لا تقابل بين المشترك شئ من الاقسام السابقة لاجتماعه
معها باعتبار كل واحد من معنييه فلا يناسب جعله قسما لها وانت تعلم
ان المنقول ايضا يجمع مع الاقسام السابقة باعتبار المعنى الثانى وكذا

الحقيقة والجاز يجتمع معها باعتبار المعنى الاول والحق ان هذا تقسيم اعتباري يكفي فيه تقابل الاقسام باعتبار قيد الحيشة والافلا تقابل بين الاقسام السابقة ولا بين الاقسام اللاحقة اذ بما يكون لفظ واحد باعتبار بعض معانيه علما وباعتبار بعضها متواطئا او مشككا كالانسان والابيض عليين وربما يكون لفظ واحد باعتبار بعض معانيه مشتركا وباعتبار بعضها منقولا وباعتبار بعضها حقيقة ومجازا كالزكوة في الزيادة والطهارة وفي المعنى الشرعي مع احدهما ومن مطلق التصديق مع احدهما (قوله المفهوم آه) الظ ان المراد من المفهوم ما حصل في العقل من حيث انه حاصل فيه وعلى هذا يظهر كون الكلية والجزئية واقسامها من المعقولات الثانية العارضة للماهيات بشرط حصولها في العقل بخلاف مثل الوجود والعدم وامثالهما لجواز ان يكون عارضة للماهيات من حيث هي من غير ان يكون لحصولها في العقل مدخل في عروضها كما حقق في محله وللكثرة معنيان احدهما ما يقابل الوحدة وثانيهما ما يقابل القلة وكلاهما صحيح ههنا وانما اختاروا جمع الكثر بالياء والنون تبيينها على ان جميع الكليات متساوية باعتبار نفس التصور حتى انه ما من كلي الا وهو صادق على ذوى عقول متكررة بهذا الاعتبار وان كان مباينا لهما بحسب نفس الامر (قوله فلا يرد ان صدق فرض الجزئي آه) تفريع على تعيين معنى الفرض واسارة الى دفع ايراد مشهور على تعريفها فيهما حاصل السؤال ان تعريف الجزئي لا يصدق على شيء من الجزئيات بل جميعها مندرجة في تعريف الكل فينتقض التعريفان طردا وعكسا وذلك لان كل جزئي يمكن فرض صدقه على كثيرين لجرد النظر اليه لصحة وقوعه مقدما للشرطية بان يقال ان كان زيد مثلا صادقا على كثيرين لم يكن جزئيا وحاصل الجواب ان الفرض ههنا بمعنى التجويز اى الحكم بالجواز لا بمعنى التقدير المعتبر في مقدم المشروطة واستعمال الفرض بهذا المعنى ايضا شائع كثير في كلامهم كما في تعريفهم للجسم بانه جوهر يمكن فرض الابعاد الثلاثة فيه وتعريف الجزء الذي

(لا يجزى)

لا يجزى بانه جوهر يتمتع انفساه خارجا وفرضا ووهما وتعريف النقطة بانه عرض كذلك واما الجواب بان الشرطية المذكورة ليست قضية معقولة بل هي مجرد الالفاظ وعبارات فلا يكون هناك فرض وتقدير فقيه انه مكابرة غير مسموعة لظهور انها قضية معقولة محصلة بناء على انه لا حجر في التصور والتقدير يتعلق بكل شيء قطعا وربما يجاب بان المراد من امتناع فرض الصدق بمعنى التقدير امتناع ثبوته في نفس الامر بمجرد النظر الى المفهوم لامتناع صدوره عن الفرض وفيه ان ثبوت الفرض في نفس الامر انما هو باعتبار ثبوت المفروض فيها فيكون ذكر الفرض مستدركا بل الاخير الاوضح على هذا ان يقال ان امتنع صدقه على كثيرين اى عند العقل بمجرد النظر اليه على ما لا يخفى (قوله لا يقال الصورة الخيالية) تلخيصه ان بعض الجزئيات يمكن حكم العقل بجواز صدقه على كثيرين بمجرد النظر اليه كالبياضة المعنية المشبهة ببيضاة كثيرة والشبح المشاهد لضعيف البصر وكذا الشبح المرئي من بعيد ومحسوس الطفل و ملخص الجواب ان المراد بصدقه على كثيرين صدقه عليها على سبيل الاجتماع لاعلى سبيل البدلية والترديد ومن البين ان تجويز الصدق على كثيرين في الصور المذكورة انما هو على سبيل البدلية دون الاجتماع وانت تعلم ان حمل كثيرين على ما يبادر منه من جمع العاقل يدفع بعض مواد النقض المذكور كالجواب الذي ذكره المحشى في الطفل بعد الجواب المشترك بقى ههنا سؤال مشهور وهو ان زيدا اذا تصوره طائفة كان صورته الخارجية صادقة على الصور الخاطلة منه في اذهانهم كما ان تلك الصور صادقة عليه ضرورة ان الصدق هو الاتحاد وهو من الطرفين فيصدق تعريف الكل على الصورة الخارجية لزيد بالقياس الى صورته الذهنية وكذا يصدق على كل واحد من صورته الذهنية بالقياس الى باقى صورها مع انها جزئيات ونحقيق الجواب اما على مذهب القائلين بالشبح والمثال فهو ان لزيد مثلا صورتين احدهما كيفية ناشية عنه حالة في العقل واخرى ههنا صورته الخارجية المتميزة بها عند العقل وهما صورتان متمايزتان متغايرتان

بالذات عندهم وكذا الصور المرئية منه في اذهان طائفة متغيرة بالذات فلا يصدق شئ منها على الاخرى ضرورة ان الصدق هو الاتحاد واما على مذهب المحققين القائلين بمحصول ما هيئات الاشياء انفسها في العقل فهو ان الحاصل في العقل من زيد امر واحد بالشخص لا تعدد ولا تغاير فيه الا باعتبار الازدهان الحاصلة هو فيها والمراد بصدق المفهوم على كثيرين صدق الحاصل في العقل على كثيرين وهو ظل لها ومنتزع عنها سواء كانت موجودات متألدة في الوجود كافراد الانسان او اطلاقا لاشياء اخر كافراد العلم ولا شك ان الصور الحاصلة من زيد في اذهان طائفة كلها موجودات ظلية منتزعة عن صورته الخارجية فليس شئ منها منتزعا من امور متعددة فلا تقص بشئ منها ولا يخفى انه يندفع بهذا التوجيه اشكال آخر وهو ان زيدا مثلا صادق على امور كثيرة هي مفهومات الانسان والحيوان والضاحك والماشي وغيرها وكذا صادق على زيد الكاتب وزيد الضاحك وزيد الماشي وغيرها من الامور المتغيرة بالاعتبار فيلزم ان يكون كليا وذلك لان زيدا ليس منتزعا عن تلك المفهومات والامور المتغيرة بالاعتبار كما لا يخفى على اولى الابصار هذا اذا جوزنا كون الجزئي الحقيقي محمولا كما هو الحق واما اذا لم يجوز ذلك على ما زعمه بعضهم فدفع الاشكالين اظهر من ان يخفى (قوله وفيه بحث اذ يدخل آه) محصل التقسيم المذكور ان الكلّي اما متمتع الافراد في نفس الامر كالكليات الفرضية او يمكن الافراد فيها والثاني اما ان لا يوجد فرد منه بالفعل اصلا كالعقلاء او يوجد فرد واحد منه فقط اما مع امكان فرد آخر منه كالشمس او مع امتناعه كالواجب الوجود لذاته او يوجد افراد متعددة عنه اما متناهية كالكوكب او غير متناهية كالوضع الفلكي والحركة الفلكية وفيه نظر من وجهين احدهما انه اذا اريد بالامكان الامكان العام لزم جعل قسم الشئ قسما له لان المتمتع قسم من الممكن العام وقد جعل قسما له وان اريد الامكان الخاص لم يكن التقسيم الاول حاصرا ولا تقسيم الممكن الى الواجب الوجود لذاته صحيحا ضرورة انه غير مندرج في الممكن الخاص ولا في المتمتع وجوابه ان المراد

(هو)

هو الامكان العام المقيد بجانب الوجود وهو ما يقابل المتمتع بقربة تقابل المتمتع فيصح التقسيمان قطعا على انه يمكن توجيه التقسيم الثاني على تقدير ارادة الامكان الخاص بان ذكر الواجب لذاته فيه للتظهير لا لتمثيل والتقسيم عقلي لا حقيقي وثانيهما ان تقسيم الكلّي الى متمتع الافراد وممكن الافراد غير حاصر لعدم دخول الواجب لذاته في شئ منهما وتقسيم ممكن الافراد الى ما يوجد منه فرد واحد فقط مع امتناع غيره من الافراد غير صحيح ايضا لكونه تقسيما الى المبين وجوابه ان المراد بالافراد جنس الفرد سواء كان متعدد او واحدا على ان يكون اضافتها في قوله افراده مبطلة للجمعية مع ارادة الجنس كالام في قوله تعالى (لا يحمل لك النساء) وح يصح التقسيمان قطعا وانت تعلم انه لو قال امتنعت افراده او لا لكان اخصر واظهر في عدم ورود الاعتراضين المذكورين على ما لا يخفى واعلم ان هذا التقسيم يجوز ان يكون عقليا فالمتناقشة في تمثيل القسم الثاني بجبل من ياقوت وعنقاوا امثالهما بانهما عام مما يحتمل وجود افرادهما في الماضي او المستقبل او في بعض المواضع البعيدة فلا يصح التمثيل بهما ظاهر الدفع ولو سلم كونه حقيقيا فهذه المناقشة مع ضعفها لان في المثال يكفيه مجرد الفرض فالمتناقشة فيه ليست من دأب المحصلين مندفة بان الظن كاف في صحة المثال ولا شك ان وجود العنقاو وجبل من ياقوت ونظائرها في الجملة خلاف الظن المظنون على انه يمكن تقييدها بقيود تجعل نفى وجودها مطلوبا بغيرها ككونها موجودة في هذا الزمان وهذا المكان فتأمل (قوله ولا في الثاني الا التبيان آه) التبيان كافي زيدو الفرس او العموم المطلق كافي زيدو الانسان ور بما نوقش في هذا الخصر ايضا بان الجزئي والكلّي قديكونان متساويين كالجزئي والكلّي المحصر فيه كمفهوم الواجب لذاته وذاته المقدسة ومفهوم الشمس وفرده الموجود فالصواب ان يقال اذ ليس في الاول الاتيان او التشاوي وفي الثاني الاتيان او التساوي او العموم المطلق ثم التبيان المطلق الشامل لتباين المفهومين مطلقا سواء كانا كليين او جزئيين او كلييا وجزئيا عدم اجتماعهما في ذات واحدة اصلا و مرجعه سالبتان كليتان دائمتان او سالبتان شخصيتان منخرقتان دائمتان او سالبتان دائمتان

احدهما شخصية متعارفة واخرهما كلية منحرفة والمطلق عدم انفكاك كل شيء منهما عن الآخر ذاتا ومرجعه موجبتان كليتان مطلقتان عامتان او موجبتان شخصيتان منحرفتان كذلك او موجبتان كذلك احدهما شخصية متعارفة والاخرى كلية منحرفة والعموم المطلق انفكاك احدهما عن الاخرى ذاتا دون العكس ومرجعه كلية موجبة مطلقة عامة وسالبة جزئية دائمة او موجبة شخصية متعارفة مطلقة عامة وسالبة جزئية منحرفة دائمة فظهر ان هذه الاقسام الثلاثة قيود لاقسام النسبة بين الكليتين لا انفصاها (قوله اعني يجوز صدقه اه) لعله اراد به يجوز صدق مفهوم واحد ظلي على كثيرين وهو ظل لها ومتزع عنها ومن البين انه ليس شيء من الجزئيات المذكورة ظلالا معداه منها كما اشرنا اليه آنفا لكن الاولى ان يقول بعده لا مجرد صدقه على كثيرين مطلقا وقوله واما اذا كانت الى خصصها يعني بها الخصاص المأخوذة بالقياس الى ذوات متغايرة فانها في حكمها في التباين واما الخصاص المأخوذة بالقياس الى ذات واحدة فلا تم انها في حكم الذوات المتغايرة بل الظاهر انها في حكم الذات الواحدة المقيمة بتلك المفهومات في التصادق والتساوي والحاصل ان الخاصة عبارة عن الكلية المضاف الى فرد كائنات زيد وضاحك عمرو وكاتب بكر وغيرهما فقولنا هذا الضاحك وهذا الكاتب اما اشارة الى زيد الكاتب وزيد الضاحك او الى كاتب زيد وضاحك زيد واما اشارة الى زيد الكاتب وعمرو الضاحك او الى كاتب زيد وضاحك عمرو وفهما بالمعنيين الاولين والثانيين متساويان والمعنيين الاخيرين متباينان تدبر (قوله من الجانبين اه) الظاهر ان التصادق عبارة عن صدق كل واحد من الشئيين على الآخر والتفارق عبارة عن انفكاك كل واحد منهما عن الآخر على ما هو مقتضى باب التفاعل غالبا والمتبادر من التصادق الكلي ان يصدق كل واحد من المفهومين على كل ما يصدق عليه الآخر ومن التفارق الكلي ان لا يصدق شيء منهما على شيء مما يصدق عليه الآخر لا يكون التصادق الكلي ولا التفارق الكلي الامن الجانبين فتقيد

(التصادق)

التصادق الكلي بقوله من الجانبين لغو وبقوله من جانب واحد فاسد الاعلى تأويل مجازي في جوز الفرق بين التفارق والتصادق بان التفارق الكلي لا يكون الامن الجانبين بخلاف التصادق الكلي لم يأت بما يعتد به (قوله فربما كان نقيضا المتساويين اه) هذا تأييد لسند المنع المذكور وفيه اشارة الى نقض اجالي تقريره ان الدليل المذكور جار في نقايض المفهومات الشاملة بجميع الاشياء مع تخلف المدعى فيها اذ لا تساوي بينهما لامتناع صدقها على شيء قطعا ويمكن جعله اشارة الى المعارضة بان يقال المدعى المذكور وهو الموجبة الكلية القائلة بان نقيض المتساويين متساويان بطلان المفهومات الشاملة متساوية وليس نقايضها متساوية قطعا والجواب ان المذكور ان يدفع ان الاشكال بهذا فيره على ما لا يخفى (قوله وقد يجاب بتخصيص الدعوى اه) قد يناقش فيه بان وجود الموضوع لا يكفي في اثبات الملازمة اذ لابد في صدق الموجبة الجزئية من وجود الموضوع متعددا فلا يتم الملازمة المذكورة فيما اذا كان النقيضان من الكليات المتحصرة في فرد كالواجب بالذات والقديم بالذات ودفعها ان الايجاب الجزئي لا يستدعي تعدد الموضوع بناء على ان الايجاب الكلي يصدق على تلك الكليات كما في مسائل العلم الالهي ومن البين ان الايجاب الجزئي لازم للايجاب الكلي (قوله وقد يجاب بان القضية اه) بتحقيق هذا الجواب ان نقيض الشيء رفعه اي نقيض صدق الشيء على شيء رفع صدقه عنه وكذا نقيض القضية المشتملة على ذلك الصدق قضية مشتملة على هذا الرفع والاول في التصورات والثاني في التصديقات وعلى التقديرين يكون التناقض من الطرفين قطعا ولا يمكن اجتماعهما ولا ارتفاعهما مطلقا وبما يطلق النقيض على المركب من مفهوم ونفي منظم اليه من غير اعتبار صدق فيه بالقياس الى ذلك المفهوم وعلى ذلك المفهوم بالقياس الى ذلك المركب كالانسان والانسان وهذان المتناقضان لا يمكن اجتماعهما مطلقا ولا ارتفاعهما عن الموجودات لكن يمكن ارتفاعهما عن المعدومات ولما كان المتساويان من المفهومات التصورية المعتبر صدقها على شيء

فاذا اعتبر صدق المتناقضين بهذا المعنى على شئ تحصل هناك قضيتان
موجبتان احديهما محصلة والاخرى معدولة وكلتاهما تستدعيان
وجود الموضوع واذا اعتبر صدق المتناقضين بالمعنى الاول تحصل
هناك قضيتان موجبتان احديهما محصلة المحمول والاخرى سالبة
المحمول وهي لا يستدعي وجود الموضوع عند المتأخرين كالسالبة
فيكون موجبتها في قوة السالبة وسالبتها في قوة الموجبة فبنا الاشكال
المذكور على اخذ النقيض عدوليا وبناء رفعه على اخذه سلبيا كما يظهر
بادنى تأمل واورد على هذا الجواب انه غير حاسم لمادة الاشكال لانه انما
يتم فيما اذا كان المتساويان مفهوميين وجوديين كالشئ والممكن العام
او عدولين كاللاشريك الباري والاجتماع النقيضين فانه لما كان
شريك الباري واجتماع النقيضين من الكليات الفرضية كان نقيضاهما
سواء كانا عدولين او سلبيين من المفهومات الشاملة المتساوية كالشئ
والممكن العام واحدهما وجوديا والاخر عدوليا كالشئ واللاشريك
الباري العدولي واما اذا كانا مفهوميين سلبيين كاللاشريك الباري
والاجتماع النقيضين السلبيين فلا يتم هذا الجواب فيهما لان نقيضيهما
شريك الباري واجتماع النقيضين وهما وجود بان يستدعي صدقهما
على شئ وجوده فالفرضية الموجبة المركبة منهما لا تصدق لعدم الموضوع
قطعا فهما نقيضا متساويين مع انهما ليسا بمتساويين لعدم تصادقهما
اصلا ويمكن دفعه بان الاشكال المذكور منع الملازمة القائلة بان صدق
السالبة الجزئية اللازمة من عدم تساوي بين نقيضي المتساويين يستلزم
صدق الموجبة الجزئية ومن البين ان هذا المنع من دفع في جميع المواد
باخذ النقيضين سلبيا مثل ان يتم في المادة المذكورة ان يقال لو لم يصدق
كل شريك الباري هو اجتماع النقيضين لصدق بعض شريك الباري
ليس هو اجتماع النقيضين وهو يستلزم صدق بعض شريك الباري هو
ليس اجتماع النقيضين ضرورة ان الموجبة السالبة المحمول لا يستدعي
وجود الموضوع على ما تقرر عندهم نعم يتجه على هذا ان صدق
بعض شريك الباري هو ليس اجتماع النقيضين لا يستدعي خلاف

(المفروض)

المفروض من مساوات العينيين لجواز ان يكون صدقه لانتفاء الموضوع
فمح بصدق بعض شريك الباري بل كله هو ليس شريك الباري كما يصدق
بعض شريك الباري بل كله هو ليس اجتماع النقيضين فلا يلزم صدق
احد المتساويين بدون الآخر وانما يلزم ذلك لو انعكس هذه الموجبة
الجزئية السالبة المحمول الى الموجبة الجزئية المحصلة المحمول حتى
يلزم صدق ليس اجتماع النقيضين في فرد موجود بدون صدق ليس
شريك الباري وهو مم لان الموجبة السالبة المحمول لما كانت في قوة
السالبة فاهو شرط لانعكاسهما شرط لانعكاسها والسالبة الجزئية
لا تنعكس في غير الخاصتين وما نحن فيه ليس منهما ومن هذا يعلم انه لا بد
في اتمام الدليل المذكور من اعتبار انعكاس الموجبة الجزئية اللازمة
كما يدل عليه بعض تقريراتهم وقد وجهه المحقق الشريف في حاشية
المطالع بما يظهر ضعفه بادنى تأمل يعني انه لو اخذ النقيض بمعنى العدول
اتجه المنع الى الملازمة وان اخذ سلبيا اتجه المنع الى ابطال اللازم المستند
الى خلاف المفروض كما عرفت فلعل السائل انما حجل النقيض على العدولي
ومنع الملازمة اعتمادا على انه لو حجل على السلبى لاتجه منع البطلان اللازم
وح الجواب باخذ النقيض سلبيا ليس حاسما لمادة الشبهة اذ للسائل
ان يقول على هذا يتجه منع بطلان اللازم فكله قال لو اريد النقص
العدولي منعنا الملازمة وسلمنا بطلان اللازم ولو اريد النقيض السلبى سلمنا
الملازمة ومنعنا بطلان اللازم هكذا ينبغي ان تحقق هذا المقام حتى
يرتقى الى زروة المرام (قوله فان بعض اللاحيو ان ليس بلا انسان) يعني
ان السالبة الجزئية اللازمة من رفع الايجاب الكلى لا يستلزم مطلقا
موجبة جزئية مستلزمة بخلاف المفروض لتخلفه فيما اذا كان نقيض
الاعم من نقايض المفهومات الشاملة كالاشئ بالنسبة الى الانسان وان
ثبت الاستلزام المذكور في مادة اللاحيو ان واللا انسان ونظايرهما من نقايض
المفهومات الخاصة للقطع بالتلازم بين السالبة الجزئية والموجبة الجزئية
المذكورتين عند وجود الموضوع ومن البين انه لا يكفي في اثبات المدعى
ثبوت الاستلزام في بعض المواد بل لا بد من ثبوته في جميعها فافهم الاشكال

المذكور سابقا ههنا بتقرر اياه الثلاثة ويمكن ان يحجب ههنا ايضا تارة
بتخصيص الدعوى بغير نقايض الامور الشاملة على ما عرفت وتارة
باخذ النقيض سلبيا لاعدوليا على ما زعمه المتأخرون ويرد عليه
انه غير حاسم لمادة الاشكال على ما تبين هناك هناك فتنبه وايضا يرد
عليه انه لو صدق قولنا كل ما ليس بشيء ليس بانسان ومعنا قضية
صادقة هي قولنا كل ما ليس بانسان شيء بالضرورة لان
كل ما ليس بانسان اما واجب او ممتنع او ممكن خاص وكل منها شيء
بالضرورة لزم ان يصدق كل ما ليس بشيء شيء بالضرورة وهو
محال هذا خلاصة الاشكال الذي اورده الكاتب على هذه القاعدة
واجيب عنه بان الكبرى ان حكم فيها على ما ليس بانسان باعتبار افراد
الموجودة فقط كما هو مقتضى الحكم في القضايا الموجبة لم يتكرر الحد
الاطول اذ الحكم في الصغرى بما ليس بانسان باعتبار افراد المدومة
ايضا وان حكم فيها على ما ليس بانسان باعتبار افراد الاعم من الموجودة
والمدومة فهي ممنوعة اذ المدوم المطلق لا يكون شيئا ويمكن ان يحجب
عنه بان الصغرى المذكورة موجبة سالبة المحمول وهي في قوة السالبة
ومن شروط الشكل الاول ايجاب الصغرى بان لا يكون في قوة السالبة
ايضا ولا يخفى ان شيئا من الجوابين لا يدفع الاشكال بتقيضي الشيء
والانسان السلبى وهما ليس بشيء والانسان ضرورة ان بين هذين
العينين عموم وخصوص مطلقا لصدق مرجعه فيهما مع ان بين هذين
التقيضين تبانيا كليا كيف ولو صدق قولنا كل ما ليس بشيء انسان ومن
البين ان كل انسان شيء لزم ان يصدق كل ما ليس بشيء شيء بوجود
شروط الانتاج قطعا (قوله اذ المقصود حصر انواع النسب آه)
يريد دفع اشكال رد على حصر النسبة بين الكلين في النسب الرابع
المشهوره وتقريره ان التباين الجزئى نسبة معتبرة بين الكلين مع انه
ليس شيئا منها وحاصل جوابه ان المقى حصر انواع النسب في تلك
الرابع ولا نم ان التباين الجزئى نوع منها لجواز ان يكون جنسا شاملا
لنوعين منها اعنى التباين الكلى والعموم من وجه وربما يحجب بان بعض
افراد التباين الجزئى مندرج تحت التباين الكلى وبعضها تحت العموم

(من وجه)

من وجه فلان نسبة شخصية بين الكلين خارجة عن تلك النسب الاربع
وان كان بينهما انواع آخر من النسب ويمكن ان يحجب ايضا بان المقى
حصر النسب المعتبرة بين الكلين بخصوصيهما والتباين الجزئى انما يعتبر
بينهما على سبيل الاجال مجردين عن خصوصيهما بحيث يكون في بعض
المواد متحققا في ضمن التباين الكلى وفي بعضها في ضمن العموم من وجه
على ما حققه المحققون وهذا مناسب للجواب عن اشكال آخر يورد على
الخصر المذكور وهو ان بين الكلين نسب كثيرة لا يصدق عليها
شيء من الاقسام المذكورة كالتقابل والتناقض والتضاد وغيرها
وكصدق كل واحد من الكلين او واحد منهما فقط على نفس الآخر كما
في الشيء والممكن العام والكلى والجزئى وكل النسب التى هي اجزاء للنسب
الاربعة المذكورة والجواب عن ذلك ان المقى حصر النسب المعتبرة بين
الكلين بحسب الصدق وعدمه والنسب المذكورة بعضها ليست معتبرة
عند القوم اصلا وبعضها ليس معتبرا بحسب الصدق وعدمه ومنهم
من اجاب عن الاشكال الاول بان التباين الجزئى مركب من التباين الكلى
ومن العموم من وجه فهو من قبيل اجتماع القسمين الخارج عن المقسم
بقيد الوحدة المعتبرة فيه وفيه ما لا يخفى (قوله وفيه نظير ما مر سؤالا
وجوابا آه) غاية توجيه السؤال ان يقال القاعدة القائلة بان بين عين الاعم
مطلقا ونقيض الاخص عموما وخصوصا من وجه يقتضى ان يكون بين
الشيء والانسان مثلا عموم وخصوص من وجه مع انه ليس بين نقيضيهما
اعنى الاشياء والانسان تباين جزئى وتوجيه الجواب اما تخصيص قاعدة
نقيض الاعم والاخص من وجه بغير نقايض المفهومات الشاملة او قاعدة
عين الاعم ونقيض الاخص لغير المفهومات الشاملة واما اخذ النقيض
سلبيا وفيه انه لا وجه وجبها لذلك السؤال اذ من البين ان بين الاشياء
والانسان تباينا جزئيا بل كليا وان اخذ النقيض عدوليا كما هو مدار اصل
الاشكال لان مرجع التباين الجزئى وهو التفارق في الجملة سالتان
جزئيتان ومرجع التباين الكلى سالتان كليتان فلا شبهة في صدقهما
بين الاشياء والانسان في نفس الامر اللهم الا ان يبنى الكلام على اعتبار

صدق كل واحد من الطرفين على شئ ما في نفس الامر في جميع النسب
الاربعة وفيه ما لا يخفى وايضا الجواب باخذ النقيض سلبا لا يدفع السؤال
بل يؤيده اذا النسبة بين النقيضين السلبين ههنا عموم وخصوص
مطلق لا تبين جزئي ضرورة انه يصدق كل ما ليس بشئ هو ليس بلا
انسان من غير عكس لان بعض ما ليس بلا انسان شئ قطعا وهو الانسان
نعم يرد الاشكال على هذه القاعدة بانها يقتضي ان يكون بين الشئ
واللا انسان مثلا عموم وخصوص من وجه مع ان بينهما عموم وخصوصا
مطلقا قطعا كما اورده بعض الفضلاء في موضعه مع ان كلامهم ليس
صريحا في القول بتلك القاعدة الكلية بل قال الكاظمي في جامع الحقايق
اعلم ان عين الاعم قد يكون اعم من نقيض الاخص مطلقا وقد يكون اعم
منه من وجه ثم يرد على ما ذكره من الدليل ان معنى قولهم بين نقيض
الاعم والاخص من وجه تبين جزئي ان بين نقيضيهما تقارقا في الجملة
مجردا عن خصوصية التباين الكلي والعموم من وجه بحيث يتحقق
في بعض المواد في ضمن التباين الكلي وفي بعضها في ضمن العموم من وجه
اذ لو كان بينهما تبين كلي مطلقا او عموم من وجه كذلك لا يقال بحسب
العرف ان بينهما تبانيا جزئيا بل يقال بينهما تبان كلي على الاول وعموم
من وجه على الثاني كما حققه بعض المحققين فالدليل المذكور لا يثبت
المدعى بالمعنى المتعارف ولهذا اخذ بعضهم في الدليل مقدمات اخرى
يدل على ذلك التفصيل كما هو المشهور فاندفع الاعتراض عليها بانها مستدركة
وكان المحشى ههنا تبع الاعتراض المذكور واخذ المدعى مطلق التباين
الجزئي سواء كان بالوجه المذكور او لا على خلاف التبادر وجعل ذلك
التفصيل امرا اذا ادعى هذا المعنى المدعى كما يستفاد من كلامه في بيان
النسبة بين نقيض المتباينين فلا تغفل (قوله وفيه نظرا لان معنى التباين
الجزئي آه) لا يخفى انه اراد على ما سبق من الجواب عن الاشكال
المورد على حصر النسب في الاربعة بالتباين الجزئي فالفصل بينه وبين
ذلك الجواب باقامة الدليل على اصل الدعوى والاشارة الى ما فيه
سؤالا وجوابا ليس على ما ينبغي ثم قوله والقول بان الاجتماع خارج آه

(ممنوع)

ممنوع لجواز ان يكون مفهوم العموم من وجه هو التفارق في الجملة المقارنة
للا اجتماع في الجملة كما ان مفهوم التباين الكلي هو التفارق في الجملة المقارنة
لعدم الاجتماع مطلقا على ما يتبادر من التعريفات الخارجة من بعض
تقسيماتهم واما الجواب الذي اختاره من ان المتق حصر الكليين في
معروضات النسب الاربعة لا حصر النسب في تلك الاربعة فانما يدفع
الاعتراض عن تقسيم المص ههنا لا عن تقسيم بعضهم النسب بين الكليين اليها
صريحا اللهم الا ان يقال اراد بهذا الجواب دفعه عن تقسيم المص لا غير
او حل تقسيم النسب الى الاربعة على تقسيم الطرفين الى اقسامهما مساحمة
وهو ركيك جدا (قوله فان بين نقيضيهما ايضا مبينة جزئية بمثل ما مر
من الدليل) هو ان يقال العينان المتباينتان يصدق كل منهما بدون الآخر
فيصدق كل من نقيضيهما بدون الآخر قطعا ضرورة ان يصدق كل من
العينين بدون الآخر يستلزم صدق نقيض الآخر معه بدون نقيضه
وفيه مثل ما مر سؤالا وجوابا اما الاول فهو ان يقال لان صدق احد
المتباين على شئ بدون الآخر حتى يلزم صدق نقيض الآخر معه لجواز ان
لا يصدق احد المتباينين على شئ في نفسه لاعم الآخر ولا بدونه لان مرجع
التباين الكلي سالبان كليتان وصدقهما لا يستدعي وجود الموضوع
كافي نقايض المفهومات الشاملة فان بين الاشئ والانسان مبينة كلية
بناء على ما صرحوا به من ان بين نقيض الاعم مطلقا وعين الاخص
مبينة كلية ولصدق المرجع فيهما ولظهور انتفاء نسبة اخرى من النسب
الاربعة بينهما مع انه ليس بين نقيضيهما وهما الشئ والانسان مبينة
جزئية بل عموم مطلقا ضرورة ان كل لا انسان شئ من غير عكس واما
الثاني فهو ان يجاب بتخصيص هذه القاعدة بغير نقايض المفهومات
الشاملة او بتخصيص قاعدة نقيض الاعم وعين الاخص به مع تخصيص
المرجع ومقسم النسب الاربعة بالكليين الصادقين على شئ في نفس الامر
ولا ينفذ ههنا اخذ النقيض سلبا اذا الاشكال وارد على هذا التقدير
ايضا كما لا يخفى ومنهم من اجاب بتقسيم المبينة الجزئية يصدق احد
المفهوميين بدون الآخر في الجملة يشتمل العموم المطلق وفيه انه خلاف

الظاهر المشعور لا يقال يرد الاشكال على هذه القاعدة بمثل الشيء واللا
 يمكن العام ايضا فانها متباينة كلياً بناء على ما صرحوا به من ان بين
 عين كل من المتساويين ونقيض الآخر مباينة كلية مع انه ليس بين
 نقيضيهما مباينة جزئية وكذا يرد الاشكال بمثل الشيء والاشياء بناء على
 ما صرحوا به من ان كل متناقضين متباينين متبايناً كلياً والجواب كالجواب
 لاننا نقول لانهم انتفاء المباينة الجزئية بين النقيضين ههنا بل حكم النقيضين
 كحكم العينين في المباينة الكلية فضلاً عن المباينة الجزئية اذا لاشيء
 والممكن العام كالشيء واللا يمكن العام بعينه وكذا الاشياء والاشياء كالشيء
 والاشياء بالتفاوت (قوله وقد يقال الجزئي آه) لا يخفى عليك ان عدم
 التعرض لاطلاق الكلّي على معنى آخر يدل على ان للكلّي معنى واحداً
 وهو الكلّي الحقيقي وللجزئي معنيان احدهما حقيقي والاخر اضافي كما
 يستفاد من ظاهر كلام المحقق الرازي في شرح المطالع حيث قال فههنا
 ثلاثة مفهومات الجزئيان والكلّي والحق ان للكلّي ايضاً معنيين
 احدهما حقيقي والاخر اضافي على ما يستفاد من كلامه في شرح الرسالة
 وذلك لان الجزئي الاضافي لا بد له من مضاد يف وهو ليس عين الكلّي
 الحقيقي ضرورة ان المعتبر في الجزئي الاضافي ان يكون مندرجاً بالفعل
 تحت شيء آخر ويمكن اندراجها تحت شيء في نفس الامر ومن البين ان
 مضاد هذا المفهوم ما كان شيء آخر مندرجاً تحته بالفعل او يمكن
 اندراجها تحته والكلّي الحقيقي اعم من ذلك كما في الكليات الفرعية كذا
 افاده المحقق الشريف في حاشية المطالع وفيه بحث وهو ان ما ذكره
 انما يدل على ان مضاد الجزئي الاضافي مفهوم آخر غير الكلّي الحقيقي
 بل اخص منه وهو لا يستلزم ان يكون ذلك المفهوم اخص معنى اللفظ
 الكلّي لانه لما كان الكلّي الاضافي اخص من الكلّي الحقيقي جاز ان يكون
 اطلاق الكلّي عليه لكونه فراداً من الكلّي الحقيقي لا بخصوصه فلا يلزم
 تعدد المعنى مع كونه خلاف الاصل بخلاف الجزئي الاضافي فانه اعم
 من الجزئي الحقيقي فلا يمكن اطلاقه عليه الا بخصوصه فيلزم هناك
 تعدد المعنى حقيقة او محازاً فافهم (قوله لا مطلقاً آه) ليس المراد بالاخص

ههنا مطلق الاخص الشامل للاخص من وجه حتى يكون احد
 المفهومين اللذين بينهما عموم وخصوص من وجه جزئياً اضافياً للآخر كما
 زعمه صاحب الكشف وتبعه الكاتب على ما نقله المص في شرحه للرسالة
 بل المراد هو الاخص مطلقاً كما هو المتبادر من الاخص وان اطلق وهو
 المختار عند المحققين (قوله اذ قد علم انتفاءه) اورده عليه بان المراد بالاخص
 ههنا ما تناول الجزئي الحقيقي والذي علم انتفاؤه في بحث النسب ما يخص الكلّي
 فإما ريد به ههنا ليس عين ما علم بل اعم منه وينقدح من هذا ان تعريف
 الجزئي الاضافي بالاخص بعد بيان العموم والخصوص في الكليات ليس
 على ما ينبغي لايهامه كون المراد بالاخص ههنا ما يختص به ويمكن دفعه
 بانه وان كان المذكور صريحاً في ما هو النسب في الكليات لكن يعلم بالقياس اليها
 النسب في مطلق المفهومات بادن توجه فانه اذا علم ان الكلّي الاخص من
 كلّي آخر مطلقاً ما كان ذلك الكلّي صادقاً على جميع افراده من غير عكس
 علم ان مطلق الاخص من شيء مطلقاً ما كان ذلك الشيء صادقاً على نفسه
 او على جميع افراده مع صدقه على شيء آخر وعلى هذا القياس سائر
 النسب واما التعريف بمطلق الاخص بعد بيان النسب الى الكليات فينبغي
 على ان بيان النسب بين هذا المعنى والمعنى الاول بان الثاني اعم من الاول
 قرينة واضحة على ما هو المراد فلا يهام ولولا ان المشهور في هذا المقام
 بيان النسب بين معنى الجزئي بالعموم والخصوص لما بعد حل قوله وهو اعم
 على ان المراد بالاخص ههنا اعم مما ذكره في بحث النسب ان يكون اصريح
 في دفع الابهام (قوله قال بعض الفضلاء هو صاحب القسطاس في
 شرحه) واعلم انه يرد ايضا ان هذا التعريف لا يصدق على فرد الكلّي
 المنحصر فيه بالنسبة اليه كالذات المقدسة بالنسبة الى مفهوم الواجب
 بالذات والقديم بالذات اذ ليس اخص منه بل هو مساو له على ما اشرنا
 اليه سابقاً مع انهم عدوه جزئياً لا يجري الحكم اليه اذا جعل موضوعاً
 كافي المسائل الالهية اللهم الا ان يقال المراد بجزئيات الموضوع في باب
 القضايا ما يطلق عليه الجزئي سواء كان جزئياً حقيقياً او اضافياً والمفرد
 المذكور جزئي حقيقي فيها لذلك المفهوم وان لم يكن اضافياً بالنسبة

اليه (قوله يريد به ان يقع موضوعه آه) اي يقع موضوعا حقيقيا فيها
لا ذكر ياله فيها فلا يتوجه انه لا يتناول بظاهره الجزئيات الحقيقية اذ لا
يصح وقوعها موضوعا في قضية موجبة كلية بل في قضية شخصية ولا
يحتاج الى ان يحاجب بانه اراد بالكلية اعم من الكلية حقيقة وما يقوم مقامها
من الشخصية لانتاجها بحسب اللفظ في كبرى الشكل الاول على ما هو
المشهور في مثل هذا المقام ثم الاولى في قوله لاني قضية مطلقة ان يقال
لاني قضية مطلقة والا لكان المباني للشيء والاعم منه جزئيين له ولاني
موجبة مطلقة والا لكان الاعم من الشيء جزئيا له (قوله نعتي بج
ما صدق عليه ج بالفعل آه) اراد بما صدق عليه ج ما صدق ج على
نفسه كالجزئيات الحقيقية او على كل ما صدق عليه كالكليات الصادقة
معها على افرادها سواء كان نفس ج كما يقال كل ج ج او غيره اخص
منه او مساويا له فعلى هذا يكون قوله من جزئيات ج مخترجا لفهوم ج
ويبقى ما يساويه داخلا فيه وقوله بالفعل اشارة الى ان المختار عنده
مذهب الشيخ في عقد الوضع لامذهب الفارابي كما صرح به هناك
وقوله في الذهن او في الخارج اشارة الى ان انقسام القضية الى
الحقيقية والخارجية والذهنية انما هو باعتبار عقد الحمل واما عقد
الوضع فهو في جميع الاقسام اعم من ان يكون خارجيا او ذهنيا فليأمل
ثم اللفظ من قول صاحب القسطاس مع ان الحكماء عدوه من الجزئيات آه
ومن قول المحقق الشيرازي اشتهر في موضوعات القضايا عدد احد
المتساويين جزئيا اضافة لآخر انهما وجدوا هذا العدس بمحامين فعمل
ذلك اشارة الى ما ذكره صاحب القسطاس في بيان فائدة القيود المعتمدة
في موضوعات القضايا على ما افاده المحشى بعيد جدا مع انه يجوز
ان يكون المراد باخراج مسمى ج في بيان قيد الجزئيات اخرجه مثلا فيشمل
المساوي ايضا كما يدل عليه ما قال الشيخ في الشفاء في تحقيق المراتب
على ما نقله المحشى بقوله لكن الشيخ في الشفاء آه لترتيب عد المساوي
من الجزئيات (قوله لان كل جزئي حقيقي آه) عدل عما استدلوا به
في هذا المقام من ان كل جزئي حقيقي مندرج تحت الماهية المعرات

(عن)

عن الشخصات لورود المنع عليه مستندا لجواز ان يكون بعض الجزئيات
الحقيقية بسيطا لماهية كلية له كذات الواجب تعالى والشخص
وغيرهما ولا بد لني ذلك من دليل واما ما وردوا عليه من النقص بذات
الواجب بناء على ما صرحوا به من انه بسيط ليس له ماهية كلية بل تشخصه
عين ذاته كما ان وجوده وسائر صفاته كذلك على ما حقق في محله فهو
مدفوع بالانتم ان ذاته جزئي حقيقي لجواز ان يكون حصوله في العقل
على وجه يمنع من وقوع الشركة بين كثيرين محال بل لا يمكن حصوله
فيه الا بوجوه كلية وما قال بعضهم في رده من ان لا نعتي بالجزئي الحقيق
الامالو حصل في العقل بحقيقته لكان مانعا من وقوع الشركة سواء
كان حصوله فيه بحقيقته ممكنا او ممثلا ومن البين ان هذا صادق
على ذات الواجب مع ان تمتنع الحصول فيه انما هو كنهه لاذاته بخصوصه
على وجه يمنع من وقوع الشركة منظور فيه اما او لا فلا نالنا
ان معنى الجزئي الحقيقي ذلك بل معناه ما كان حصوله بحقيقته في العقل
بحسب نفس الامر مانعا من وقوع الشركة بين كثيرين واما ثانيا فلجواز
ان يكون حصول ذات الواجب بحقيقته في العقل محال مستلزما بحال
آخر هو عدم منعه من وقوع الشركة فيه واما ثالثا فلجواز ان يكون
حصوله فيه على وجه يمنع من وقوع الشركة فيه محالا مطلقا سواء
كان بالكنه او لا وقوله واقلها الشيء والممكن العام الاظهر فيه ان يقال
واقلها مفهوم الجزئي الحقيقي بل مفهوم المفهوم فافهم (قوله اي
الكثيرين آه) هذا التفسير بظاهره انما يصح اذا كان المراد بالمقولية
المقولية بحسب فرض العقل كما ان المعتبر في مفهوم الكل والجزئي
هو الصدق الفرضي على ما عرفت سابقا واما اذا كان المراد امكان
المقولية في نفس الامر كما سيحققه فلا يصح لعدم صدق التعريف
على الاجناس التي لا يمكن صدقها على ذوى العقول كاجناس الاعراض
مطلقا فاللفظ تفسير الكثرة بالكثير سواء كان من ذوى العقول او لا
(قوله فيه بحث اما او لا آه) اللفظ ان البحث الاول معارضة لقوله
اذ ليس المراد بالمقولية على كثيرين آه والثاني منع لمقدمة دليله ويؤيده

قوله بعد البهين ومن ههنا يتقدح الى قوله لا الفرضيات وح رد
على الاول انا لانم بطلان دخول الكليات بالنسبة الى الامور المبينة لها
في التعريف بل يجوز ان يكون كل كلى جنسا باعتبار مقولته فرضا
على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب ما هو كما هو مقتضى التعريف
على التقدير المذكور بل فرد الكليات الخمس باعتبارات مختلفة
فرضية و يؤيده ما اشتهر من ان تقسيم الكلى الى الكليات الخمس
اعتباري والامتيار بين الاقسام انما هو باعتبار قيود الحيثية في
مفهوماتها لاجتماعها في مادة واحدة اللهم الا ان يقال اجتماعها في
مادة بحيث يكون جميعها متساوية متلازمة بحسب الصدق مستبعد
جدا ويحتمل ان يكون البحث الاول منعاً لبطلان اللازم من نفي عدم
ارادة المقول على كثيرين بالفعل واثاني منعاً لمقدمة دليله وكان قوله
في آخر الكلام فتأمل اشارة الى ذلك ثم يرد على ما يقال انه لو سلم ان
معنى المقول على كثيرين ما يمكن فرض صدق مقولته على كثيرين كما
هو معنى الكلى فلا شك انه حد للكلى مشتمل على التفصيل والكلى
محدود بمحمل فهو مفرد والمقول على كثيرين مركب والجنس لا يكون
الامفردا فذكر الكلى لكونه جنسا و ذكر المقول على كثيرين
ليتعلق به قوله المختلفة الحقايق في جواب ما هو (قوله وما يقال
من ان الجزئى آه) رد عليه معارضة ان الكلى محمول على الجزئى
الحقيقى ايجابا بديهية و تنافا كقولنا زيد انسان وهو يدل على كون
الجزئى الحقيقى محمولا على الكلى ايجابا ضرورة ان الحمل هو الاتحاد
وهو من الطرفين ونقضاً بانه لو تم لدل على بطلان حمل الكلى على
الجزئى الحقيقى بل على الكلى ايضا ايجابا كما لا يخفى ومنعاً انه ان اراد
بالنفس النفس من جميع الوجوه فختار ان الجزئى الحقيقى يحمل على
غيره بحسب المفهوم والاعتبار وتنع امتناعه لجواز اتحاد المفهومين
المتغايرين في نظر العقل بحسب الخسارح وان اراد النفس بوجه
ما تختار ان يحمل على نفسه ولا استحالة فيه اذ يكفي في النسبة التغاير
الاعتباري وكان في تقرير النظر المذكور ايماء الى جميع ذلك فلا تغفل
(قوله وقوله المختلفة الحقايق) قد حقق ان كل كلى له افراد في نفس

(الامر)

الامر نوع بالقياس الى حصصه المضافة الى تلك الافراد وان كان
بالقياس الى تلك الافراد واحداً من الاقسام الباقية مثلاً الحيوان
جنس بالقياس الى الافراد الانسانية والفرسية ونوع بالقياس الى
حصصه المضافة اليها وكذا الكلام في الناطق والضاحك والماشي
فلا بد من اعتبار قيد الحيثية في تعريف كل منها احترازاً عن مادة الاجتماع
من حيث هي فرد للمعد المعروف بهذا التعريف كما في تعريف المفهومات
الاضافية ففي قوله يخرج الانواع الحقيقية مسامحة كما لا يخفى (قوله
فيكون جواباً للسؤال عن الماهية) يشير الى ان في عبارة التعريفين
تسامحاً والمراد بالجواب عن الماهية وعن بعض المشاركات او عن كل
المشاركات هو الجواب للسؤال عن الماهية وعن بعض المشاركات او
عن كلها بما هي كما لا يخفى ثم ههنا بحثان احدهما ان تعريف الجنس
القريب صادق على البعيد لان الجنس البعيد كالجسم النامي يصدق عليه
ان الجواب عن السؤال عن الماهية كالانسان وعن بعض المشاركات
فيه كانبئات بما هو عين الجواب للسؤال عن تلك الماهية وعن مجموع
المشاركات فيه بما هي لان الجواب للسؤال عن الانسان وعن مجموع
المشاركات في الجسم النامي هو جسم النامي قطعاً وهو الجواب للسؤال
عنه وعن النبات قطعاً وكذا الكلام في سائر الاجناس البعيدة فالتقص
التعريفان طرداً وعكساً وجوابه ان المراد بكل المشاركات الكل
الافرادى لا المجموعى والمعنى ان الجواب للسؤال عن الماهية وعن
بعض مشاركتها يكون عين الجواب للسؤال عنها وعن كل واحد من
مشاركاتها فرادى او المراد بالبعض كل بعض لابعض ما اى
يكون الجواب للسؤال عن الماهية وعن كل بعض من المشاركات عين
الجواب للسؤال عن الماهية وعن مجموعها او كل واحد منها دفعة
واحدة ومن البين انه لا يصدق شئ من هذين المعنيين على الجنس البعيد
كما يظهر بادن تأمل وكان قوله في بيان تعريف الجنس البعيد اذ ليس
جواباً عنه وعن الاجسام النامية اشارة الى التوجيه الاول وثانيهما ان
بعض المشاركات وكل المشاركات يقتضيان تعدد المشاركة فلا يصدق
التعريف على جنس قريب يكون تحتها نوعان فقط وجوابه انا لانم

اقتضاء البعض والكل تعدد المضاف اليه بحسب نفس الامر كافي المسائل
الالهية الباقية عن الكل المتحصص في فرد على ما اشرنا اليه سابقا مع
ان تحقق الجنس القريب المشتمل على نوعين فقط ممنوع ومادة النقض لا بد
ان يكون متحققا في نفس الامر على ما لا يخفى (قوله والثاني النوع)
انما قدم الجنس على النوع و آخر الفصل عنه مع انهما جزآن عنه لان
بيان المعنى الثاني للنوع يتوقف على الجنس و بيان احكام الفصل
من التكوين والتقسيم يتوقف على النوع ايضا ولان اعمية الجنس يقتضى
تقديمه واتمية النوع يقتضى تقديمه كما هو المشهور ثم الظمن (قوله بالقياس
الى ما مر آه) ان قوله المتفقة الحقيقة يخرج الجنس وفيه ان الجنس يقال
على الكثرة المتفقة كما يقال كل انسان حيوان وان لم يكن مقولا عليها
في جواب ما هو فجرد اتفاق الحقيقة لا يخرج الجنس وان كان له مدخل
في اخرجه والحق ان الذى يخرج مجوع القيد بناء على ان المتبادر
من المقولية هو المقولية بالذات كما ذكره المحشى او المتبادر من المقولية
على الكثرة المتفقة الحقيقة المقولية عليها فقط كما يمكن ان يقال
(قوله الماهية اى الامر الكلى آه) للماهية معنيان مشهوران احدهما
ما به الشئ هو هو والاخر ما يجاب به عن السؤال بما هو وهى بالمعنى الاول
لا يستلزم الكلية اصلا فضلا عن دلالتها عليها التزاما لصدقها على
الجزئيات الحقيقية فهى لا يخرج الشخص و بالمعنى الثانى يخرج الشخص
والصنف ايضا اذ لا يصح ان يجاب بشئ منهما عن السؤال بما هو وعلى
ان الدلالة الالتزامية مشهورة في التعريفات فكيف يفسر الماهية بالامر
الكلى ولو فرض كونها دالاعليها التزاما والحق ان الماهية ههنا بالمعنى
الثانى ولا حاجة الى قيد آخر لاجل الصنف وفى آخر كلامه
في بعض النسخ ما يدل على ذلك وللتنبه على هذا حذف المص
عن التعريف قيد الاولية ولم يذكر قيدا آخر (قوله فان امرا اذا
ثبت للعام والخاص آه) هذه المقدمة مشهورة فيما بينهم لكنها منطوية فيها
سواء كان اريد بالاولية ساب الواسطة في الثبوت او في العروضا وفي
الاثبات اما على الاولين فلان العام والخاص كالحيوان والانسان موجودان

(وجود)

بوجود واحد فكيف يكون ثبوت شئ لاحدهما علة لثبوت الآخر
ولا بد في الواسطة في الثبوت والعروض ان يكون علة لذى الواسطة
على ما حقق في محله و اما على الثالث فلجواز ان لا يكون شئ منهما
واسطة في الاثبات للآخر بان يكون كلاهما بديهما ولجواز العكس بان
يكون ثبوت الشئ للعام نظريا مكتسبا من ثبوت الخاص وما ذكر وافي
بيان تلك المقدمة من ان الحيوان ما لم يصير انسانا لم يكن محمولا على
زيد فان الحيوان الذى ليس بانسان لا يحمل عليه اصلا غير مستقيم
لان عدم محولية الماهية بشرط لا شئ على شئ لا يستلزم محوليتها
بشرط شئ فقط عليه لجواز حملها عليه لا بشرط شئ ايضا (قوله
لكنه يخرج عنه النوع السافل آه) فيه انه يجوز ان يكون تسميته
بنوع الانواع بمعنى اندراجها تحت الانواع لا بمعنى كون النوعية بالقياس
اليها وكذا الكلام في جنس الاجناس فلا اشكال وكان في قوله فالاولى
ان يعتبر آه اشارة الى هذا التوجيه (قوله لتصادقهما في الانسان آه)
التمثيل بالحيوان والانسان ههنا مبنى على انهم رتبوا الكليات الذاتية
بحسب الفرض فوضعوا الانسان ثم الحيوان ثم الجسم النامى ثم الجسم
المطلق ثم الجوهر ليتهاهم التمثيل في باب الكليات والافلاطون
على الذاتيات متعسر بل متعذر فيجوز ان لا يكون الانسان نوعا حقيقيا
ولا الحيوان جنسا بل يكون كل منهما خاصة او عرضا عاما وكذا
الكلام في النقطة لجواز ان يكون خاصة او عرضا عاما فليأمل (قوله
وتفارقهما في الحيوان آه) قد صرحوا بان كل كلى له افراد في نفس
الامر نوع حقيقى بالقياس الى حصصه كما اشرنا اليه سابقا وعلى هذا
لا يتصور صدق النوع الاضافى بدون الحقيقى في الحيوان ولا في غيره
من المواد نعم يصدق النوع الاضافى على مثل الحيوان بالقياس الى افراده
الحقيقية ولا يصدق النوع الحقيقى عليه بالقياس اليها لکن الافتراق على
هذا الوجه لا يكتفى في العموم والخصوص على الاصطلاح المشهور
في النسب الاربع على ما عرفت فالحق على هذا ان النسبة بينهما عموم
وخصوص مطلقا والحقيقى اعم من الاضافى على عكس ما اختاره القدماء
لان كل اضافى حقيقى ولو بالقياس الى حصصه من غير عكس كافي المفهومات

الشاملة على ما لا يخفى (قوله اما الاول فلا تفارق آه) يعني ان افراد
النقطة متفقة في الحقيقة التي هي مفهومها وقد عرفت ان هذا محل
تأمل لجواز ان لا يكون افرادها متفقة الحقيقة بل يكون كل منها نوعا
محصرا في فرد كما جوز في القول العشرة على وجهه ولو سلم اتفاقهم في
الحقيقة فيجوز ان يكون حقيقتها اشياء اخر غير النقطة ثم يمكن تضعيف
الوجه الاول معنى من وجهي الثاني بغير ما ذكره وهو انه لم يقيموا
برهاننا على حصر الجنس العالي في المقولات العشرة فيجوز ان يكون
النقطة مندرجة تحت جنس عال ايضا ويمكن ايضا تزييف مذهب
القدماء انه يجوز ان يكون بعض الانواع مركب من امرين متساويين
فلا يكون تحت جنس اصلا (قوله ثم الاجناس تترتب متصاعدة آه)
هذا اذا اعتبر الترتيب من المضاف اليه الى المضاف واما اذا اعتبر
من المضاف الى المضاف اليه فترتيب الاجناس على سبيل التنازل
وترتيب الانواع على سبيل التصاعد مثلا اذا قلنا جنس و جنس جنس
وجنس جنس جنس فان اعتبر الترتيب من اللاحق الى السابق كان
متصاعدا واذا اعتبرنا من السابق الى اللاحق كان متنازلا واذا قلنا
نوع ونوع نوع ونوع نوع نوع فالامر بالعكس والثاني اولى كما
لا يخفى (قوله فظ عبارة المص آه) فيه انه يحتمل ان يكون المق تقسيم
الفصل المميز عن المشتركات الجنسية بقرينة الاقسام بناء على ان
وجود الفصل المميز عن المشتركات الوجودية ليس امرا محققا بل هي
مجرد احتمال على تقدير القول بإمكان تركيب الماهية من امرين متساويين
بخلاف الفصول المميز عن المشتركات الجنسية فيكون تخصيص الكلام
بها لزيادة الاهتمام بالماهية المحققة الوجود ويحتمل ان يكون المق تقسيم
مطلق الفصل استقراء بناء على ان مجرد احتمال الفصل المميز عن
المشاركات الوجودية لا يقدح في صحة التقسيم الاستقرائي لمطلق
الفصل الى القريب والبعيد المميزين عن المشاركات الجنسية ولا في صحة
التعريفين الخارجين لمطلق الفصل القريب والبعيد (قوله وفيه نظر
اذ لو كان آه) يمكن دفعه بان مراد القائل المذكور ان اعتبار القرب
والبعد بالقياس الى ماهية واحدة لا يجري الا في الفصول المميزة عن

(المشاركات)

المشاركات الجنسية وما ذكره من فرض تركيب الجنس من امرين متساويين
تارة وفرض تركيب النوع منهما تارة اخرى انما في الماهيتين في حالتين
كما انه لو قيل في اجزاء الجنس المركب من امرين متساويين انها قريبة
بالقياس الى ذلك الجنس وبعيد بالقياس الى نوعه كان القريب والبعيد
بالقياس الى ماهيتين في حالة واحدة لا يقال عدم جريان القرب والبعد
بالقياس الى ماهية واحدة في الفصل المميز عن المشاركات الوجودية
لا يقتضي عدم جريانها فيه مطلقا ولو سلم فانما يلزم عدم صحة تقسيم
الفصل المميز عن المشاركات الوجودية اليهما لاعدم صحة تقسيم مطابق
الفصل اليهما لا نقول لما كان اعتبار القرب والبعد بالقياس الى ماهية
واحدة جاريا في الفصول المميزة عن المشاركات الجنسية كالناطق والحساس
بالنسبة الى الانسان فلو قسم مطلق الفصل الى القريب والبعيد لامكن
ان يذهب الوهم الى ان اعتبارهما كذلك جار في الفصل المميز عن
المشاركات الوجودية ايضا ولدفع ذلك الوهم خص التقسيم بالفصل
المميز عن المشاركات الجنسية تنبيهنا على ذلك وكان قوله في تحقيق المقام
ابحاث طويلة اشارة الى تحقيق القول بتركيب الماهية من امرين متساويين
وما يرد على ما استدلو به على بطلانه من وجوه الاعتراض (قوله
فانه يحصل بانضمامه اليه قسم) يريد ان اطلاق المقسم على الفصل يحتمل
ان يكون من التقسيم بمعنى تحصيل قسم فيكون فصل واحد مقسما اي
محصلا لقسم باعتبار انضمامه الى الجنس ويحتمل ان يكون من التقسيم بالمعنى
المشهور وهو ضم قبود مخالفة الى المقسم وحاصله تحصيل قسمين لكن
على هذا الاصح جعل فصل واحد مقسما لا باعتبار انضمامه اليه وجودا
وعدمه يحصل بانضمام وجوده اليه قسم وبانضمام عدمه اليه قسم آخر
فيكون محصلا لقسمين (قوله والمقوم للعالي مقوم للسافل آه) اذ المراد
بالمعاني اعم من الجنس العالي والنوع العالي وكذا الكلام في السافل
بل المراد بالعالي الفوقاني ومن السافل التحتاني ليشمل المتوسطات ايضا
ثم هذه الدعوى ظاهرة فان اريد بالمقوم مطلق الداخل بما ذكره المحشي
من ان جزء الجزء جزء واما اذا اريد به الفصل الداخل كما هو الظ

في هذا المقام فلا يثبت ذلك ما لم ينضم اليه ان الفصل المميز للعالي من جميع
 ماعداه فصل مميز للسافل عن بعض ماعداه وفيه تأمل (قوله اي كلياً
 او بالمعنى اللغوي آه) يعني لو اريد بالعكس معناه الاصطلاحي لم يصح
 نفيه ظاهر الان العكس الاصطلاحي للموجبة الكلية موجبة جزئية لازمة
 لها فلا يمكن صدقها بدون عكسها بل لابد من تأويل مجازي هو حل
 العكس على المعنى الاعم من الكلي والجزئي وتقييده بالكلي ليصح النفي
 ويؤيده ما وقع في بعض عباراتهم من التصريح بقيد الكلي حيث قالوا
 من غير عكس كلي ولو اريد معناه اللغوي صح نفيه ظاهر الان العكس
 اللغوي لا كلية كلية لكن حل اللفظ المصطلح على المعنى اللغوي بعيد
 جداً (قوله والا لكان الكل جزء الجزء آه) حاصله ان ما كان كل جزء
 له جزء لشيء اخر لابد ان يكون مجموع جزء ذلك الشيء او عينه كالحيوان
 بالنسبة الى الانسان والحيوان الناطق بالنسبة اليه وذلك لان مجموع
 الشيء عين جميع اجزائه بديهية فلو كان ذلك الشيء المنسوب اليه
 مشتملاً على جزء ليس جزء للشيء المنسوب كان جميع اجزائه جزء له
 فيكون مجموع جزءه جزءاً ولو لم يشتمل على ما ليس جزءه كان جميع
 اجزائه عينه فيكون مجموع عينه ايضاً لكن احتمال العينية بطهنا
 ضرورة مغايرة العالي للسافل فيكون جزءه هف ويمكن ان يقال لكن
 احتمال الجزئية بطهنا ضرورة ان كل جزء للعالي جزء للسافل كما بين
 فيكون عينه قطعاً هف وهذا التقرير احق بسياق الكلام والاول ادق
 وعلى التقديرين يتم الكلام لو حل المقوم على مطلق الداخل اما لو حل
 على الفصل الداخل كما هو المتبادر ففيه تأمل لابدله من بيان فتأمل
 (قوله وهذا اولى من تعريفه آه) انما قال اولى لانه يمكن توجيه هذا
 التعريف بان المراد من النوع مطلق المفهوم لكنه خلاف الظ وفيه
 بحث اذ الكلام ههنا في اقسام الكلي بالقياس الى تمام ماهية ما تحته
 من الجزئيات كما هو المشهور فالخاصة الخارجية من تقسيم خاصة النوع
 والتعريف المذكور منطبق عليه قطعاً وان كان مطلق الخاصة اعم فامر
 الاولوية بالعكس مع ان بعضهم اصطالحوا على ان الخاصة مطلقاً

(محصرة)

محصرة في خاصة النوع كما صرح به المص في شرح الرسالة ولكل
 واحد ان يصطلح على ما يشاء ووح بناء التعريفين على الاصطلاحين فلا
 منية لاحد هما على الآخر وايضاً انطباق التعريف الاول على
 الاصطلاح المشهور غير ظاير ايضاً اذا المتبادر من الحقيقة هو الماهية الموجودة
 في الخارج فيخرج عنه خواص المفهومات الاعتبارية كفهوم الواجب
 وغيره ولا بد من تأويلها الى مطلق الماهية حتى ينطبق على الاصطلاح
 المشهور او الى الماهية النوعية حتى ينطبق على الاصطلاح الغير المشهور
 (قوله الخاصة التي هي قسيمه آه) يمكن بناء الكلام على ما ذهب اليه بعضهم
 من ان الخاصة التي هي احدى الكليات الخمس اعم من المطلقة والاضافية
 وحل قوله فقط على الحصر الاضافي دون الحقيقي بناء على اعتبار قيد
 الحثية في التعريفات كما سيجي تحقيقه فان قلت المتبادر من قوله فقط
 الحصر الحقيقي قلت المتبادر من الاختصاص ايضاً الاختصاص الحقيقي
 فلا وجه لتخصيص الاعتراض بتعريف المص (قوله فلا يكون
 القسمة حقيقية آه) فيه انه لا محذور في القسمة الاعتبارية بناء على
 امتياز الاقسام بقيود الحثية كما هو شأن ساير التقسيمات الاعتبارية ولا بد
 من جعل هذا التقسيم اعتبارياً سواء كان اعتبار الخاصية الاضافية
 من الاقسام او لا لاجتماع الخاصة والعرض العام في الماشي مثلاً على
 التقديرين وان كان بالقياس الى ماهيتين ولما صرحوا به من اجتماع
 الكليات الخمس في مادة واجتماع النوع مع كل واحد من الاربعة الباقية
 باعتبار الحصص فتدبر (قوله فان ما يمنع انفكاكه عن الماهية الموجودة
 آه) يريد ان مراد المص من الشيء في تعريف اللازم هو الماهية
 الموجودة مطلقاً بناء على ان الشئية تساوق الوجود المطلق كما يشير
 اليه انفاً من الماهية في القسم الاول هو الماهية من حيث هي ومن
 الوجود في القسم الثاني احد الوجودين الخارجى والذهنى بخصوصه
 فالقسم لازم الماهية الموجودة مطلقاً والاقسام هي لازم الماهية
 من حيث هي هي ولازم الماهية الموجودة في الخارج من حيث
 هي موجودة فيه ولازم الماهية الموجودة في الذهن من حيث

هي موجودة فيه فيرجع هذا التقسيم الى ماهو المشهور من تقسيم اللازم الى الاقسام الثلاثة الا انه اقتصر في العبارة فعبّر عن القسمين الآخرين بعبارة واحدة ويرد عليه ان المص ذكر في شرح الرسالة في توجيه هذا التقسيم ان التقسيم لازم الماهية اعم من ان يكون لازم الماهية من حيث هي هي او لازم الماهية المأخوذة مع عارض من عوارضها والقسم الاول لازم الماهية من حيث هي هي والقسم الثاني لازم الماهية المأخوذة مع عارض عن عوارضها ومثل القسم الذي هو الوجود بالسواد الحبشي على قياس ما نقل من بعضهم ولا يخفى ان هذا التوجيه يأبى عن حل كلامه ههنا على التقسيم الثلاثي المشهور مع كونه خلاف ما ينادر منه بل الحق حله على التقسيم الثنائي اللازم كما حل كلام ذلك البعض عليه على ما ستعرفه (قوله وانت تعلم ان السواد آه) يمكن توجيه الكلام المذكور وهو كلام المحقق الرازي في شرحه للرسالة الشمسية بأنه اراد بلازم الماهية الذي هو المقسم لازم الماهية الموجودة مطلقا سواء كانت ماهية نوعية او صنفية او غيرهما وبلازم الماهية الذي هو القسم الاول لازم الماهية من حيث هي هي وبلازم الوجود لازم احد الوجودين بخصوصه على قياس ما ذكره في توجيه كلام المص ههنا ومن البين ان السواد الحبشي الذي هو ماهية صنفية من قبيل لازم الوجود الخارجى كالخيزر للجسم وعلى هذا لا غبار على تلك العبارة الا في قوله وتشخصه وامله اراد به مطلق التعيين اللازم لاحد الوجودين بخصوصه وفائدة التنبيه على ان المراد من الوجود خصوص احد الوجودين فكأنه قال بخصوصه ولعمري ان كلام هذا المحقق انسب بالجملة على التقسيم الثلاثي المشهور كلام المص (قوله فالتحقيق انه يريد آه) وفيه نظر لانه ان اراد بلازم الشخص لازم الشخص من حيث هو شخص كما يدل عليه قوله فيما بعد او الشخص من حيث هو شخص لم يكن السواد الحبشي داخلا في لازم الوجود بل لم يكن التقسيم حاصرا لجوانب ان لا يكون اللازم لازم النوع ولا لازم الشخص من حيث هو شخص بل يكون لازم صنف من الاصناف كالمثال المذكور وان اراد لازم الشخص مطلقا كما شامل لللازم النوع ضرورة ان لازم النوع لازم لكل شخص منه على ان القول يكون صنفية الحبشي

(من جملة)

من جملة ما اعتبر في تشخصه ظاهر المنع فالاولى في توجيه كلامه ان يحمل على ما ذكره المص في شرح الرسالة بان يقال انه اراد بلازم الوجود لازم الماهية النوعية المأخوذة مع عارض من عوارضها وبالشخص مطلق التعيين اللازم للمقيد بالعارض وبلازم الماهية لازم الماهية النوعية مطلقا وبالمقسم اعم منهما ولحمل تحقيقه على هذا المعنى مساغ فان قلت لازم الماهية بالمعنى الاعم من ذلك يتناول العرض المفارق لان كل عرض مفارق متمتع الانفكاك عن الماهية المأخوذة مع عارض من عوارضها كقارنتها لعله ذلك العرض المفارق فكيف يصح تقسيم الكل الى الخارجى عن الماهية الى لازم الماهية بهذا المعنى والعرض المفارق قلت هذا التقسيم ايضا اعتبارى وتقابل القسمين انما هو باعتبار قيد الحيثية فلا تغفل (قوله فيخرج من ليس له ذلك المزاج آه) هذا معنى على ان كل شئ تابع لمزاجه المخصوص لا يتخلف عنه وان سواد الحبشي لا يتخلف عن مزاجه وكلاهما ممنوع لابده من بيان الالهم الا ان يراد بالمزاج المخصوص الماهية المستلزمة للسواد ولو بانضمام عارض من عوارضه كقارنته علة السواد (قوله وان المراد بالسواد آه) حاصله ان المراد بالسواد الاسود بمعنى ما يقتضى طبعه ومزاجه السواد سواء اتصف بالسواد بان ارتفع المانع ايضا ولا بان لم يرتفع وانت تعلم بان حمل السواد والاسود على هذا المعنى ركيز جدا فالتعويل على توجيهه الثاني اعنى قوله على ان المريض آه وفيهما ما عرفت آنفا (قوله ثم البين له معنيان آه) يعنى كلام المص يوهم ان اللازم البين معنى واحد امر ددا بين ما يلزم تصويره من تصور الملزوم وبين ما يلزم من تصورهما الجزم باللزوم بينهما ولا غير البين معنى واحد هو ما لم يتصف بشئ من شتى الترديد وليس كذلك بل للبين معنيان احدهما الشق الاول والثاني الشق الثاني وكذا الغير البين معنيان احدهما خلاف الشق الاول والثاني خلاف الشق الثاني الا ان المص جمع بين معنى كل منهما اختصارا في العبارة ثم الظاهر ان قوله في بيان المعنى الثاني والنسبة بينهما اشارة الى ان في عبارة المتن تقديرا ضرورة ان تصور الطرفين غير كاف في الجزم بينهما بل لابد من تصور النسبة ايضا وفيه انه لا حاجة

الى التقدير لجواز ان يكون تصور الطرفين في اللازم البين بالمعنى الثاني مستلزما لتصور النسبة ايضا فيكون مستلزما للجزم باللزوم بينهما لان مستلزم المستلزم مستلزم فتم التعريف بلا تقدير (قوله وانما يظهر عمومها اذا اعتبرناه) صرح المصنف في شرحه للرسالة باعتبار هذا القيد في مفهوم البين بالمعنى الاخص ليظهر النسبة بالعموم والخصوص بينهما وفيه انه مع بعده عن العبارة ومنافاته لما اشتهر من اعتبار هذا المعنى في الدلالة الاتزامية لا يكفي في ظهور تلك النسبة لان الحكم بهما موقوف على صدق الاخص بهذا المعنى على شئ في نفس الامر وهو ممنوع لجواز ان لا يكون شئ مما يلزم تصوره من تصور ملزومه بحيث يلزم من تصورهما الجزم باللزوم بينهما اللهم الا ان يحمل العموم والخصوص على ماهو بحسب المفهوم وقد اشار المحقق الشريف في حاشية المطالع الى توجيه اخر للنسبة المذكورة بان المراد من الجزم باللزوم في المعنى الاعم اعم من الجزم باللزوم في نفس الامر والجزم به في التصور ومن البين ان كل ما يلزم تصوره من تصور ملزومه يلزم من تصورهما الجزم باللزوم في التصور بينهما وفيه منع لجواز ان يكون تصور اللازم لازما لتصور الملزوم ولا يكون الجزم بهذا اللزوم لازما لتصورهما بل نظريا محتاجا الى وسط على ما لا يخفى (قوله ولم يعتبر في غير البين) فسر الكاتبى البين بالمعنى الاعم بما يكفي تصوره مع تصور ملزومه في الجزم باللزوم بينهما وغير البين المقابل له بما يقتضي الجزم باللزوم بينهما الى وسط واورد عليه ان تقسيم اللازم اليهما غير حاصر اذا الخديسات والتجزيات ونظايرهما وسائط بين القسمين فاجاب المصنف في شرح الرسالة بان المراد بكفاية تصور الملزوم واللازم في الجزم باللزوم بينهما عدم افتقاره الى الوسط بقربينة المقابلة فيندرج تلك الوسائط في البين وهو المطابق لما ذكره صاحب المطالع وشارحه حيث قال اللازم اما بواسطة او غيره وكلامه ههنا يدل على انها مندرجة في غير البين وفيه اشارة الى توجيه عبارة الكاتبى بوجه آخر وهو ان يحمل اعتبار الوسط في تعريف غير البين على انه واقع على سبيل التمثيل او بالمعنى اللغوي (قوله يدوم او يزول) اورد

(عليه)

عليه بعض الشارحين ان تقسيم العرض المفارق الى الدائم والزايل غير حاصر لخروج عرض مفارق يمكن صدقه على معروضه ولم يصدق عليه ابدا واولا لم يصدق عليه في بعض ازمته الوجود وبعد صدقه لم يفارقه ابدا وكلاهما مدفوعان اما الاول فبان وجود عرض مفارق كذلك ممنوع لجواز ان يكون الكليات التي يمكن صدقها على افرادها لا يصدق عليها بالفعل اصلا كالاعتناء ونظايرها ذاتيات لا افرادها الممكنة ومجرد الاحتمال العقلي لا يقدح في صحة التقسيم الاستقرائي ولو سلم فيجوز ان يكون المراد بالدائم هو الدائم وجودا او عدما ولو سلم فيجوز ان يكون المراد بالعرض المفارق ههنا ما كان عارضا معروضه بالفعل بناء على ان الكليات معتبرة بالقياس الى ماهية ما تحتها من الجزئيات بالفعل كما هو المتبادر من كلامهم واما الثاني فبان المراد بالدائم ما يدوم بعد عرضيه سواء كان دائما مادام الذات او لا على ما فسرته المحشى فلا اشكال (قوله اذا الدوام لا يخفى) اجاب عنه المحقق الرازي في شرح المطالع بان الدوام قد يخفى عن الضرورة في الجزئيات وانما لا يخفى عنها في الكليات فيجوز ان يثبت عرض مفارق دائما لجزئ من جزئياته مع امكان انفكاكه عنه ورده المحقق الشريف في حاشية المطالع بان اللزوم المذكور ههنا عبارة عن الضرورة بالمعنى الاعم ولا شك ان الدوام لا ينفك عن الضرورة بهذا المعنى مطلقا سواء كان في الجزئ او في الكلى والفرق المذكور على تقدير تمامه انما هو في الدوام بالقياس الى الضرورة الناشئة عن الذات على ما قالوا ثم اجابوا عن اصل الاشكال بان تقسيم العرض المفارق الى الدائم والزايل تقسيم عقلي لتجويز العقل ان يكون ما لا يمتنع انفكاكه عن الماهية ثابتا لها دائما لجواز انفكاكه الدوام عن الضرورة في بادى الرأي وان لم يكن جائزا في نفس الامر ولا يخفى ما فيه من التكلف فلا وجه توجيه المحشى ههنا ويؤيده انه لو حمل الدوام على الدوام المطلق لخرج عن القسمين ما يدوم بعد حصوله فلا يكون التقسيم حاصرا (قوله ومعرضه طبيعيا) قال بعض الشارحين الكلى الطبيعي ليس عبارة عن نفس المفهومات المعروضة للكليات بطريق الاشتراك او الوضع

العام والموضوع له الخاص بل عبارة عن مفهوم صادق عليها وهو مفهوم
معروض الكلية وح افراد الكلي الطبيعي هي بعينها افراد الكلي
المنطقي فلا وجه لاثبات وجود الكلي الطبيعي والتوقف في وجود
الكلي المنطقي (اقول) كان الكلي الطبيعي عبارة عن مفهوم كلي
صادق على معروضات الكلية كذلك الكلي المنطقي عبارة عن مفهوم
كلي صادق على مفهوم ما لا يتنوع نفس تصوره عن صدقه على كثيرين
وهو مفهوم ما وضع له لفظ الكلي وكذا الكلام في الكلي العقلي وعلى
هذا افراد الكلي الطبيعي ليست افراد الكلي المنطقي بل هو افراد
ما صدق عليه الكلي المنطقي لان مفهومه صادق على مفهوم ما لا يتنوع
وهو صادق على افراد يصدق عليها مفهوم الكلي الطبيعي نعم
افراد الكلي الطبيعي هي عين افراد الكلي لكن مفهوم الكلي
الطبيعي ليس مفهوم الكلي المنطقي بل فردة ثابتة وجود فرد الكلي
الطبيعي لا يكون اثبات وجود الفرد الكلي المنطقي بل اثبات وجود
فرد فردة هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام حتى يدفع الشكوك والاهام
واعلم ان المشهور فيما بينهم انما اذا قلنا الحيوان كلي فالحيوان من حيث
هو كلي طبيعي ومفهوم الكلي كلي منطقي والمجموع المركب منهما
كلي عقلي واورد عليه ان الكلي الطبيعي لو كان هو الحيوان
من حيث هو هو لكان الجنس الطبيعي ايضا هو الحيوان من حيث
هو هو فلا يكون فرق بين الكلي الطبيعي والجنس الطبيعي الا في
بعض الافراد ومن البين المكشوف على من تتبع كلامهم ان بين افراد
الكلي الطبيعي وافراد الجنس الطبيعي مطلقا فرقا ولو بالحيثية فالحق
ان الحيوان من حيث هو هو معروض للكلية كلي طبيعي ومن حيث
هو معروض للجنسية جنس طبيعي ولم يرد انه يلزم ان لا يكون فرق بين
مفهوميهما حتى يدفع بانه لا يلزم ذلك لجواز الفرق بالخصوص والعموم
من وجه كالتوهمه بعض الشارحين ويمكن توجيه كلامهم بان مرادهم
من الحيوان من حيث هو هو ان الحيوان من حيث هو كلي على ان يكون
احد الضميرين راجعا الى الحيوان والاخر الى الكلي فيرجع معناه الى

(الحيوان)

الحيوان من حيث هو معروض للكلية وانت تعلم انه على التحقيق
المذكور لابد من صرف قولهم بوجود الكلي الطبيعي عن ظاهره
وجهه على وجود ذات الكلي الطبيعي وهي الماهية من حيث هي
هي لاعلى وجوده من حيث هو كلي طبيعي اذ لم يقل بوجوده احد
كما يشير اليه المحشى في تحقيق هذا القول (قوله اعلم ان مذهب المحققين
آه) اختلفوا في ان الكلي الطبيعي هو موجود في الجملة او ليس موجودا
اصلا ففهم من اختار الاول على مذاهب واستدلوا على ذلك بان
الحيوان جزء هذا الحيوان وهو موجود و جزء الموجود موجود
وفيه بحث لانه ان اريد بهذا الحيوان ما صدق عليه كزيد مثلا فلا
نسلم ان الحيوان جزء له بل يجوز ان يكون زيد ماهية بسيطة لاجزاء لها
عقلا ولم يبق دليل على تركبه عقلا فضلا عن ان يكون مركبا عن
الحيوان ولو سلم فهو جزء عقلي له والجزء العقلي للموجود في الخارج
لا يلزم ان يكون موجودا في الخارج وان اريد المفهوم التركيبي اعني زيد
الحيوان مثلا فلا نسلم انه موجود في الخارج بل هو اول البحث وقد تصدى
المحقق المحشى في بعض تعليقاته لتمام هذا المرام بمقدمات عقلية ونقلية
وفيهما ما لا ينبغي على الناظرين فيها نعم ايراد النقض على الدليل المذكور
في المفهومات العدمية كاعمى مدفوع لجواز الفرق على ما لا يخفى ومنهم
من اختار الثاني وتبهمه المص واستدلوا عليه بوجوده لا يخفى ضعفها
ايضا ويظهر من هذا التحرير ان حل قول المص بمعنى وجود اشخاصه
على التوفيق بين القوانين ضعيف جدا اذ القول بوجود الكلي الطبيعي
بمعنى وجود اشخاصه واضح لا يحتاج الى دليل ولا يساعد الدليل
المذكور قطعا بل هو اشارة الى وجه اشتباه القائمين بوجوده فتنبه
(قوله فان كان بعيدا من ان ينال له الحس آه) حاصله انه لا يلزم من
عدم كونه محسوسا الامجرد التعجب ولا محذور فيه ويلزم من كونه
محسوسا محذور هو امتناع صدقه على كثيرين مختلفين في الوضع
والكيف والابن والمقدار فتعين كونه غير محسوس وفيه نظر لانه
انما يتم اذا كان الانسان محسوسا باعتبار صدقه على كثيرين وهو غير
لازم لجواز ان يكون محسوسا باعتبار وجوده في ضمن كل واحد

(٨)

من الجزئيات متشخصا بتشخصه وصادقا عليه باعتبار كونه كليا مجردا
عن تلك الشخصات ومعنى قوله وكذلك الحال في كل كلى انه كذلك
كل كلى له افراد محسوسة وهو ذاتي لها (قوله لا يقال هذا يرجع
الى وجود الشخص آه) منشأ السؤال انه يحتمل ان يكون مراد الشيخ
بوجود الانسان وجود اشخاصه مجازا كما اشار اليه المص بقوله بمعنى
وجود اشخاصه واصل الجواب ان كلام الشيخ صريح في رد
اوهام الناس من ان كل موجود محسوس ولا شك ان توهم الناس انما
هو في الموجود الحقيقي دون المجازي فلا بد ان يكون مقصود الشيخ
وجود الانسان حقيقة لكنه مطالب بالبيان حتى يتبين لانا لسانا من
آمن بما بين دفتي الشفاء والاشارات واما قوله قال وجود واحد
والموجود اثنان فهو مع كونه مما لا يدل عليه كلام الشيخ محل نظر
لانه ان كان كل واحد منهما موجودا بذلك الوجود يلزم قيام معنى
واحد بمحال مختلفة وان كان الموجود به مجموعهما فقط يلزم وجود
الكل بدون جزئه وكلا اللازمين محال قطعاً اللهم الا ان يقال اراد
ان الموجود اثنان في نظر العقل والوجود كالموجود واحد في الخارج
وقد نبه عليه المحشي في بعض تعلقاته وايده بما نقل عن الشفاء لكنه
لا يلائم مقصود الشيخ ههنا والحاصل ان الاحتمالات على تقدير
وجود الكل الطبعي ثلثة احدها ان الوجود اثنان في الخارج
والموجود اثنان فيه ويرد عليه انه يستلزم عدم صحة الحمل وثانيها ان
الوجود واحد في الخارج والموجود اثنان فيه ويرد عليه انه يستلزم
احد المحذورين المذكورين آنفا وثالثها ان الوجود واحد في الخارج
والموجود واحد في الخارج وان كان اثنين في العقل ولا يلزمه محذور وهو
المختار عند المحققين (قوله والقيد الاخير لاخراج المحمول آه) لا يخفى
عليك ان الغرض من حمل شيء على شيء قد يكون افادة التصديق بحال
الموضوع وهو الأكثر وقد يكون افادة تصور الموضوع بعنوان
المحمول كما في اقسام المقول في جواب ما هو وادى شيء هو فيخرج الاول
بهذا القيد قطعاً لكن يبقى فيه الاعم والاخص مطلقاً ومن وجه بل
المباين ايضا اذ ربما يحمل هذه الامور على شيء لا افادة تصوره وان لم يكن

(الحمل)

الحمل صحيحاً في نفس الامر ولا افادة التصور مترتبة على الحمل ويمكن
اخراج المباين والاخص مطلقاً بان المتبادر من الحمل لغرض الافادة ان
يكون الحمل صادقاً في نفس الامر وقصد الافادة صحيحاً فيها وحمل المباين
غير صادق في نفس الامر وقصد افادة الاخص مطلقاً الاعم غير صحيح
فيها على رأى المتأخرين وكذا المباين واما الاعم مطلقاً ومن وجه
فهو خارج بقوله تصوره بناء على ان المتبادر منه تصور به الوجه المساوي
فلا يصح قصد افادة التصور بهذا المعنى من حمل الاعم مطلقاً ومن وجه
على الاخص كذلك مع ان صحة قصد افادته مطلقاً بل وقوع قصدها
في خير المنع ويجرى هذا في الاولين ايضا لو اريد بما يقال عليه ما من شأنه
ان يحمل عليه اى يصح حمله عليه لا افادة تصوره كما اشار اليه المحشي
في توجيه التعريف ثانياً كان اخراج الامور المذكورة عن التعريف
اسهل واظهر وعلى هذا فلا حاجة لاجراءها الى التزام كونها معرفات
فاسدة وجعل المساوات شرطاً لصحة التعريف لان نفسه ولا الى حمل اللام
على العاقبة دون الغرض وحمل تصوره على تصوره بخصوصه كما توهم
فكان من اقسام المقول في جواب ما هو وادى شيء هو اعم من المقول عليه
كالجنس والفصل البعيد بالنسبة الى النوع والنوع بالنسبة الى الشخص
فهو خارج عن التعريف بما يخرج به مطلق الاعم وما كان منها مساوياً له
كالحد التام بالنسبة الى المحدود والفصل القريب والخاصة بالنسبة الى
الماهية فهو من افراد المعرف فلا يضر دخوله في التعريف بل يجب
(قوله والمراد بالافادة آه) لم يرد حصر المراد بالافادة فيما هو صفة
المقول بخصوصه بل اراد نفي ارادة ما هو صفة القائل لئلا يحتاج
في شمول التعريف لمعرفة تصوره الانسان لحصول تصور المعرف لنفسه
لا غيره الى تكلف وانما ذكر ما هو صفة المقول على سبيل التمثيل بقرينة
قوله لاصفة القائل فلا ينافي ذلك احتمال كون المراد ما هو صفة المبدأ
القباض لكونه مفيداً حقيقة نعم يرد عليه ان حمل الافادة على ما هو
صفة القائل انما يحتاج الى التكلف لو كانت افادته حقيقة حيث يلزم
ح ان يكون القائل فاعلاً وقابلاً معاً فلا بد من ملاحظة التغير الاعتباري

كما في معالجة الطبيب لنفسه وهو تكلف واما اذا كانت افادته بمعنى مدخلية في افادة المبدء الفياض فلا يحتاج الى تكلف اذ لا محذور في كون القائل مع بعض احواله واقعاه علة لحصول المقبول وانت تعلم ان هذا التوجيه جار في معالجة الطبيب نفسه لجواز ان لا يكون الطبيب فاعلا حقيقة لصحته فتأمل (قوله ولا يلزم من ذلك ان لا يكون محمولا آه) يرد عليه انه لو كان المعرف محمولا على المعرف لتوجه المنع الى هذا التعريف باننا لم كون المعرف محمولا ولا يدفعه هذا الجواب لكونه منعاف حاصل السؤال انه ان لم يكن المعرف محمولا على المعرف بل تصويرا محضا يبطل هذا التعريف لاستتماله على كونه محمولا وان كان محمولا عليه يمنع صحة هذا التعريف مستندا بجواز ان يكون التعريف تصويرا محضا لا محل فيه اصلا ومن البين انه لا يدفع بالجواب المذكور لا يقال منع المحمولية على تقدير المحمولية بقطعنا لانا نقول التردد المذكور انما هو في هذا المعرف لافي مطلق المعرف ولا يخفى ان فرض محمولية معرف خاص لا يتنافى منع محمولية المعرف مطلقا فليست تأمل فانه دقيق وبحق التأمل حقيق قال بعض الشارحين يؤيد اعتبار الحمل في التعريف ان تركيب لفظي المعرف والمعرف تركيب تام وايس دخلا في شيء من اقسام الانشاء فلا بد ان يكون تركيبا خبريا مشتملا على الحكم والحمل ويؤيد عدم اعتباره ان الحكم فيه ليس على الافراد اذ التعريف انما يكون للجنس لا للافراد وايس على الطبيعة لعدم صدقه عليه قطعا وفيه نظر اما ولا فلا نه يجوز ان يكون تركيبا خبريا باعتبار دلالة على الحكم وان لم يتحقق حكم كخبر الشاك والنايم والساهي على ما تقر في محله واماننا فلا نه يجوز ان يكون الحكم على الطبيعة على وجه يسري الى الافراد وان لم يلاحظ الافراد على ما هو التحقيق في احكام المحصورات وسيجيء في محله على اننا لم كذب الحكم على الطبيعة بطريق الطبيعة ايضا (قوله يخدش هذا آه) ولا حدة فيه الا ان المتبادر من المقول المحمول بالفعل وامره سهل مع انه لما حمل قوله ما يقال في التعريف على ما من شأنه ان يحمل فحمل قولهم المقول في جواب ما هو على هذا المعنى اولى كما لا يخفى (قوله لا تتناقضه

(بالمزومات)

بالمزومات آه) لا يذهب عليك ان ما كان من تلك المزومات مباينا للزومه او اعم واخص منه مطلقا ومن وجه كالبوة والبزوة والاب والابن فهو خارج عن تعريف المص بما يخرج هذه الامور مطلقا كما عرفت آنفا وما كان مساويا للزومه محمولا عليه لافادة تصوره فليكن دخلا في المعرف وكذا المعرف فانه حين كونه معرفا موضوعا لا محمول ولا وجه محمول على المعرف لافادة تصوره فليكن معرفا له وح كذا الوجه المقولية في التعريف على صلاحية المقولية مع اعتبار قيد الخيرية فلا يتوهم انتقاض هذا التعريف بشيء من ذلك بخلاف التعريف المشهور فلا يحتاج فيه الى قيد طريق النظر لا يدفع هذين التقضين ولا غيره كما توهم (قوله فان ذلك مم آه) يمكن دفعه بانه لو كان المراد استلزام تصوره تصوره مطلقا لم يصدق على معرف اصلا خصوصا ما عدا الحد التام فلا بد ان يكون المراد استلزام تصوره في الجملة وح لاشك في صدقه على المعرف باعتبار تصوره الحاصل من المعرف فاعرف ذلك (قوله لا يخفى عن ضعف وتكلف) فيه ضعف لانه اذا كان التعريف تصويرا محضا غير مشتمل على الحمل كما هو المختار عند بعض الآخرين وبنى المحشى كلامه عليه في بعض تعليقاته فلا بد ان يكون الاعتراض عليه بطريق الاستدلال وعلى هذا يكفي في توجيه التعريف المذكور احتمال يتبادر قيد النظر ولا دليل على بطلانه (قوله ترك المبين لخروجه) اي لظهور خروجه عن المعرف اي هذا المعرف او مطلق المعرف الذي هو المعرف بقيد الحمل المتعبر فيه صريحا بلفظ القول وفيه ان القول المذكور بمعنى الحكم بالاتحاد لا بمعنى نفس الاتحاد بقريضة قوله عليه وهذا المعنى لا يتنافى التباين اللهم الا ان يقال المتبادر منه الحكم الصحيح كما اشرنا اليه سابقا وهو يتنافى التباين والاولى ان يقال انما ترك المبين لتناقضهم على عدم صحة التعريف به بخلاف الاعم والاخص على ما استفاد من كلامهم ثم الاعم والاخص من وجه اما داخل في الاعم او في الاخص او فيهما باعتبار جهتيه او متروك كالبابن مقايسة (قوله قالوا المقصود من التعريف آه) فيه بحث لانه لا يتم الا اذا ثبت ان التصور الاعم بالوجه

الاعم او الاخص مطلقا او من وجه قد يكون نظرا محتاجا الى تعريف وهو غير بين ولا مبين لجواز ان يكون كل ذلك ضروريا وان كان قد يستعان فيها بتبسيهات فلا يتم الدليل على التعميم كما انه لا يتم على التخصيص فان قلت اذا ثبت ان التصور بالوجه المساوي قد يكون نظريا ثبت انه بالوجه الاخص قد يكون كذلك ضرورة ان ذلك الوجه المساوي النظري بالقياس الى كلي اخص منه وجه اعم وبالقيااس الى كلي اعم منه وجه اخص قلت لان ذلك اذ البديهية والنظرية يختلفان باختلاف الاعتبار فيجوز ان يكون ذلك الوجه بالقياس الى ما يساويه نظريا وبالقيااس الى ما هو اخص منه او اعم بديهيا لا بدلنى ذلك من دليل فلا يثبت التعميم مع انه يجوز ان يكون مقصود المتأخرين تخصيص المعرف الكامل بالتعريف واشترط المساوات ويكون تركهم البحث عن غير الكامل اعتمادا على المقايسة فلا يلزم ان لا يكون مباحث التصورات وافية ببيان احوال كواسب التصور حتى يلزم ان لا يكون المنطق مجموع قوانين الاكتساب على ما قالوا (قوله وهذا الجواب لا يخفى عن كدر آه) فيه اشارة الى انه يمكن توجيهه بان يقال المراد من الذات ماصدق عليه المفهوم لان نفس المفهوم ومن العارض نفس المفهوم الذى هو معرف المعرف فحاصله ان معرف المعرف اخص منه باعتبار نفس مفهومه مع قطع النظر عما صدق عليه من الافراد على ان يتحقق هناك قضية كلية موجبة طبيعية من جانبه وسالبة جزئية منحرفة من جانب المعرف والتعريف اى المساوات المعتبرة في التعريف انما يكون بحسب ماصدق عليه على ان يكون المرجع موجبين كليتين متعارفتين كما هو المشهور لا بحسب العارض الذى هو نفس المفهوم على ان يكون المرجع موجبين كليتين منحرفتين ولا خفاء في انه راجع الى الجواب الحق ولذا قال في بيانه الاعذب ان يقال آه لكن لا يخفى ان ما ذكره ايضا لا يخفى عن كدر لان بناء السؤال على توهم الاختصية بالمعنى المذكور لا يخفى عن بعد والاقرب انه مبنى على اشتباه العارض بالمعروض فانه لما كان مفهوم معرف المعرف اخص من مفهوم المعرف توهم ان معروضه وهو مفهوم

(ما يقال)

ما يقال على الشئ لافادة تصوره اخص منه ومن البين ان عبارة الجواب المذكور منطبقة على هذا اذ المراد بالعارض مفهوم معرف المعرف وبالذات ماصدق عليه ذلك اعنى مفهوم ما يقال على الشئ لافادة تصوره ومعنى قوله والتعريف انما هو بحسب الذات ان المعرف ههنا ماصدق عليه مفهوم معرف المعرف لانفسه هذا والاعذب من الكل ان يردد في السؤال ويجمع بين الجوابين المذكورين فاعرف ذلك (قوله اما بان يكون مساويا له ضرورة آه) حاصله ان المراد بمساوات المعرف للمعرف في المعرفة ان لا يكون معرفته حاصلة قبل حصوله ولا يكون اخفى منه سواء كان ضروريا كالتضائفين او عاديا كالتضادين مثل السواد والبياض او نادرا اتفاقيا بالنظر الى من يعرفه وان كان من شأن المعرف بحسب العادة ان يعرف قبل معرفة المعرف كما ان في تعريف لزارا فلن لم يعرف النمر والمراد بكون المعرف اخفى من المعرف ان يكون ابعد عن المعرفة منه بالنظر الى من يعرفه سواء كان ذلك ضروريا كما في قسمي الدور او عاديا كالنفس في تعريف النار او نادرا اتفاقيا بالنظر الى من يعرفه فقط كالخفة في تعريف النار لمن لم يعرف الخفة اصلا وعرف النار بوجه ما ويعلم من هذا ان المراد بكون المعرف اجلى من المعرف الذى يتفرع على اشتراطه عدم صحة التعريف بالمساوى معرفة والاخفى ان يكون معرفة المعرف حاصلة قبل حصول معرفة المعرف بوجه من الوجوه فاعرف هذا التحقيق (قوله حاصله ان مدار الخدية) اى الفصل القريب مع الجنس القريب حد تام وبدونه حد ناقص سواء كان مع الجنس البعيد او لم يكن مع شئ والخاصة مع الجنس القريب رسم تام وبدونه رسم ناقص سواء كان مع الجنس البعيد او لم يكن مع شئ ولا يخفى ان المركب من الفصل القريب والجنس القريب والخاصة داخل في تعريف الحد التام والرسم التام معا فيتداخل الاقسام مع انه لا يسمى حدا تاما بل رسم تاما اكل من الحد التام وكذا يدخل في التعريفين المركب من الفصل القريب والجنس القريب والخاصة والعرض العام والظا انه ايضا رسم تام اكل من الحد التام ويدخل في تعريف الحد الناقص

والرسم الناقص مع المركب من الفصل القريب والخاصة فقط او مع
الفصل البعيد والجنس البعيد والعرض العام جميعا او مع احدهما
او اثنين منها فتدخل الاقسام من وجوه وتوجيه التعريفات على وجه
يحسم مادة الاشكال ان يقال المقسم هو المعروف المعتبر عندهم بان لا يشتمل
الا على ماله دخل في الاطلاع على الذاتيات او الامتياز عن جميع الاغيار
ومن البين ان المعارف المذكورة ليست من هذا القبيل والمقسم معتبر
في الاقسام فخرجت عن التعريفات ايضا على ان لما منع وقوع
التعريف بشئ من تلك الصور ومادة النقض لا بد ان يكون محقة
في التعريفات والتقسيمات الاستقرائية ثم المركب من حدى الفصل القريب
والجنس القريب والمركب من حد احدهما ونفس الامر خارج عن
التعريفات مع انها حدود تامة ايضا فلا بد من حل الفصل القريب
والجنس القريب على ما هو اعم من نفسهما ومفصلهما وايضا الكلام ههنا
مبنى على امتناع تركيب الماهية من امرين متساويين او على عدم ثبوته والا
لاختل التعريفات من وجوه اخر وتحقيق التقسيم ان يقال المعروف ان لم
يشتمل على خارج فهو حد فان اشتمل على جميع الاجزاء فحد تام والافناقص
وان اشتمل على خارج فهو رسم فان كان خاصة مع جميع الاجزاء او مع
الجنس القريب فرسم تام والافرسم ناقص (قوله ان المركب من الجنس
والفصل ايضا) يمكن دفعه بان تقديم الجنس على الفصل بمنزلة الجزء
الصوري للمركب من الجنس والفصل لكونه انسب فيه واولى
واجبا في وقوعه على الوجه الالىق الاخرى كما اشار اليه الشيخ
في التعليقات وهذا كاف في اعتبار هذا المركب ومدخلية الصناعة فيه
بخلاف المركب من الاجزاء الغير المحمولة نعم ردانهم اعتبروا التعريف
بالفصل القريب وحده وبالخاصة وحدها مع عدم مدخلية الصناعة
فيهما باعتبار الحركة الثانية بل باعتبار الحركة الاولى فقط فليكن المركب
من الاجزاء الغير المحمولة كذلك وكذا يرد على التوجيه الاول الذى اختاره
ان المراد بالاجزاء الخارجية هو الاجزاء الغير المحمولة على الكل وهى
ربما يكون نظرية مكتسبة من القول الشارح فلا جرم يكون للصناعة

(مدخل)

مدخل في تحصيلها كالاجناس والفصول بعينها فتأمل (قوله وقد اعتبره
المعتبرون آه) متأخرو المنطقيين لم يعتبروا العرض العام في التعريفات
اصلا لعدم افادته الامتياز عن جميع الاغيار ولا الاطلاع من الذاتيات
والقدماء اعتبروه لافادته تصور الابهض بدونه وجعلوا المعروف
المشتمل عليه رسما ناقصا فايراده في مباحث الكلليات على اصطلاح
المتأخرين انما هو بالعرض وعلى سبيل الاستطراد والمشهور ان النوع
غير معتبر في التعريفات عند المنطقيين مطلقا وذكره في تلك المباحث
استطردى اتفاقا وفيه بحث لا يخفى سيما على قاعدة القدماء وقد اورد
عليهم من ان تعريف الصنف بالنوع شايع كما يقال الرومى انسان
ولدى بلاد الروم فكيف يصح حكمهم بعدم اعتباره في التعريفات
مطلقا وربما يجاب بان تعريف الصنف بما ذكر تعريف اسمى لماهية
اعتبارية وذكر النوع فيه انما هو من حيث انه جنس اسمى لامن حيث
انه نوع حقيقى ويرد عليه انه يصح تعريف الصنف بما ذكر تعريفه
حقيقيا ايضا فيكون هذا في الرد عليهم وبالجملة كلام المصنف ههنا قاصر
عن تفصيل المرام كما ان قوله وقد اجيز في الناقص ان يكون اعم كذلك
لما عرفت ان المتقدمين جوزوا التعريف بالاختصاص ايضا وجعلوه من الرسم
الناقص (قوله وهو ما يقصده تفسير مدلول اللفظ اى) ما يقصده
توضيح ما وضع له اللفظ لمن لا يعلم وضعه له سواء كان بيانا انه موضوع له
او بصورة من حيث انه موضوع له او بوجه آخر اما بلفظ مرادف له
كقولنا القضاة الاسدو بلفظ الاعم منه معنى كقولنا سعد انبت واما
ما يقصده توضيح مدلول اللفظ لمن يعلم انه مدلوله وقد اتصوره بوجه
ما ويراد تصويره بوجه آخر تفصيلا او اجمالا فيسمى تعريف اسميا متقسما الى
الحدود والرسوم الاسمية ولا نزاع في كونه من المطالب التصورية كما يشهد به
من تتبع كلامهم وقد فرقوا بينهما بوجوه فلا بد من توجيه تفسيره للتعريف
اللفظى بما ذكرنا حتى يميز عن التعريف الاسمى ويحرر محل النزاع
ولا يذهب عليك ان ما ذكره المحشى ههنا في تحقيق المقام مبنى على عدم
الفرق بينهما كما سنكشف لك عن قريب (قوله كيف وقد علل)

(القوم آه) اقول يريد تقوية القول بكونه من المطالب التصورية بعد توضيح الفرق بينهما وما ذكره انما يتم اذا لم يكن لمطلب ما الاسمية صورة غير التعريف اللفظي وهو مبل للفظ كما عرفنا ان التعريفات الاسمية داخله في مطلب ما الاسمية اتفاقا ومن البين انه يكفي لتقدم هذا المطالب على سائر المطالب تقدم التصور الحاصل بالتعريف الاسمي عليها سواء كان التعريف اللفظي من المطالب التصورية او التصديقية نعم يرد على تعليلهم ان التصور المط من التعريف الاسمي مسبوق بتصوير آخر لئلا يلزم طلب المجهول المطلق ولا شك ان التصور السابق عليه كاف في حصول سائر المطالب فلا حاجة الى التصور الذي هو المط وكذا التعريف اللفظي وان كان من المطالب التصورية فلا يلزم تقدم هذا المطلب على سائر المطالب سواء كان تصديقا او تصورا (قوله والغرض منه احضار صورة مخزونة آه) تلخيصه ان التعريف اللفظي ليس من المطالب التصديقية قطعا على ما بين آنفا لكن ليس من المطالب التصورية ايضا على سبيل الحقيقة ضرورة انه ليس فيه تحصيل صورة غير حاصلة بل جعله منها وعده مطابا لتصوير يامن مطلب ما انما وقع على ضرب من المسامحة وتشبيه احضار الصورة الحاصلة بتحصيل الصورة الغير الحاصلة لكون ذلك الاحضار مسبوقا بلفظ لم يحصل احضار تصور معناه بخصوصه منه ويصح طلبه كافي صورة التحصيل والكسب والمراد من المطالب التصورية ههنا نعم منها حقيقة او تشبيهها وحاصل ما قال بعض الافاضل انه لا حاجة الى هذا التكلف اذا المقصود من التعريف اللفظي افادة صور غير حاصلة وهو تصور المعنى من حيث انه معنى هذا اللفظ والحاصل سابقا تصوره بوجه آخر لا بهذا الوجه والمحشى لما وجد هذا التوجيه خلاف ما يحكم به الوجدان حكم بان كونه من المطالب التصورية مبنى على المسامحة والتشبيه لاعلى هذا التوجيه وح معنى قوله آنفا ففسرناه بالاسد ليحصل له تصور معناه انه ليحصل احضار تصور معناه وكذا قوله بل الغرض منه تصوره بذاته وقوله فان المخاطب طالب لتصوير نفس المعنى واما قول المص كاللفظي فهو تمثيل

(على)

على توجيه بعض الافاضل وتنظير على توجيه المحشى كما لا يخفى اقول قد انكشف لك من هذا البيان الذي يقتضيه صريح كلامه انه ليس مراده بما ذكره تحقيق كون التعريف اللفظي من المطالب التصورية حقيقة وتعريفها حقيقة حتى يرد عليه ان احضار الصورة المخزونة لا تسمى كسبا فكيف يكون التعريف اللفظي تعريفا حقيقيا وايضا ما به الاحضار هو اللفظ المراد في لامعناه قطعا وهو مبين للمعنى ولفظه الاول فلا يتصور هناك تعريف حقيقي أصلا كما توهم بعض الشارحين بل المراد انه من المطالب التصورية تشبيها وح لا وجه لما اورده نعم يحججه عليه انه مع كونه تأويلا بعيدا يقتضى ان يكون النزاع بين الفريقين في كون التعريف اللفظي من المطالب التصورية او التصديقية لفظيا اذ لا منافاة بين كونه من المطالب التصديقية حقيقة وكونه من المطالب التصورية مجازا او تشبيها الا ان يقال من جعله من المطالب التصديقية صرح بان المقى منه هو التصديق والمراد بكونه من المطالب التصورية تشبيها ان المقى منه احضار صورة تصورية شبيهة بصورة غير حاصلة دون التصديق كما عرفت وهما متناهيان قطعا ثم اقول يمكن توجيه كونه من المطالب التصورية بوجه آخر وهو ان المخاطب في التعريف اللفظي يعلم ان اللفظ المعروف كالقضفر معنى ما فقد تصور معنى مبهما بوجود مساو واعم وهو كونه معنى لفظ القضفر ويطلب ان يتصوره بوجه آخر فالتعريف بالمراد في مثالا لتحصيل تصوره بوجه آخر هو تصور خصوص معناه اعني مفهوم الاسد وهو لا ينافي حصول تصور معناه بخصوصه فان تصور خصوص معناه غير تصور ذلك المعنى المبهم بعنوان خصوص معناه كافي سائر تعريفات الحقيقة اذ لا يخفى على المتأمل فيها ان تصور المعروف مطلقا عين تصور المعروف بالذات وغيره بالاعتبار على الوجه المذكور كما اشتهر في الحد التام بالاجمال والتفصيل هكذا ينبغي ان يحقق المطالب التصورية حتى يستحسن الشروع في المطالب التصديقية والله الموفق (قوله ليس مشتركا معنويا بينهما آه) بل مشترك لفظي بينهما او حقيقة في المعقول مجاز في الملفوظ تسمية للدال باسم المدلول والثاني انسب بنظر

الفن ووافق بقاعدة الاصول وكذا القول في القضية وان كان المق
تعريف القضية المعقولة كما هو الظاهر يحمل القول على المعقول وان كان
المق تعريف القضية الملفوظة يحمل على الملفوظ وعلى الاول يراد
باحتمال الصدق والكذب تجوز العقل لهما في نفس ذلك القول وعلى
الثاني تجوز لهما في مداولة والمراد بقوله بالنظر الى مفهومه آه النظر
الى نفس مفهوم القول مع قطع النظر عن الامور الخارجية عنه بل عن
خصوصية الاطراف ايضا على ما فصلناه سابقا وبما يقال لاحاجة
الى قطع النظر عن خصوصية الاطراف بل يكفي قطع النظر عن الامور
الخارجية لجواز ان لا يكون المانع في شيء من الاخبار الاولية الصدق
والاولية الكذب خصوصية الطرفين بل امر خارجا عن مفهومها
هو بداهة الصدق او بداهة الكذب ويمكن حمل كلامه على هذا
بلاخفاء وقد سمعت منا فيما سبق توجيهين آخرين لاحتمال الصدق
والكذب فتوجه (قوله ومنشأ ذلك اشتمله آه) الذي يستفاد من سياق
كلامه ان الصدق والكذب عبارتان عن المطابقة وعدم المطابقة في شيء
من شأنه قبول الخطئة ولا شك ان النسبة الخبرية لكونها حكاية عن امر
واقع يقبل الخطئة كافي تنقيش صورة على انها حكاية عن صورة زيد
مثلا بخلاف النسب الانشائية والتقييدية وسائر المفهومات التصورية
فانها غير قابلة للخطئة لانتهاء الحكاية فيها كتنقيش صورة من غير
قصد الحكاية فليس فيها احتمال الصدق والكذب فهي خارجة
عن تعريف القضية قطعا وفيه نظر لانه ان اراد بالخطئة مطلق
الاعتراض بعدم المطابقة كما يشعر به قوله يجري عليه الاعتراض بعدم
المطابقة فلانم ان ما عدا النسبة الخبرية غير قابلة للخطئة بل كل ما يجري
فيه عدم المطابقة يجري فيه الخطئة سواء كان خبرا او انشاء او غيرهما
وان اراد بها الاعتراض على الحكاية بعدم المطابقة فلا حاجة الى اعتبار
الخطئة في مفهوم الصدق والكذب بل يكفي تقييد المطابقة وعدم
المطابقة بكونهما في ما هو من قبيل الحكاية على ان الحكم بانتفاء الحكاية
في المفهومات التصورية مطلقا غير بين ولا مبين الا ان يقال المراد بالحكاية

(الاخبار)

الاخبار مع ان مراده توجيه التعريف لدفع الاعتراض المقدر
لا الاستدلال على شيء والافضح ان يفسر الصدق والكذب بمطابقة
النسبة الحكيمة وعدم مطابقتها للواقع لكن يتجه عليهما انه يصدق
تعريف القضية المعقولة على نفس النسبة الحكيمة السلبية اعني
اللا وقوع لانه نسبة حكيمة مركبة مطابقة او غير مطابقة للواقع وكذا
يصدق على المركب من النسبة الحكيمة وقيدتها كالجبهة او المحكوم
عليه اوقيده او المحكوم به اوقيده او النسبة بين بين اوقيدها او اثنين
او ازيد منها او معنى اخر ويصدق تعريف القضية الملفوظة التي هي
الخبر على الرابطة السلبية اعني ليس هو وعلى المركب من الرابطة
وقيدتها او لفظ المحكوم عليه اوقيده او لفظ المحكوم به اوقيده او اثنين
او ازيد منها او لفظ آخر فينتقض التعريفان طردا ويختل حكمهم
باختصاص الصدق والكذب بالخبر ايضا اللهم الا ان يراد اختصاصهما
به كلا او جزء ولا تخمس مادة الاشكال الابطسير هما بكون المركب التام
المشتمل على الحكم بحيث يطابق حكمه للواقع وكونه بحيث لا يطابق حكمه
ايه فتح يندفع الاشكال بخذا فيه (قوله ان قول القائل كلامي هذا صادق
آه) قد اجاب في بعض رسالته بهذا التحقيق عن المغالطة المشهورة
المعروفة بمحذر الاصم وهي ان قول القائل كلامي هذا كاذب مشيرا الى
نفس هذا الكلام ان كان صادقا يلزم ان يكون كاذبا وان كان كاذبا يلزم
ان يكون صادقا و خلاصة الجواب انه ليس صادقا ولا كاذبا لانه ليس
خبرا اذ لا حكاية فيه ولا بد للخبر من ان يكون حكاية من امر واقع
كما عرفت ويرد عليه انه لو لم يكن خبرا لكان انشاء ضرورة انه
مركب تام لكنه ليس داخل في شيء من اقسام الانشاء على ما لا يخفى فتدبر
واجاب بعضهم عن تلك المغالطة بان هذا القول في قوة قولنا كلامي كاذب
كاذب فهناك كلامان احدهما جزاء والاخر كل ولا استحالة في كون احد
الكلامين صادقا والاخر كاذبا وللمغالطة المذكورة تقريرات متعددة
واجوبة متكررة مبينة في الكتب الكلامية حتى صارت معروفة لآراء العلماء
ومنزلة لاقدام العقلاء وقد وقع بين الحشى والجيب الثاني مناظرات

في صحة جوايبهما ومجالات فيما لهما وعليهما ولو لان هذا المقام يضيق
عن تفصيل تلك المباحث وتبيينها لاوردت جميع ما يتعلق بها مما بين
رديها وثمينها وغشها وسمينها (قوله واجيب بان الصدق بديهي آه)
يمكن ان يجاب ايضا بان تعريف الخبر او الصدق والكذب او كليهما
لفظي سواء كان التعريف اللفظي من المطالب التصديقية او التصورية
على بعض التوجيهات وانه يجوز ان يكون الخبر باعتبار تصويره ببعض
الوجوه المساوية معرفا وباعتبار تصويره ببعض وجوه آخر جزئيا للمعرف
وبانه يجوز حل الصدق والكذب المذكورين في تعريف الخبر والقضية
المفوضة على ما هو صفة المتكلم وهما الاخبار عن الشيء على ما هو عليه
في نفس الامر والاخبار عن الشيء لا على ما هو عليه فيها وانت خبير
بان اصل الاشكال انما توجه الى تعريف الخبر والقضية المفوضة
بالصدق والكذب لا الى تعريف القضية المعقولة بهما على ما لا يخفى
(قوله وفي الثاني نظر آه) لعل المراد منه بقرينة المقام مطابقة النسبة
الحكيمة على ما حققناه آنفا وحينئذ لا نقض بالتصورات في تعريف
الصدق والكذب ولا في تعريف الخبر فاختر (قوله فان كان الحكم فيها
بثبوت شيء لشيء) او المراد من الثبوت الوقوع ومن النفي اللا وقوع وكذا
الثبوت والسلب في كلام المحشى او المراد من الثبوت الايقاع ومن النفي
والسلب الانتزاع والباء على الاول لاصلة وعلى الثاني للبيان وعلى
التقديرين فيه اشارة الى اختيار مذهب القدماء من ان بين طرفي القضية
نسبة واحدة هي الوقوع او اللا وقوع لان نسبتين كما زعمه المتأخرون
وسيجي تحقيقه عن قريب والفاظ ان يقال بوقوع ثبوت شيء لشيء
او لا وقوعه ثم برده عليه انه ان اراد بالثبوت القيام كما هو المتبادر خرج
عن تعريف الجملة الموجبة مثل قولنا زيد انسان اذ الحكم فيه بالاتحاد
لا بالقيام وان اراد الاتحاد خرج مثل قولنا ضرب زيد ضرورة ان الحكم
فيه بالقيام لا بالاتحاد الا ان يقال المراد مطلق النسبة الثبوتية سواء كانت
على وجه الاتحاد او القيام والمشهور في تعريف الموجبة والسالبة من
الجملة انها ان حكم فيها بان احد طرفيها هو الاخر فوجبة وان حكم فيها

(بان)

بان احدهما ليس هو الاخر فسالبة واورد عليهما انهما لا يشملان مثل
قولنا قال زيد ولم يقل زيد اذ ليس الحكم فيهما باثبات الاتحاد ونفيه بل
باثبات القيام ونفيه واجيب عنه بان محصل معنى قولنا قال زيد ولم يقل زيد
زيد قائل وليس زيد قائل لا كما افاده المحقق الشرع في بعض خواشيه
ورد بان المثالين المذكورين بعناهما الحقيقي حليتان اوليهما موجبة
وثانيتهما سالبة ولا يتناول لهما التعريفان المذكوران وان تناولا ما يلزمهما
والرد مردود بان محصل الجواب ان المراد باثبات الاتحاد ونفيه في التعريفين
اعم من اثباته ونفيه حقيقة او مالا ولا شك ان المثالين المذكورين مأل معناهما
الحقيقي اثبات الاتحاد ونفيه على ما افيد لا يقال على هذا يدخل السوالب
الجملية في تعريف الموجبة والموجبات الجملية في تعريف السالبة اذ السالبة
الجملية في قوة موجبة سالبة المحمول والموجبة الجملية في قوة سالبة معدولة
المحمول مثلالا نقول المتبادر من كون ماله الاتحاد ومحصله ان يكون
راجعا اليه مع بقاء حقيقة الطرفين على حالهما ومن البين ان حقيقة
الطرفين في قولنا قال زيد وزيد قائل واحدة وهي زيد والقول وكذا
الكلام في قولنا لم يقل زيد وليس زيد قائل بخلاف السوالب الجملية مع
الموجبات فان حقيقة الطرفين في قولنا زيد ليس بانسان زيد وانسان وفي
قولنا زيد لا انسان زيد ولا انسان وينهمايون بعيد وكذا الكلام
في قولنا زيد انسان وزيد ليس بلا انسان فلا اشكال وانما عدل المص عن
التعريفات المشهورة للجملية والشرطية والموجبة والسالبة لما فيها من
زيادة تكلف وتأويل على ما استفاد من مواضع ذكرها (قوله لانه وضع
وجوده آه) لا وجه لزيادة الوجود ولا تخصيصه بالاثبات بل الظان يقال
وضع الحكم عليه بالاثبات او النفي وكذا ما ذكره في توجيه تسمية المحمول
من الوجهين ليس وجبها لاختصاصهما بالمحمول الموجبة بناء على اخذ
المحمول من الجمل اللغوية تشبيها او الوجه اخذه من الجمل الاصطلاحي
اعني ادراك الوقوع او اللا وقوع ليشمل محمول السالبة ايضا الا ان يقال
غرضه الاشارة الى وجه التسمية في الجمل الاصطلاحي الذي هو المأخذ
ثم الوجه الثاني محل نظر لان التحقيق ان ثبوت المحمول ليس فرعا

لشوت المثبت له بل انما هو مستلزم له كما حققه المحشي في بعض تعليقاته
 (قوله والدال على النسبة رابطة آه) اراد بالدال اعم من اللفظ او غيره
 ليشمل الحركات والهيئة التركيبية وبالذلالة الدلالة صريحا سواء
 كانت وضعية او مجازية لئلا يتناول الكلمات الحقيقية وهيئاتها ويتناول
 ماهو استعارة في النسبة وبالنسبة الوقوع او اللاوقوع المتفق عليه
 في القضية لا يقال لو اريد الدلالة صريحا لم يصدق التعريف على
 الرابطة الزمانية ككان لا نأقول ليس كان ونحوه رابطة عند المص
 بل الرابطة عنده هي الحركات الاعرابية كما صرح به في شرح الرسالة
 نعم برذلك على ماهو المشهور من ان القول بالرابطة الزمانية وكأنه مبني
 على اخذ الدلالة المعبرة في تعريف الرابطة اعم من الصريحة والضمنية
 والتزام كون الكلمات الحقيقية وهيئاتها روابط بناء على ان قولهم
 الرابطة ادات مهمة لا كاية فتأمل (قوله وليس اجتماع آه) اراد
 بالمعاني معنيين الموضوع والمحمول وبكونهما موضوعة ومحمولة النسبة
 بينهما كما ان بعضهم عبر عن النسبة بموضوعة الموضوع والحاصل
 انه ليس مجرد اجتماع الطرفين في الذهن كافيا في حصول النسبة بينهما
 بل يحتاج في حصولها فيه الى ان يدرك الذهن بعد اجتماعهما فيه وتصوره
 لهما معا النسبة بينهما على وجه الايجاب والسلب وهي الوقوع واللا
 وقوع وانت تعلم ان سياق كلام الشيخ ههنا صريح في انه لم يقل بالنسبة
 بين بين كما قال بها المتأخرون وورما يتوهم من كلام المص في شرح الرسالة
 انه حل قوله اجتماع المعاني في الذهن على مجموع اجزاء القضية الخلية
 وكونها موضوعة ومحمولة على نفس الموضوع والمحمول وجعل المق
 بيان ان اجزاء الخلية اربعة واعتذر عن عدم التعرض بالنسبة بين بين
 باندراجها في الوقوع واللاوقوع والكل بعيد كما ترى (قوله فان
 اثبات تلك النسبة من تدقيقات المتأخرين آه) تحقيق الكلام في هذا
 المقام ان النزاع بين الفريقين ليس في مجرد اثبات النسبة التي هي مورد
 الحكم و يقال لها النسبة بين بين وعدم اثباتها بل في امر اخر ايضا وهو
 معنى النسبة التي يتعلق بها الادراك الحكمي وهي الوقوع واللاوقوع

(فانهما)

فانهما على رأى القدماء صفتان للمحمول ومعناهما اتحاد المحمول مع
 الموضوع وعدم اتحاده معه فبني قولك زيد قائم ان مفهوم القائم
 متحد مع زيد ومعنى قولك زيد ليس بقائم انه ليس بمتحد معه وعلى رأى
 المتأخرين صفتان للنسبة بين بين وهي عبارة عن اتحاد المحمول مع الموضوع
 ومعناهما المطابقة لما في نفس الامر وعدمها فبني المثال المذكوران
 اتحاد القائم مع زيد مطابقة لما في نفس الامر ومعنى الثاني انه ليس مطابقة له
 وانت اذا تأملت وراجعت الى وجدانك علمت انه ليس في القضية بعد
 تصور الطرفين الادراك النسبة واحدة هي نسبة المحمول الى الموضوع
 بمعنى اتحاده معه او عدم اتحاده معه على وجه الازعان لا اظنك في مرية
 من ذلك ثم المشهور في تفسير وقوع النسبة او لا وقوعها على مذهب
 المتأخرين انهما بمعنى مطابقتها لما نفس الامر وعدم مطابقتها له كما
 ذكرنا ويؤيده كلام الشيخ في الشفاء حيث قال والتصديق هو ان يحصل
 في الذهن نسبة هذه الصورة الى الاشياء نفسها انها مطابقة لها
 او التكذيب بخلاف ذلك انتهى ولا يذهب عليك انه خلاف ماهو المتبادر
 من لفظ وقوع النسبة او لا وقوعها ومن الفاظ القضايا ايضا والظاهر
 ان يفسر بثبوتها في نفس الامر بمعنى صحة انتزاعها من الموضوع
 او المحمول او كليهما وعدم ثبوتها في نفس الامر بهذا المعنى وايضا
 هذا الكلام من الشيخ ظاهر في مذهب المتأخرين كما ان ما نقله المحشي
 عنه آفاظ في مذهب القدماء فتدبر (قوله وعند ارتفاع الشك آه)
 ظاهره يقتضي ان الشك هو تصور الطرفين والنسبة بين بين بشرط
 انتفاء الحكم وارتفاعه بانضمامه الى تلك التصورات وهذا ليس بصحيح
 لان حقيقة الشك هي التردد بين طرفي النقيض وهما الوقوع واللاوقوع
 لا مجرد تصور النسبة مع طرفيها فلا يتصور الشك في نفسها
 بل في وقوعها ولاوقوعها وح يلزمهم ان يتعلق الشك بما يتعلق به
 التصديق ويكون ارتفاعه بزوال ادراك وحدوث ادراك اخر
 بدله فلعلهم وقعوا فيما هرخوا (قوله لا يخ عن معنى الرابطة آه)
 فيه اشارة الى ان الكلمة الحقيقية ليست رابطة وان تضمنت معناها
 فالقضية التي محمولها كلمة خالية عن الرابطة مطلقا ولا تسمى ثنائية

(٩)

وللاثلية بل هي خارجة عن المقسم اذا المنقسم اليهما هي القضية
المشتملة على الرابطة لفظا او تقديرا ويمكن عد الكلمة الحقيقية
رابطة على ما قيل فيكون القضية التي محمولها كلمة مشتملة على الرابطة
مداخلة في الثنائية او الثلاثية كما هو الظ (قوله لان الرابطة انما
يكون آه) كانه اراد الحصر الاضافي اي لا يكون اسما والافالرابطة
قد يكون غير لفظ كالحر كات والهيسة وقد يكون اسما مجازا واستعارة كهو
على التوجيه المذكور وقد يكون مركبة كليس هو وقد يكون كلمة حقيقية
على قول فتذكر (قوله قد صرح الشيخ في الشفاء) يمكن دفعه بان
ما ذكره المص في توجيه كلام المنطقيين مبني على ما صرح به الفارابي
في بعض كتبه كانقله في شرح الرسالة ولولم يكن كلام الفارابي الذي
هو المعلم الثاني سندا على الشيخ فليس كلام الشيخ سندا عليه قطعا
وايضالم يكتب المص هناك في بيان التوجيه المذكور بابطال كون هو
اسما وضميرا بل ابطال كونه ضمير الفصل ايضا سواء كان اسما او حرفا بلانه
عند اهل العربية موضوع لمعنى آخر غير النسبة على ما صرحوا به فلا
يتم من ابحاثه المذكورة الابحثة الاخير الذي افاده بقوله ثم لو فرضنا اجتماع
الحجة على انه اسم لو لم يدفعه تحقيق المعلم الثاني ايضا الان يقال اراد
منع ما ذهب اليه المص باسناد ثلثة واما ما قيل في دفعها من انه يمكن
توجيه عبارة المص ههنا بان يحمل الاستعارة على استعارة العرب في موارد
استعمالاتهم باعتقاد المنطقيين لاعلى استعارة المنطقيين على خلاف
استعمال العرب وح يرجع الى ما اختاره في البحث الاخير فيرده ان تلك
الابحاث مبنية على ما ذكره المص في شرحه للرسالة كما يدل عليه قوله هذا
ما ذكره المص على ان ما ذكره المص هناك يأبى عن توجيه كلامه ههنا
بوجه آخر فتوجه (قوله سواء حكم فيها آه) اراد بثبوت شئ عند
شئ آخر وقوع اتصال بتحقيق قضية بتحقيق قضية اخرى وعدم
ثبوت كذلك لا وقوع ذلك الاتصال فالاول اشارة الى المتصلة الموجبة
والثاني الى المتصلة السالبة وكذا اراد بانتفاء شئ عند شئ آخر وقوع
منافاة بتحقيق قضية بتحقيق قضية اخرى وسلب ذلك الانتفاء لا وقوع تلك

(المنافات)

المنافات والاول منفصلة موجبة والثاني منفصلة سالبة هذا ان حل
الكلام على مذهب المتأخرين واما ان حل على مذهب القدماء فيراد بثبوت
شئ عند شئ بتحقيق قضية عند تحقيق قضية اخرى ايقاعا وانتزاعا وهو
نفس الاتصال وانتفاء شئ عند شئ آخر انفكاك بتحقيق قضية عن تحقيق
قضية اخرى ايقاعا وانتزاعا وهو نفس الانفصال وقوله لزوما واتفاقا
اشارة الى تقسيم المتصلة منقسمة اليهما والى المطلقة اذ الحكم فيها ان قيد
والتحقيق ان المتصلة منقسمة اليهما والى المطلقة اذ الحكم فيها ان قيد
بقيد اللزوم سميت لزومية وان قيد بقيد الاتفاق سميت اتفاقية واذ لم يقيد
بشئ منهن سميت مطلقة فالاولى ان يقال لزوما واتفاقا او اطلاقا ولوزاد
في تعريف المتصلة قوله عنادا واتفاقا او اطلاقا ليكون ذلك اشارة
الى تقسيمها الى العنادية والاتفاقية والمطلقة كما هو التحقيق لكان انبى
والولى وفي قوله سواء واودون اما وا اشارة الى ان الشرطية لا ينحصر
مطلقا في المنفصلة والمتصلة اذ النسبة بغير الحمل ربما يكون بغير الاتصال
والانفصال كما صرح به الشيخ في الاشارات بل انما ينحصر فيهما الشرطية
المستعملة في العلوم ومتعارف اللغة (قوله ومستلزمة لاشتراط ثبوت
التالى آه) اي اشتراط عين التالى بنقيض المقدم وعكسه او اشتراط
نقيض التالى بعين المقدم وعكسه او اشتراط عين التالى بنقيض المقدم
وعكسه واشتراط نقيض التالى بعين المقدم وعكسه جميعا والاول اشارة
الى مانعة الخلو والثاني الى مانعة الجمع والثالث الى الحقيقية لان مانعة
الخلو منفصلة حكم فيها بوقوع المنافات ولا وقوعها في الكذب فقط
فهى لاحتمال يستلزم متصلتين جعل في احديهما نقيض مقدمها شرطا
او عين تاليها جزاء وفي الاخرى نقيض تاليها شرطا وعين مقدمها جزاء
والا لزم كذب الطرفين معا كقولنا اما ان يكون زيد لا شجرا او لا شجرا فانه
يستلزم قولنا ان لم يكن زيد لا شجرا كان لا شجرا وان لم يكن لا شجرا كان
لا شجرا ومانعة الجمع منفصلة حكم فيها بوقوع المنافات ولا وقوعها في
الصدق فلا بد ان يستلزم متصلتين جعل في احديهما عين مقدمها شرطا
ونقيض تاليها جزاء وفي الاخرى عين تاليها شرطا ونقيض مقدمها

جزاءوا لزم صدق الطرفين معا كقولنا اما ان يكون زيد شجرا او حجرا
فانه يستلزم قولنا ان كان زيد شجرا لم يكن حجرا وان كان حجرا لم يكن
شجرا والحقيقة منفصلة حكم فيها بوقوع المناقاة اولا وقوعها
في الصدق والكذب معا فلا بد ان يكون مستلزما للتصللات الاربع
المذكورة كقولنا هذا العدد اما ان يكون زوجا او فردا فانه يستلزم
قولنا ان لم يكن هذا العدد زوجا كان فردا وان لم يكن فردا كان زوجا
وان كان زوجا لم يكن فردا وان كان فردا لم يكن زوجا كما تقرر في بحث
تلازم الشرطيات فظهر ان في كلامه ههنا مسامحات شتى اعتمادا على
الشهرة واما قوله كما سيظهر عليك فكانه اشارة الى ما سيجي في المتن
من تقسيم المنفصلة الى الاقسام الثلاثة على وجه يمكن ان يستفاد منه
استلزامها للتصللات المذكورة والافصح تلازم الشرطيات متروكة
في هذا الكتاب ولا تعرض لذلك في موضع اخر من المتن ولامن الحاشية
(قوله لتقدمة في الذكر آه) اراد بالذكر في القضية الملوطة التلفظ وهو
بكسر الذال وبالذكر في القضية المعقولة التعقل وهو بضمها والظ ان
المراد بالتقدم والتأخر التقدم والتأخر غالبا اذ قد يتقدم التالي على المقدم
في المتصلة كقولنا كان النهار موجودا ان كانت الشمس طالعة والمناسب
لنظر الفن ان يكون التالي ههنا هو الجملة المذكورة المتقدمة كما هو رأي
الكوفيين وان كان رأي البصريين انها دالة على الجزاء والجزاء مقدر
بعد الشرط ولا يبعد ان يحمل التقدم والتأخر على ما هو اعم من الحقيقي
والرتبي ليشمل جميع المواد اتفاقا فتدبر (قوله واما اهل العربية فلما كان
الخبر عندهم) هذا مبنى على ما حققه المص في بعض كتبه وقد شنع عليه
المحقق الشريف في بعض تعليقاته بان الحق ان اهل العربية لم يخالفوا
المنطقيين في ذلك كما يدل عليه كلامهم نعم يدل على هذه المخالفة كلام
صاحب المفتاح لكنه كلام ظاهري لا ينبغي ان يعول عليه (قوله وهو الحق
للقطع بصدق الشرطية آه) اعلم وجد هذا الاستدلال من بعضهم واعترض
عليه بما فصله وحاصله ان القيد قد يكون مغيرا لما قبله فيكون المقيد به
من حيث هو مقيد به مباينا لما قبله قبل التقييده لكنه اخص من المطلق

(المحقق)

المحقق في ضمنه وهو القدر المشترك بين هذا المقيد به وما قبله بذلك القيد
قبل التقييد كقولنا زيد قائم في ظني وزيد معدوم النظير ونظايرهما مما
لا يحصى ومن الجائز ان يكون مانح فيه من هذا القبيل فكما ان التالي
المقيد بالمقدم محقق كذلك المطلق المعتبر في ضمنه متحقق وان لم يكن التالي
الغير المقيد بالمقدم متحققا في نفس الامر كما في النظاير المذكورة وما قال
بعض الشارحين في دفعه ان الوجدان الصادق شاهد بان قولنا
زيد قائم في ظني بمعنى ظننت زيدا قائما فالحكم بين الظن وضمير المتكلم
لابين القيام وزيد فهو مبنى بل الوجدان الصادق شاهد بخلافه مع انه
كلام على السند الاخص كالابن خفي وللمحقق الشريف في بعض تعليقاته
دليل آخر على حقيقة مذهب المنطقيين في الشرطية وهو ان المقدم
لو كان قيما للتالي لزم كذب الشرطية عند انتفاء المقدم في الواقع
ضرورة ان انتفاء القيد يستلزم انتفاء المقيد ولا شك ان الشرطية
قد يكون صادقة مع كذب المقدم كقولنا ان كان زيد حجرا كان ناهقا
وان ضر بني زيد ضررته عند انتفاء الضر بين قطعا هذا كلامه
ولا يخفى ضعفه على من له ادنى تأمل صادق لان قيد التالي في الحقيقة
هو التعليق بالمقدم وهو كون التالي على تقديره وهو متحقق عند صدق
الشرطية ضرورة وتحققه لا يستدعي تحقق نفس المقدم كما ان تقييد شيء
بامكان الوجود او العدم لذاته وتحققه انما يستدعي تحقق امكان الوجود
او العدم لذاته لا تحقق نفس الوجود او العدم ولا امكان شيء منهما في نفس
الامر فليتأمل (قوله والموضوع ان كان شخصا آه) اي الموضوع الذكري
في القضية ان كان جزئيا حقيقة سواء كان متشخصا بشخص خارجي
او بشخص ذهني (وقوله لم يقل علما اراد به) معنى علميا اذ العلم هو اللفظ
والموضوع حقيقة هو المعنى كالابن خفي (قوله وان كان نفس الحقيقة آه)
اي نفس المفهوم الكلي الذي هو الموضوع الذكري في القضية بقرينة
التقابل فلا يشكل بنحو قولنا الضاحك انسان وكل نوع كلي كانه هو وقوله
طبيعية بتقدير قد سميت طبيعية وكذا نظايره فلا تغفل عن نحوه (قوله
واعلم ان الحكم على نفس الطبيعة آه) تلخيصه ان الحكم في الطبيعة

على مفهوم الموضوع باعتبار وجوده في شعور الذهن مع قطع النظر
عن الفرد بحيث لا يتعدى الحكم اليه اصلا كقولنا الانسان نوع وفي
المحسورة عليه باعتبار تحققه في ضمن الفرد اي في خارج شعور الذهن
بحيث يتعدى الحكم اليه قطعا كقولنا كل انسان حيوان وبعض الحيوان
انسان وفي الماهية عليه من حيث هو هو سواء كان باعتبار وجوده في
الذهن مع قطع النظر عن الفرد او باعتبار وجوده في ضمن الفرد كقولنا
الحيوان انسان ولا يذهب عليك انه على هذا لا يصح قوله في تحقيق
الطبيعة بل هي شخصية اذا الكلي لا يخرج عن الكلية بان يحكم عليه باعتبار
وجوده في الذهن انه كما لا يخرج عنها بان يحكم عليه باعتبار وجوده في ضمن
الفرد في المحسورة اللهم الا ان يؤل بانها في حكم الشخصية وفيه بعد لا يخفى
و يرد على قوله في تحقيق المحسورة لا على ان يكون هذا الوصف قيدها
انه لو لم يؤخذ هذا الوصف قيد للموضوع لكان الحكم على الطبيعة
من حيث هي هي فلا يتميز المحسورة عن الماهية فلا بد ان يجعل قيد الوحد
يلزم العلم بالجزئيات مع انه خلاف ما يقتضيه تحقيقه الا ان يقال معناه انه لا يعمل
هذا الوصف قيد للموضوع لئلا يلزم العلم بالجزئيات بل بقيد الموضوع
بقيد اخر يستلزم صحة الحكم على الجزئيات في نفس الامر فتأمل ثم يرد
عليه ان ما حققه على تقدير تمامه انما يدل على انه لا يصح الفرق بين الاقسام
المذكورة على ما هو المشهور واما على انه لا بد ان يكون الفرق بينهما بما
ذكره فلا يجوز ان يكون الفرق بينهما بان الحكم في المحسورة على نفس
المفهوم باعتبار جميع تحقيقاته في خارج شعور الذهن او بعضها وفي
الماهية على نفسه باعتبار تحققه في خارج شعور الذهن مطلقا وفي
الطبيعة على نفسه لا باعتبار تحققه فيه سواء كان باعتبار تحققه في
شعور الذهن كقولنا الانسان نوع او باعتباره من حيث هي هي
كقولنا الانسان حيوان الناطق وكان المراد بقوله ان موضوع الماهية
هو الطبيعة من حيث هي هي بلا زيادة شرط ان موضوعها الطبيعة
باعتبار تحققها في نفس الامر مطلقا بلا زيادة قيد الكلية او البهائية
بخلاف المحسورة وسيجيء زيادة تحقيق للمقام فتدبر (قوله للقطع
بانه ليس في النفس الامر واحدا) لما منع ان يمنع هذا مستندا بانه يجوز

(ان يكون)

ان يكون الموجود في الذهن امرا واحدا هو الوجه والمعلوم امرين
هما الوجه وذو الوجه والوجه بعلم قوي وذو الوجه بعلم ضعيف كما اختاره
بعض المحققين نعم لو كان العلم بالشئ مطلقا مستلزما لوجوده في الذهن
لتم ذلك لكنه غير بين ولا مبين بل يجوز ان يكون المستلزم لوجود الشئ
في الذهن هو العلم بذاته وحقيقته لا بوجه مغاير على ما جوزه المحققون
(قوله فان بين كمية افراده كلاً او بعضاً) اي كمية افراده بطريق الكلية
الافرادية او البهائية الافرادية اذ لو بين كلية المجموعية او بهائية
المجموعية كقولنا كل الرمان مأكول او بعض الرمان مأكول لا يسمى
محسورة بل شخصية او ماهية وكذا لو بين كمية الفرد بوجه آخر
كقولنا عشرون رجلا حاضرون فانه ماهية قطعا ولك ان تقول
الموضوع في مثل هذه القضايا هو نفس الكل المجموعي والبعض
المجموعي والعشرين ولا مدخول لانها بخلاف الكل والبعض الافراديين
وقوله وما به البيان سورا اشارة الى ان السور اعم من اللفظ وغيره
كوقوع النكرة في سياق النفي الذي هو من اسوار السلب الكلي والى انه
يكفي فيه مطلق بيان الكمية سواء كان بدلالة كلية معتبرة في اصطلاح
الفن او بدلالة مجازية كافي لام الاستغراق والاضافة الاستغرافية فتفسير
السور بهذا الوجه احسن من تفسيره باللفظ الدال على كمية الافراد
على ما هو المشهور من وجهين مذكورين فتأمل (قوله لانه حيث
يصدق الحكم على الطبيعة) هذا على تقدير تمامه انما يدل على لزوم
الجزئية للماهية دون العكس مع ان المدعى هو الملازمة التي هي
اللزوم من الطرفين الا ان يقال لزوم الماهية للجزئية بين لا يحتاج الى
البيان وخفاء المدعى انما هو باعتبار لزوم الجزئية للماهية فبيانه كاف
في اثباته قطعا ثم يرد عليه منعنا ونقضا ومعارضة انه قد يصدق الحكم على
الطبيعة من حيث هي هي ولا يصدق الحكم على بعض الافراد كما اذا
كان الموضوع كليا مختصرا في فرد اما خارجا كقولنا الشمس طالعة
او مطلقا كقولنا الواجب بالذات او القديم بالذات موجود فان الاول
يصدق ماهية خارجية ولا يصدق جزئية خارجية والثاني يصدق ماهية
باحدا الاعتبار الثالث ولا يصدق جزئية اصلا وذلك لان الحكم على

البعض يستدعي تعدد المضاف اليه واجيب عنه بان القيود المعتبرة في القضايا من الوجود الخارجي المحقق في الخارجية والمقدر الممكن في الحقيقة والذهني بحسب نفس الامر في الذهنية انما تعتبر فيما وقع الحكم عليه لا فيما اذا اضيف اليه السور فيكون في صدق الجزئية تعدد المضاف اليه فرضا وح لا خفاء في صدق هذه القضايا جزئية ضرورة ان تعدد المضاف اليه فرضا متحقق هناك فلا اشكال (قوله لان موضوع المهمة على ماقرر هو الطبيعية آه) قد عرفت توجيه هذا الكلام فتذكر اللهم الا ان يثبت نص اخر منهم يدل على مقصوده وايضا قد عرفت انما ما ينجح على قوله ظاهر ان الحكم ليس بالذات الاعلى الامر الحاصل في الذهن بالذات آه وكذا عرفت ما ينجح على قوله وايضا على تقدير ان يكون الحكم في المهمة على الفرد يبقى قضية اخرى لان تلك القضية داخلية في الطبيعية على ما فسرناها مع ان المقسم ههنا هو القضية المستعملة في متعارف اللغة ومن الجائز ان لا يكون تلك القضية الباقية داخلية فيها فاحسن التأمل (قوله والحق ان المهمة تستلزم الجزئية آه) هذا جواب عن النظر المذكور وحاصله ان الجزئية اللازمة للمهمة اعم من ان يكون الحكم فيها على بعض الافراد الحقيقية او الاعتبارية والطبيعية المذكورة داخلية في الجزئية بهذا المعنى كما اشار اليه الشيخ في الشفاء وفيه ان الجزئية قسم من المحصورة المبينة للطبيعة فكيف يكون شاملة لها الا ان يقال هي قيد لقسمها لا قسم لها وقيد القسم قد يكون اعم من المقسم ومحصول ما اشار اليه الشيخ ان الطبيعة لا ينتج في كبرى الشكل الاول لانها راجعة الى الجزئية والجزئية لا تنتج في كبراه فقولنا زيد حيوان والحيوان جنس لا ينتج ان زيدا جنس كما ان قولنا كل فرس حيوان وبعض الحيوان ناطق لا ينتج ان بعض الفرس ناطق فظاهر كلامه حيث قال وبالحقيقة ان هذا راجع الى ان الطرف الاكبر يحمل على بعض الاوسط يدل على ان الطبيعية داخلية في الجزئية حقيقة واما قوله فقد صرح بان هذه القضية يصدق جزئية آه فهو مبالغته منه في ترويج البحث اذ لا تصرح بذلك في كلام الشيخ بل فيه مجرد تنبيه واشارة يكفيه

(في مقام)

في مقام التوجيه ولذا قال اولاً وقد اشار الى ذلك الشيخ في الشفاء ولو قيل في جواب النظر ان المراد من الجزئية اللازمة اعم من الجزئية الحقيقية والتشبيهية ليشمل الطبيعية مجاز الكان اوفق بموارد استعمالها عرفاً كما لا يخفى (قوله ولا بد في الموجبة من وجود الموضوع محققاً آه) اي وجود الموضوع خارجاً محققاً او مقدراً او زهناً ويرد على قوله وهي الخارجية وعديله ان المفهومات المذكورة لا يصدق الاعلى الموجبات الصادقة من الاقسام المذكورة فلا يصح تعريضها بها الا ان يقال المراد مجرد الحمل دون التعريف او تقييد المعارف بالموجبات الصادقة واما تعميم التعريفات بحيث يشمل الكل فيخرج الى تكلفات يابى عنها العقل السليم والطبع المستقيم سيما في باب التعريفات (قوله ومنها قضايا لا يلتفت فيها آه) اقول هذه القضايا وان كان صادقة لكن لانها حقيقة لجواز ان لا يكون من القضايا المستعملة في العلوم ومتعارفة اللغة والمنقسم الى الخارجية والحقيقية هي القضية المستعملة فيهما والقول بان القضايا الهندسية من هذا القبيل منظور فيه لجواز ان لا يكون الحكم فيها شاملاً للمتنوعات لعدم اهتمامهم بشانها وان كان الحكم فيها صادقا مع ان صدق القضايا المذكورة مما لان الكثرة المتمتعة الوجود والمثلث المتمتع الوجود لانهم كونها على تقدير الوجود متصفين بما حمل عليها لجواز ان يكون محالاً مستلزماً لمحال اخر على انه مناف لما حققه في صدر كلامه انما من ان صدق الموجبة يستلزم وجود موضوعها وايضاً رد عليه ما اوردوا به على تقدير عدم التقييد الافراد في الحقيقة بالامكان اللهم الا ان يكون مراده بتلك القضايا الحقيقية التي هي يصير في المعنى شرطيات وفي الصورة حمليات كما سينقله عن بعضهم وفيه بحث اخر ستعرفه (قوله اما اولاً فهم اخذوا امكان وجود الافراد) فيه انهم ارادوا بامكان وجود الافراد وامكان صدق الموضوع عليها بحسب نفس الامر امكان وجودها وامكان صدق الموضوع عليها في نفس الامر مطابقاً سواء كان في الخارج او في الذهن ولا يقدح اخذ شي منها في كلية القضية الحقيقية وكذا لا يقدح فيها اعتبار الوجود الخارجي المقدر بالمعنى المذكور بل اعتباره للتنبه على عدم اختصاص الحقيقة بالافراد المحققة

الوجود في الخارج كالخارجية فلا ينفق التفسير المذكور بالقضايا المذكورة ولا يغيرها من القضايا التي محمولاتها ازم المناهيات موضوعاتها كقولنا كل اربعة زوج وكل ثلاثة فرد واما اذا لم يكن للموضوع فرد ممكن اصلا فلانم انه يصدق ههنا ايجاب حلي حقيقي كما اشرنا اليه آنفا (قوله ويعلم من كلام بعضهم انهم اخذوا الوجوده) اقول الحقيقة بهذا المعنى هي الوضعية التي هي في الصورة حلية وفي المعنى شرطية كما حققه المحقق الشر يف في مباحث المجهول المطلق من حاشية المطالع فلا يرد عليها ما اورده في وجه تقييد الافراد بقيد الامكان في الحقيقة من انها لم يقيد بقيد الامكان لم يصدق كلمة اصلا لا موجبة ولا سالبة لان (ج) ليس (ب) في الموجبة الكلية من افراد (ج) وليس (ب) فلا يصدق الايجاب الكلي و (ج) في السالبة الكلية من افراد (ج) وهو ليس (ب) فلا يصدق السلب الكلي وذلك لانه انما يتم اذا كان عقد الوضع معتبرا بحسب فرض العقل وعقد الحمل بحسب نفس الامر كافي الحقيقة المشهورة على تقدير عدم اعتبار الامكان في موضوعها واما اذا كان كلا العقدين بحسب فرض العقل كافي الحقيقة بهذا المعنى فلا لان (ج) ليس (ب) في الموجبة وان كان (ج) بحسب فرض المذكور وليس (ب) بحسب نفس الامر لكنه (ب) بحسب الفرض ايضا لجواز ان يستلزم محال محالا آخر وكذا الكلام في (ج) في السالبة نعم يتجه على التفسير المذكور انه وان امكن صدق القضايا الكلية على هذا التقدير لكن يلزم ان لا يكون شي منها متيقن الصدق مع ان منها ما هو متيقن الصدق كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بحجر وذلك لجواز ان لا يكون الافراد الفرضية بلا انسان على تقدير انسانيتهما حيوانا ويكون حجرا بناء على جواز استلزام محال محالا آخر وايضا يرد عليه منع صدقها بناء على هذا مع انها بهذا المعنى خارجة عن المقسم وهو القضية المستعملة في العلوم ومتعارف اللغة وايضا يرد على قوله وانت تعلم ان المعنى الذي نقلناه يمكن اعتباره آه انا لانم يصدق قولنا شريك الباري تمتع لان الامتناع ينافي الوقوع فكيف يكون شريك الباري على تقدير وجوده تمتعا في نفس الامر فظهر ضعف قوله ولا شك ان اعتبار المعنى المذكور اعتبار

(صحح)

صحح عقلا آه لا يقال لو لم يكن شريك الباري تمتعا في نفس الامر لكان اما واجبا او ممكنا المحصر العقلي للشي في المواد الثلث والتالي بط قطعاً مع كونه مستلزما للمط وهو صدق الايجاب الحقيقي مع امتناع الموضوع مطلقا لان قول الملازمة ممنوعة اذا المحصر عقلا في المواد الثلث هو الشيء الذي له وجود في الجملة واما ما لا وجود له في نفس الامر اصلا كشرريك الباري واجتماع النقيضين وغيرهما فهو حال عن المواد الثلث قطعاً واما ما نقله عن الشيخ فليس صريحا في الاشارة الى ذلك المعنى بل الظ ان مقصوده او الاشارة الى الخارجية والحقيقة المعتبرين عند المحققين وثانيا الى الذهنية على ان يكون المراد بقوله انها في نفسها ووجودها يوجد لها المحمول انها باعتبار الوجود الخارجى محققا ومقدرا يوجد لها المحمول كذلك وبقوله اذا وجدت وجد لها المحمول انها اذا وجدت مطلقا وجد لها المحمول مطلقا وبقوله لو كانت موجودة وجودها في الذهن لكان كذا انها باعتبار الوجود الذهني محققا ومقدرا يوجد لها المحمول في الذهن وقوله لا وجود لها بوجه بمعنى لا وجود لها في الخارج لا محققا ولا مقدرا واداة الشرط في تفسير الحقيقة والذهنية اشارة الى شمول الحكم للمقدرات كما اشتهر في قولهم لو وجد لكان (ج) وعلى هذا لا يكون قوله كما يقال ان الخلاء ابعاد تمثيلا للذهنية لا للحقيقة (قوله في مثل قولنا كل انسان ماش آه) لا يخفى ان عدم صدقه حقيقة بالمعنى المذكور ممنوع لجواز ان يكون كل شيء بحيث لو كان انسانا كان ماشيا بناء على جواز استلزام المحال محالا آخر وان اراد انه بهذا المعنى ليس معلوم الصدق لجواز استلزام محال محالا آخر فهو جار في كل حقيقة بهذا المعنى نعم هذا المنع اكثر ورودا في تلك المادة ونظايرها (قوله لان المقدمة القائلة بان ثبوت شيء لشي آه) هذه المقدمة بديهية اولية تحكم بها بداهة العقل بعد تصور الاطراف على ما ينبغي ويؤيدها ان ما لا ثبوت له اصلا لا يصلح لارتباط الايجابى لغيره بداهة فكيف يكون طرفا لنسبة ايجابية وح لا يتجه منعها مستندا بان قولنا شريك الباري تمتع واجتماع النقيضين محال ونظايرها قضايا موجبة صادقة مع انها لا ثبوت لموضوعاتها اصلا

وذلك لان بداهة تلك المقدمة يقتضى ان لا يصدق هذه القضايا الا
بالمعنى الحقيقية الفرضية على ما عرفت آنفا او بمعنى السالبة لا اظنك
في مزية من ذلك وسيجيء حل الموجبة السالبة المحمول في كلامهم على
الحقيقة الفرضية وما فيه من وجوه الفساد (قوله وايضا المعدوم المطلق
ليس شيئا آه) لعله مبنى على مقدمة بديهية اخرى وهى ان المعدوم
المطلق لا يصح ارتباطه بغيره ايجابا فلا يتصور حل شئ عليه اصلا
واما المعنى السلبي بشئ فلا يصح حمله عليه قطعا ولا بعد بناءه
على ان القوم اعتبروا في مفهوم السالبة المحمول ان يكون سلب
المحمول الاول محمولا على الموضوع ثانيا ومن البين ان نفس السلب
لا يصح حمله على الموضوع كزيد بل لابد من انضمام امر آخر
اليه كالشئ والمفهوم وغيرهما حتى يصح حمله عليه كما تدل عليه
عباراتهم في بيان معناها وحرجها الى حل المفهوم الوجودى فعلى
تقدير استثناء المفهومات السالبة من المقدمة المذكورة لابد ان يكون
صدق الموجبة السالبة المحمول مقتضيا لوجود الموضوع قطعا
لا يقال يصح اثبات السلب لزيد بطريق القيام من غير انضمام
امر اليه وان كان اثباته له بطريق الاتحاد محتاجا الى الانضمام
كافى قولك ضرب زيد وزيد ضرب واما ذكر الشئ في تفسير السالبة
المحمول على ما وقع منهم فسامحة في العبارة لتوضيح المعنى لانا نقول
لا بد في القضية الجزئية من الحمل والاتحاد صريحا او التزاما ومن البين ان
ثبوت شئ لشيء بطريق القيام الذى هو الحمل الاشتقاقى يستلزم ثبوت
الركب منه ومن كلمة ذو ولذلك الشئ بطريق الاتحاد الذى هو الحمل
مواطئة كما قالوا في المثالين المذكورين ونظايرهما لتوجيه الحمل فليس امل
جدا (قوله قالوا قولنا كل جوهر ليس بعرض آه) فيه انه ليس صريحا
في خلاف ما ذكر في السؤال الجواز ان يكون حكمهم بانتاج هذا الدليل مع
عدم انتاج الموجبة السالبة المحمول كاسالبة في صغرى الشكل الاول
مبنيا على جعل الصغرى معدولة المحمول بمعنى عدم المقارن للاستدلال
وان كانت كاذبة مع النتيجة اذ انتاج الدليل لا ينافى كذب مقدماته فالاولى

(في الجواب)

في الجواب ان يقال الموجبة المعدولة المحمول انما يقتضى وجود الموضوع
لايجابها بديهية مع قطع النظر عن خصوص المحمول كما يشهد به
الوجدان ويؤيده تصريح الشيخ في الشفاء بذلك فلا يجوز الفرق بينهما وبين
الموجبة السالبة المحمول في افتضاء وجود الموضوع مع ان ما ذكره وافي
تعريف المعدولة اعم من ان يكون مقارنا للاستعداد او لا ولو حص بذلك
تكلفا لزم الواسطة بين الاقسام فتدبر (قوله والحق ان الموجبة السالبة
المحمول آه) يرد عليه ان نفس السلب وان كان امر الاعتبار ياذن بالكن يجوز
ان يكون الاتصاف به في الخارج لما تقرر ان الاتصاف الخارجى لا يستدعى
وجود الصفة في الخارجى بل انما يستدعى وجود الموصوف فيه كما في
الاتصاف بالعمى ويمكن ان يجاب بان الموجبة السالبة المحمول يصدق
عند عدم موضوعها في الخارج قطعا كما في قولك العمى ليس بموجود وقد
تقرر ان الايجاب مطلقا يستدعى وجود الموضوع فلا بد من ان يكون هذه
القضية ذهنية مقتضية لوجود الموضوع في الذهن فكذا سائر الموجبات
السالبة المحمول لعدم الفرق ولا يخفى ان المناقشة فيه مجالا واسعا (قوله
وجميع المفهومات التصورية آه) اورد عليه بان هذا ممنوع بل منقوض
بمثل شريك البارى واجتماع النقيضين ونظايرهما للقطع بانه لا وجود
لها في نفس الامر اصلا فلا يصلح شئ منها لان يكون موضوعا لقضية
موجبة صادقة الا اذا اخذت تلك الموجبة فرضية وهى لا تستدعى
وجود الموضوع في نفس الامر بل بحسب فرض العقل وليس لك
ان تجيب عنه بانه لاشك انا تصور هذه الامور ولو بوجوه وح يلزم
اتصافها بالمعلومية فيصح جعلها موضوعا لقضية موجبة صادقة
هى جمالية صرفة هى قولنا هذا تصور او معلوم فيلزم وجودها في
نفس الامر قطعا لانه مدفوع باننا لانسلم كون هذه الامور متصورة بل انما
يتصور وجوها ويمكن ان يجاب عنه بان المراد من الوجود في نفس
الامر ههنا اعم من الوجود في نفس الامر بحسب الواقع او بحسب فرض
العقل وهذا المعنى وان كان بعيدا عن اللفظ لا يمكن بدله عليه كلامه في حاشية
التجريد حيث اورد على نفسه بعد اقامة الدلائل المذكورة على وجود جميع
المفهومات في نفس الامر ان الكليات الفرضية كاللاشئ والا يمكن

العام لا يمكن صدقها على شئ في نفس الامر قطعا فلا يصدق فيها الموجبة السالبة المحمول مع صدق السالبة فيها واجاب عنه بأنه يصدق فيها الموجبة السالبة المحمول بمعنى الحقيقة الفرضية كما تقرر في بحث المجهول المطلق وهذا كاف في المساوات بينها وبين السالبة في الصدق وانت تعلم ان هذا صريح في ان مراده من الوجود في نفس الامر اعم من الوجود الفرضي لكن يجبه عليه ان المساوات بهذا المعنى لا اختصاص لها بالموجبة السالبة المحمول مع السالبة الخارجية بل يجري في الموجبة المعدولة المحمول معها ايضا على ان يصدق الموجبة السالبة المحمول بمعنى الحقيقة الفرضية ايضا في حيز المنع على ما اشرنا اليه سابقا نعم جوزوا صدقها في بحث المجهول المطلق في مقام المنع وايضا اذا كانت المفهومات باسرها موجودة في نفس الامر فان اريد باقتضاء الموجبة السالبة المحمول لوجود الموضوع في نفس الامر ان صدقها موقوف على وجوده في نفس الامر فهو م على ما حققه المحشى في مواضع من كلامه وان اريد مجرد استلزامها له كما هو المتبادر من عباراته ههنا فهو جار في السالبة بعينه مع انه صرح بعدم استلزامها له سابقا ولا حقا مع انه لا حاجة الى الاستدلال المذكور في بيان وجود المفهومات في نفس الامر بذلك المعنى على ما لا يخفى وفي هذا المقام ابحت آخر اعرضنا عنها مخافة الاطباب المتجاوز عن حد الكتاب (قوله وقد يجعل حرف السلب آه) اشارة الى تقسيم الجملة الى المعدولة والمحصلة وفي تعريفه للمعدولة مسامحة من وجوه احدها ان الموافق لاصطلاح الفن ان يقال اداة السلب وثانيها ان الظ ان يقال لفظ السلب ليتناول لفظ غير وثالثها ان الحروف لا يكون جزءا للالتصية المملوطة ولا يلزم في المعدولة ان يكون لفظ القضية مشتملة على حرف السلب فان قولنا زيد اعمى معدولة مع انه ليس في لفظ حرف السلب فلا بد من تقدير مضاف اى معنى حرف السلب ورابعها ان السالبة المحصلة داخلية في التعريف لان معنى حرف السلب جزء من جزئها وهو النسبة فلا بد من تخصيص الجزء باحد الطرفين كما اشار اليه المحشى فلا حصر الاوضح ان يقال وقد يجعل السلب جزء من طرف وحاصل التقسيم ان الجملة ان كان السلب جزء من موضوعها ومحمولها

(تسمى)

تسمى معدولة والاسمى محصلة فان كان جزء من الموضوع فقط تسمى معدولة الموضوع وان كان جزء من المحمول فقط تسمى معدولة المحمول وان كان جزءا منهما تسمى معدولة الطرفين فظهر ان في قول المحشى اى معدولة الموضوع او المحمول او كليهما مسامحة من وجهين ووجه التسمية بالمعدولة انه ربما يعتبر فيها بالاداة كالا وليس عن معنى سلبى مستقل بالمفهومية والالم يصح جعله جزء من المحكوم عليه وبه فيلزم العدول عن معنى الاداة الى غيره وعن لفظ المعنى المستقل الى غيره وقد اسلفنا لك في بحث الالفاظ في تعريف الاداة ما ينفعك في هذا المقام فلا تغفل (قوله ومن اعتبر السالبة المحمول فينحى ان يقيدها) لا يخفى ان المتأخرين اعتبروا السالبة الموضوع والسالبة المحمول والسالبة الطرفين على قياس اقسام المعدولة والظ ان خلاصة ما ذكره وافى الفرق بين مفهوم السالبة المحمول ومفهوم معدولة المحمول جارية في سالبة الموضوع ايضا وان كان ما ذكره من مساوات السالبة مختصا بها غير جارية في السالبة الموضوع ايضا ومن البين ان ما ذكره من تعريف المعدولة يتناول بظاهرها اقسام سالبة الطرفين جميعا فلا بد من اعتبار قيد يخرجها مطلقا بان يقيده الموضوع والمحمول بالاولين وعلى هذا يدخل اقسام سالبة الطرفين في المحصلة فلا بد من تخصيص قولهم ان الموجبة المحصلة يقتضى وجود الموضوع بما عدا السالبة المحمول ولا يبعد تخصيص مقسم المعدولة والمحصلة بما بقى عن موضوعه ومحموله الاولين بان لم يرجع في موضعه من وضع الى وضع اخر ولا في محموله من حمل الى حمل اخر حتى يخرج اقسام سالبة الطرفين من القسمين معا (قوله واللفظ الدال عليها آه) اى على الصورة المعقولة من الكيفية الثابتة في نفس الامر كما هو المتبادر لاعلى الكيفية الثابتة في نفس الامر كما هو المشهور والا لورد عليه ان اللفظ الدال على الكيفية الثابتة في نفس الامر لا يكون مخالفا لها مع انهم صرحوا بان الجهة المملوطة والمعقولة قد يتخالفان المادة فيكذب القضية فيحتاج في دفعه الى تكلف في تقديم تفسير الجهة المعقولة وارجاع الضمير في تفسير المملوطة اليها اشارة للفظن الى ذلك (قوله فنقول القضايا التي يبحث عن احكامها) المشهور

ان القضايا الموجهة التي جرت العادة بالبحث عنها ثلث عشر ستة منها
بسايط وسبع منها مركبات ولهم موجهات اخرى يبحثون عنها على
سبيل الندر دون العادة وارتقى عددها الى اكثر من عشر بن على ماعده
المص وغيره واما الموجهات المبحوث عنها فهي غير محصورة في عدد والمص
قد جعل الموجهات التي المبحوث عنها هنا خمسة عشر وعدمها الوقتية
المطلقة والمنتشرة المطلقة اللتين هما جزء الوقتية والمنتشرة والامر في ذلك
هين والمراد من تركيب المعنى من الايجاب والسلب في تعريف المركبة تركيب
مأل القضية من ايجاب وسلب بين طرفيها وما ذكر في تعريف البسيطة
ان لا يكون كذلك لا تركيب مفهومها الصريح منها وعدمه والالكانت
المركبة قضيتين بالفعل لا قضية واحدة مركبة ولا تركيب مألهما من ايجاب
وسلب مطلقا وعدمه لان كل سالبة بسيطة مشتملة في المأل على ايجاب
وسلب احدهما بين طرفيها والاخر بين نسبتها وجهتها كما يظهر بادن
تأمل والظ من قوله خمسة عشر وثمانية خمس عشرة وثمان على ما لا يخفى
(قوله بضرورة النسبة مادام ذات الموضوع آه) المراد بالنسبة ههنا هو
الوقوع واللاوقوع على صرحوا به فضرورة الوقوع اشارة الى
الضرورة الموجبة وضرورة اللاوقوع الى الضرورية السالبة
وقد اورد على هذا التعريف انه ان كان الحكم في الضرورية السالبة
بضرورة اللاوقوع مادام ذات الموضوع موجودا لزم ان يكون صدق
الضرورة السالبة مستلزما لوجود الموضوع ضرورة ان الضرورة في
اوقات وجود الموضوع لا يمكن ان يتحقق بدون اوقات وجوده مع
انهم صرحوا بان صدق السالبة لا يستلزم وجود الموضوع كيف
ولو كان مستلزما له لم يكن بينهما وبين الموجبة الممكنة العامة تناقض
لكذبهما عند عدم الموضوع واجيب عنه بان المراد باوقات وجود
الموضوع اوقات وجوده الذي اعتبره الحاكم عند الحكم فكما لا يستدعي
نفس السلب عما اعتبر وجوده تحقق ذلك الوجود المعتبر كذلك
لا يستدعي ضرورة السلب في اوقات ذلك الوجود تحققه وبرد عليه
ان نفس السلب انما لا يستدعي تحقق ذلك الوجود المعتبر في الموضوع
لانه داخل في الحقيقة في حيز النفي كما قرر في محله بخلاف ضرورة السلب

(في اوقات)

في اوقات الوجود للموضوع فان اوقات الوجود فيها قيد للنفي
او ضرورة فلا يكون داخل في حيز النفي بل هي وارد عليه ومن
البين ان النفي المقيد باوقات الوجود لا يتحقق بدون الوجود المحقق
الله الا ان يقال المراد باوقات الوجود المعتبر في الموضوع اوقات
ذلك الوجود تحقفا او انتفاء على وجه يقتضيه اصل الحكم وهو
التحقق في الايجاب واحد الامر بن في السلب وعلى هذا ضرورة الايجاب
في جميع اوقات وجود الموضوع يقتضي وجوده بخلاف ضرورة
السلب في جميع اوقات وجوده لكنه تكلف ركيك جدا ومنهم من
اجاب بان اوقات وجود الموضوع قيد للنسبة بين بين لا لوقوع او اللا
وقوع ولا لضرورة وتها موضح لا خفاء في ان السالبة ضرورية لا يقتضي
وجود الموضوع لدخول اوقات الوجود ههنا في حيز النفي كدخول
نفس الوجود في مطلق السالبة في حيزه وهو مردود بانه على هذا
لا يبقى تناقض بين السالبة الضرورية والموجبة الممكنة العامة لجواز
صدقهما فيما اذا كان المحمول عرضا مقارنا للموضوع كقولنا كل
انسان ضاحك بالا مكان العام وبعض الانسان ليس بضاحك
بالضرورة لان امكان وقوع ثبوت الضحك في الجملة لا يتناقض ضرورة
لاوقوع ثبوته في جميع اوقات وجود الموضوع لا يقال فليكن الامكان
العام بمعنى سلب الضرورة عن الجانب الخالف في جميع اوقات وجود
الموضوع حتى يتحقق التناقض بينهما لانا نقول على هذا لا يتم حكمهم
بكون الممكنة العامة اعم من المشروطة العامة ولان المطلقة العامة اما
الاول فظ لصدق قولنا كل منخسف مظلم بالضرورة مادام منخسفا
وكذب قولنا كل منخسف مظلم بالا مكان العام بهذا المعنى واما الثاني
فلانه لا يجوز اعتبار هذا القيد في مفهوم الاطلاق العام والالم يكن
المطلقة العامة اعم من الدائمة المطلقة لو اعتبر هذا القيد في مفهوم الدوام
ايضا بالمعنى المذكور ولم يكن الدائمة المطلقة اعم من الضرورية
المطلقة لو لم يعتبر بهذا المعنى بل بمعنى تقييد الوقوع واللاوقوع على
لا يخفى وح لا يكون الممكنة العامة اعم من المطلقة العامة قطعا وكذا الكلام
لوجبات الضرورية المقيدة بجميع اوقات وجود الموضوع قيد للنسبة

(١٠)

بين بين في تفسير الضرورية المطلقة كما يظهر بادنى تأمل وانت خبير
بان الاشكال المذكورة متوجه على السالبة الدائمة المطلقة والسالبة
المشروطة العامة ايضا والجواب الجواب فليأمل (قوله فان قيل
على التفسير الاول آه) ر بما يحجب عنه بان المراد من الضرورية المطلقة
مطلق الوجود الشامل للذاتي والغيري وبلامكن العام في مقابلها سلب
الضرورة بهذا المعنى ووجود زيد وان كان ممكنا خاصا وعلما بمعنى
سلب الوجود الذاتي لكنه ليس ممكنا عاما بمعنى سلب مطلق الوجود
لكونه واجبا لغيره او متمم لغيره فالضرورة والامكان المجوثن عنهما ههنا
غير الضرورية والامكان الذاتيين المجوثن عنهما في الحكمة ويؤيد
ذلك انه قال صاحب المطالع معنى بالضرورة استحالة انفكاك المحمول
عن الموضوع اذا المتبادر منه انها اعم من الوجوب الذاتي والغيري اقول
يرد عليه انه يلزم على هذا ان لا يكون الممكنة العامة اعم من المطلقة العامة
ضرورة ان سلب الضرورية بالمعنى الاعم من الجانب المخالف يستلزم
وقوع الجانب الموافق في الجملة مع انهم اتفقوا على ان الممكنة العامة
اعم من المطلقة العامة (قوله والحق ان الضرورية المطلقة آه) اورد
عليه انه يستلزم ان لا يكون فرق في المعنى بين الضرورية المطلقة
والمشروطة العامة فيما اذا كان الوصف العنواني مفهوم الوجود كقولنا
كل موجود شئ بالضرورة ويمكن دفعه بانه لا محذور في ذلك لجواز
ان يكون قضية واحدة ضرورية مطلقة من حيث انها مشتقة على
ضرورة مقيدة باوقات الوجود مطلقا ومشروطة عامة من حيث انها
مشتقة على ضرورة مقيدة باوقات الوصف العنواني لا يقال جعلوا نقيض
الضرورية المطلقة الممكنة العامة ونقيض المشروطة العامة الحينية الممكنة
كما ينبغي بيانه وهذا يدل على اختلافهما بحسب المفهوم لانا نقول يكفي
في مغايرة النقيضين اختلاف مفهوم العينين في بعض المواد نعم اختلاف
النقيض الحقيقي يستلزم اختلاف العينين في جميع المواد لكن الكلام
ههنا فيما هو اعم من النقيض الحقيقي وما يساويه على انه يجوز ان يكون
الحينية الممكنة نقيضا للمشروطة العامة بمعنى مادام الوصف لا بمعنى
شرط الوصف كما هو المتبادر من كلامهم في تفسير الحينية الممكنة

(على)

على ما استطاع عليه نعم رد ما ذكره انه ان اراد بالضرورة المطلقة
الوجوب الذاتي فهو لا يصدق الا في بعض مواد الضرورية الازلية
سواء كان قيدت بقيد شرط الوجود او بقيد في وقت الوجود فلا
يكون اعم منها بل اخص وان اريد بها مطلق الوجوب الشامل
للذاتي والغيري فلا حاجة الى تقييدها بشرط الوجود بل يتم الكلام
على تقدير تقييدها بقيد في وقت الوجود ايضا على ما قرعنا سمعك فتنبه
(قوله او مادام وصفه آه) الظ فيه وفيما بعده من المعطوفات العطف
بالواو اي وان كان الحكم فيها بضرورة النسبة مادام الوصف فهمي
مشروطة عامة وكذا تقدير الكلام في نظائره وكان المراد معنى
الوو والتعمير بالوللتنبه على منع الجمع بين الاحكام المذكورة في قضية
واحدة واما قول المحشي في تفسير المعطوفات اي حكم فيها او ان حكم
فيها فبيان الحاصل المعنى على ما لا يخفى (قوله الا يرى ان قولك آه)
هذا فرق آخر بين المعنيين لا تنوير للفرق الاول كما هو المتبادر لان الفرق
الاول انما هو باعتبار وجه اعمية المعنى الثاني من الاول وهذا الفرق
باعتبار اخصية منه ولهذا صارت النسبة بينهما هي العموم والخصوص
من وجه كما صرح به فيما بعد وفيه نظر لان المثال المذكور كما يصدق
بالمعنى الاول يصدق بالمعنى الثاني لان المراد من الضرورية الوصفية
هو الضرورية بالمعنى الاعم من الوجوب لذاته والوجوب لغيره لا
بمعنى الوجوب لذاته والام يصدق المعنى الاول بل لم يصدق المشروطة
العامة الا في مادة الضرورية الازلية على قياس ما تحققه في الضرورية
المطلقة ومن البين ان الكتابة علة تامة توجبها فهي ضرورية للانسان
في جميع اوقاتها لعلتها وتحرك الاصابع ضروري فيها بسبب الكتابة
وبالجملة ان كانت الضرورية الوصفية بالمعنى الاخص لم يصدق المعنى
الاول ايضا وان كانت بالمعنى الاعم يصدق المعنى الثاني ايضا مع ان كون
الكتابة شرطا لضرورة تحريك الاصابع ممنوع لانهم فسروا الشرطية
بالمدخلية سواء كانت على سبيل الاستقلال او لا والظان امر المدخلية
ههنا بالعكس نعم او اعتبر في المعنى الاول مجرد مدخلية الوصف العنواني
في ضرورة نسبة المحمول دون ظرفية لها ايضا على ما استفاد من ظاهر

كلامهم لصدق المعنى الاول بدون المعنى الثاني فيما اذا كان الوصف
علامة لضرورة نسبة المحمول غير مستلزمة لها كقولنا كل حي ماميت
بالضرورة مادام حيا فانه صادق بالمعنى الاول كاذب بالمعنى الثاني
ضرورة (قوله كقولنا كل انسان حيوان آه) فيه ان كون الانسانية شرطا
لضرورة الحيوانية محل تأمل بل الظاهر ان الامر بالعكس على ما عرفت في
مثال الكتابة وتحريك الاصابع ولو مثل بقولنا كل انسان كاتب بالضرورة
الذاتية وبالضرورة مادام انسانا لكان اظهر وعلى هذا جعل الضابطية
في صدق المشروطة العامة بالمعنى الاول وعدم صدقها كون العنوان
عين الذات اى تمام ماهية ما تحته من الجزئيات وكونه غيرها ليس على ما
ينبغي (قوله لانه اذا ثبت الضرورة الذاتية آه) هذا انما يتم اذا كانت
الضرورة الذاتية بمعنى الضرورة في جميع اوقات الوجود واما
اذا كانت بمعنى الضرورة بشرط الوجود كما حققه سابقا ففيه منع
ظ وايقنا انما يتم بصدق المعنى الثاني في قولنا كل منخسف مظلم مادام
منخسفا اذا اخذت الضرورة الوصفية بالمعنى الاعم واما اذا اخذت
بالمعنى الاخص فلا يصدق قطعا فالفرق بين هذا المثال ومثال تحريك
الاصابع تحكم بحت (قوله فلان الاعم المطلق من الاعم من وجه آه)
وذلك لانه اذا كان صادقا على جميع افراد ذلك الشئ كان اعم منه مطلقا
لصدقه بدونه في مادة افتراق ذلك الاعم من وجه من غير عكس كالوجود
الذى هو اعم مطلقا من الانسان الذى هو اعم من وجه من الابيض
فانه اعم مطلقا من الابيض ايضا وان لم يكن صادقا على جميع افراد
ذلك الشئ كان اعم منه من وجه لان ذلك الشئ يح صدق بدون ذلك
الاعم المطلق كما انه يصدق بدون ذلك الشئ في مادة افتراق ذلك الاعم
من وجه ويتصادقان في مادة اجتماعهما كالحيوان الذى هو اعم مطلقا
من الانسان الاعم من وجه من الابيض فانه اعم من وجه وهذا ظاهر
لا غبار عليه لكن ما تمسك به في بيان جهة الخصوص من مثل تحريك الاصابع
منظور فيه كما عرفت آتفا والحق ان النسبة بين المعنيين عموم وخصوص
من وجه لا مطلقا كما توهمه الكاتبى لكن لا بالدليل الذى ذكره والمثال
الذى اوردته بل بالدليل الذى ذكرنا والمثال الذى اوردناه فتذكر (قوله

(لان)

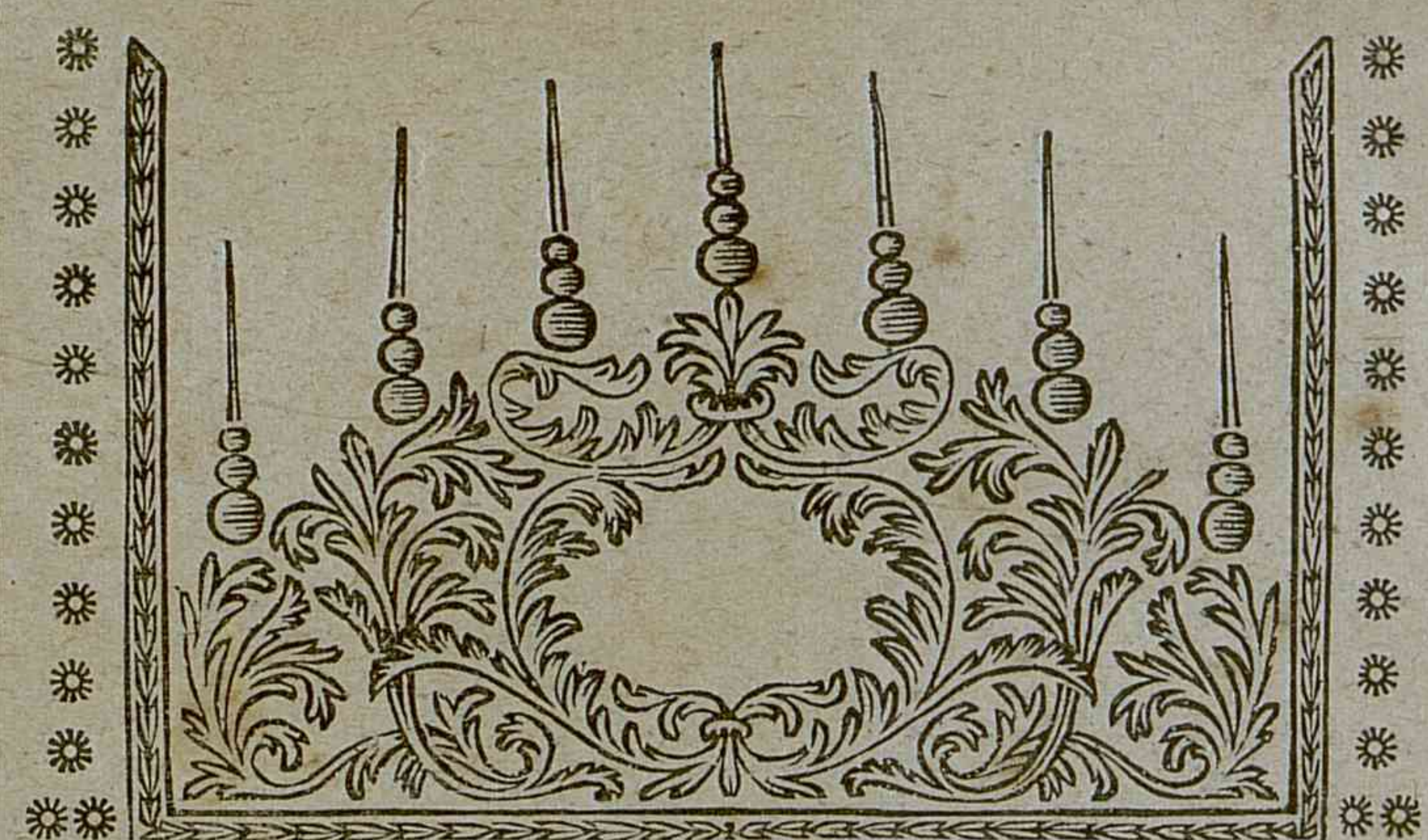
لان جميع اوقات الوصف آه) يريد ان جميع اوقات الوصف وقت معين
من اوقات الذات بتعيين الوصف فلا محالة لصدق هناك الوقتية المطلقة
ومن البين انها قد يصدق بدون المشروطة العامة بالمعنى الثاني كما في مثال
القمر فيكون المشروطة العامة بالمعنى الثاني اخص منها مطلقا ولا يذهب
عليك انه يعلم من هذا البيان ان المراد بالوقت المعين المتعبر في مفهوم الوقتية
المطلقة مالم يلاحظ تعيينه بوجه ما بحيث يكون اخص من وقت ما سواء كان
ذلك التعيين بالوصف العنوانى اللازم للذات او غير اللازم لها او غير
الوصف العنوانى ومنهم من قال المراد هو الوقت المعين بتعيين الوصف
العنوانى والالكانت المشروطة العامة بالمعنى الثاني فردا لمفهوم الوقتية
المطلقة واخص منها بحسب الحمل لكن اختلاف تقيضهما على ما تقرر
عندهم يدل على بطلان ذلك وفيه بحث على قياس ما عرفت في الضرورية
المطلقة على توجيه المحشى مع المشروطة العامة بالمعنى الاول فتذكر وتدبر
(قوله لكن الدوام الذاتى لا ينافى آه) يعنى يتجه على تعريف الدائمة المطلقة
انه يستلزم ان لا يكون بين الموجبة الدائمة المطلقة والسالبة المطلقة
العامة تناقض لاجتماعهما على الصدق في القضية التى محمولها الوجود
كقولنا زيد موجود مادام موجود اوز يد ليس بوجوده بالاطلاق
العام على قياس ما عرفت في الضرورية المطلقة والجواب المذكور عنه
لا يجرى ههنا على ما لا يخفى ومنهم من اجاب عنهما بان الكلام في
الموجبات من القضايا الخارجية الحقيقية المذكورة من القضايا
الذهنية وفيه نظر لان الاشكال المذكور كما يرد بناء على تلك القضية
كذلك يرد بناء على القضايا التى محمولاتها عوارض خارجية لموضوعاتها
كقولك زيد مخير اودسوا او اعمى مادام موجود اوز يد ليس بمخير
او باسودا وباعى بالاطلاق العام ولا شك انها من القضايا الخارجية
او الحقيقية فالجواب المذكور غير حاسم لمادة الاشكال على ان الظاهر
ان الاقسام المذكورة للقضية الموجبة والسالبة والثباتية والثباتية
والشخصية والطبيعية والمحصورة والمهملة والمعدولة والمحصلة
وغيرها من الموجبات واحكام القضايا لا اختصاصها بماعد الذهنية

بل خارجة فيها ايضا وان لم يكن مقصودة بالذات والاولى في الجواب
ان يقال المراد بالاطلاق العام هو وقت مامن اوقات وجود الموضوع
وح يظهر التناقض بينه وبين الدوام المطلق ويكذب السوالب
المطلقة العامة في المواد المذكورة قطعاً ومنهم من ردها الجواب بان
السالبة لا يستدعي وجود الموضوع فيصدق قولنا زيد ليس بموجود
بالاطلاق العام بمعنى وقت وجوده وهو ليس بشيء لانه لا بد في صدق
السالبة من عدم وجود الموضوع دائماً واتصافه بنقيض المحمول والا
لم يكن بين الموجبة الكلية والسالبة الجزئية تناقض على ما حقق في محله
ولاشك ان الموضوع موجود في الجملة فيما نحن فيه فلا تصور صدق
السالبة ههنا باعتبار عدم الموضوع في وقت آخر بل باتصافه بنقيض
المحمول وهو بين البطلان (قوله فالدوام لا يخفى عن الضرورة اهـ) حاصله
ان النسبة بين الضرورية والدائمة المطلقتين بالعموم والخصوص
مطلقاً انما يصح اذا كانت الضرورة المعتبرة في الضرورية بالمعنى
الاخص يعني امتناع الانفكاك الناشئ على الذات وهو بطل المعبر فيها
هو الضرورة بالمعنى الاعم والالم يكن الضرورة الازلية اخص منها
كما عرفت سابقاً ويمكن توجيه النسبة المذكورة بان المردبها هو العموم
والخصوص بحسب المفهوم مع قطع النظر عن الواقع ولعل ما ذكره الخشبي
من توجيهه راجع الى هذا ولا يخفى عليك انه مبني على تفسير الدوام بشمول
جميع الازمنة فقط والضرورية بالمعنى الاعم شموله جميع الازمنة مع امتناع
الانفكاك والالم يكن بينهما عموم وخصوص مطلقاً بحسب المفهوم
ايضاً بل عموم وخصوص من وجه بحسبه على ما هو المشهور في العموم
والخصوص بحسب المفهوم فافهم (قوله وكذا الوقتية المنتشرة) اي
الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة لانهما البسيطتان المذكورتان فيما سبق
وكذا المراد بقوله فيما بعد من الوقتية المنتشرة المطلقتان والحاصل ان
الدائمة المطلقة عم من وجه من الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة ايضاً
بناء على العذر المذكور وهو ان الدوام قد يخلو عن الضرورة بحسب
المفهوم فيكون اعمية الدائمة المطلقة من وجه منهما ايضاً بحسب المفهوم

(فلا يوجد)

فلا يوجد بجهة اعميتها منهما مثال وامامثال صدقها معهما فهو مثال
حيوانية الانسان وامامثال صدقها يدونها فهو المثالان المذكوران
سابقاً اعني قولنا كل قر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة وقولنا وكل
ذرية متنفس بالضرورة في وقت ما (قوله لان الضرورة الوصفية
يستلزم الدوام الوصفي اهـ) وهذا انما يتم في الضرورة الوصفية
بالمعنى الاول وامافي الضرورة الوصفية بالمعنى الثاني فلا يتم البناء على
ما عرفت من العذر المذكور مع ان مثال الكاتب وتحرك الاصابع انما هو في
مادة افتراق العرفية عن المعنى الثاني دون الاول على ما قرره فالاولى
ان يقال كما في مثال الكاتب والانسان ومثال الكاتب وتحرك الاصابع
الا ان يقال المراد بمثال الكاتب وتحرك الاصابع مثال الكاتب ومثال
تحرك الاصابع اي كل كاتب انسان وكل كاتب محرك الاصابع لكنه
ركبك جدا (قوله و بصدق يدونها في مثل اهـ) هذا محل مناقشة على
ما عرفت آنفاً والحق ان العرفية العامة اخص مطلقاً من الوقتية المنتشرة
المطلقتين لامن وجه الاذا يبنى الكلام على العذر المذكور (قوله لان ذلك
انما يتم لو كانت المشروطة اهـ) تلخيصه ان الجملة يمكن اخذها خارجية
وحقيقية بحسب نفس الامر وحقيقية بحسب التقدير وفرض العقل كما
مرت الاشارة اليها وهذه الاقسام كما يجري في المشروطة العامة يجري
في المطلقة العامة بل في جميع الموجهات ولا شك ان المشروطة العامة
الخارجية اخص من المطلقة العامة الخارجية والمشروطة العامة الحقيقية
بحسب نفس الامر من المطلقة العامة الحقيقية بحسبه والمشروطة العامة
مطلقاً من المطلقة العامة مطلقاً وهذا هو المراد بقولهم ان المطلقة العامة
اعم من المشروطة العامة وغيرهما مما سبق فلا وجه لما قيل ان المطلقة العامة
ليست اعم من المشروطة العامة اقول هذا البحث انما يتم اذا كان مقصود ذلك
القائل اعتراضاً على قولهم ان المطلقة العامة اعم مما سبق والظان مقصوده
تحقيق ان الوصفيات سواء كانت مشروطة عامة او خاصة او عرفية
عامة او خاصة ر بما يؤخذ بحسب التقدير وفرض العقل وهي بهذا
المعنى ليست اخص مطلقاً من المطلقة العامة المأخوذة بحسب نفس
الامر واركانت اخص مطلقاً من المطلقة العامة المأخوذة بحسب التقدير

على ما يدل عليه نقل ذلك القول في توجيه الجواب الحاسم لمادة الشبهة
 في بحث المجهول المطلق كما لا يخفى على المتأمل فليستأمل (قوله ان حكم
 فيها بعدم آه) حاصله ان الممكنة العامة قضية حكم فيها بنسبة المحمول
 الى الموضوع ايجابا او سلبا بمجرد سلب الضرورة عن النسبة المخالفة
 المناقضة لتلك النسبة الملحوظة اولا فهذا القيد مساو للنسبة المطلقة
 بين الموضوع والمحمول واعم من ساير قيودها ولذلك قيل ان الممكنة
 العامة اعم القضايا ومنهزم من قال ان هذا القيد مغير للنسبة المطلقة لان
 اعم كفياتها هو الاطلاق العام والممكنة العامة قضية بالقوة لا بالفعل
 وتحقيقه مقام اوسع من هذه المقام (قوله يعني ان المعتبر آه) الظ
 ان معنى قول المص هذه البسايط انها هي البسايط المعتبرة عند القوم
 بحسب العادة امام فردة او في ضمن المركبات اذ البسايط السبع المذكورة
 فيما سبق جميعها معتبرة عادة في ضمن المركبات ونحوها على الانفراد
 ايضا كما اشرنا اليه سابقا وليس لنا بسايط اخرى معتبرة في ضمن المركبات
 المشهورة اصلا ولا معتبرة منفردة بحسب العادة بل على سبيل النادرة لبيان
 نقايض المركبات او غيرها فقول بل سيأتي بسايط آخر آه ليس على ما ينبغي
 (قوله وقد وضعت البسايط في شكل مضرسي) هذا الشكل يشتمل على تسعة
 خطوط مستقيمة متفاوتة في الطول والقصر متوازية في احد الطرفين
 دون الاخر وعلى تسعة خطوط مستقيمة اخرى خارجة من رؤس تلك
 الخطوط متقاطعة لما يوازي منها على زوايا قائمة فيكون شكلا مئبنا
 على هيئة الضمخ وتحدث في جانب الرؤس المتوازية سبعة بيوت لكل
 منها زوايا منفردة غير مقارنة بزوايا اخرى فيكون كاضر اس منفردة
 في تلك البيوت اسماء البسايط على ترتيب ذكرها في الكتاب غير الاخيرة
 منها وهي الممكنة العامة وفي جانب اخر سبعة بيوت فيها اسماء ما عدا
 الاولى منها وهي الضرورية المطلقة وفي جانب آخر ثمانية بيوت في
 احد منها اسم الممكنة العامة وفي غيرها مع البيوت الاواسط اسماء
 النسبة الواقعة بين كل واحدة من البسايط السبع الاولى مع
 ما بعدها من السبع الاخيرة وصورة
 الشكل هكذا



حاشية التهذيب لجلال الدواني

بسم الله الرحمن الرحيم

تهذيب المنطق والكلام * توشحه بذكر المفضل المنعم * وترشحه بالصلوة والسلام على صفوة الانام * وعلى اله وصحبه الغر الكرام * (ما بعد فهذه) بحالة نافعة وغلالة رابعة تروى غليل طالبي صناعة الميزان * وتشفي غليل السائقين الى مساق البرهان * لم تنف الى ما اشتهر فالحق احق بالاتباع * ولم اجد على ما ذكر فيلساك النظر اتساع * بل محض النصح النصيح * ومحضت عن زبد الحق الصريح * واتيت بتحقيقات خلا عنها الزبر المتداولة * واشرت الى تدقيقات لم يحوها الصحف المتطاولة المتناولة * مع اني املتيتها بالاستحجال على طريق الارتجال حال اشتغال * بعض من له توفيق الذكاء واشتغال * وفقه الله تعالى للاستكمال ورفاه الى معارج الكمال * بمنطق التهذيب * الذي هو العلم في رشاقة الترتيب * فليستفد بها كل ذكي * فليضن بها كل غبي غوي * ولتنردها القاصرون * فسيقبلها الماهرون * وان ذمها الجهلة * فسوف يمدحها الكملة * (هذا وعلى الله التكلان * انه خير من اعان * لانهبذ ولا نستعين الاياه * ولا حول ولا قوة الا بالله (قوله الحمد هو الوصف) بالجميل على جهة التعظيم والتجليل والمراد بالجميل الجميل الاختياري لانه صفة للفعل وهو بالاختيار كذا

(ذكره)

صحيح هو عن الاسي
الذ هو اصح ياغبيا الجبر
قال لا يستفاد

ذكره المص في حاشية شرح الكشاف والمدح يعم الاختياري وغيره يقال مدحت اللؤلؤ على صفاتها ولا يقال حدثها وقيل المدح ايضا مخصوص بالاختياري ومثال اللؤلؤ مصنوع (وقيل) الحمد يعم الاختياري وغيره ايضا كالممدوح لانه اعلم فليأمل (قوله الذي هذا ناقيل) الهداية الدلالة على ما يوصل الى المطوقيل هي الدلالة الموصلة الى المطور ورجع الاول ونسب الثاني الى البعض ونقض بقوله تعالى واما ثمود فهديناهم فاستجبوا لعبي على الهدى والاول منقوض ايضا بقوله تعالى انك لا تهدي من احببت ولكن الله يهدي من يشاء واحتمال التجوز مشترك وللمناقشة في امتناع حمله على هذا المعنى مجال فتأمل وقال المص في حاشية الكشاف ما محصله انها تعدى بنفسها وبالي وباللام ومعناها على الاول الايصال وعلى الثانيين اراء الطريق فافهم (قوله سواء الطريق) اي الطريق المستوي والصرط المستقيم والمراد به نفس الامر عموما ولك ان تخصصه بالاسلام لكن الاول انسب (قوله وجعل لنا التوفيق خير رفيق) التوفيق جعل الاسباب موافقة للمط ثم خص بالخير وحاصله توجيه الاسباب باسرها نحو المسببات (وقوله لنا) الظ فيه من حيث المعنى تعلقه برفيق لكن اللفظ لا يساعد لامتناع تقدم مافي خير المضاف اليه عليه ولان المعمول لا يقع الاحيث يصح وقوع العامل فيه فاما ان يتعلق بمحذوف يفسره المذكور او يقال الظرف بما يتوسع فيه اذ يكفيه رابحة من الفعل على مجازاة ما ذكره المص في قول صاحب التلخيص واكثرها الاصول جمعوا واما تعلقه بمحل فر كيك من حيث المعنى كما لا يخفى على من له فطنة سليمة وفطنة قوية (قوله والصلوة والسلام على من ارسله هدى) قيل هو مصدر بمعنى اسم الفاعل والظ انه اسم الحاصل بالمصدر اطلق عليه مبالغة (قوله هو بالاهتداء حقيق) مصدر مبني للمفعول بان يهتدى به (قوله به) متعلق بالافتداء الافتداء مصدر بمعنى المفعول اي بان يهتدى به وقوله به متعلق بالافتداء ولا يليق تعلقه بيليق فافهم (قوله بالتصديق متعلق) بسعدوا و الباء للسببية (قوله بالتحقيق) يحتمل ان يتعلق بسعدوا والباء للسببية كما سبق في قوله بالتصديق والمعنى سعدوا معارج الحق

وجه التأمل ان قولك في تهذيب
على شجاعة على ما في التهذيب
وليس في التهذيب
والجواب ان الشيء هو تهذيب
المادة

وهو صفة
تصديق

وبلغوا اقصاه بسبب التحقيق والايقان ويحتمل الاستقرار والمعنى هذا
الحكم محقق لا ريب فيه فتأمل (قوله وبعد فهذا) اشارة الى المرتب
الحاضر في الذهن سواء كان وضع الديباجة قبل التصنيف او بعده اذ
لا حضور للالفاظ المترتبة ولا المعانيها في الخارج فاقيل من انه ان كان
وضع الديباجة بعد التصنيف فالاشارة الى الحاضر في الخارج ليس
بمستقيم الا ان يراد به الاشارة الى نقوش الكتابة فقط دون الالفاظ ودون
معانيها ودون المركب من الثلاثة او الاثنين منها ولا يخفى انه لا يناسب هذا
المقام الاخبار عنه بقاية تهذيب الكلام الا ان يحتمل على المجاز تسمية للمعبر
به باسم المعبر عنه وفيه نظر بعد كما لا يخفى على المستيقظ لان الحاضر في
الخارج من النقوش لا يكون الاشخاص واحدا ومن البين انه ليس المراد
وصف ذلك الشخص ولا تسمية ذلك الشخص بذلك الاسم بل الغرض
وصف نوعه وتسميته وهو النقش الكتابي الكلي الدال على تلك
الالفاظ المخصوصة الموضوعة بازاء المعاني المخصوصة اعم من ان يكون
ذلك الشخص او غيره مما يشاركه في ذلك المفهوم ولا شك في انه لا حضور
لهذا الكلي في الخارج فالاشارة الى الحاضر في الذهن على جميع
التقديرات ومن هنا علمت ان اسامي الكتب من اعلام الاجناس عند
التحقيق فتفطن (قوله غاية تهذيب الكلام) اي هذا الكتاب كلام مهذب
غاية التهذيب او تصنيف هذا الكتاب غاية تهذيب الكلام والثاني ان
كما ترى وتوجيه الاول لا يخفى (قوله في تحرير المنطق والكلام) اي
تنقيحهما وتبيينهما بيانا خاليا عن الحشو والتطويل والظرفية تجوزية
تشبيه الشمول العمومي بالشمول الظرفي واستعارة لفي الموضوع للثاني
الاول (قوله وتقريب المرام) اي هذا مقرب على صيغة اسم الفاعل غاية
التقريب للمرام الى الافهام ويحتمل ان يكون التقريب معطوفا على التحرير
والمعنى هذا غاية تهذيب الكلام في تقريب المقاصد اي سوق الدليل على
وجه يستلزم المط (قوله من تقرير عقائد الاسلام) يحتمل ان يكون بيانا للمرام
والتعلق بالتقريب بعيد (قوله عقائد الاسلام) الاضافة بيانية او للملازمة
ويمكن ان يراد بسلام اهله على طريق المجاز المرسل او مجاز الحذف (قوله

(جعلته)

جعلته تبصرة) بمعنى اسم الفاعل اي مبصرا وكذا تذكرة (قوله لدى
الافهام) اي تفهيم الغير (قوله لاسيما الولد) بمعنى مثل يقال هما سيان اي
مثلان ومعنى لاسيما لامل وما زائدة او موصولة او موصوفة هذا الصلة ثم
استعمل بمعنى التخصيص وقد يحذف لافي اللفظ لكنه مراد وعبارة النحاة
من كالات الاستثناء وتحقيقه انه للاستثناء عن الحكم المتقدم بحكم عليه على
وجه اتم بحكم من جنس الحكم السابق وفيما بعده ثلاثة اوجه الرفع على
كونه خبر مبتداء محذوف والجملة صلة ما او صفة والنصب على الاستثناء
والجر على الاضافة وكلمة ما على الاخيرين زائدة وقد روى على الواجهة
الثلاثة قول امرئ القيس ولا سيما يوم بدارة جلجل (قوله القسم الاول
في المنطق) القسم الاول هو الطرف الاول من الكتاب على معانيه التي
سبققت الاشارة اليها من النقوش المخصوصة او الالفاظ المخصوصة
باعتبار دلالتها على المعاني المخصوصة او المعاني المخصوصة من
حيث عبر عنها بالالفاظ المخصوصة او المركب من اثنين منها او من
ثلاثة منها فمعانيه المحتملة سبعة ثلاثة احادية وثلاثة ثنائية وواحد ثلاثي وعلى
التقدير فالظرفية في قوله في المنطق مجازية اقامة للشمول العمومي مقام
الشمول الظرفي وفي المعنى الثالث خاصة يكون من قبيل كون الجزء في الكل
بناء على ان المنطق بمجموع المسائل (قوله مقدمة) بكسر الدال او بفتحها
بمعنى ما يذكر قبل الشروع في المقاصد لارتباطها به ونفعه فيها وهي
مقدمة الكتاب واما مقدمة العلم فهي ما يتوقف عليه الشروع في مسائله
وهو معرفة حده وغايته وموضوعه فمقدمة الكتاب هي طرف من
الكلام ومقدمة العلم هي الادراكات التي يتوقف عليها ادراكات
مسائل العلم فالبيان هو مقدمة الكتاب وادراكات مبينها هو مقدمة
العلم فلا يرد ما قيل من ان المص جعل الامور الثلاثة في المطول مقدمة
العلم وفي شرح الرسالة مقدمة الكتاب لانه انما جعل هناك بيان
الامور الثلاثة مقدمة الكتاب لا ادراكاتها وجعل في المطول نفسها
مقدمة العلم و اراد به ادراكاتها الا انه تسامح في العبارة (قوله
العلم) هو الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل لم نقل حصول
صورة الشيء في العقل لما فيه من المسامحة من حيث ان العلم هو

نفس الصورة لانه من مقولة الكيف على الاصح لا حصولها الذي هو نسبة بين الصورة والعقل ولان المتبادر من صورة الشيء الصورة المطابقة فلا يشمل الجهليات المركبة و لانه يخرج عنه العلم بالجزئيات المادية عند من يقول بارتسام صورها في القوى والآلات دون نفس النفس وهو مطلق الصورة الحاضرة عند المدرك سواء كانت عين ماهيته وهو في التصور بالكنه او غيرها وهو في غيره وسواء كانت تلك الصورة غير الصورة الخارجية وهو في العلم الحصولي او عينها وهو في العلم الحضورى وسواء كانت في ذات المدرك كافي علم النفس بالكليات او في آلتها كما في علمها بالمحسوسات وسواء كانت عن المدرك كافي علم الباري تعالى شأنه بذاته او غيره كافي علمه تعالى بسلسلة الممكنات وقد يخص ههنا بالعلم الحصولي او الحادث معلل بان الانقسام الى البديهية والكسبية انما يجري فيهما ولا حاجة اليه فان الانقسام يجري في المطلق وان لم يجر في كل نوع منه على انه تخصيص اللفظ غير ضرورة داعية اليه مع ان التعميم انسب بقواعد الفن (قوله ان كان) اذعانا (لنسبة) التامة (فتصديق) عدل عن العبارة المشهورة وهي ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة لانه يدخل فيها التخييل فانه ادراك لوقوع النسبة اولا وقوعها وكذلك الشك والوهم ضرورة ان المدرك في جانب الوهم هو الوقوع او اللاوقوع الا ان تلك الادراكات ليست على وجه الاذعان والتسليم بل على سبيل التخييل والتجوز وفي هذا اشارة الى تحقيق الامر في المقام وهو ان التصديق نوع آخر من الادراك مغاير للتصور مغايرة ذاتية لا باعتبار المتعلق كما يشهد به الرجوع الى الوجدان وان التصور يتعلق ايضا بما يتعلق به التصديق اعني ان النسبة واقعة او ليست بواقعة ولا حجب فيه فبما يتعلق بكل شيء (قوله والافتصور) سواء لم يكن ادراكا للنسبة اصلا كتصور الاطراف او ادراكا لها لا على وجه الاذعان اما بان لا يقبل تلك النسبة فبما يتعلق الاذعان كالنسبة التقييدية والانشائية او بان يكون قابله له لكن لم يحصل الاذعان بها كافي الصور المذكورة (قوله ويقسمان بالضرورة) اي يأخذ كل من التصور والتصديق قسما من الضرورة اي الضروي والاكساب اي المكتسب بالنظر بالضرورة يعني ان انقسام

(كل)

كل من التصور والتصديق الى الضروي والنظري بديهى فان كل عاقل يجد في نفسه انه يحصل له بعض التصورات والتصديقات كتصور الحرارة والبرودة والتصديق بان الكل اعظم من الجزء من غير نظر واكتساب ويحصل له بعض آخر منهما كتصور الملك والجن والتصديق بان العالم حادث بالنظر والاكتساب وهذا الطريق اعني الاحالة على البديهية اسلم من تكلف الاستدلال عليه بانه لو كان الكل من كل منهما نظريا لدار وتسلل او بديهيا لما احتجنا في شيء منهما الى الفكر فانه مع ما فيه من التوقف على امتناع اكتساب التصديق من التصور ثم على حدوث النفس على ما هو المشهور لا يتم الابدعوى البديهية في مقدمات الدليل واطرافها وذلك كاف في نفي كسبية الكل فلا حاجة الى الدليل عليه ثم لا بد من دعوى البديهية ثبوت الاحتياج الى الفكر وذلك يعينه دعوى البداهة في عدم بداهة الكل فظهر ان الاستدلال يؤل بالأخرة الى دعوى البداهة في المط فليكتف به اولا فافهم ذلك فانه مما لا تجده من غيرنا وانظمه في سلك نظائره المنشورة في هذه الخواشي (قوله الضرورة والاكتساب بالنظر) المشهور في تعريف الضرورى والنظري ما يتوقف حصوله على النظر وما لا يتوقف عليه ويرد عليه انه مامن تصور وتصديق الا ويمكن حصوله بلا نظر بل بالحدس لان صاحب القوة القدسية يعلم المطالب كلها بالحدس ولا يمكن عنه الجواب بانها تكون بديهية بالنسبة اليه ونظرية بالنسبة الى غيره اذ حصول تلك القوة لكل فرد يمكن فلا يتوقف حصوله بالنسبة اليه على الفكر اذ التوقف ان لا يمكن حصول الشيء من النظري الا بعد حصول شيء آخر والجواب اننا لم ان التوقف ما ذكرتم فانهم جوزوا تعدد العلل المستقلة للمعلول الشخصي على سبيل التبادل بان يكون هناك علتان يمكن حصول المعلول بكل منهما لو حصل ابتداء ثم اذا وجد باحدى علتين لا يمكن حدوثه بالعلة الاخرى ولا شك انه يمكن حصول المعلول بدون كل منهما لا يمكن وجود الاخرى فلو كان التوقف ما ذكرتم لم يكن شيء منهما علة له اذ العلة هو ما يتوقف عليه الشيء هذا خلف بل التوقف هو الامر الصحيح لدخول الفاء وهو الاستتباع ولا شك انه يصح في الصورة

المذكورة ان يقال يتحقق العلة فيتحقق المعلوم وكذا اذا حصل علم
بالكسب يصح ان يقال حصل له الكسب فوجد العلم وان امكن حصول
ذلك العلم بغير هذا الطريق وهو الخدس سلنا ذلك لكن لان امكان
حصول هذا العلم بخصوص بغير الكسب فان العلم الحاصل بالكسب
غير العلم الحاصل بالخدس بالشخص ومن عرفهما بما يحتاج في تحصيله
الى نظر وفكر وما لا يحتاج فيه اليهما فالامر عليه اهون فان الفاقد
للقوة القدسية حين هو فاقد يصدق عليه انه يحتاج في تحصيل المطالب
الى الفكر قطعا وكان هذا المعنى هو مراد من عرفهما بالتوقف وعدمه
ومن هذا البحث يعلم ان النظرية والبدئية مختلفان باختلاف الاشخاص
والاوقات فتأمل (قوله وهو ملاحظا للمعقول لتحصيل المجهول) لما كان
معرفة القسم الثاني بل القسمين موقفا على معرفة النظر عرفه والملاحظة
هي توجه النفس نحو المعلوم كما يظهر لك اذا حصل فيك صورة الشيء
والتفت بها اليه وزمما يتخلف الملاحظة عن حصول صورة الشيء
بان يجعل تلك الصورة آلة للملاحظة غير ذلك الشيء كما في معاني الحروف
وغيرها فانظر هو توجه النفس والتفاتها الى المعقول اي الى ما حصل
صورته في العقل لتحصيل امر مجهول تصورا كان المعقول والمجهول
او تصديقا واحدا كان التصور كما في الحد بالفصل وحده والرسم
بالخاصة وحدها واكثر كما في غيرهما واعلم ان النظر والفكر كالمترادين
على ما قاله ناقد المحصل والمشهور في تعريفهما ترتيب اموز معلومة
للتأدي الى مجهول واورد عليه بانه يخرج منه التعريف بالمفرد كالفصل
وحده والخاصة وحدها والجواب بان المعرف يجب ان يكون معلوما
بوجه ما فالتعريف بالمركب من ذلك الوجه والمفرد او بان التعريف
بالمفرد انما يكون بالمشتقات وهي مركبة من حيث اشتغالها على الذات
والصفة او من حيث انها اعم بحسب المفهوم فلا بد من قرينة مخصوصة
فالتعريف بالمركب من معنى المشتق والقرينة او بان التعريف به ندر
خداج لا يتم بعضه ويفضي بعضه الى نوع تكلف فلذلك عدل المص
الى هذا التعريف لشموله جميع افراد النظر بلا كلفة سواء كان بالمفرد

(او بالمركب)

او بالمركب معلوما كان او مظنونا او مجهولا بالجهل المركب ثم اعلم ان
المراد بالملاحظة هو التوجه نحو المعلوم قصدا كما بينه عليه السياق سيما
وقد قيده بالغاية فلا يتنقض بتعقل المبادئ المرتبة دفعة في الخدس لانه
ليس بقصد النفس واختيارها بل نسخ بغير اختيارها اما عقيب شوق
وتعب او بدونه فافهم (قوله وقد يقع فيه الخطاء) فاحتج الى قانون يعصم
عنه وهو المنطق اي وقد يقع فيه الخطاء كما شاهدته منا ومن غيرنا
اذلولاه لما يتناقض النتائج التي يتأدى اليها الافكار فاحتج الى قانون اي
قاعدة كلية تستنبط منها احكام الجزئيات يعصم ذلك القانون الذهن عن
الخطاء اذ اروعى وهذا تقرير واف اذ لا حاجة فيه الى اثبات عدم كفاية
الفطرة الانسانية في التمييز بين الصواب والخطاء اذ وقوع الخطاء في الفكر
كاف في استلزامه الاحتياج الى العاصم على انه لو كفت لم يقع الخطاء
وقوعا شائعا حسبما يدل عليه لفظ قد التحقيقية والهيئة الاستقبالية الاستمرارية
وطوى حديث نظرية المنطق وبدايته اذ لا حاجة اليه في بيان الحاجة
فان قلت وقوع الخطاء بالفعل انما يستلزم الاحتياج الى معرفة الطرق
الفكرية وموادها على الوجه الجزئي لاعلى الوجه الكلي فانه مالم يعرف
الطرق الجزئية لا يحصل التمييز بين الخطاء والصواب فقد ثبت الاحتياج
الى جزئيات المنطق لالاه فلا يتم التقريب ولو تنزلنا على ذلك فنقول
انما ثبت الاحتياج الى معرفتها اما على الوجه الكلي او على الوجه
الجزئي فقد ثبت الاحتياج الى اعم من المنط لالاه فلا يتم التقريب
قلت وقوع الخطاء بالفعل يستلزم عدم بداهة جميع تلك الطرق والمواد
وقد بين ان العلم اليقيني بالجزئيات النظرية انما يحصل من الكليات فقد ثبت
الاحتياج الى القانون في اكتساب المطالب في الجملة ولان معنى بالاحتياج
ههنا الا هذا القدر وفيه نظرو له جواب (قوله وموضوعه) موضوع
العلم ما يبحث فيه عن اعراضه الذاتية اي يرجع البحث فيه اليها وهي
الخارج المحمول الذي يلحق الشيء لذاته او لما يساويه على ما ذكره المتأخرون
وذلك البحث اما بان يجعل موضوع العلم بعينه موضوع المسئلة وثبت له ما هو
عرض ذاتي له كالجسم الطبيعي في قولهم كل جسم فله حيز طبيعي او بان

يجعل نوعه موضوع المسئلة ويثبت له ماهو عرض ذاتي له كالحيو ان
في قولهم كل حيوان فله قوة البس والفلك في قولهم كل فلك لا يقبل
الخرق والالتيام او يثبت له ما يعرضه لامر اعم بشرط ان لا يتجاوز
في العموم عن موضوع العلم كما صرح به ناقد المحصل كقول الفقهاء
كل مسكر حرام او يجعل عرضه الذاتي او نوعه موضوع المسئلة
ويثبت له العرض الذاتي له او ما يلحقه لامر اعم بالشرط المذكور كقولهم
كل متحرك بحر كنين مستقيمين لا بدوان يسكن بينهما فقولهم ما يبحث
فيه عن اعراضه الذاتية تجعل تفصيله ما ذكرناه اذ لا ريب في انه يبحث
في العلوم عن الاحوال المختصة بانواع موضوع العلم كما مر بل ما من
علم الا يوجد فيه ذلك كما يظهر لمن تتبع وقد نص الشيخ في الشفاء بعد
ما عرف موضوع الصناعة بما يبحث فيها عن الاحوال المنسوبة اليه
والعوارض الذاتية على ان المسائل هي القضايا التي محمولاتها
عوارض ذاتية لهذا الموضوع اولانواعه او عوارضه ويمكن
ان يكون قوله عن الاحوال المنسوبة اليه اشارة الى المحمولات التي
ليست اعراضا ذاتية لنفس موضوع العلم كما مر تفصيله واما تعريف
المتأخرين حيث لم يأخذوا فيه الا الاعراض الذاتية للموضوع فاما محمول
على المسامحة اعتمادا على ما يفصله في مقامه او مبنى على الفرق بين
محمول العلم ومحمول المسئلة كما فرق بين موضوعيهما فيكون محمول العلم
ما ينحل اليه محمولات المسائل على طريق التردد مثلا امتناع الخرق مع
المحمولات التي تقابله اذا اخذ على وجه التردد كان عرضا ذاتيا للجسم
الطبيعي فانه لا يخفى عن احدهما ان قلت لا حاجة الى ذلك اذا اعتبر في العرض
الذاتي شموله لجميع افراد الموضوع اما على سبيل الانفراد او على
سبيل التقابل وكل من محمولات المسائل مع مقابلاتها اعني محمولات
المسائل الاخر شامل لجميع افراد موضوع العلم فيكون عرضا ذاتيا له
قلت قد صرح الشيخ وغيره بان ما يلحق الشيء لامر اخص وكان ذلك
الشيء محتاجا في حقوقه الى ان يصير نوعا معيناً متهيئاً لقبوله ليس عرضا
ذاتيا له فان قلت لم يجعله الشيخ خارجا عن العرض الذاتي مطلقا كيف

(وقدمثل)

وقدمثل العرض الذاتي الشامل على سبيل التقابل بالاستقامة والانحاء
والزوجية والفردية مع انه قد حقق هو وغيره ان المستقيم والمنحنى
مختلفان نوعا وكذا الزوج والفرد بل انما اخرجهم عن القسم المختص لاعلى
الاطلاق حيث قال في الفصل الرابع في المقالة الثالثة في الشفاء والقسم
المستوفاة الاولى اما ان تكون بفصول واما ان تكون بعوارض هي للجنس
ايضا اولية مثل قولنا كل كم امامساو او غير مساو وقولنا كل جسم اما متحرك
او ساكن واما بعوارض لا تكون هي للجنس اولية وان كانت القسم
اليها اولية وذلك اذا كانت العوارض انما تعرض للجنس اذا صار نوعا
معينا مثل قولنا كل عدد اما زوج واما فرد فالزوج والفرد ليس بعرض
للعدد اوليا بل ما لم يصير العدد نوعا معيناً معلوما لم يكن زوجا وفردا لان
الزوج والفرد عوارض لازمة لانواعه وكذلك قسمة الحيوان الى
الضاحك وغيره لان هذه عوارض تعرض للانسان وغيره بعد ان
قامت طبائعها النوعية ولا يكفي طبيعة الجنس في ان يعرض لها شيء من
هذه العوارض فهي من حيث القسم اولية للجنس واما بذاتها فليست
اولية قلت هذا الكلام من الشيخ تصريح بان عد الشامل على سبيل التقابل
من الاعراض الذاتية مسامحة وان العرض الذاتي ههنا بالحقيقة هو
القسم لاكل واحد من القسمين ولا شك ان البحث لم يقع صريحا في شيء
من المسائل عن المفهوم المردد بين القسمين الذي هو العرض الذاتي
بالحقيقة فلا بد من ان يصار الى ما ذكرنا وايضا قد شرط الشيخ
في الشامل على سبيل التقابل ان لا يخفى الموضوع عنه وعن مقابله بحسب
المضادة وبحسب العدم الذي يقابله خصوصا مثل الخط بالنسبة الى
الاستقامة والانحاء والعدد بالنسبة الى الفردية والزوجية حيث قال
وما يخفى الموضوع عنه لا الى مقابل مثله بل الى سلب فقط فهو عرض
غريب وحاصل كلامه انه لا بد ان يكون معضده او عدمه شاملا لجميع
افراد الموضوع وتلك المحمولات ربما لا يكون بينها تقابل التضاد
والعدم والملكية كافي الاحوال الخصوصية بانواع الجسم الطبيعي من
الافلاك والمعادن والنباتات والحيوانات اذ المراد من التضاد هنا الحقيقي

يدل عليه انه قال القسمة الاولى بالاعراض الذاتية قديكون يتقابل مثل
كل خط امام مستقيم او منحني وكل عدد اما زوج واما فرد وقديكون بغير
تقابل كقولنا ان من الحيوان ما هو سابع ومنه ماش ومنه زاحق ومنه
طار ففد جعل القسمة الاخيرة لاعلى التقابل مع تحقق التضاد المشهورى
بين الاقسام ولقد اشبعنا الكلام وقد بقي بعد دقائق في هذا المرام
تركناها الضيق المقام وانما تتبعنا اثر قول الشيخ تنزلا الى مدارك الصحفية
للمجهال العارفين للحق بالرجاء واما المرتفعون عن خضيض النقص الى
ذروة الكمال فيتحلون بنور البصيرة جليلة الحال ولا يلتفتون الى ما قبل
او ما يقال (قوله المعلوم التصورى والتصديقي) اى موضوع المنطق
المعلوم التصورى من حيث يوصل الى مط تصورى والمعلوم التصديقي
من حيث يوصل الى مط تصديقي وقد خالف الفظ المشهور في قصر
البحث على موصل القريب في القسمين حيث قال في الاول ويسمى
معرفا وفي الثانى ويسمى حجة فان بحث المنطقى في التصورات
والتصديقات لا يختص بالموصل القريب الذى هو المعرفة والحجة
بل يبحث عن الايصال البعيد فيهما والابعد في التصديقات ولعل
ذلك تصرف منه بضم النشر وارجاع جميع المباحث الى مباحث
الموصل القريب حتى يكون قولهم الجنس كذا في قوة قولنا ان الحد
يتألف من الامر الذى هو كذا والمعرف جزؤه كذا وقس عليه حال
القضايا اذ لا شك انه يحصل بحسب تلك الاحوال احوال الموصل
القريب ونظير ذلك ما يرتكبه من يجعل موضوع الطب بدن الانسان
في قولهم الزنجيل حار ان معناه بدن الانسان يتسخن باكل الزنجيل
فلا يستبعد كثيرا (قوله دلالة اللفظ) الدلالة كون الشئ بحيث
يعلم منه شئ آخر وانما تنحصر بالاستقراء فى عقلى وهو ما يجد العقل
بين الدال والمدلول علاقة ذاتية ينتقل لاجلها منه اليه كدلالة الاثر
على المؤثر او احد اثرى المؤثر الواحد على الاثر الاخر ووضعى
وهو ما كانت العلاقة بينهما جعل الجاعل اياه وطبيعى وهو ما كانت
العلاقة بينهما احداث الطبيعة الاول عند عروضا الثانى كاح اخ على

(السعال)

السعال و اصوات البهائم عند دطاء بعضها بعضا وصوت استغاثة
العصفور عند القبض عليه فان الطبيعة تنبث باحداث تلك الدوال
عند عروضا تلك المعانى فالرابطة بين الدال والمدلول ههنا هي الطبع كما
انها فى الاول هو الوضع وهى لا تنحصر فى اللفظ فان دلالة الحجرة على
الحجل والصفرة على الوجل منها بل دلالة حركة النبض على المزاج
المخصوص فان نوقش بانها من قبيل دلالة الاثر على المؤثر او احد
معلولى علة واحدة على آخر امكن اجراؤها فى اح اخ وان فرق
بان الطبيعة تضطر فى هذه الصور الى اصدار هذه الآثار بخلاف
اح اخ منع عدم الاضطرار فى الثانى لاسيما عند اشتداد المرض
والتحقيق انه ان كان المرض المخصوص مستلزما للصوت المعين
والمزاج المعين للحركة المعينة والكيفيات النفسانية لتلك الالوان
استلزما عقليا كانت لها دلالة عقلية ولا ينافى ذلك بتحقيق الدلالة
الطبيعية ايضا فان من لا يعرف الارتباط العقلى بين تلك الدوال
ومدلولاتها ينتقل اليها بمجرد ممارسة عادة الطبيعة ولا شك ان هذه
الدلالة ليست عقلية لانها ليست مستندة الى العلاقة العقلية حتى لو فرضنا
انتفاؤها كانت باقية على حالها وبالجملة فتحقق الطبيعة فى غير اللفظ
ظ و من امثلتها ركض الدابة الارض بيدها عند مشاهدة الشعر
الى غير ذلك مما يجده من تتبع (قوله على تمام ما وضع له مطابقة)
لم يقل على جميع ما وضع له لاشعاره بالتركيب ولا على عين ما وضع له
مع انه اخصر تنبيهها على ان التمام لا يشعر بالتركيب لان مقابله النقص
بخلاف الجميع فان مقابله البعض (قوله وعلى جزئه) تضمن وعلى
الخارج التزام اقول حصر الدلالة اللفظية الوضعية فى الثلاثة عقلى
فان اللزوم شرط لتحقيق الدلالة الالتزامية وليس معتبرا فى حدها
وههنا بحث وهو انه اذا وضع لفظ لمجموع الملزوم واللازم يكون له
على اللازم دالتان دلالة تضمنية لكونه لجزء مما وضع له والتزامية
لكونه لازم جزئه ولازم الجزء لازم الكل مع انه لا يصدق عليه انه
دلالة على الخارج ولا يتوهم انتفاء الالتزامية لتحقيق العلاقة واللزوم حتى
لو لم يكن جزء من الموضوع له لتحقيق هذه الدلالة والجواب ان المعنى

ان المعنى ان دلالة على ما لا يعتد دخوله من حيث هو كذلك التزامية اذ
حاصل مؤدى التقسيم ان الدلالة اما العلاقة كون المعنى عين الموضوع له
وهو المطابقة او لا فاما العلاقة كونه جزء منه وهو التضمن او لا لعلاقة
الدخول وهو الالتزام ومن ههنا يعلم انه لو قيل الدلالة الوضعية اما
على تمام ما وضع له من تلك الهيئة او لا والثاني اما على جزئه من تلك
الهيئة او لا لكان اظهر واين (قوله ولا بد من لزوم عقلا) بان
يمنع عقلا تصور الملزوم بدون تصور اللازم كابين العمى والبصر فان
العمى موضوع لعدم المقيّد بالبصر والبصر خارج عنه فان اسناده
الى البصر شايع بدون قرينة مجازية قال الله تعالى فانها لا تعمى الابصار
ولكن تعمى القلوب التي في الصدر وقال الله تعالى فاعمى ابصارهم
الى غير ذلك من النظائر الشايعة والاصل الحقيقة على ان المناقشة في المثال
غير مرضية (قوله او عرفا) بان يمنع في مجرى العادة تصور الملزوم بدون
كابين الحاتم والجواد فقد اختار مذهب اهل العربية لانه لا ريب في فهم
هذا المعنى فاسقاطه عن درجة الاعتبار غير مستحسن والعذر باختلاف
بحسب العادة غير مسموع فان الوضعية ايضا يختلف باختلاف
الاورضاع (قوله ويلزمهما) المطابقة ولو تقدير الان الدلالة على جزء
الموضوع له وعلى لازمه فرع لتحقيق الموضوع له فان استعمال اللفظ فيه
بالفعل كانت المطابقة تحقيقية وان لم يستعمل فيه قط فلا خفاء في ان له
معنى لو استعمل فيه كان دالاعليه بالمطابقة وهذا هو التقديرى فقد اختار
ههنا ايضا كون الدلالة مستلزما للقصد وهو مذهب اهل العربية وفي
هذا المقام كلام طويلناه على غيره اضيق المقام (قوله ولا عكس) اي المطابقة
لا تستلزم شيئا منهما اما التضمن فلتحقق البسائط واما الالتزام فلجواز
ان يكون معنى لا لازم له عقلى ولا عرفى فان ادعى الجواز بمعنى الاحتمال
العقلى فهو قائم لكن لا يفيد العلم بعدم الالتزام بل عدم العلم بالاستلزام
وان اخذ بمعنى الامكان الذاتى فيحتاج الى بيان لا يفيد العلم بعدم الالتزام
ولم يتعرض لحال التضمن والالتزام في الاستلزام وعدمه احالة الى فهم

(المتعلم)

المتعلم فانه كما يجوز بسيط لا لازم له يجوز مركب كذلك و يجوز ايضا
بسيطه لازم فحال استلزام التضمن الالتزام كحال استلزام المطابقة
لالتزام واما عدم استلزام الالتزام التضمن فعلوم ان اعتبر اللزوم العرفى
كما هو رأى المص واما اذا اشترط العقلى فلا يتوقفه على ثبوت بسيطه
لازم عقلى و ربما يمنع (قوله والموضوع ان قصد بجزء منه الدلالة
على جزء المعنى مركب) جرى ههنا على المشهور وانت خبير بانه لا حاجة
الى اعتبار القصد ههنا بعد اعتباره في اصل الدلالة ولذلك قال الشيخ
انما يحتاج اليه للتفهيم لا للتبهم (قوله اما تام) وهو ما لا يكون السكوت
عليه كاسكوت على المسند اليه بدون المسند او بالعكس او كاسكوت
على الادوات التي هي من نواقص الدلالات كفى ومن (قوله خبر)
وهو التام الصادق او الكاذب (قوله او انشاء) وهو التام الذى ليس
بصادق ولا كاذب (قوله واما ناقص) اي لا يكون تاما (قوله تقييدى)
ان كان الثانى قيّدا للاول وصفا كان او مضافا اليه وغيرهما كقولك
ضرب فى الدار فى قولك ضرب فى الدار زيد (قوله او غيره) كفى الدار
بل الدار (قوله والا ففرد) وهو ان استقل اي في الدلالة وذلك لكون
معناه مستقلا في الملاحظة غير ملحوظ بالتبع (قوله فمع الدلالة بهيئته
على احد الازمنة الثلاثة كلمة) المراد بالدلالة بهيئته ان يكون نوع تلك
الهيئة موضوعا للزمان ولا ينافى ذلك اشتراط كونه في مادة
موضوعة متصرفه فيها فلا يرد ان هيئة نصر في مادة جسق
غير دالة على الزمان ولا في مادة حجر وقيد الدلالة بالهيئة مغن عن قيد
التعيين في الزمان وكذا عن قيد الاقتران اذ لا يوجد في غير الكلمة
دلالة بالهيئة على لزمان مطلقا (قوله وبدونها اسم) سواء لم يدل
على لزمان اصلا او دل بمادته كالزمان والغبوق والصباح (قوله
والا) اي وان لم يستقل وذلك لعدم الاستقلال منهومه بالملاحظة
(قوله فادات) يدخل فيه الكلمات الوجودية ككان الناقصة واخواتها
ونسبها الى الافعال كنسبة الادوات الى الاسماء فان كان مثلا لا يدل
على الكون في نفسه بل على كون الشئ شيئا لم يذكر بعد فهذه

الكلمات الوجودية انما تدل على نسبة الشيء الى موضوع غير معين في زمان معين تكون تلك النسبة لمعنى منتظر والدليل على ان الادوات والكلمات الوجودية نواقص الدلالة انك اذا قلت في مثلاً ابتداء اوفى جواب سؤال او كان كذلك لم يقف الذهن معهما على معنى محصل لهما فهما يشتركان في انهما لا يبدلان بانفرادهما على معنى مقصود بل انما يدلان على نسبة لا تعقل الا بعد تعقل ما هي نسبة بينهما فلا يصح افرادهما لان يوضع او يحمل او يبتداء بهما او يخبر الا ان يقترن بهما لفظ آخر يتم نقصا لهما فيصح ان يحبر بهما او عنهما وجميعهما اما دال على نسبة غير معينة اي نسبة هي مرآت لتعرف حال الغير فتعينها تابع لتعين الغير كفي وعلى فانهما يدلان على نسبة الظرفية والاستعلائية المأخوذتين على وجه يكون تعيينهما بما ذكر بعدهما بخلاف الابوة والبنوة فانهما وان دلنا على النسبة لكن لم تأخذنا من حيث انهما التان لتعرف حال الغير ولذلك هما اسمان واما دال على سلب النسبة كغير فانه دال على سلب الاتحاد وهذا الكلام للشيخ مع شرح ما له وتشبيه تلك المعاني المراتة مما اتفق عليه كلمة المحققين حتى ان الامام حجة الاسلام صرح به في الاحياء ويشهده الفطرة السليمة ومن لم يجد ذلك فليتهم وجدانه (قوله وايضا) تقسم آخر لمطلق المفرد (قوله ان ائمة معناه) اي بالعدد بمعنى انه لا يكون له معنيان (قوله فمع تشخصه وضعاعلم) فان قلت الضمائر واسماء الاشارات داخله في هذا القسم لان معناها شخص وضعاء بناء على انها موضوعة بوضع واحد لكل واحد من الجزئيات كما حققه المتأخرون مع انها ليست باعلام اصطلاحا فيمكن ان ينفي ان يقول بدل قوله علم جزئي حقيقي ليشملها قلت هذا التقسيم لما ائمة معناه ولا شك ان معنى الضمائر واسماء الاشارات على هذا التحقيق متعددان كان وضعها واحدا فهي خارجة عن المقسم لا يقال اعتبار الشخص في معنى الضمائر واسماء الاشارات ثم اذ ضمير الغائب قد يرجع الى الجنس والاشارات قد يكون اليه ايضا كقوله عم انكم تخضبون بهذا السواد لانا نقول يبقى النقص بضمير المخاطب والتكليم والاولى في الجواب ان يقال ان المص لا يقول بهذا التحقيق بل بانها

موضوعة للمعنى الكلي الا انه ترك استعمالها فيه والتزم استعمالها في الجزئيات فهي من المجازات المتروكة معانيها الحقيقية فتشخص معانيها بحسب الاستعمال الطارى لا بحسب الوضع فلا يدخل في قوله مع تشخصه وضعا واما العلم الجنسي فليس علما في عرف المنطق لان نظرهم الى المعنى بالقصد الاول ومعناه كلي وان ادخله اهل العربية في العلم انظر الى الاحكام اللفظية وهذا من باب تخالف الاصطلاحين بسبب اختلاف النظرين كافي الكلمات الوجودية هذا اذا جازنا اطلاق العلم الجنس حقيقة على الافراد كما هو التحقيق اما اذا لم يجوز ذلك وقيل بانها موضوعة للحقيقة بشرط الوحدة الذهنية فهي بهذا الاعتبار متشخص فلا اشكال (قوله وبدونه متواطى ان تساوت افراده) اي في صدق هذا المعنى عليهما (قوله ومشكك) ان تفاوتت باولية او اولوية لا يقال الثانية مشتمل على الاولى ايضا فان اتصاف العلة بالوجود اولى من اتصاف المعلول به اذ لا يخفى ان اعتبار الاولوية غير اعتبار الاولوية وان كان الاقدم اولى لكن ينقدح من ذلك ان الاشدية ايضا كذلك فليجعل قسما آخر (قوله وان كثرة معناه فان وضع لكل فهو مشترك) اي وضع ابتداء اذ المنقول العرفي ايضا موضوع (قوله والا) اي وان لم يوضع لكل كذلك (قوله فان اشتهر في الثاني) فنقول نسب الى الناقل شرعا او عرفا كما كان او خاصا (قوله والافحقيقة) في المنقول عنه ومجاز في المنقول اليه ولا يخفى عليك ان المشترك ايضا يكون بحسب كلا معنييه داخل في احد الاقسام السابقة فالاولى ان يجعل التقسيم الى المشترك وغيره تقسيما مستأنفا (قوله المفهوم) ان امتنع فرض صدقه على كثيرين فجرئى اي ان امتنع ان يحكم العقل بعد تصوره بصدقه على كثيرين فجرئى اي يكون سبب الامتناع مجرد تصوره ويعرف ذلك بان يغمض العقل عن الخصوصيات المقارنة له ويجرد النظر الى الصورة الحاصلة فان امتنع الحكم بجواز صدقه على كثيرين فهو جزئي فلا يرد ان فرض صدق الجزئي على كثيرين ممكن فانه يقع مقدم الشرطية وتاليها في قولك ان كان زيد صادقا على كثيرين لم يكن جزئيا وعكسه فان الفرض ههنا

ليس بمعنى التقدير بل بالمعنى الذى مر كما انه فى قولهم يمنع فرض
الانقسام فى النقطة ليس بمعنى التقدير ايضا ورمما يلتزم فى الجواب ان
الشرطية المذكورة ليست قضية معقولة بل هى مجرد اللفظ و فيه
ما فيه لا يقال الصورة الخيالية من البيضة المعينة مثلا تنطبق على كل من
البيضات المعينة بحيث يجوز فى العقل ان يكون هى هى وايضا صرح
الشيخ بان الطفل فى مبداء الولادة لا يفرق بين صورة امه وغيرها بل
يدرك منهما شيئا واحدا وجعل ذلك احد قسمي الفرد المنتشر وايضا
ضعف البصر يدرك شيئا ويجوز عقله فى ان يكون زيدا او عمرا وفيلزم
ان يكون هذه الصورة كلية لانا نقول ليس فى شئ من هذه الصور امكان
فرض صدقه على كثيرين اذ لا يجوز العقل ان تكون تلك البيضة
الخيالية بيضات كثيرة فى الخارج بل يجزم بامتناع ذلك مجرد النظر الى
تلك الصورة نعم يشبه عليه الامر ويتردد فى انها هل هى هذه ام غيرها واما
الطفل فلا يدرك الكثرة اصلا فليس له تجوز صدق تلك الصورة الخيالية
على الكثرة اصلا بل تلك الصورة من حيث هى لا تقبل الكثرة عنده اصلا
واما شيخ ضعف البصر فحالته حال البيضة ومن ههنا يتقدم ان تحقيق
معنى الكلية والجزئية ان المعنى الواحد فى الذهن ان يجوز العقل تكثره خارج
الذهن مجرد النظر اليه من حيث صورته فقط مع الانغاض عن الخصوصيات
فهو كلى والافجزئى (قوله امتنع افراده) كشر يك البارى تعالى
عن ذلك علوا كبيرا (قوله او امكنت ولم يوجد) كجبل من الياقوت
(قوله او وجد الواحد فقط) مع امكان الغير كالشمس المنحصر افراده
فى هذه الشمس المشاهدة (قوله او امتناعه) اى امتناع الغير كواجب
الوجود وفيه بحث اذ يدخل الواجب بحسب تقسيمه فيما يمكن افراده وقد
ثبت انه لا يمكن تعدد افراد الواجب تعالى عن ذلك ويمكن الاعتذار
عند بانه اراد بامكان الافراد امكان جنس الفرد اعلم من ان يكون واحدا
او كثيرا ولو قال بدل قوله او امكنت او لالم يرد ذلك مع الوجازة اذ سلب
الامتناع عن جميع الافراد اما بامكان الجميع او البعض (قوله او الكثير
مع التناهي) كالكوكب (قوله او عدمه معلوم) الله تعالى ومقدوره
(قوله والكلين) خص البحث بهما اذ لا يبحث فى هذا الفن عن الجزئى الا

(بالاستطراد)

بالاستطراد لانه ليس كاسبا ولا مكتسبا وايضا لا يجرى جميع النسب
فى الجزئيين ولا فى الجزئى والكلى اذ ليس فى الاول الاتيان او التساوى
وليس فى الثانى الاتيان او العموم المطلق وما قيل من انه لا تصادق
فى الجزئيات فان مثل هذا الضاحك وهذا الكاتب ان كان المشار اليه
بهما مختلفا فهناك جريان متباينان او واحدا فليس هناك الاجزئى
واحد اعتبر تارة مع وصف الكتابة واخرى مع الضحك وبذلك
لا تعدد الجزئى تعددا حقيقيا فلا يتغيران تغايرا حقيقيا بل هناك تعدد
وتغاير بحسب الاعتبار والكلام فى الجزئيين المتغايرين بحسب الحقيقة
كما هو المتبادر من العبارة لافى جزئى واحدا له اعتبارات متعددة ولو
عد جزئى واحد بحسب الجهات والاعتبارات جزئيات متعددة لزم
ان يكون الجزئى الحقيقى كليا فانا اذا اشرنا الى زيد بهذا الكاتب
وهذا الضاحك وهذا الطويل وهذا القاعد كان هناك على هذا
التقدير جزئيات متعددة يصدق كل واحد منها على ما عداه من
الجزئيات المتكثرة فلا يكون مانعا من فرض اشتراك بين كثيرين فيكون
كليا قطعا نقول فيه بحث اذ لا شك ان التغاير الاعتبارى كاف فى كونهما
مفهومين كما فى الكلين فان النسب تشمل الكلين المتغايرين بالذات
والتغايرين بالاعتبار فلا وجه لتخصيص الجزئيين بالتغايرين بالذات
وما ذكره من لزوم كون الجزئيات كلية ثم فان الكلية على ما حقق آنفا
هو امكان فرض تكثر المعنى الواحد فى النفس بحسب الخارج اعنى تجوز
صدقته على ذوات متكثرة لاصدقه مع مفهومات اخر على ذات واحدة
والتحقق هناك هو الثانى دون الاول هذا اذا كان الاشارة بها الى فرد
معين واما اذا كانت الى خصصها فهي فى حكم الاشارة الى ذاتين متغايرين
واما قضية امتناع حل الجزئى الحقيقى وما فيه فسيجى فى موضع
يليق به ان شاء الله تعالى (قوله ان تغاير كليا) اى ان لم يصدق واحد منهما
على شئ مما يصدق عليه الاخر (قوله متباينان) تبانيا كليا كالانسان والحمار
وان كان فى زمانا يكدان يكونا متصادقين جزئيا (قوله والا) اى وان لم يتفارقا
كليا (قوله فان تصادقا كليا من الجانبين فتساويان) اى يصدق كل واحد منهما
على كل ما يصدق عليه الاخر وقوله من الجانبين ليس ضروريا فى هذا الشق لان

التصادق الكلي لا يتبادر منه إلا الكلي من الجانبين ولذلك تركه في التفارق وإنما ذكره ههنا لانه قصد منه الاعم بطريق عموم المجاز ولذلك عطف عليه بعد ذلك قوله او من جانب (قوله ونقيضاهما كذلك) اي متساويان والافيكذب نقيض احدهما على بعض ماصدق عليه نقيض الاخر فيصدق عين ذلك النقيض الذي كذب على بعض ماصدق عليه نقيض الاخر لان كذب النقيضين محال فيلزم صدق احد المتساويين بدون الاخر هذا خلف مثلا يصدق كل لا انسان لناطق وكل لناطق لا انسان والاف يصدق بعض اللا انسان ليس بلناطق وبعض اللا انسان ناطق فبعض الناطق لا انسان هف وههنا شك مشهور وهو ان بعض اللا انسان ليس بلناطق لا يستلزم بعض اللا انسان ناطق لان السالبة المعدولة المحمول اعم من الموجبة المحصلة لصدق الاول لانتفاء الموضوع بخلاف الثاني فربما كان نقيضا المتساويين مما لا فرد له بحسب نفس الامر كتنقيض المفهومات الشاملة كالاشي والاممكن فاذا قيل بعض الاشئ ليس بلا ممكن يستلزم بعض الاشئ ممكن رد عليه المنع المذكور وقد يجاب بتخصيص الدعوى بغير تنقيض الامور الشاملة فان تنقيض غيرها يصدق لاحتمال على شئ ما فيكون الموضوع موجودا وعند وجود الموضوع تتلازم السالبة المعدولة المحمول والموجبة المحصلة وما يقال من انه يجب عموم قواعد الفن فانما هو بحسب الطاقه ولا طاقه لنا بادخالها في القواعد لاختلاف احكامها مع احكام غيرها ولا غرض يعتد به في البحث عن تلك النقايط حتى يبحث عنها استقلال فلا بأس باغفالها وقد يجاب بان القضية المذكورة ليست معدولة المحمول بل سالبة المحمول والموجبة السالبة المحمول في قوة السالبة فيصدق بانتفاء الموضوع فيكون السالبة السالبة المحمول في قوة الموجبة ومستلزمة لها وسيجيئ معنى السالبة المحمول وما فيه في موضعه ان شاء الله تعالى (قوله او من جانب فتخوى العبارة) او تصادقا تصادقا كليا من احد جانبيه (قوله فاعم واخص مطلقا) اي الذي صدقه كلي اعم مطلقا والاخر اخص مطلقا (قوله

(ونقيضاهما)

ونقيضاهما بالعكس اي نقيض الاعم مطلقا اخص مطلقا من نقيض الاخص مطلقا اي يصدق نقيض الاخص على كل ما يصدق عليه نقيض الاعم من غير عكس اما الاول فلانه لولاه لصدق عين الاخص على بعض ما يصدق عليه نقيض الاعم فيصدق الاخص مطلقا بدون الاعم وهو مح مثلا يصدق كل لحيوان لا انسان والاف بعض اللاحيوان ليس بلا انسان فبعض اللاحيوان انسان فبعض الانسان لاحيوان هف ويرد عليه مثل ما سبق فان بعض اللاحيوان ليس بلا انسان ان كان سالبة معدولة المحمول لم يستلزم بعض اللاحيوان انسان فانها موجبة محصلة والسالبة المعدولة المحمول اعم من الموجبة المحصلة كما مر والجواب كالجواب واما الثاني فلانه لو صدق نقيض الاعم على كل ماصدق عليه نقيض الاخص وقد ثبت ان كل ماصدق عليه نقيض الاعم يصدق عليه نقيض الاخص فيكون بين نقيض الاعم والاخص مساوات فيلزم ان يكون بين عينيهما مساوات ايضا كما مر او نقول بعض نقيض الاخص عين الاعم تحقيقا لمعنى العموم ولا شئ من عين الاعم نقيض الاعم فبعض نقيض الاخص ليس نقيض الاعم (قوله والا) اي وان لم يتصادقا كليا لا من الجانبين ولا من جانب (قوله فن وجهه) اي فهما اعم واخص من وجهه (قوله وبين نقيضيهما) تبين جزئي وهوان يتفارقا في الجملة سواء تصادقا في الجملة وهو العموم من وجه اولم يتصادقا اصلا وهو التباين الكلي فالتباين الجزئي انما يحصل باحد الامرين ولذلك لم يذكره في نسبة الكليات اذا لمقص ههنا حصر انواع النسب وهذا جنس يحصل باحد النوعين وانما كان بين نقيضيهما تباين جزئي لان العينين يصدق كل منهما بدون الاخر فالنقيضان ايضا كذلك اذ حيث لا يصدق عين احدهما يصدق نقيضه وفيه نظير ما مر سؤالا وجوابا وفيه نظر لان معنى التباين الجزئي على ما مر لا يصدق على العموم من وجه لان الاجتماع جزء منه ولا يصدق على مجموع التفارق والاجتماع التفارق في الجملة نعم يصدق المتباينان بالتباين الجزئي على الاعم والاخص من وجه فليس النسبة فردا للنسبة والقول بان الاجتماع خارج عن مفهوم العموم من وجه وقيدله ركيك والجواب ان يقال الحصر في هذا

المقام انما هو للسكّين في هذه السبب بمعنى ان السكّين اما متساويان او متباينان او اعم او اخص مطلقا ومن وجه لا حصر النسب في النسب الاربع وكون التباين الجزئي من النسب بالحقيقة لا يقدح في الحصر المق وهو (قوله كالتباين فان بين) نقيضيهما ايضا مباينة جزئية بمثل ما مر من الدليل وليس بين نقيضي الاعم والاخص من وجه ولا بين نقيضي المتباينين تباين كلي اما الاول فلتحقق العموم من وجه بين الابيض والاسود مع ان بين نقيضيهما وهما الابيض والاسود ايضا عموم من وجه واما الثاني فلتحقق المباينة الكلية بين الحجر والحيوان مع ان بين الاحجر والاحيوان عموم من وجه وكذا ليس بين نقيضي الاعم والاخص من وجه ولا بين نقيضي المتباينين عموم من وجه اما الاول فلما مر من الاحجر والاحيوان واما الثاني فلان بين الانسان والناطق مباينة كلية مع ان بين نقيضيهما وهما الانسان والناطق ايضا مباينة كلية (قوله وقد يقال الجزئي للاخص) اي للجزئي معنيان احدهما ما مر ويختص بالجزئي الحقيقي والثاني ما هو الاخص من شيء اي مطلقا مطلقا ويختص بالاضافي وهذا التعريف لفظي للجزئي الاضافي اذ قد علم انفسا معنى الاخص ففسر الجزئي الاضافي به فلا يرد انه تعريف الشيء بنفسه قال بعض الفضلاء وبهذا التعريف لا يكون الانسان من جزئيات الناطق وكذا امثال ذلك مع ان الحكماء عدوها من الجزئيات في احكام الكليات وموضوعات القضايا والاولى ان يقال في تعريفه هو المندرج تحت كلي اي الموضوع الكلي ليعم لكل وقال السيد المحقق قدس سره في حاشية المطالع المتبادر من كون الشيء مندرجا تحت آخر ان يكون اخص منه وذلك قيل الكلي والجزئي الاضافي يرادفان للعام والخاص الا انه اشتهر في موضوعات القضايا احد المتساويين جزئيا اضافيا للآخر فمن ثم ترى بعضهم يفسر المندرج تحت الكلي بالموضوع الكلي ويريد به ان يقع موضوعا له في قضية موجبه كلية لا في قضية مطلقة والا لكان الاعم من الشيء جزئيا له ولا قائل به اقول ذلك الفاضل قال في القضايا يعني يج ما صدق عليه (ج) بالفعل في الذهن او في الخارج وقت الحكم او في غير

(وقت)

وقت الحكم ولو في المستقبل ويكون ذلك الشيء من جزئيات (ج) وذكر لكل من القيود فائدة وقال قولنا من جزئياته يخرج مسمى (ج) وان صدق عليه (ج) بالفعل ويظهر من كلامه ان ما سوى مسمى (ج) مما صدق عليه (ج) داخل في الحكم ولعل ما قاله قدس سره من عدهم المساوي من الجزئيات في موضوعات القضايا اشارة الى ذلك لكن الشيخ في الشفاء قال الحكم على واحد واحد من الجزئيات الشخصية او النوعية والشخصية مع ان كان المعنى جنسا ولم يتعرض الامور المتساوية له اذ قصر الحكم في الافراد الشخصية والنوعية فظهر عدم دخول المتساويين في شيء منهما (قوله وهو اعم) اي الجزئي الاضافي اعم مطلقا من الجزئي الحقيقي لان كل جزئي حقيقي مندرج تحت كليات كثيرة واقولها الشيء والممكن العام فيكون جزئيا اضافيا لها وليس كل جزئي اضافي جزئيا حقيقيا لجواز ان يكون كليا مندرجا تحت كلي آخر كالحيوان بالنسبة الى الجسم (قوله والكليات خمس) اي خمسة انواع (قوله الاول الجنس وهو المقول على الكثرة) اي الكثيرين المختلفة الحقايق في جواب ما هو حذف لفظ الكلي لا لاختفاء اللفظ المقول على الكثرة عنه اذ الكلي جنس له وذكر الجنس واجب في التعريفات التامة اذ ليس المقول بالذات منها مجرد التمييز بل الاحاطة بالمهية والتمييز مق بالعرض وما يقال ان معنى الكلي هو المقول على كثيرين بعينه الا ان الكلي يدل عليه اجمالا والمقول على كثيرين تفصيلا اذ ليس المراد بالمقول على كثيرين المقول بالفعل والا لزم خروج المفهومات الكلية التي ليست لها افراد موجودة في الخارج ولا في الذهن بل المراد به الصالح لان يقال على كثيرين فاقول فيه بحث اما اولا فلان الكلي كما مر هو الذي يمكن فرض الشراكة فيه اي فرض مقولية على كثيرين ولو حل المقول في التعريف على ما يمكن فرض مقوليته لدخل في التعريف الكليات الفرضية بالنسبة الى الحقايق الموجودة اذ يمكن فرض مقوليته عليها بل الكليات المباينة بالنسبة الى المباينة مطلقا المراد بالمقول في التعريف ما يصلح للمقولية بحسب نفس الامر وهو اخص من الكلي فدلالته عليه لو كانت لكانت التزامية وهي متهجورة

في التعريفات واما ثانيا فلان الكليات التي ليست لها افراد اصلا ليست اجناسا شئ فلا بأس بخروجهها ومن ههنا يتقدح ان المنحصر في الخمسة هو الكليات التي لها افراد بحسب نفس الامر لا الفرضيات فتأمل بل لظهوره حيث اورد التعريف عقيب تخميس الكليات فيظهر ان كلا من الخمسة فرد منه اولانه قصد رسم الناقص ايجازا (قوله المقول) اي المحمول وهو شامل للكل والجزئي فان الحمل يجري فيهما معا على ما صرح به الفارابي في مدخل الاوسط بل الشيخ في الشفاء ايضا وما يقال من ان الجزئي الحقيقي لا يقال ولا يحمل على شئ حقيقة اصلا لان حمله على نفسه لا يتصور قطعا اذ لا بد في الحمل الذي هو النسبة من امرين متغايرين وحمله على غيره ايجازا متمتع فاقول فيه نظر اذ يجوز حمله على جزئي آخر مغاير له بحسب الاعتبار محمد معه بحسب الذات كما في هذا الضاحك وهذا الكاتب فانها مختلفتان بحسب المفهوم ومحمد ان بحسب الذات فان ذاتهما زيد بعينه مثلا وكذا يجوز حمله على كلي آخر في جزئية كما في قولنا بعض الانسان زيد قوله على الكثرة يخرج الجزئيات فانها لا تصدق الاعلى ذات واحدة وقوله المختلفة الحقايق يخرج الانواع الحقيقية وفصولها القريبة وخواصها وقوله في جواب ما هو يخرج الفصول البعيدة والعرض العام وسائر الخواص فان شيئا منها لا يقال في جواب ما هو به ينطبق المعرف على المعرف (قوله فان كان الجواب عن الماهية وعن بعض المشاركات هو الجواب عنها وعن الكل فقريب كالحيوان) وقد علم ان الجنس مقول في جواب ما هو على الكثرة المختلفة الحقيقة فيكون جوابا للسؤال عن الماهية وعن بعض مشاركاتهما لا محالة فان كان هو بعينه جوابا للسؤال عن الماهية وعن جميع مشاركاتهما كان جنسا قريبا كالحيوان بالنسبة الى الانسان فانه اذا سئل عن الانسان والفرس بما هما كان الجواب هو الحيوان لانه تمام المشترك الذاتي بينهما وهو بعينه جواب عن السؤال عن الانسان وعن جميع مشاركاتهما في الحيوانية (قوله والاف بعيدا كالجسم) اي وان لم يكن الجواب عن الماهية وعن بعض المشاركات هو الجواب عنها وعن الكل كان جنسا بعيدا كالجسم فانه جواب عن السؤال بما هو

(عن)

عن الانسان وبعض المشاركات فقط اعني الجمادات والافلاك وليس جوابا عن الانسان وجميع المشاركات اذ ليس جوابا عنه وعن الاجسام النامية بل الجواب عنها والجسم النامي واعلم انه لو قال فان كان جوابا عن الماهية وجميع المشاركات الى آخر ما قال لكان احصا واطهر (قوله الثاني النوع) وهو المقول على الكثرة المتفقة الحقيقة في جواب ما هو يعرف فوائده القيود بالقياس الى ما مر في تعريف الجنس لا يقال الجنس ايضا مقول على الكثرة المتفقة الحقيقة في جواب ما هو لانه اذا سئل عن زيد وعمر ووفر من معين بما هم فالجواب الحيوان فلا بد من قيد فقط لاجراجه لانا نقول هو مقول بالذات على المجموع وهي مختلفة الحقايق لكن يتضمن قوله على الاثنين والمتبادر من المقول على الكثرة المتفقة الحقيقة في جواب ما هو المقول عليها صريحا لاضمنا (قوله وقديقان على الماهية المقول عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو) للنوع معنيان احدهما الحقيقي وهو ما مر تعريفه والثاني الاضافي وهو الماهية المقول عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو فقوله الماهية اي الامر الكلي اذ قيل ان الماهية تدل التزاما على الكلية فيخرج الشخص ولا بد من قيد الاولية ليخرج الصنف اذ يصدق عليه انه ماهية مقول عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو وقيد الاولية يخرج لانه ليس قول الجنس عليه قولا اوليا بل بواسطة قوله على النوع فان امر الاثبت للعام والخاص كان ثبوته للعام اوليا والخاص ثانويا لكنه يخرج النوع السافل بالقياس الى الاجناس العالية مع ان تسميته بنوع الانواع وتسمية الجنس العالي بجنس الاجناس يقتضي ان يكون السافل نوعا بالقياس الى جميع العوالى فالاولى ان يعتبر فيه كونه مقولا في جواب ما هو ليخرج الصنف ويدخل السوافل بالنسبة الى العوالى ويمكن ان يراد بالماهية ماهية ما تحتها من الافراد فيخرج الصنف ويدخل الاجناس المتوسطة اذ يراد بها الاعم من الماهية المختصة والمشاركة ويختص باسم الاضافي كالاول بالحقيقة وبينهما عموم وخصوص من وجه ووجه التسمية ان المعتبر في النوعية كمال التخصيص والاول قد انتهى تحصيله وتم فخص باسم الحقيقي بخلاف الثاني فانه لا يعتبر

فيه كمال التحصل بل التحصل بالاضافة الى ما فوقه من الاجناس فخص
باسم الاضافي (قوله لتصادقهما) على الانسان فانه مقول على زيد
وعمر ووبكر في جواب ماهو وهم متفقة الحقيقة فانه تمام حقيقةهم ولا تميز
بينهم الا بالاعوارض المشخصة فيكون نوعا حقيقيا ويقال عليه وعلى الفرس
مثلا الحيوان في جواب ماهو فيكون نوعا اضافيا ايضا (قوله فتفارقهما
في الحيوان فانه نوع) اضافي اذ يقال عليه وعلى الشجر مثلا الجنس وهو
الجسم النامي في جواب ماهو وليس نوعا حقيقيا اذ فرده مختلفة الحقايق
(قوله والنقطة) فانها نوع حقيقي وليست نوعا اضافيا اما الاول
فلا تفاق افرادها في الحقيقة واما الثاني فلانها لا تدخل تحت مقولة
من المقولات وان دخلت تحت العرض لكن العرض ليس جنسا لما تحته
اولا لأنها بسيطة وكلا الوجهين ضعيف اما الاول فلانه لا يدل على ان لا
جنس لها اصلا بل يدل على ان لا جنس لها عاليا وربما كان لها جنسا مفردا
اذ انحصر في المقولات هو الاجناس العالية فقط واما الثاني فلان
البساطة العقلية ثم الخارجية لا يجدي نفعا والمص تبع في ذلك المتأخرين
واما القدماء حتى الشيخ في الشفاء فقد ذهبوا الى ان الاضافي اعم مطلقا
من الحقيقي وهذا انما يتم لو ثبت ان كل نوع فله جنس ولم يثبت لجواز
ان يكون نوع بسيط لا جنس له (قوله ثم الاجناس يترتب متصاعدة في
العموم منتهية) الى العالي الذي لا جنس له فوقه (قوله ويسمى جنس
الاجناس) لان جنسية الشيء باعتبار العموم بعد ان يكون مقولا في جواب
ماهو فايكون اعم من الكل يكون جنس الاجناس (قوله والانواع
متنازلة في الخصوص منتهية الى السافل) ويسمى نوع الانواع لان
النوعية الاضافية التي لا يجري الترتيب الا فيها باعتبار الخصوص فاخص
الكل نوع الكل وما بينهما متوسطات (قوله الثالث الفصل وهو المقول
على شيء في جواب) اي شيء هو في ذاته يطلب باي شيء ما يميز الشيء عن
غيره بشرط ان لا يكون تمام الماهية المختصة والمشاركة وان قيد في ذاته او في
جوهره او ما يجري مجراها كان طالبا للمميز الذاتي اما عن جميع الاغيار
او عن بعضها وهو الفصل القريب والبعيد فتعين في الجواب احد

(الفصول)

الفصول وان قيد في عرضه كان طالبا للمميز العرضي اما عن جميع
الاغيار او عن بعضها فهو الخاصة المطلقة والاضافية فتعين في الجواب
احدا الخواص وان اطلق كان طالبا للمميز كيف ما كان فيقع في الجواب
اما الفصول واما الخواص وقوله في ذاته او في عرضه في موضع الحال
عن هو اما بالتأويل اوردونه على اختلاف رأى النحاة ومعناه اي شيء
هو معتبرا وملاحظا في حد ذاته اي مع قطع النظر عن عوارضه (قوله
فان ميزه عن المشاركات في الجنس القريب فقريب) كالناطق بالنسبة الى
الانسان فانه يميزه عن المشاركات في الحيوان الذي هو الجنس القريب
(قوله او البعيد فبعيد) كالحساس بالنسبة اليه فظاهر عبارة المص ان مالا
جنس له لا فصل له والالكان له قسم اخر يميزه عن المشاركات في الوجود
لا في الجنس كافي الماهية المركبة من امرين متساويين فان امكن كان كل
منهما فصلا لها وربما يقال مع انقول بالفصل المميز عن المشاركات
الوجودية وتجوز الماهية المذكورة ان القريب او البعيد لا يجريان
الا في المميز عن المشاركات الجنسية وفيه نظر اذ لو كان جنسه مركبا
من امرين متساويين كان كل منهما بالنسبة اليه بعيدا وان كان نفسه
مركبا منهما بالنسبة اليه قريبا فالقريب والبعيد يجريان في هذا القسم ايضا
وفي تحقيق المقام ابحت طويلا لا يليق بهذا المقام (قوله فاذا نسب)
الى ما يميزه يقوم الفصل ينسب الى ما يميزه بالتقويم كالناطق بالنسبة الى
الانسان فانه داخل في قوامه (قوله والى ما يميزه عنه فقسم) اي عن
المشاركات فيه بالتقسيم كهو بالنسبة الى الحيوان فانه يحصل بانظمها اليه
قسم او بانظمها اليه وجودا وعدما قسمان فهو مفهوم للانسان ومقسم
الحيوان وما فوقه (قوله والمقوم للعالي مقوم للسافل) ضرورة ان جزء
الجزء جزء (قوله ولا عكس) اي كليا او بالمعنى اللغوي اذ ليس كل ماهو
جزء الكل فهو جزء الجزء والالكان الكل جزء الجزء اذ الكل عين جميع
اجزائه هدف فافهم (قوله والمقسم بالعكس) اي كل ماهو مقسم للسافل فهو
مقسم للعالي لان قسم القسم قسم ولا عكس اذ ليس كل ماهو مقسم للعالي
مقسم للسافل والالم يكن العالي عاليا والسافل سافلا هدف فاعلم (قوله
الرابع الخاصة وهو الخارج المقول على ما تحت حقيقة واحدة فقط) سواء كانت

تلك الحقيقة نوعا آخر او متوسطا او جنسا عاليا او غيرها وهذا الولي
من تعريفها بالخارج المختص بافراد نوع واحد لعدم شموله لخواص
الجنس العالي فلهذا اختاره الشيخ فان قلت الخاصة امام مطلقة يختص
بالشيء بالقياس الى جميع ماعداه كاضاحك الانسان واما اضافية يختص
بالشيء بالقياس الى بعض اغياره كالاشي وتعرف المص لا يتناول القسم
الثاني فلا يكون جامعا قلت الخاصة التي هي قسمة للكميات الاربع هو
الاول دون المطلق واطلاق الخاصة على المطلق وعلى الاول بالاشتراك
اللفظي على ما يعلم في الشفاء (قوله الخامس العرض العام) وهو الخارج
المقول عليها وعلى غيرها الاشكال فيه بناء على ما حقق آنفا من معنى الخاصة
التي هي احدى الاقسام الخمسة واما اذا جعلت اعم من المطلق والاضافة
كما ذهب اليه بعض المتأخرين فيكون الماشي بالنسبة الى الانسان خاصة
وعرضا عاما فتدخل بعض الاقسام بالنسبة الى شيء واحد فلا يكون
القسمة حقيقية بل اعتبارية لا تجدى بطائل فافهم (قوله وكل منهما)
ان امتنع انفكاكه عن الشيء وهو الماهية الموجودة لان الشيئة تساوق
الوجود وانما يقل عن الماهية ليشمل لازم الوجود ولا يكون تقسيمه الى
لازم الماهية تقسيم الشيء الى نفسه والى غير (قوله فلازم بالنظر الى
الماهية او الوجود) فان ما يمتنع انفكاكه عن الماهية الموجودة اما ان يمتنع
انفكاكه عن الماهية مطلقا اى بحسب كلا وجودية بمعنى انها حيث
وجدت كانت متصفة به وهو لازم الماهية كالزوجية للاربعة فان الاربعة
زوج سواء كانت في الذهن او في الخارج ولا يمتنع انفكاكه عنها الا في
وجود خاص كالخير للجم فانه انما يلزمه في الوجود الخارجى وكالكلية
للانسان فانه انما يلزمه في الوجود العقلي وقد قسم بعضهم اللازم الى لازم
الماهية والى لازم الوجود ومثل اللازم الوجود بالسواد للبشرى فان السواد
لازم بوجوده وتشخصه لالماهية لان ماهية الانسان ولو كان السواد لازما
للانسان لكان كل انسان اسود وانت تعلم ان السواد كما لا يلزم ماهية الانسان
لا يلزم وجودها ايضا لان الانسان الابيض كثير بل انما يلزم الماهية الصنفية
اعني البشرى بحسب وجودها في الخارج فيصير كلامه بحسب الظن قوة ان

(السواد)

السواد ليس لازما لالماهية الانسان بل هو لازم لوجود الصنف الذي هو
تحتها ولا يخفى عدم انتظامه وفواة المقابلة المطبين اللازم الماهية
ولازم الوجود فان اللايق بالمقام ايراد امر لا يكون لازما لالماهية ويكون
لازم الوجود تلك الماهية والتحقيق انه اراد بل لازم الماهية لازم النوع
وبلازم الوجود ما يلزم الشخص فان السواد للبشرى انما يلزم صنفية التي
هي من جملة ما اعتبر في تشخصه فيكون لازما لتشخصه لالماهية وفي العبارة
المنقولة اشعار بذلك حيث قال لوجوده وتشخصه فهذا تقسيم اخر سوى
التقسيم الذي ذكرناه فان محصل هذا التقسيم ان اللازم اما ان يكون
لازما للنوع او للشخص من حيث هو شخص ومحصل ما ذكرناه ان اللازم
اما ان يكون لازما لكل الوجودين او لوجود معين فلهما تقسيمان متغايران
الان القسم الاول في كليهما يسمى لازم الماهية هذا وما قيل عليه من ان
السواد ليس لازما للبشرى بحسب الوجود لجواز ان يوجد بشرى ابيض
وبجواز ان يوجد بشرى اسود يزول سواده لعارض كالبرص مدفوع
بان المراد بالبشرى الممتزج بالمزاج الصنفى المخصوص سواء كان بالبشرية
او غيرها فيخرج من ايسر له ذلك المزاج وان تولد ذلك في الحبشة وان المراد
بالسواد كونه اسود بطبيعته والتخلف بعارض لا ينافي ذلك على ان المريض
لم يبق على ذلك المزاج (قوله بين يلزم تصويره من تصور المزوم) او يلزم
من تصورهما الجزم باللزوم واما غير بين بخلافه تقسيم آخر لمطلق اللازم
ثم البين له معنيان احدهما ما يلزم تصويره من تصور المزوم ويقال له البين بالمعنى
الاخص والثاني ما يلزم من تصويره مع تصور المزوم والنسبة بينهما الجزم
باللزوم ويقال له البين بالمعنى الاعم وانما يظهر عمومهما اذا اعتبر في الاخص مع
ما اعتبر فيه كون تصورهما مع النسبة كافية في الجزم باللزوم اذ يجوز ان يكون
تصور المزوم كافيا في تصور اللازم ولا يكفي التصور ان مع تصور النسبة
في الجزم باللزوم ولم يعتبر في غير البين الافتقار الى الوسط كما وقع في بعض
الكتب بجواز ان يحتاج الى غير الوسط كحدث او تجرئة وذلك لان الوسط هو
ما يقرن بقولنا لانه حين يقال لانه كذا وما لا يكفي تصور الطرفين فيه
لا يلزم ان يفتقر الى الوسط لهذا المعنى (قوله والافترض مفارق يسمى به)
لجواز مفارقتها (قوله يدوم او يدول تقسيم المفارق) الى الدائم او الزايل

وفيه بحث اذا الدوام لا يخفى عن الضرورة بالمعنى الاعم الذى هو المراد باللزوم ههنا اعنى امتناع الانفكاك سواء كان ماثيا من الذات او غيره لان دوام السبب لا محالة مستلزم لدوام المسبب المنتهى الى الواجب لذاته فيمتنع ارتفاعه واما انفكاكه عن الضرورة بالمعنى الاخص اعنى ما يكون منشأه الذات فلا يجزى ههنا لما مر من ان اللزوم هو الاعم اقول لو اريد بال دائم ما يدوم بعد حصوله مادام الموضوع كالامراض التى لا يمكن برؤها من تفرق الاتصال وغيرها و بالزائل ما يزول مع بقاء الموضوع لم يرد ذلك (قوله بسرعة) كحمى اليوم (قوله او بطؤ) كالامراض المزمنة وقديم مثل بالعشق (قوله خاتمة) مفهوم الكلى من غير اعتبار تقييده بمادة من المواد يسمى كليا منطقيا لانه عنوان الموضوع في المسائل المنطقية (قوله ومعرضه طبيعيا) لانه طبيعة من الطبائع اى حقيقة من الحقايق (قوله والمجموع) اى المعرض مع المعارض عقليا اذ لا تحقق له الا فى العقل والمنطق كذلك ايضا لكن وجه التسمية لا يجب انفكاكه (قوله وكذا انواع الخمسة) منها طبيعى ومنطقى وعقلى مثلا مفهوم النوع نوع منطقي ومعرضه كالانسان نوع طبيعى والانسان مفهوم النوع نوع عقلى وقس عليه (قوله والحق وجود الطبيعى) بمعنى وجود اشخاصه اعلم ان مذهب المحققين من الحكماء ان الكلى الطبيعى اعنى الماهية المعرضة للكلىة من حيث هى هى لا بشرط عروض الكلىة موجود فى الخارج بعين وجود الاشخاص لا بوجود مغاير لها قال الشيخ فى اول النمط الرابع من الاشارات تنبيه انه قد يغلب على اوهام الناس ان الموجود هو المحسوس وان ما لا يناله الحس بجوهره فعرض وجوده محو ان ما لا يخص بخاصة يمكن ان يوضع بذاته كالجسم او بسبب ما هو فيه كاحوال الجسم فلا حظ له من الوجود وانت يتأتى لك ان يتأمل نفس المحسوس فتعلم منه بطلان قول هؤلاء لانك ومن يستحق ان يخاطب تعلمان ان هذه المحسوسات قد يقع عليها اسم واحد لا على لاشتراك الصنف بل بحسب معنى واحد مثل اسم الانسان فانك لا تشكك فى ان وقوعه على زيد وعمرو بمعنى واحد موجود فذلك المعنى الموجود لا يخفى اما ان يكون

(بحث)

بحيث يناله الحس او لا يكون فان كان بعيدا من ان يناله الحس فقد اخرج النفس من المحسوسات ما ليس بمحسوس وهذا عجيب وان كان محسوسا فلا محالة وضع واين ومقدار وكيف معين لا يتأتى لك ان يحس بل ولا تخيل الا كذلك فان كل محسوس وكل تخيل فانه يتخصص لاحالة بشىء من هذه الاحوال اذ كان كذلك لم يكن ملائما لما ليس بتلك الحالة فلم يكن مقولا على كثيرين مختلفين فى تلك الاحوال فاذن الانسان من حيث هو واحد بالحقيقة بل من حيث حقيقة الاصلية التى لا يختلف فيها الكثرة غير محسوس بل مقول صرف وكذلك الحال فى كل كلى هذا كلامه وقد صرح بمثله غيره ايضا من القدماء لا يقال هذا يرجع الى وجود الشخص كما اشار اليه المص ولانزاع فيه لانا نقول بل هذا النظر كما صرح به الشيخ آنفا يعطى وجود امر آخر بوجود الشخص فالوجود واحد والموجود اثنان ولو قال المص بعين وجود افراده لكان بعينه مذهب القدماء وتحقيق الحق فى المقام يقتضى بسط ما فى الكلام (قوله فصل معرف الشئ ما يقال عليه لافادة تصوره) اى يحتمل عليه لافادة تصوره والقييد الاخير لاجراجه المحمول الذى لا يكون الغرض منه افادة التصور والمراد بالافادة ماهو صفة المقول لاصفة القائل ليشمل المعرف الذى يحصله الانسان لنفسه لا غيره من غير تكلف فان قلت التعريف تصوير محض فلا يكون فيه حمل فلا يصح تعريف المعرف بما يحتمل عليه قلت المقص بالذات منه التصوير فلا يلزم من ذلك ان لا يكون محمولا بل جميع اصناف المقول فى جواب ما هو واى شئ هو المقص منها التصوير ضرورة انها من المطالب التصورية مع انها تحتمل على المسؤل عنه فى الجواب هذا هو التحقيق ومن اراد المحافظة على ما قرره بعض المتأخرين من انتفاء الحمل فيه فله ان يقول المراد بما يقال عليه ما من شأنه ان يحتمل عليه الا ان عدهم الحد بالنسبة الى المحدود من اصناف المقول فى الجواب ما هو مع تفسيرهم المقول بالمحمول يحدش هذا ثم انه عدل عن العبارة المشهورة وهى ما يستلزم تصوره تصوره لا تنقاضه بالملزومات بالنسبة الى لوازمها البينة لا بالمعرف بناء على ان تصور الماهية يستلزم تصور معرفها على ما قيل فان ذلك

عم اذا تصور الماهية قد يحصل بدون تصور المعرف كتصورها بالوجه
السابق على الكسب وما يقال في جواب النقض من ان المراد من الاستلزام
الاستلزام بطريق النظر بقرينة ما سبق من ان الموصل الى التصور
بالنظر يسمى قولاً شارحاً وان البحث في الفن عن كوااسب التصورات
والتصديقات لا يخفى عن ضمف وتكلف (قوله ويشترط ان يكون مساوياً
اجلي) اي في الصدق (قوله فلا يصح بالاعم والاختص) ترك المباني لوجه
عن المعرف باعتبار الحمل فيه واشترط المساوات في المطلق المعرف ليس
مذهب المحققين قالوا المتكسر من التعريف التصور سواء كان بوجه مساو
او اعم او اخص وللصناعة في جميعها مدخل فلا وجه لعدم اعتبارهما
نعم يشترط في المعرف التام قال ابو نصر الفارابي في المدخل الاوسط
بعد ذكر الحدود وما كان منها اعم من الاسم المحدود كان ذلك حداً
ناقصاً ثم قال في الرسوم وما كان منها يفهم بنحو يخص الشيء ويساوي
المفهوم عن اسم الشيء كان ذلك رسماً كاملاً وما كان منها اعم او اخص
كان ذلك رسماً ناقصاً هذا كلامه ولم يذكر في حد الاختص لعدم امكانه
فنفطن والمص ساق ذلك مساق الاقوال الضعيفة كما سيحكي فان قيل
اذالم يحسن التعريف بالاختص كما هو مذهب المص يلزم ان لا يصح تعريف
المعرف لان ما يذكر في تعريفه معرف خاص فهو اخص من مطلق المعرف
فتعريفه به تعريف بالاختص اجيب بان معرف المعرف اخص منه بحسب
العارض ومساو له بحسب الذات والتعريف انما هو بحسب الذات لا بحسب
العارض وهذا الجواب لا يخفى عن كدر لان ذات معرف المعرف وهو قوله
ما يقال على الشيء لافادة تصوره اخص منه ضرورة ان المعرف يصدق
عليه وعلى غيره من المعارف كالحيوان الناطق وانما يتم هذا الجواب لو كان
قوله ما يقال آه مع وصف المعرفة اخص لاذاته لكن ذاته اخص لاهو
مع الوصف فانه مع ذلك الوصف ليس معرفاً ضرورة ان انضمام وصف
المعرفة اليه يخرج عنه كونه معرفاً والمحصل ان الوصف منشأ الاختص
لا قيد في الاختص حتى يكون المقيد اخص دون ذاته والا قرب ان يقال المراد
بالاختص ههنا ان يكون اخص بحسب الحمل المتعارف اعني ان يصدق المعرف

(على)

على جميع افراد المعرف ولا يصدق المعرف على جميع افراد المعرف كافي
الحيوان والانسان فان كل انسان حيوان وبعض الحيوان ليس بانسان
كلاهما قضيتان متعارفتان ومعرف المعرف ليس اخص بهذا المعنى بل
هما متساويان بطريق الحمل المتعارف اذ كل فرد من المعرف يصدق عليه
انه ما يقال على شيء لافادة تصوره وكذا كل فرد مما يقال على الشيء آه
ايصدق عليه انه معرف والسالبة الصادقة ههنا قولنا ليس كل معرف
هو نفس هذا المفهوم بطريق التحرقة الطبيعية فافهم قوله والمساوي
معرفة اما بان يكون مساوياً له ضرورة كالتضاييف نحو تعريف الاب بمن
له ابن فانهما يتعقلان معاً بالضرورة او بان يكون مساوياً له بالنظر الى من
يعرف له كتعريف الزرافة لحيوان شبه جملده جلد النمر لمن لا يعرف
النمر قوله والاخفى سواء كان اخفى بالضرورة بان يتوقف معرفته على
معرفته كتعريف الحركة بما ليس بسكون فان السكون عدم الحركة عما
من شأنه ان يكون متحركاً او كان اخفى بالنظر الى من يعرفه سواء كان
من شأنه ان يكون اخفى كتعريف النار بالجوهر الشبيه بالنفس او لا
كتعريفها بانها تخفيف المطلق لمن لم يتصور الخفة قوله والتعريف
بالفصل القريب حد وبالخاصة رسم فان كان مع الجنس القريب فتام والا
فتافص حاصله ان مدار الحدية على كون المميز ذاتياً والسمية على كونه
عرضياً ومدار التام فيهما على الاشتمال على الجنس القريب واعلم ان الحد
التام قد يتركب من غير الجنس والفصل كما صرح به الشيخ في حكمة المشرقية
فان المركب الخارج انما يتصور كنهه بمثل حقيقة اجزائه في العقل كما
في البيت فان كنهه الجدران والسقف مع الهيئة المخصوصة وكلهم
لم يعتبروه لعدم مدخلية الصناعة في جزئه الصوري اذ الاجزاء الخارجية
اذ اتمثلت بتامها في الذهن على اي ترتيب اتفق حصل تصور كنه المركب
فليس فيه الحركة الثمانية التي هي لتحصيل الصورة الكاسب وفيه بحث
اذ في المركب من الجنس والفصل ايضاً لا يجب تقديم الجنس فقد قال
الشيخ في بعض تعليقاته ناطق حيوان حد تام الا ان الاولى تقديم الاعم
لشهرته وظهوره نعم لابد من تقييد احدهما بالآخر حتى يحصل صورة
مطابقة للمحدود وذلك لا يحتاج الى حركة ثانية والاولى ان يقال ليس

(٣)

للصناعة مدخل في تحصيل الاجزاء الخارجية بخلاف الاجزاء المحمولة
 فان الصناعة كافلة بتحصيلها باعطاء قواعد تميز بها تلك الاجزاء عن
 العرضيات (قوله ولم يعتبروا بالعرض العام) قد اعتبره المعتبرون في
 الرسوم الناقصة (قوله وقد اجيز في الناقص ان يكون اعم) قد سبق انه
 مذهب المحققين (قوله كاللفظي) وهو ما يقصده به تفسير مدلول اللفظ
 فانه يجوز بالاعم كقولهم سعدان بنت وصداء موبهة والتعريف اللفظي
 عند المص من المطالب التصورية وخالفه بعض المحققين وقال انه من
 المطالب التصديقية وانت خير بانه اذا كان الغرض منه معرفة حال اللفظ
 بانه موضوع لذلك المعنى كان بحث الغويا خارجا من المطالب التصورية
 واما اذا كان الغرض منه تصوير معنى اللفظ فليس كذلك كما اذا قلنا
 القضاة موجودون فلم يفهم السامع من القضاة معنى ففسرناه بالاسد ليحصل
 له تصور معناه فذلك من المطالب التصورية كيف وقد عمل القوم تقدم
 مطلب ما الاسمية على جميع المطالب بانه ما يفهم معنى اللفظ لم يكن التصديق
 بوجوده فلا يتحقق طلب حقيقته ولا التصديق بالهلية المركبة فان ذلك
 الكلام انما يتم اذا كان التعريف اللفظي داخلا في مطلب ما الاسمية كما لا
 يخفى والتفصيل ان للتصورات مراتب ادناها ان يستحضر في المدركة
 صورة مخزونة بواسطة لفظ موضوع بازائه فان حصل ذلك ابتداء فلا
 يتصور طلبه كما اذا التقي لفظ موضوع بازاء معنى بالنسبة الى العالم بالوضع
 ففهم معناه وهذا لا يدخل في سلسلة المطالب لعدم الطلب وان حصل
 بعد القاء لفظ لم يعرف معناه فهناك يتصور الطلب كما اذا قيل الخلاء مح
 فيقال ما الخلاء فتجاب بانه بعد موهوم فهذا تعريف لفظي والغرض
 منه احضار صورة مخزونة وهو بمنزلة التصور ابتداء الا انه من
 حيث انه مسبوق بلفظ لم يفهم معناه بخصوصه فيصح طلبه عد
 من مطلب ما واعلاها ان يستحصل صورة غير حاصلة في الخزانة
 وفيه مراتب متفاوتة واتمها تصورات الكنه وذلك بالحد التام التعريف
 اللفظي داخل في المطالب التصورية لما ذكرناه لما قاله بعض الافاضل
 المتأخرين من انه يفيد تصور الموضوع له انه من حيث معنى هذا اللفظ
 وهذا التصور لم يكن حاصلًا وذلك وانه ليس الغرض من التعريف اللفظي

(تصور)

تصور المعنى بهذا الوجه بل الغرض منه تصوره بذاته كما مر في مثال الخلاء
 فان المحاطب طالب لتصور نفس المعنى لا تصوره من حيث انه موضوع له
 لهذا اللفظ اذ غرضه تحصيل هذا التصديق المتوقف على تصور ذلك
 الطرف ولا يتعلق له غرض بتصوره بهذه الحيثية اعني كونه معنى لهذا
 اللفظ وذلك لا ينكره منصف اما التصديق بان هذا اللفظ موضوع
 لاي معنى كما هو شان اللغوي فخرج عن المطالب التصورية بل بحث
 لغوي كما مر **فصل** قوله التصديقات القضية قول يحتمل الصدق
 والكذب القول المركب سواء كان ملفوظا او معقولا ويشعر عباراتهم
 بانه ليس مشتركا معنويا بينهما والمراد باحتمال الصدق والكذب ان يجوز
 هما العقل بالنظر الى المفهوم مع قطع النظر عما هو في الواقع ومنشأ ذلك
 اشتماله على النسبة الخبرية التي هي حكاية عن امر واقع فان شان الحكاية
 ان يتصف بالمطابقة وعدمها بخلاف النسبة الانشائية والتصورات
 فانها ليست حكاية عن امر واقع فلا يجري فيهما الصدق والكذب
 نظير ذلك ان النقاش اذا تصدى لتفقيش صورة على انها حكاية عن
 صورة زيد يجري عليه اعتراض بعدم المطابقة واما اذا تصدى بمجرد
 النقش من غير التزام انه نقش الشيء الفلاني فلا يجري فيها الخطئة
 اصلا فان كل نقش فهو في حد ذاته نقش ولعلك تفهم من هذا التفصيل
 ان قول القائل كلامي هذا صادق مشيرا الى نفس هذا الكلام ليس
 خبرا اصلا وان كان في صورة الخبر لا تنقضاء الحكاية التي يقتضي المغايرة
 بين الحكاية والمحكي عنه نظيره ان يتصدى النقاش ان ينقش صورة
 على انها حكاية عن نفسها فانه مع انه اعتبار لا طائل تحته بل غير محصل
 لا يجري فيه الخطئة ولقد بين صاحب المفتاح حيث قال مرجع احتمال
 الصدق والكذب امكان ادراك النسبة الذهنية مع ثبوتها في
 الواقع ولا ثبوتها فانه يمكن ادراكه ان زيدا قائما او كان زيدا قائما في
 الواقع او قاعدا ولا شك انه اذا كان حكاية عن نفسه كما في المثال المذكور
 لا يمكن ذلك اذ يمنع بالذات اجتماع لثبوت الشيء مع انتفاء هذا واد
 على التعريف انه دورى لان الصدق مطابقة الخبر للواقع والكذب
 عدم مطابقته واجيب بان الصدق بديهي او هو مطابقة الامر الذهني

وفي الثاني نظر لان التصورات مطابقة ولا يوصف بالصدق اصلا وبان
الخبر بديهى والتعريف للتبنيى واحضاره من بين المخزونات فلا دور
وتحقيق ذلك ان الغرض من التعريف التبيينى احضار الشئ في المدركة
بعد حصوله في الخزانة و يجوز ان يحصل هذا الغرض من امر يتوقف
في الحصول على ذلك الشئ اذا كان تصويره مستلزما لتصوير الشئ لان
التوقف في الحصول ابتداء لا يستلزم التوقف في الالتفات والتذكير
نظيره اذا قلنا عدة معان منها الحيوان وارادنا تعيينه من بين تلك المعانى
فنقول ذلك الجنس الذى هو جنس الانسان فبهذه الخاصة يتعين ذلك
المعنى ويزول الالتباس من غير دور قوله فان الحكم فيها بثبوت شئ لشيئ
او نفيه عنه فحتمية موجبة او سالبة اى القضية اما حالية وهى التى يحكم
فيها بثبوت شئ لشيئ وهى الموجبة او سلب شئ عن شئ وهى السالبة
واما شرطية وهى التى ليست كذلك (قوله ويسمى المحكوم عليه
موضوعا) لانه وضع وجوده واثبت له شئ (قوله والمحكوم به محمولا)
تشبيهه بالامر المحمول على غيره لكونه مثبتا له او لكونه مبنيا عليه من
حيث ان ثبوته له فرع لثبوته في نفسه (قوله والدال على النسبة رابطة)
قال الشيخ في الشفاء القضية الجملية تتم بامور ثلاثة الموضوع والمحمول
والنسبة بينهما وليس اجتماع المعانى في الذهن هو كونها موضوعا
ومحمولة بل يحتاج الى ان يكون الذهن يعقل مع ذلك لنسبة التى هى بين
المعنيين بايجاب او سلب فاللفظ ايضا اذا اريد ان يحاذى به ما فى الضمير
يجب ان يتضمن ثلث دلالات دلالة على المعنى الموضوع والاخرى
على المعنى المحمول وثالثة على العلاقة والارتباط بينهما ثم قال فظهر
من هذا ان فيها معنى غير الامر الموضوع والامر المحمول من حقه ان
يدل عليه وهو النسبة فاللفظ الدالة على النسبة تسمى رابطة فتحكمها
حكم الادوات فاما لغة العرب فر بما تحذف الرابطة فيها اتكاء على
شعور الذهن بمعناها ورماد ذكرت هذا كلامه وهو مصرح بان اجزاء
القضية المعقولة ثلثة وذلك مذهب القدماء اذ عندهم ادراك النسبة
الثابتة بين الموضوع والمحمول هو الحكم وليس مسبوقا عندهم بتصوير
نسبة هى مورد الحكم فان اثبات تلك النسبة من تفهيمات المتأخرين رأوا ان

(في)

في صورة الشك قد تصورت النسبة بدون الحكم اذ ما لم يتصور النسبة
لا يحصل الشك وعند ارتفاع الشك ينظم الى الادراكات الحاصلة ادراك
اخر كما يشهد به الوجدان لانه يزول ادراك ويحصل ادراك اخر بدله
وللمناقشة فيه مجال اذ لا حدان يلتزم ان المدركة في صورة الشك هو
بعينه هو المدرك في صورة الحكم اعنى الوقوع واللاوقوع والتفاوت
في الادراك فانه يدرك وفي الاول بادراك غير ادعائى وفي الثانى بالادراك
الادعائى وقد نبهه فيما سبق على ان التفاوت في الادراكين بالذات لا
بالمدرک وليس مما ياباه الوجدان فليتأمل هذا وقد علمت من ذلك ان شيئاً من
القضايا لا يخرج عن معنى الرابطة سواء ذكرت لفظاً او حذفت او تضمن معناها
اللفظ الدال على المحمول على ما قيل في الكلمات (قوله وقد استعير لها اللفظة
هو) يشير الى انه ضمير راجع الى الموضوع فلا يكون رابطة في الحقيقة
لان الرابطة انما تكون اداة للضمير اسم لانه عين المرجع فى المعنى فتمثيل القوم
الرابطة به لانهم لم يجدوا فى كلام العرب ما يكون لفظا دالا على الرابطة
الغير الزمانى نحو است فى الفارسية واستين فى اليونانية فاستعاروا هذا المعنى
لفظة هو ليس صحيحا بل هم به هذا ما ذكره المص واقول قد صرح الشيخ فى
الشفاء على ان لفظة هو هم هنا اداة حيث قال واما لغة العرب فر بما حذفت
الرابطة فيها اتكاء على شعور الذهن بمعناها ورماد ذكرت والمذكور
ربما كان فى قالب الاسم كقولك زيد هو حى فان لفظة هو جاءت
ههنا لتدل بنفسها على معنى بل لتدل على ان زيدا هو امر لم يذكر
بعد مادام يقال هو الى ان يصرح به فقد خرجت عن ان يدل بذاتها
دلالة كاملة فلحققت بالاداة لكنها يشبه بالاسماء هذا كلامه مع انه قد جعله
بعض ائمة النحو ايضا حرفا فان الرضى قد نقله عن بعض البصريين
واختاره حيث قال ثم لما كان الغرض من اتيان الفصل ما ذكرنا اعنى دفع
الالتباس الخبر الذى يذكر بعده بالوصف وهذا هو معنى الحرف اعنى افادة
المعنى فى غيره فصار حرفا وانخلع عنه لباس الاسمية فلزم صيغة معينة اعنى
صيغة ضمير المرفوع وان تغير ما بعده عن الرفع الى النصب كما ذكرنا لان
الحرف عديمة التصرف لكن ببق فيه تصرف واحد كما كان فى حال
الاسمية اعنى كونه مفردا ومثنى ومجموعا ومذكر او مؤنثا ومتكلم او مخاطبا

وغائبا لعدم صرافته في الحرفية ومثله كاف الخطاب في هذا التصرف
لما تجرد عن الاسمية ودخل في الحرفية انتهى كلامه ثم لو فرضنا اجتماع
النحاة على انه اسم فلا يلزم عدم كونه اداة عند المنطقيين اجاعا وما ذكره
المص من انه راجع الى الموضوع فيكون عينه بحسب المعنى انما يتم
اذا سلم كونه اسما واما اذا قلنا بانه حرف اتى به لارتباطه فلا بل يكون اداة
في صورة الاسم كما في كاف الخطاب ويا الغيبة في اياك وياه فظهر ان
ما ذكره المص مع انه غير تام توجيه الكلام المنطقيين بما لا يرضوا به فانهم
مصرحون بانه اداة ولا يشترطون في جوازه ما يشترط اهل العربية
من كون الخبر مما يلبس بالنعت او نظائره بل يجوزونه مثل زيد هو كاتب
مع عدم الاتباس بالصفة كما صرح به (فان قلت) الظن ان الرابطة في لغة
العرب هي الحركات الاعرابية اذا انفردت اذا ذكرت ساكنة الاواخر
لم تدل على الاسناد واذا ذكرت مع اعرابها افادت ذلك فيكون الاعراب
دالا على الرابطة (قلت) المنطقيون يصرحون بان الرابطة لفظة
هو وهي ونظائرهما فلا يكون علامات الاعراب رابطة عندهم
بل دالة على الفاعلية والمفعولية وغيرهما كما هو عند اهل العرب وانفهام
معنى الرابطة عند حذفها من تلك العلامات بطريق الالتزام لان تلك
العلامات تدل على تلك المعاني المعتورة التي لا تكون بدون الرابطة
(قوله والافشرطية) اي وان لم يكن الحكم فيها بثبوت شيء شيء
او نفيه عنه فشرطية سواء كان الحكم فيها بثبوت شيء شيء آخر لزوما
او اتفاقا او عدم ثبوته كذلك ويسمى متصلة او بانتفاء شيء عند آخر
او سلب ذلك ويسمى منفصلة ويسمى تفصيل ذلك فانما يسمى شرطية
لانها مشتملة على اشتراط ثبوت التالي بثبوت المقدم صريحا في المتصلة
ومستلزمة لاشتراط ثبوت التالي بانتفاء المقدم او انتفاء بثبوته او كليهما
في المنفصلة كما سيظهر عليك ان شاء الله تعالى قوله ويسمى الجزء الاول
مقدما والثاني تاليا اي جزء الاول من الشرطية وهو المحكوم عليه فيها
يسمى مقدما لتقديمه في الذكر في القضية الملوطة والذكر في المعقولة
والثاني تاليا لملوه في الذكر او الذكر فان قلت كيف يصح الحكم في المقدم
مع انه ليس اسما والكون محكوم عليه من خواص الاسم قلت لانما انه من

(خواص)

خواص الاسم بل ان سلم ذلك في الموضوعية والمحمولية فقط واما اهل
العربية فلما كان الخبر عندهم هو الجزء والشرط قيدله بمنزلة الحال
او الظرف اطلقوا كون الحكم على الشيء من خواص الاسم ولا يوافق ذلك
قواعد المنطق فان الحكم على مقتضى تلك القواعد بالارتباط بين المقدم
والتالي قيل وهو الحق للقطع بصدق الشرطية مع كذب التالي في الواقع
ولو كان الخبر هو التالي لم يتصور صدقها مع كذبه ضرورة استلزام
انتفاء المطلق انتفاء المقيد اقول التقييد بالشرط يفيد ان ثبوت التالي على
تقدير ثبوت المقدم ولا يلزم من انتفاء ثبوت التالي بحسب نفس الامر
انتفائه على التقدير ونظيره انك اذا قلت زيد قائم في ظني لم يكذب بانتفاء
قيام زيد في الواقع بل بانتفائه في ظنك فقط وما ذكرتم من استلزام
انتفاء المطلق انتفاء المقيد مسلم لكن لان المطلق ههنا منتف في الواقع بل
المنتفي في الواقع هو قيام زيد في نفس الامر وليس ذلك مطلقا بالنسبة الى
قيام زيد في الظن فان المطلق بالنسبة اليه انما هو قيام زيد مأخوذا بحيث
يمكن تقييده بنفس الامر او الظن او غيرهما وذلك يتحقق في ضمن تحقق
المقيد فيه اعني قيام زيد في ظنك متحقق في الواقع فيتحقق قيامه مطلقا
في ضمنه وبمثل ذلك يحل ما يتحيل من انه قد يصدق المقيد على الشيء مع
كذب المطلق كقولك زيد معدوم النظير مع كذب قولك زيد معدوم
فان المطلق ههنا هو المعدوم اعم من ان يكون معدوما نفسه او نظيره
وهو صادق عليه قطعا والكاذب عليه هو المعدوم بنفسه وهو ليس
مطلقا بل مقيدا بها مبينا لذلك المقيد الصادق فان ذلك فربما ذل فيه
اقدام الحكماء فضلا عن الفضلاء قوله والموضوع ان كان شخصا
لم يقل علما ليشمل مثل هذا حيوان قوله سميت القضية شخصية ومخصوصة
لخصوص موضوعها وتشخصه (قوله وان كان نفس الحقيقة به بحيث
لا يتعدى الحكم الى افرادها فطبيعية) كقولنا الانسان نوع قوله والا
اي وان لم يكن الحكم على نفس الحقيقة بل على الافراد مخصوصة
او مبهمة واعلم ان التحقيق ان الحكم على نفس الطبيعة الا انها
في الطبيعة قد اخذت من حيث انها شيء واحد بالوحدة الذهنية
فيصدق عليها بهذا الاعتبار ما لا يتعدى الى افرادها كالنوعية فيما مر

ولذلك لا يصلح الحكم عليها بالتخصيص والتعميم بل هي متشخصة كما يشعر
به كلام الشيخ في كتبه وفي المهمة اخذت من حيث هي هي بلا زيادة
شرط فيه فيصلح الحكم الصادق عليها بهذا الاعتبار للتخصيص والتعميم
وفي المحصورة اخذت من حيث انها تصلح للانطباق على الجزئيات
لا على ان يكون هذا الوصف قيداً بل على نوع يصلح للانطباق فلا
جرم ان ذلك الحكم يتعدى الى الاشخاص اما الى جميعها وهي كلية
او الى بعضها وهي جزئية وليس الحكم في المهمة والمحصورات على
الافراد اصلاً الا بالعرض بمعنى ان الحكم واقع على شيء يتعدى منه ذلك
الحكم الى الفرد وينطبق عليه كيف لا والمحكوم عليه في الحقيقة ليس
الا الامر الحاصل في النفس وهي الطبيعة دون الافراد وما يقال من
ان الافراد معاومة بالوجه الكلي فعنايه ان الامر الكلي الحاصل في النفس
على الوجه يصلح للتطبيق على الجزئيات فذلك الامر معلوم ومحكوم
عليه بالذات وتلك الجزئيات معلومة ومحكوم عليها بالعرض للقطع بانه
ليس في النفس الامر واحد وهو ذلك الوجه الا انه لوحظ على وجه
يصلح للانطباق على الافراد ولذلك يتعدى منه الحكم اليها بمعنى انه
لو لوحظ تلك الافراد وجد ذلك الامر منطبقاً عليها فيعرف احكامها
ح بالفعل اذا تعهد ذلك فيمكن توجيه كلام المص بان مراده بقوله وان
كان نفس الحقيقة ان يكون الحكم لا يتعدى منه الى الفرد بقوله والاما
يتعدى منه اليه وان كان ظ كلامه مخر فاعن هذا التحقيق (قوله فان بين
كمية افراده كلا او بعضاً فمحصورة كلية او جزئية وما به البيان سور)
لف ونشر مرتب لا يقال قد تقرر ان الحكم بالذات ليس على الافراد
فكيف تبين فيها كمية الافراد لانا نقول الذي بين حقيقة هو مصاحبة الحكم
للطبيعة في جميع موارد تحققها اوفي بعضها وتلك المواد هي الافراد
بمعناها فنسبة التبيين اليها بالعرض كما اشرنا اليه آنفاً من انها محكوم
عليها بالعرض (قوله والا) اي وان لم يبين كمية الافراد بالمعنى الذي مر
(قوله فمهمة) لاهمال بيان كمية الافراد (قوله وتلازم الجزئية) لانه حيث
يصدق الحكم على الطبيعة من حيث هي هي فاما ان يصدق عليها في ضمن

(جميع)

جميع الافراد اوفي بعضها وعلى التقديرين يصدق الجزئية اقول فيه
نظر لان موضوع المهمة على ما تقرر هو الطبيعة من حيث هي هي
بلا زيادة شرط كما صرح به الشيخ وغيره من المحققين فالحكم الصادق
عليها بهذا الاعتبار قد يصدق عليها بشرط الوحدة الذهنية كقوانا
الانسان نوع فيمكن ان يصدق المهمة بصدق الطبيعة فلا تستلزم
الجزئية فان قيل هذا انما يرد اذا كان الحكم في المهمة على الطبيعة
كما اعتبرته فذلك يدل على فساد فلتراجع عن ذلك الى ما ذكره
المتأخرون حتى لا يلزم ذلك قلنا ان الحكم بالذات ليس الاعلى الامر
الحاصل في الذهن بالذات وهو الطبيعة المأخوذة على الوجه الخاص
كما مر اذ ليس في العقل الا تلك الطبيعة وايضا على تقدير ان يكون
الحكم في المهمة على الفرد تبقى قضية اخرى يكون الحكم فيها على
الطبيعة من حيث هي هي بحيث يمكن صدقها بصدق كل واحد من
الطبيعة والجزئية فان الطبيعة من حيث هي هي تصلح للكلية والجزئية
فاذا حكم عليها بهذا الاعتبار يحكم كان صدقها اعم من ان يكون
المحمول صادقا على فرد من افرادها الحقيقة او على الطبيعة من حيث
انها خاصة او عامة والحق ان المهمة يستلزم الجزئية اعم من ان يكون
الحكم في تلك الجزئية على بعض الافراد الحقيقية اعني الانواع
والاشخاص او الافراد الاعتبارية التي حصولها بحسب الاعتبار
وقد اشار الى ذلك الشيخ في الشفاء حيث قال في دفع شك من قال ان
الجنس يحمل على الحيوان والحيوان على الانسان مع ان الجنس لا يحمل
عليه اذ الجنس انما يحمل على طبيعة الحيوان من حيث اعتبار تجريدها
في الذهن بحيث يصلح لايقاع الشراكة فيها واعتبار هذا التجريد فيها
اعتبار اخص من اعتبار الحيوان بما هو حيوان فقط الى اخر ما قال في
بيان ذلك ثم قال وبالحقيقة ان هذا يرجع الى ان الطرف الاكبر يحمل
على بعض الاوسط الذي لا يحمل على الطرف الاصغر ويشبه ذلك بان
الناطق يحمل على بعض الحيوان والحيوان يحمل على كل فرس وليس
يلزم منه ان يحمل الناطق على الفرس فقد صرح بان هذه القضية

تصدق جزئية وعلم منه ان الجزئية اعم من ان يكون الحكم فيها بالعرض
على الافراد الحقيقية او الاعتبارية الا ان المتعارف ربما خصصها
كالكلية بالمهملة ايضا بالافراد الشخصية او النوعية والشخصية معا
كما علم من كلام الشيخ وغيره (قوله ولا بد في الموجبة من وجود المرزوع
محققا وهي الخارجية او مقدرها الحقيقية او ذهنيها بالذهنية) لان صدق
القضية الموجبة يستلزم وجود موضوعها ضرورة ان ما لا يوجد اصلا
لا يثبت له شيء اصلا فان ما ليس موجودا ليس شيئا من الاشياء حتى انه
يصدق سلبه عن نفسه ثم الموجبة تارة تؤخذ خارجية فيكون معنى
قولنا كل ج ب كل ج موجود في الخارج ب وصدقها يستلزم وجود
الموضوع في الخارج وقد يؤخذ حقيقة وقد فسر ها المتأخرون
بالحكم على الافراد الخارجية محقة كانت او مقدره فيتناول الافراد التي
ليست بموجودة في الخارج اذا كانت بحيث لو وجدت في الخارج كانت
متصفة بالمحمول كقولك كل عنقاء طائر فان معناه عندهم كل ما لو وجد
في الخارج لكان عنقاء فهو بحيث لو وجد لكان طائر او لا يخفى ان موضوع
الحقيقة بهذا التفسير وان كان اشمل من موضوع الخارجية الا انها لا تشمل
جميع افراد الموضوع فان جميع افراد الموضوع الخارجية محقة او مقدره
بعض الافراد فان من الافراد ما ليست بموجودة في الخارج لا تحقها
ولا تقديرا وهنها قضايا لا يلتفت فيها الى وجود الموضوع في الخارج
اصلا كقولهم كل كره كذا او كل مثل كذا فان الحكم فيها على الموضوع
سواء كان موجودا في الخارج او لم يكن حتى ان هذا الحكم يشمل الكره
التي هي اعظم من فلك الافلاك والمثلث الذي اضلاعه اعظم من قطرة
مع امتناعهما في الخارج لا يقال بافراد الموضوع كيف ما كانت يصدق
عليها انما لو وجدت في الخارج كانت متصفة بالمحمول ج فتدخل في
الافراد المقدره لانا نقول اما اولافهم اخذوا امكان وجود الافراد
وهذا القيد يخرج ما ذكرنا واما ثانيا فسواء اخذ هذا القيد او لم يؤخذ
اخذ امكان صدق الموضوع على الافراد المقدره بحسب نفس الامر كما
ذكره افضل المتأخرين في حواشي شرح الشمسية فهو بحسب هذا

(الاعتبار)

الاعتبار جزئي بالنسبة الى مفهوم القضية الكلية فان معنى قولك كل
كره كذا او كل مثل كذا الحكم على جميع ما هو كره او مثلث مع قطع
النظر عن الوجود الخارجي محققا او مقدره فاعتبار الوجود الخارجي
اعتبار زائد لا يقتضيه مفهوم القضية ولا التعارف ضرورة ان القضايا
الهندسية غير مأخوذة بهذا الاعتبار كما مر فلا طائل في اعتباره
وبعضهم فسر الحقيقية بقولهم كل ما يمكن صدق عليه بحسب نفس
الامر وفرض العقل ج بالفعل فهو ب بالفعل بحسب نفس الامر
ونسبه الى الشيخ وجعله المفهوم المنطبق على جميع المواد واعلم ان جهور
المتأخرين كما اعتبروا الاتصاف بالعنوان على تقدير الوجود كذلك
اعتبروا الاتصاف بالمحمول على تقدير الوجود حتى يصدق مثل قولنا
كل انسان ذي رأسين ماش بالاطلاق العام وان لم يوجد الموضوع اصلا
ولم يتصف بالمشي بالفعل في الواقع فانه لو وجد كان ماشيا ويعلم من
كلام بعضهم انه اخذوا الوجود اعم من الذهني والخارجي ولم يخصوا
الافراد بالممكنة او التي يمكن صدق العنوان عليها ولذلك قال صاحب
المطالع وموافقوه ان قولنا كل مجهول مطلقا يمنع الحكم عليه يصدق
حقيقة من غير تناقض لان معناه ثبوت الامتناع على تقدير كونه مجهولا
مطلقا وهو لا يستلزم ثبوت الامتناع في الواقع وبذلك يندفع اليراد
الذي ذكره على تفسير الحقيقة انفا وعدم صدق الحقيقة الكلية بهذا
المعنى في مثل قولنا كل انسان ماش لا يضر كما ان عدم صدق الكلية
بالمعنى الذي نسب الى الشيخ في قولك كل جسم متخير بالفعل لا يقدح فيه
فان هذا المعنى هو معنى الحقيقة الكلية بحيث لا يصدق تخصص وانت
تعلم بان المعنى الذي نقلناه يمكن اعتباره حيث لا يمكن اعتبار المعنى الذي
نسبه الى الشيخ كقولنا شريك الباري متمتع لعدم امكان صدق العنوان
على شيء بحسب نفس الامر والقول بانه سالبة في المعنى تحكم غير مسموع
لان كل مفهوم نسب الى الآخر فلا عقل ان يحكم بينهما بالايجاب ولا شك
ان اعتبار المعنى المذكور اعتبار صحيح عقلا وهو مأخوذ في بعض القضايا
وهو اشمل مأخذا من سائر الاعتبارات فلا يبعد ان يجعل ذلك المعنى

الحقيقة الاصلية و يكون ما عداه من التخصيصات التي يقتضيها التعارف وفي كلام الشيخ اشارة الى هذا المعنى ايضا حيث قال الذهن يحكم على الاشياء بالايجاب على انها في نفسها ووجودها يوجد لها المحمول او انها تعقل في الذهن موجودا لها المحمول لامن حيث هي في الذهن فقط بل على انها اذا وجدت وجد لها المحمول ثم قال فاما الاشياء التي لا وجود لها بوجه في الذهن فان الاثبات الذي ربما اشتمل عليها حيث يرى ان الذهن يحكم عليها بانها كذا معناه انها لو كانت موجودة وجودها في الذهن لكانت كذا وهذا كما يقال ان الخلاء ابعاد انتهى كلامه ثم ههنا اباحت يجب التفطن لها الاولى ان معنى قولهم صدق الموجبة يستلزم وجود الموضوع ان صدقها يستلزم وجود الموضوع حال ثبوت المحمول له واتحاده معه في طرف ذلك الثبوت ان ذهنا فذهنا وان خارجا فخارجا وان وقتا فوقتا وان دائما ف دائما فان قلت مامعنى قول المص ان الحقيقة تقتضي الوجود المقدر للموضوع والوجود المقدر للموضوع امر لا يحجر فيه فلا فائدة في اعتباره قلت ان اعتبر في موضوع الحقيقة امكان صدق العنوان على الافراد وامكان وجودها فالمراد بالوجود الوجود المقدر مع ذلك القيد ولا يخفى فائدة اعتباره وان لم يعتبر كما هو مقتضى كلام بعضهم فالمراد بالوجود المقدر كون الموضوع بحيث لو وجد كان متصفا بالمحمول الثانية ان صدق السالبة لا يستلزم وجود الموضوع بل قد يصدق بانفائه ايضا ضرورة ان مالا ثبوت له في نفسه لا يثبت له غيره لكن تحقق مفهوم السالبة في الذهن يستلزم وجود الموضوع فيه حال الحكم فقط الثالثة ان المتأخرين اعتبروا قضية سالبة المحمول وحكموا بان صدق موجبيتها لا يستلزم وجود الموضوع وفرقوا بينها وبين السالبة بان فيها زيادة اعتبار اذ في السالبة يتصور الطرفان ويحكم بالسلب وفي سالبة المحمول يرجع ويحمل ذلك السلب على الموضوع قالوا ومعنى السالبة المحمول ان ج شئ سلب عنه ر و معنى سالبة الطرفين ان شيئا سلب عنه ج هو شئ سلب عنه ر ومعنى السالبة ان ج سلب عنه ر وكان صدق السلب لا يستلزم وجود

(الموضوع)

الموضوع كذلك صدق ثبوت السلب هذا كلامهم واقول فيه نظرا لان المقدمة القائلة بان ثبوت الشئ للشئ يستلزم ثبوت المثبت ولا يستثنى العقل منها الامر السلبى والقول بان العقل يستثنى سالبة المحمول دون معدولة المحمول تحكيم وايضا المعدوم المطلق ليس شيئا اصلا فكيف يكون شيئا سلب عنه ر لا يقال المعدول هو عدم مقارن للاستعداد فيقتضى وجود الموضوع باعتبار الاستعداد الذي هو وجودى لانا نقول ليس ذلك مذهبهم بل هم مصرحون بخلافه قالوا قولنا كل جوهر ليس بعرض وكل ما ليس بعرض غير موجود في الموضوع متنج وصغراه موجبة معدولة مع عدم استعداد الموضوع للمحمول اصلا والذي يفهم من كلام الشيخ وغيره من المحققين ان الايجاب مطلقا يقتضى وجود الموضوع قال في الشفاء وانما اوجبنا ان يكون الموضوع في القضية الايجابية المعدولة وجود الا لان نفس قولنا غير عادل في زيد غير عادل يقتصر ذلك ولكن لان الايجاب يقتضى ذلك في ان يصدق سواء كان نفس قولنا غير عادل يقع على الموجود والمعدوم ولا يقع الاعلى الموجود فيجب ان يعلم ان الفرق بين قولنا كذا يوجد غير كذا وبين قولنا كذا ليس يوجد كذا ان السالبة البسيطة اعم من الموجبة المعدولة في انها يصدق على المعدوم من حيث هو معدوم ولا يصدق الموجبة المعدولة على ذلك وقد صرح قبل ذلك باننا اذا اخذنا حرف السلب مع ماله ان فرد كان محمولا وحده اخذناه كشيء واحد ثم اثبتناه على الموضوع برابطة الاثبات كانت القضية موجبة فيلخص من كلامه انه لم يفرق بين ما سموه سالبة المحمول والمعدولة وان الموجبة مطلقا يقتضى وجود الموضوع لاجل معنى الرابطة لالاقتضاء المحمول ذلك والحق ان الموجبة السالبة المحمول على ما اعتبره المتأخرون قضية ذهنية لان اتصاف الموضوع بسلب المحمول عنه انما هو في الذهن فيقتضى وجود الموضوع في الذهن لا في الخارج فيكون بينها وبين السالبة الخارجية تلازم فان قلت صدق السالبة الخارجية لا يقتضى وجود الموضوع حال ثبوت المحمول اصلا لاذنه ولا خارجا وصدق السالبة المحمول على ما قرر يقتضى وجوده

في الذهن فيكون السالبة الخارجية اعم من الموجبة السالبة المحمول قلت
المراد بالوجود الذهني ههنا هو الوجود في نفس الامر وجميع المفهومات
التصورية متساوية الاقدام في انها موجودة في نفس الامر فانها
لا محالة تكون موضوع قضية موجبة صادقة وقلها انها متغايرة لجميع
ما عداها واما ان ذلك الوجود في مشعر من الشاغر اولا وعلى
الاول ففي اي مشعر فبحث اخر فبهذا القدر ثبتت اعتبارات المساوات
بينهما بحسب الصدق فتأمل جدا الرابعة ان قولهم صدق الموجبة
يقتضي وجوب الموجبة وصدق السالبة لا يقتضي كلاهما مخصصات عند
التأخيرين بغير السالبة المحمول فان الامر فيها على العكس عندهم واما
على ما حققناه فلا تخصيص (قوله وقد يجعل) حرف السلب كلا
وغير وليس (قوله جزء من جزء) اي الموضوع والمحمول (قوله
وتسمى) اي القضية المشتملة على ذلك الجزء (قوله معدولة) اي
معدولة الموضوع او المحمول او كليهما ومن اعتبر السالبة المحمول
فينبغي ان يقيد ما ذكره في تعريف العدول بقيد يخرج محمولها فان
حرف السلب هناك ايضا جزء من المحمول وقد وقع في شرح المطالع
ان السلب خارج عن المحمول في السالبة والسالبة المحمول معامع تصريحه
بان في السالبة المحمول يعود بعد سلب المحمول عن الموضوع ويحمل ذلك
السلب على الموضوع وهل هذا الاتفاق يقتضي محتاج في دفعه الى تكلف
بان يحمل المحمول في عبارته على المحمول الاول الذي ورد عليه السلب
قوله وقد تصرح بكيفية النسبة فوجبة نسبة المحمول الى الموضوع
اما ان يكون ضرورة في نفس الامر او ممكنة او دائمة او غير دائمة
الى غير ذلك فتلك الكيفيات الثابتة في نفس الامر تسمى مادة القضية
والصورة المعقولة منها في القضية المعقولة اللفظ والدال عليها في
القضية الملفوظة تسمى جهة فان كانت القضية خالية عنها تسمى مهمة
من حيث الجهة وان كانت مشتملة عليها فوجهة (قوله وما به البيان
جهة) اراد به ما يتناول الصورة المعقولة واللفظ الدال معا فان
الصورة الذهنية دالة على ما في نفس الامر على ما هو المشهور ثم
الجهة ان وافقت المادة صدقت القضية والا كذبت اذا عرفت ذلك

(فنقول)

فنقول القضايا التي يبحث عن احكامها من النسب بينها والتناقض
والانعكاس خمسة عشر سبع منها مركبات وهي التي معناها مركب
من ايجاب وسلب وثمانية منها بسياط وهي التي معناها اما ايجاب فقط
او سلب فقط فقدم البسياط لتقدمها بالطبع (قوله فان كان الحكم
بضرورة النسبة مادام ذات الموضوع) اي مادامت موجودة (قوله
فضرورة) الاشتغالها على الضرورة (قوله مطلقة) لعدم تقييد
الضرورة بالمعتبرة فيها بوقت او وصف مثاله كل انسان حيوان بالضرورة
وقد يطلق الضرورة المطلقة على ما حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول
للموضوع ازلا وابدائا كما في قولك الله حي بالضرورة وبخص باسم
الضرورة الازلية والاولى باسم الضرورية الذاتية فان ضرورة
ثبوت الحيوان للانسان في وقت وجوده فهو ضرورة مقيدة بشرط
الذات اذ لو لم يوجد للانسان اصلا لم يكن حيوانا ولا يلزم من ذلك مح
بخلاف ضرورة ثبوت الحيوان له تعالى فانه ضرورة غير مقيدة بشرط فان
انقضاء ثبوت المحمول له تعالى مستحيل لذاته فان قيل على التفسير الاول
اذا كان المحمول هو الوجود لزم ان لا ينافي الضرورة الامكان الخاص
كقولنا كل انسان موجود بالضرورة فانه صادق لان الشيء مادام
موجودا يكون موجودا بالضرورة مع صدق قولنا كل انسان موجود
بالامكان الخاص اجيب بان المراد ضرورة ثبوت المحمول للموضوع في
جميع اوقات وجوده والوجود ليس ضروريا في جميع اوقات وجود
الموضوع وان كان ضروريا بشرطه وستعرف الفرق بينهما في
المشروطة العامة وفيه نظر لانه لو كان معنى الضرورة المطلقة ما
ذكر لزم ان لا تصدق الا في مادة الضرورة الازلية فلا يكون اعم منها لان
وجود الموضوع ان لم يكن ضروريا في وقت وجوده لم يكن ثبوت
المحمول له ضروريا في ذلك الوقت وهذا ظ وقد تنبه له بعض المشتغلين
عندي بهذا الكتاب والحق ان الضرورة المطلقة هي الضرورة
بشرط الوجود والمنافي للضرورة بهذا المعنى هو الامكان بمعنى دفع
الضرورة بشرط الوجود واما الامكان الذاتي فانما ينافي الضرورة الازلية
فتدبر (قوله او مادام الوصف) اي وان حكم فيها بضرورة النسبة مادام

الوصف العنواني (قوله بشرطة عامة) اما تسميتها بالمشرطة فلاشترط الضرورة فيها بالوصف واما تقييدها بالعامه فليكونها اعم من المشرطة الخاصة كما سيحكي في المركبات ثم المشرطة العامة تارة تؤخذ بمعنى ضرورة النسبة بشرط الوصف العنواني واخرى بمعنى ضرورتها في جميع اوقات الوصف والفرق بينهما انه يجب في الاولى ان يكون للوصف مدخل في الضرورة بخلاف الثاني فان الحكم فيها بامتناع الانفكاك في وقتية فيجوز ان يستند الى علته غيره الا ترى ان قولك كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً بالمعنى الاول صادق وبالمعنى الثاني كاذب لان حركة الاصابع ليست ضرورية للانسان في وقت كتابته وهو وقت الظاهر مثلاً اذا الكتابة ليست ضرورية له في شيء من الاوقات فكذا حركة الاصابع فالمعنى الاول اعم من الضرورية الذاتية وجه لصدقهما في مادة الضرورة الذاتية والعنوان عين الذات كقولك كل انسان حيوان بالضرورة الذاتية او بالضرورة مادام انساناً وصدق الاول بدون الثانية حيث يكون العنوان غير الذات في المادة ضرورة ذاتية نحو كل كاتب انسان بالضرورة وصدق الثانية بدون الاول في مادة الضرورة الوصفية دون الذاتية كمثل تحريك الاصابع والمعنى الثاني اعم منها مطلقاً لانه اذ ثبت الضرورة الذاتية ثبت في جميع اوقات الوصف من غير عكس كما في قولك كل منخسف مظلم مادام منخسفاً فان الاظلام ضروري له في وقت الانخساف وهو وقت الخيلولة دون التربع على ما زعموا وليس ضرورياً له في سائر الاوقات وبين المعنيين عموم من وجه اما جهة العموم فلانه اعم المطلق من اعم من وجه من شيء يكون اعم من ذلك الشيء في الجملة فيكون المعنى الثاني اعم في الجملة من الاول واما جهة الخصوص فلصدق الاول بدون الثاني في المثال المذكور فتدبر تفهم (قوله اوفي وقت معين) اي حكم فيها بضرورة النسبة في وقت معين من اوقات وجود الموضوع (قوله فوقتية مطلقة) لتقييد الضرورة فيها بالوقت المعين وعدم تقييدها بدوام او بالضرورة مثاله كل منخسف وقت الخيلولة وهي اعم مطلقاً من الضرورة ومن وجه من المشروط العامة بالمعنى الاول

(ومطلقاً)

ومطلقاً من المعنى الثاني لان جميع اوقات الوصف بعض اوقات الذات (قوله او غير معين) اي ان حكم فيها ضرورة النسبة في وقت ولم يتعين ذلك الوقت في القضية (قوله في تشر مطلقاً) اما المنتشرة فلعدم التعيين واما المطلقة فلعدم التقييد كما مر مثاله كل ذرية متنفس وقتاً ما بالضرورة وهي اعم مطلقاً من الوقتية وهو ظ ونسبتها الى الضرورة والمشرطة بالمعنيين نسبة الوقتية اليهما (قوله او بدوامها مادام الذات) اي ان حكم فيها بدوام النسبة مادام ذات الموضوع موجوداً (قوله فدائمة مطلقة) ووجه التسمية ظ مما مر وكما علمت ان لنا ضرورية ازلية فكذا لنا دوام ازلي هو دوام النسبة ازلا وابداً مطلقاً لاحال وجود الموضوع فقط كما مر من مثال الضرورة الازلية والازلي ههنا اخص من المطلقة ايضاً كما في الضرورة لكن الدوام الذاتي لا ينافي الاطلاق العام في القضية التي محمولها الوجود بخلاف الضرورية الذاتية كما مر والدائمة اعم مطلقاً من الضرورية لان امتناع انفكاك النسبة يستلزم دوام ثبوتها من غير عكس لجواز ان يدوم النسبة مع امكان زوالها وفيه ما مر من تقسيم العرض المفارق الى الدائم والزائل فان الممكن لا يدوم الالفة يجب اما بذاتها او بواسطة انتهائها الى ما يجب بذاتها ومع وجود العلة يجب وجود المعلول فالدوام لا يخفى عن الضرورة بالمعنى الاعم اعني امتناع الانفكاك سواء كان ما شيا عن ذات الموضوع او غيرها فان اخذت الضرورة بمعنى الاخص اعني امتناع الانفكاك الناشئ عن ذات الموضوع صححت النسبة المذكورة وان اخذت اعم فلا الا ان يقال هذه النسبة بحسب النظر الى مجرد مفهوم القضايا مع قصد النظر عن الاصول التي تحققت في الفلسفة فان العقل في باد النظر يجوز انفكاك الدوام عن الضرورة وليس من وظائف الفن بناء الكلام على الاصول الدقيقة التي تيسر ادخالها في العلوم التي بعده وقد اشار الى ذلك الشيخ في بعض مواضع الشفاء وهي اعم من وجه من المشرطة بالمعنيين لتصادقهما جميعاً في كل انسان حيوان وصدق المشرطة

بالمعنيين بدونها في كل مخسف مظلم وصدقها بدونها في مادة
الدوام الخالي عن الضرورة الذاتية والوصفية مطلقا وكذا الوقتية
والمنتشرة بناء على ما مر من العذر عليك بطلب الامثلة (قوله او مادام
الوصف) اي ان حكم فيها بدوام النسبة مادام وصف الموضوع
(قوله فعرفية عامة) اما العرفية فلان العرف يفهم هذا المعنى من السالبة
عند عدم ذكر الجهة حتى او قيل لاشي من النائم بمسابقة يفهم العرف
فيه سلب الاستيقاظ عن النائم مادام نائما قيل وقد يفهم هذا
المعنى من الموجبة ايضا اما العامة فلكونها اعم من العرفية الخاصة كما
سيجيء وهي اعم من الدائمة والضرورية مطلقا لانه اذا ثبت الدوام
او الضرورة في جميع اوقات الذات ثبت في جميع الاوقات الوصف من
غير عكس كما في كل مخسف مظلم وكذا من المشروطة العامة بالمعنيين
لان الضرورة الوصفية يستلزم الدوام الوصفي من غير عكس كما
في مثال الكاتب وتحريك الاصابع ومن الوقتية والمنتشرة من وجه
لانها تصادقا جميعا في مادة الضرورة الذاتية والعنوان عين
الذات مثل كل انسان حيوان وتصدق بدونها في مثل كل كاتب
متحرك الاصابع مادام كاتباً ويصدق بدونها في مثل كل قر مخسف
وقت الخيلولة اوقت ما مع كذب كل قر مخسف مادام قر (قوله
او بفعليتها) اي ان حكم فيها بثبوت النسبة بالفعل سواء كان في احد
الازمنة الثلاث كاحوال الجسمانيات او متعاليما عن الزمان كاحوال
المجردات (قوله فطلقة عامة) اما تسميتها بالطلقة فلان هذا المعنى هو
المتبادر عند اطلاق القضية مجردة عن الجهات واما تقييدها بالعموم
فلانها اعم من الوجوديتين كاسيأتى انشاء الله تعالى وهذه القضية اعم من
جميع ما سبق كالانحفي وما قبل من انها ليست اعم من المشروطة العامة
لجواز ان يكون اتصاف ذات الموضوع بالوصف مستلزم ما بصفة
ولا يكون الاتصاف بالعنوان ولا بالمحمول واقعا فيصدق المشروطة
لثبوت الضرورة الوصفية مع كذب المطلقة نحو قولنا كل كاتب
دائما متحرك الاصابع دائما فان الكتابة الدائمة يستلزم التحرك

(الدائم)

الدائم لكنه غير واقع فيصدق الضرورة بشرط الوصف بدون
المطلقة فاقول فيه بحث لان ذلك انما يتم ان لو كان معنى المشروطة
ثبوت المحمول على تقدير الاتصاف بالموضوع ولم يكن معنى
الفعلية الثبوت على التقدير بل الثبوت في نفس الامر اذ ح يصدق
المشروطة بدون المطلقة اما اذا اعتبر الثبوت في كليهما على
التقدير او بحسب نفس الامر فلا يظهر صدق المشروطة بدون
المطلقة اذ يمكن ان يقال المشروطة يستلزم المطلقة مطلقا فان كان
الحكم فيها بالثبوت على التقدير فتستلزم مطلقة كذلك وان كان
الحكم فيها بالثبوت بحسب نفس الامر فتستلزم مطلقة مثلها فانك
قد علمت ان القضية قد تؤخذ حقيقية وقد تؤخذ خارجية واذا
اخذت خارجية كان الحكم فيها بثبوت المحمول على الوجود ثم
لو كان الحكم فيها بثبوت المحمول في نفس الامر لاعلى التقدير فلم
لا تؤخذ المشروطة كذلك وتفصيل الكلام ان معنى المشروطة
ثبوت المحمول للموضوع ثبوتا يمتنع انفكاكه عن الوصف وايس
معناها مجرد امتناع انفكاكه عن الوصف بل هو كيفية النسبة واصل
النسبة هو الثبوت ثم ان اعتبر هذا الثبوت بالفعل سواء كان بحسب
نفس الامر او على تقدير وجود الموضوع ظهر استلزامها المطلقة
مثلها قطعا ضرورة استلزام المقيد المطلق وان اعتبر بالامكان حتى
يكون معناها ثبوت المحمول للموضوع بالامكان ثبوتا يمتنع انفكاكه
عن الوصف كانت اخص من الممكنة ولم يستلزم المطلقة بناء على
كون الممكنة اعم من المطلقة كما هو المشهور الا انهم لم يعتبروا هذا
المعنى بل اخذوا الثبوت المعتبر فيها بالفعل فن اخذ معنى المشروطة
مجرد استلزام العنوان المحمول فقد فوت اصل معنى الحمل الذي هو اتحاد
المحمول مع الموضوع ومن اخذ في المشروطة ثبوت المحمول على
التقدير وفي المطلقة الثبوت بحسب نفس الامر فهكم بما لا يفيد الا تغيرا
في القاعدة المهمة في نسب القضايا وكذا من اخذ في المشروطة ثبوت
المحمول بالامكان لا بالفعل على انه لا يرد على القوم في حكمهم بكون

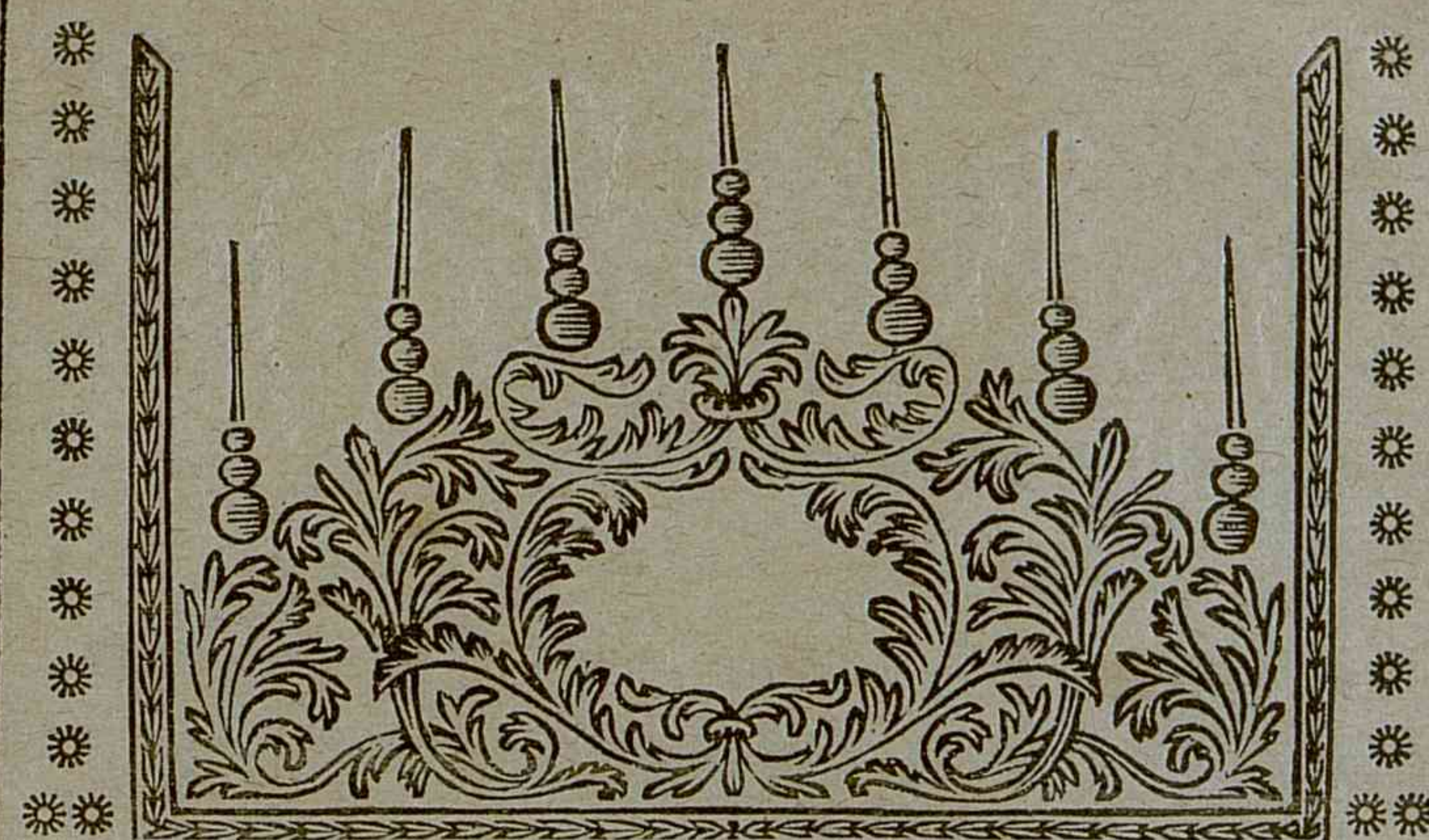
المطلقة اعم من الشروط شي لانهم انما يبنوا النسبة بين المعنيين على
ما ذكرنا فن غير تفسيرهما الى ما اراده وبين النسبة بين ما قصده منهما
فلا نزاع له في المعنى (قوله او بعدم ضرورة خلافها) اي ان حكم فيها
بعدم ضرورة خلاف تلك النسبة ان كانت موجبة فبعدم ضرورة السلب
او سالة فبعدم ضرورة الايجاب (قوله فممكنة عامة) اما تسميتها بالممكنة
فلاشتمالها على الامكان واما العامة فلعومها بالنسبة الى الممكنة
الخاصة كما سيأتى (قوله فهذه بسايط) يعنى المعتبره لانه كان بسايط
اخرى كما سيأتى بل سيأتى بسايط اخرى معتبرة في ضمن المركبات
ولم يعتبروا منفردة وقد وضعت البسايط في شكل مخرسى

هندسى ووضعت النسبة بين كل اثنين منها في ملتقى

الخطين الخارجين من كليهما تسهيلا

للضبط على المبتدى





متن التهذيب للعلامة التفتازاني

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا الطريق * وجعل لنا التوفيق خير رفيق *
والصلوة على من ارسله هدى هو بالاهتداء حقيق * ونور به الاقتداء
يليق * وآله واصحابه الذين سعدوا في مناهج الصدق بالتصديق *
وسعدوا معارج الحق بالتحقيق * اما بعد * فهذا غاية تهذيب
الكلام * في تحرير المنطق والكلام وتقريب المرام * من تقرير عقائد
الاسلام * جعلته تبصرة لمن حاول التبصر لدى الافهام * وتذكرة
لمن اراد ان يتذكر من ذوى الافهام * سيما الولد الاعز الحفي الحري
بالاكرام * سمي حبيب الله عليه التحية والسلام * لزاله من التوفيق
قوام * ومن التأيد عصام * وعلى الله التوكل وبه الاعتصام (القسام
الاول) في المنطق مقدمة العلم ان كان ادعانا للنسبة فتصديق والافتقار
ويقتسمان بالضرورة الضرورة والاكتساب بالنظر وهو ملاحظة
المعقول لتحصيل المجهول وقد يقع فيه الخطاء فاحتيج الى قانون
يعصم عنه وهو المنطق وموضوعه المعلوم التصوري والتصديقي
من حيث يوصل الى مطلوب تصوري فيسمى معرفا او تصديقي
فيسمى حجة (فصل) دلالة اللفظ على تمام ما وضع له مطابقة

(وعلى)

وعلى جزئية تضمن وعلى الخارج التزام ولا بد من اللزوم عقلا وعرفا
ويلزمهما المطابقة ولو تقديرا ولا عكس والموضوع ان قصد بجزء
منه الدلالة على جزء المعنى فركب اما تام خبرا وانشاء واما ناقص
تقييدى او غيره والا ففرد وهو ان استقل فع الدلالة بهيئته على احد
الازمنة كلمة وبدونها اسم والافادة وايضا ان ائخذ معناه فع تشخصه
وضعا علم وبدونه متواطىء ان تساوت افراده ومشكك ان تفاوتت
باولية او اولوية وان كثر فان وضع لكل مشترك والافان اشهر
في الثاني فنقول ينسب الى الناقل والافحقيقة ومجاز (فضل) المفهوم
ان امتنع فرض صدقه على كثيرين فجزئى والافكلى امتنع
افراذه او امكنت ولم توجد او وجد الواحد فقط مع امكان الغير
او امتناعه او الكثير مع التناهي او عدمه (و) الكلبيان ان تفارقا
كلما ختبايان والافان تصادقا كلما من الجانبين متساويان ونقيضاهما
كذلك او من جانب واحد فقط فاعم واخص مطلقا ونقيضاهما
بالعكس والافن وجه و بين نقيضيهما تباين جزئى كالتباينين وقد
يقال الجزئى للاخص وهو اعم (والكلييات) جنس الاول الجنس
وهو المقول على الكثرة المختلفة الخفايق في جواب ما هو فان كان
الجواب عن الماهية وعن بعض المشاركات هو الجواب عنها وعن
الكل ف قريب كالحيوان والاف بعيد كالجسم النامي (الثاني) النوع
وهو المقول على الكثرة المتفقة الحقيقة في جواب ما هو وقد يقال على
الماهية المقول عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو ويختص باسم
الاضافي كالاول بالحقيقى وينهما عموم من وجه لتصادقهما على
الانسان وتفارقهما في الحيوان والنقطة ثم الاجناس تترتب متصاعدة
الى العالى ويسمى جنس الاجناس والانواع متازلة الى السافل ويسمى
نوع الانواع وينهما متوسطات (الثالث) الفصل وهو المقول
على الشئ في جواب اى شئ هو في ذاته فان ميز عن المشاركات
في الجنس القريب ف قريب او البعيد ف بعيد واذا نسب الى ما يميزه فقوم
والى ما يميز عنه فقسم والمقوم للعالى مقوم للسافل ولا عكس والمقسم

بالعكس (الرابع) الخاصة وهو الخارج المقول على ما نحت حقيقة واحدة فقط قولاً عرضياً (الخامس) العرض العام وهو الخارج المقول عليها وعلى غيرها وكل منهما ان امتنع انفكاكه عن الشيء فلازم بالنظر الى الماهية او الوجود اما بين يلزم تصويره من تصور الملزوم او من تصورهما الجزم باللزوم وغير بين بخلافه والافترض مفارق يدوم او يزول بسرعة او بطؤ (خاتمة) مفهوم الكل يسمى كلياً منطقياً ومعرضه طبيعياً والمجموع عقلياً وكذا الانواع الخمسة والحق ان وجود الكل الطبيعي بمعنى وجود اشخاصه (فصل) معرف الشيء ما يقال عليه لا فائدة تصويره ويشترط ان يكون مساوياً واجلي فلا يصح بالاعم والاختصاص والمساوى معرفة والاخفى والتعريف بالفصل القريب حد وبالخاصة رسم فان كان مع الجنس القريب فتمام والافتاقص ولم يعتبروا بالعرض العام وقد اجيز في الناقص ان يكون اعم كاللفظي وهو ما يقصد به تفسير مدلول اللفظ (فصل) القضية قول يحتمل الصدق والكذب فان كان الحكم بثبوت شيء لشيء او نفيه عنه فعملية موجبة او سالبة ويسمى المحكوم عليه موضوعاً والمحكوم به محمولاً والبدال على النسبة رابطة وقد استعير لها هو والافشراطية ويسمى الجزء الاول مقدماً والثاني تالياً والموضوع ان كان شخصاً سميت القضية شخصية ومخصوصة وان كان نفس الحقيقة فطبيعة والافان بين كمية الافراد كلا او بعضاً فمحصورة كلية او جزئية وما به البيان سورا والافهملة وتلازم الجزئية ولا بد في الموجبة من وجود الموضوع محققاً وهي الخارجية او مقدراً فالحقيقية او ذهنيها فالذهنية وقد يجعل حرف السلب جزاً من جزئية فيسمى معدولة وقد يصرح بكيفية النسبة فوجهة وما به البيان جهة فان كان الحكم فيها ضرورة النسبة مادام ذات الموضوع فضرورة مطلقة او مادام وصفه فضرورة عامة اوفى وقت معين فوقتية مطلقة او غير معين فتشترط مطلقة او بدوامها مادام الذات قديمة مطلقة او مادام الوصف فعرفية عامة او بفعليتها فطلقة عامة او بعدم ضرورة خلافه فممكنة عامة فهذه بسايط وقديقيد

(العامتان)

العامتان والوقتيتان المطلقتان بالادوام الذاتي فيسمى المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة والوقتية والمنتشرة وقديقيد المطلقة العامة باللا ضرورة الذاتية قسمى الوجودية اللازمة او بالادوام الذاتي قسمى الوجودية الادائمة وقديقيد الممكنة العامة بالضرورة الجانب الموافق ايضاً قسمى الممكنة الخاصة وهذه مركبات لان الادوام اشارة الى مطلقة عامة واللا ضرورة الى ممكنة عامة مخالفتي الكيفية موافقتي الكمية لما قيد بهما (فصل) الشرطية متصله ان حكم فيها بثبوت نسبة على تقدير اخرى او نفيها عنه لزومية ان كان ذلك لعلاقة والافتاقية ومنفصلة ان حكم فيها بتنافي النسبتين او لانتفايهما صدقاً وكذباً فهي الحقيقية او صدقاً فقط فأنفة الجمع او كذباً فقط فأنفة الخلو وكل منها عنادية ان كان التنافي لذات الجزئين والافتاقية ثم الحكم في الشرطية ان كان على جميع تقادير المقدم فكلية او بعضها مطلقاً فجزئية او معينة فشخصية والافهملة وطرفاً الشرطية في الاصل قضيتان حليتان او متصلتان او منفصلتان او مختلفتان الا انهما خرجتا بزيادة اداة الاتصال او الانفصال عن التمام (فصل) التناقض اختلاف القضيتين بحيث يلزم لذاته من صدق كل كذب الاخرى وبالعكس ولا بد من الاختلاف في الكم والكيف والجهة والاتحاد فيا عداها والنقيض للضرورة الممكنة العامة وللدائمة المطلقة العامة وللشروطية العامة الحينية الممكنة والعرفية العامة الحينية المطلقة والوقتية المطلقة الممكنة المطلقة والمنتشرة المطلقة الممكنة الدائمة والمركبة المفهوم المرددين نقيض الجزئين لكن لا بد في الجزئية بالنسبة الى كل فرد فرد (فصل) العكس المستوي تبديل طرفي القضية مع بقاء الصدق والكيف والموجبة انما تنعكس جزئية لجواز عموم المحمول او التالى والسالبة الكلية تنعكس سالبة كلية والالزم سلب الشيء عن نفسه والجزئية لا تنعكس اصلاً لجواز عموم الموضوع او المقدم واما بحسب الجهة فن الموجبات ينعكس الدائمات والعامتان حينية مطلقة والخاصتان حينية لادائمة والوقتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة مطلقة عامة ولا عكس للممكنتين ومن السوالب تنعكس الدائمات

دائمة والعامتان عرقية عامة والخاصتان عرقية خاصة لادائمة في البعض
والبيان في الكل ان نقيض العكس مع الاصل ينتج المح والعكس للبواقي
بالنقض (فصل) عكس النقيض تبديل نقيض الطرفين مع بقاء الصدق
والكيف او جعل نقيض التالي او لامع مخالفة الكيف وحكم الموجبات
ههنا حكم السوالب في العكس المستوي وبالعكس والبيان البيان والنقيض
النقيض وقد بين انعكاس الخاصتين من الموجبة الجزئية ههنا ومن
السالبة الجزئية ثم الى العرقية الخاصة (فصل) القياس قول
مؤلف من قضايا بحيث يلزم لذاته قول اخر فان كان مذكورا
بمادته وهيئته فاستثنائي والافترائي اما حلي او شرطى وموضوع
المطلوب من الحلي يسمى اصغر ومحموله اكبر والمكررا وسطو مافيه
الاصغر الصغرى والاكبر الكبرى والابوسط اما محمول الصغرى
وموضوع الكبرى فهو الشكل الاول او محمولهما فالثاني
او موضوعهما فالثالث او عكس الاول فالرابع ويشترط في الاول
في الاول ايجاب الصغرى وفعليتها مع كلية الكبرى لينتج الموجبتان
مع الموجبة الموجبتين ومع السالبة السالبتين بالضرورة وفي الثاني
اختلافهما في الكيف وكلية الكبرى مع دوام الصغرى او انعكاس
السالبة الكبرى ومع كون الممكنة مع الضرورية او كبرى مشروطة
لينتج الكليتان سالبة كلية والمختلفتان في الكم ايضا سالبة جزئية
بالخلف او عكس الكبرى او الصغرى ثم الترتيب ثم عكس النتيجة
وفي الثالث ايجاب الصغرى وفعليتها مع كلية احديهما لينتج
الموجبتان مع الموجبة الكلية او بالعكس موجبة جزئية ومع السالبة
الكلية او الكلية مع الجزئية سالبة جزئية بالخلف او عكس الصغرى
او الكبرى ثم الترتيب ثم عكس النتيجة (وفي الرابع ايجابهما مع كلية
الصغرى او اختلافهما مع كلية احديهما لينتج الموجبة الكلية مع
الرابع والجزئية مع السالبة الكلية والسالبتان مع الموجبة الكلية
وكليتهما مع الموجبة الجزئية جزئية موجبة ان لم يكن سلب والافسالة
بالخلف او بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة او بعكس المقدمتين او بالرد

(الى)

الى الثاني بعكس الصغرى او الثالث بعكس الكبرى وضابطة شرائط
الاربعة انه لا بد اما من عموم موضوعية الاوسط مع ملاقاته للاصغر بالفعل
او حله على الاكبر واما من عموم موضوعية الاكبر مع الاختلاف في
الكيف مع منافاة نسبة وصف الاوسط الى ذات وصف الاكبر النسبة الى
ذات الاصغر (فصل) الشرطى من الافتراضي اما ان يتركب من متصلتين
او منفصلتين او حالية ومتصلة او حالية ومنفصلة او متصلة ومنفصلة
وينعقد فيه الاشكال الاربعة وفي تفصيلها طول (فصل) الاستثنائي
ينتج من المتصلة وضع المقدم ورفع التالي والحقيقية وضع كل كناية
الجمع ورفع كناية الخلو وقد يخص باسم قياس الخلف ما يقصده
اثبات المط بابطال نقيضه ومرجعه الى استثنائي واقتراضي (فصل)
الاستقراء تصفح الجزئيات لاثبات حكم كلي والتمثيل بيان مشاركة
جزئي لآخر في علة الحكم ليثبت فيه والعمدة في طريقه الدوران
والتريد (فصل) القياس اما برهاني يتألف من اليقينيات واصولها
الاوليات والمشاهدات والتجربيات والحدسيات والمتواترات
والفطريات ثم ان كان الاوسط مع عليته للنسبة في الذهن علة لها في الواقع
فلمى والافاني واما جدلي يتألف من المشهورات والمسلمات واما خطابي
يتألف من المقبولات والمظنونيات واما شعري يتألف من الخيالات واما
سفسطى يتألف من الوهميات والمشبهاة (خاتمة) اجزاء العلوم
الموضوعات وهي التي يبحث في العلم عن اعراضها الذاتية والمبداية
وهي حدود الموضوعات واجزائها واعراضها ومقدمات بينة
او مأخوذة يبتنى عليها قياسات العلم والمسائل وهي قضايا تطلب
في العلم وموضوعاتها موضوع العلم او نوع منه او عرض ذاتي له
او مركب ومجولاتها امور خارجة عنها لاحقة لها لذواتها وقديقال
المبداي لما يبدأ به قبل المتى والمقدمات لما يتوقف عليه الشروع بوجه
الخبرة وفرط الرغبة كتعرف العلم وبيان غايته وموضوعه وكان
القدماء يذكرون ما يسمونه الرؤس الثمانية (الاول) الغرض لئلا
يكون النظر فيه عبثا (والثاني) المنفعة اي ما يشوقه الكل طبعيا لينشط

للطالب ويحمل المشقة (والثالث) السمة وهي عنوان العلم ليكون عنده
اجمال ما يفصله (والرابع) المؤلف يسكن قلب المتعلم (الخامس) انه من
اي علم هو يطلب فيه ما يليق به (السادس) انه من اي مرتبة هو يقدم
على ما يجب و يؤخر عما يجب (السابع) القسمة ليطالب في كل باب
ما يليق به (الثامن) الانحاء التعليمية وهي التقسيم اعني التكثير من فوق
والتحليل عكسه والتحديد اي فصل الحد والبرهان اي
الطريق الى الوقوف على الحق والعمل به وهذا
بالمقاصد اشبه

الحمد لمن من علينا بطبع هذا الكتاب المنير * المسمى بحاشية التهذيب
لمير * و بطبع حاشيته لجلال الدواني * ومثله لسعد الدين التفتازاني
* عليهم عفران الملك الباري * في يمن عصر حضرت السلطان
ابن السلطان (السلطان الغازي عبد الحميد خان) لاذلت
ظلال دولته على مفارق الانام * في مطبعة (الحاج محرم
افندي البسنوي) يسر المولى مقاصده الدنيوي
والاخرى * وقد تصادف ختام طبعه في
اواخر صفر الخير * لسنة خمس و ثلاثمائة
و الف * من هجرة من له العز
والشرف

م م

بادكار من الاستاذ افندي زكي القاصد
عبد الرحمن
الحوان يسر على ثلاثة لاعلى اربعة
اشارة الى قوله تعالى ومنهم من همى

بالعكس (الرابع) الخاصة وهو الخارج
واحدة فقط قولاً عرضياً (الخامس)
المقول عليها وعلى غيرها وكل منهما
فلازم بالنظر الى الماهية او الوجود اما
الملزوم او من تصورهما الجزم باللزوم
مفارق يدوم او يزول بسرعة او بطؤ
كلها منطقياً ومعرضه طبيعياً والمجموع
والحق ان وجود الكلبي الطبيعي بمعنى
معرف الشيء ما يقال عليه لا فائدة تصور
واجلي فلا يصح بالاعم والاختص والمساوي
بالفصل القريب حد وبالخاصة رسم فان
والافتناقص ولم يعتبروا بالعرض العام وفي
اعم كاللفظي وهو ما يقصد به تفسير مدا
قول يحتمل الصدق والكذب فان كان الح
عنه فحتمية موجبة او سالبة ويسمى المح
به محمولاً والبدال على النسبة رابطة وقد
ويسمى الجزء الاول مقدماً والثاني تالياً
سميت القضية شخصية ومخصوصة وان
والافان بين كمية الافراد كلاً او بعضها
البيان سوراً والافهملة وتلازم الجزئية
الموضوع محققاً وهي الخارجية او مقدراً
وقد يجعل حرف السلب جزاً من جزئية فيسمى
النسبة فوجهة وما به البيان جهة فان كان
مادام ذات الموضوع فضرورية مطلقة او
اوفي وقت معين فوقتية مطلقة او غير معين
مادام الذات قديمة مطلقة او مادام الوص
مطلقة عامة او بعدم ضرورة خلافه فيمكن

ضرورية مطلقة = يحتم ضرورة
دائمة مطلقة = بدوام الوجود
مشرطية عامة = ضرورة بشرط
عرفية عامة = ضرورة بشرط
مطلقة عامة = بالفعل
ممكنة عامة = بارتفاع الضرورة
مركبات

مشرطية عامة = ضرورة بشرط
مشرطية خاصة (مشرطية عامة مع مطلقة عامة
عرفية خاصة) عرفية عامة = مطلقة عامة
ومجردية (اللا ضرورية) مطلقة عامة ممكنة عامة
وجردية (لا دائمة) مطلقة عامة ممكنة
وقته (وقته مطلق) مطلقة عامة
متشعبة (متشعبة مطلق) مطلقة عامة

ممكنة خاصة = ممكنة عامة
والضابط

ان اللادوام اشارة الى مطلقة عامة
واللا ضرورة الى ممكنة عامة

684/582

8 2 9 9 6 4
01 6 8 2

للمرأة في البيت

بالعكس (الرابع) الخاصة وهو الخارج المقول على
واحدة فقط قولاً عرضياً (الخامس) العرض العام و
المقول عليها وعلى غيرها وكل منهما ان امتنع انفكا
فلازم بالنظر الى الماهية او الوجود اما بين يلزم تصو
الملزوم او من تصورهما الجزم باللزوم وغير بين بخلاف
مفارق يدوم او يزول بسرعة او بطؤ (خاتمة) مفهوم
كلها منطقياً ومعرضه طبيعياً والمجموع عقلياً وكذا الا
والحق ان وجود الكلى الطبيعى بمعنى وجود اشخاص
معرف الشئ ما يقال عليه لافادة تصوره ويشترط ان
واجب فلا يصح بالاعم والاص والمساوى معرفة والاخر
بالفصل القريب حد وبالخاصة رسم فان كان مع الجنس
والافتناقص ولم يعتبروا بالعرض العام وقد اجيز في الناقص
اعم كاللفظى وهو ما يقصد به تفسير مدلول اللفظ (فصل
قول يحتمل الصدق والكذب فان كان الحكم بثبوت شئ
عنه فحتمية موجبة او سالبة و يسمى المحكوم عليه موضوع
به محمولاً والدال على النسبة رابطة وقد استعير لها هو
و يسمى الجزء الاول مقدماً والثاني تالياً والموضوع ان
سميت القضية شخصية ومخصوصة وان كان نفس الحقيق
والافان بين كمية الافراد كلا او بعضاً فمخصوصة كلية او جز
البيان سوراً والافهملة وتلازم الجزئية ولا بد في الموجبة
الموضوع محققاً وهى الخارجية او مقدراً فالحقيقية او ذهنية
وقد يجعل حرف السلب جزاً من جزئية فيسمى معدولة وقد يصير
النسبة فوجهة وما به البيان جهة فان كان الحكم فيها بضر و
مادام ذات الموضوع فضرورية مطلقة او مادام وصفه فضر
اوفى وقت معين فوقتية مطلقة او غير معين فتشترية مطلقة او
مادام الذات قديمة مطلقة او مادام الوصف فعرفية عامة او
خطاقة عامة او بعدم ضرورة خلافه فيمكنه عامة فهذه بسايط

اشروطه خاصه
 هر كائى كائى اولدني مدني بالضروره يارفتارى متحركدر
 كنه بجه الذات دائمي دكل
 يهي بر كائيد كائى اولدني مدني بالضروره يارفتارى سائيه دكلدر

معرفه خاصه
 هر كائيد يازى يازدني مدني دائمي يفتارى متحركدر . كنه بجه الذات دائمي
 يهي بر كائيد يازى يازدني مدني دائمي يفتارى سائيه دكلدر

د وقت لازم
 هر وقت حيلولتن بالضروره متخف اولدني بجه الذات دائمي دكلدر
 يهي بر وقت حيلولتن بالضروره متخف دكلدر
 بالفعل متخف

د منوره زمانه
 كنه انسان بالضروره متخف بجه الذات دائمي دكلدر
 كنه انسان بالضروره متخف دكلدر
 يعنى يهي بر متخف بر انسان بالفعل
 عامله الله

د سائيه خاصه
 هر انسان بالاضطرار كائيد . كنه بجه الذات ضروري دكل
 يعنى يهي بر انسان بالاضطرار كائيد دكلدر بجه الذات ضروري دكل
 اضطرار يهي ايد

وجوديه لازم
 هر انسان بالفعل ضاحكدر . كنه دائمي دكل
 يعنى يهي بر انسان بالفعل ضاحكدر دكلدر دائمي دكل

داني فيسمى المشروطه الخاصه
 قد يقيده المطلقة العامة باللا
 ضرورية او بالادوام الذاتي
 العامة بلا ضرورية الجانب
 هذه مركبات لان الادوام
 ممكنة عامة مخالفتي الكيفية
 شرطية متصله ان حكم فيها
 لزومية ان كان ذلك لعلاقة
 النسبتين اولاً تناقضيهما صدقا
 لجمع او كذا فقط فأنه الخلو
 الجزئين والاتفاقية ثم الحكمه
 تقدم فكلية او بعضها مطلقا
 طرفا الشرطية في الاصل
 لثان او مختلفتان الا انها
 عن التمام (فصل) التناقض
 صدق كل كذب الاخرى
 والكيف والجهة والاتحاد
 العامة وللدائمة المطلقة العامة
 العامة الحينية المطلقة والوقعية
 لفة الممكنة الدائمة والمركبة
 بد في الجزئية بالنسبة الى كل
 طرفي القضية مع بقاء الصدق
 واز عموم المحمول او التالي
 لزوم سلب الشئ عن نفسه
 ضوع او المقدم واما بحسب
 ن والعامتان حينية مطلقة
 والوجوديتان والمطلقة
 ن السوالب تنعكس الدائماتان

١ شرطه عام وهي الشرطه العامه مع قيد الادوام بحسب الذات

١ كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لا دائماً اي لا شيء منه الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل

٢ عرفه عامه وهي العرفه عامه مع قيد الادوام بحسب الذات
كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لا دائماً اي لا شيء منه الكاتب بآله الاصابع بالفعل

٣ وجوديه لا ضروريه وهي المطلقة العامه مع قيد الضرورة بحسب الذات

كل اناسه ضاحك بالفعل لا بالضرورة اي لا شيء منه الاناسه بضاحك بالامكانه العلم

٤ وجوديه لا دائمه وهي المطلقة العامه مع قيد الادوام بحسب الذات

كل اناسه ضاحك بالفعل لا دائماً اي لا شيء منه الاناسه بضاحك بالفعل لا دائماً

٥ موقفيه وهي الموقفيه العلم مع قيد الادوام بحسب الذات

كل قمر منقرف وقت هبوطه الارضه بينه وبين الشمس لا دائماً اي لا شيء منه القمر

بمنقرف باطلاره العلم = بالفعل

٦ منقرفه وهي المنقرفه المطلقة مع قيد الادوام بحسب الذات

بالضرورة كل اناسه منقرف وقتاً لا دائماً اي لا شيء منه الاناسه منقرف

٧ ممكنه عامه وهي الممكنه العامه المقيدة بالضرورة بجانب المواقفه ايضا

كل اناسه كاتب بالامكانه العلم اي لا شيء منه الاناسه بكاتب بالامكانه العلم

اتى فيسمى الشرطه الخاصه
قد يقيده المطلقة العامه باللا
سرويه او بالادوام الذاتي
العامه بلا ضروريه الجانب
هذه مركبات لان الادوام
لي ممكنه عامه مخالفتي الكيفيه
لشرطيه متصله ان حكمه فيها
له لزوميه ان كان ذلك لعلاقة
في النسبتين اولاً تناقضيهما صدقا
الجمع او كذا فقط فانه الخلو
الجزئين والاتفاقية ثم الحكمه
لمقدم فكلية او بعضها مطلقا
وطرفا الشرطيه في الاصل
صلتان او مختلفتان الا انهما
ل عن التمام (فصل) التناقض
بن صدق كل كذب الاخرى
كم والكيف والجهه والاتحاد
العامه والدائمه المطلقة العامه
نيه العامه الحينيه المطلقة والوقفيه
المطلقة الممكنه الدائمه والمركبه
ن لابد في الجزئية بالنسبه الى كل
يل طرفي القضية مع بقاء الصدق
لجواز عموم المحمول او التالي
والالزم سلب الشيء عن نفسه
الموضوع او المقدم واما بحسب
تشان والعامتان حينيه مطلقة
ن والوجوديتان والمطلقة
ومن السوالب تنعكس الدائمتان